

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

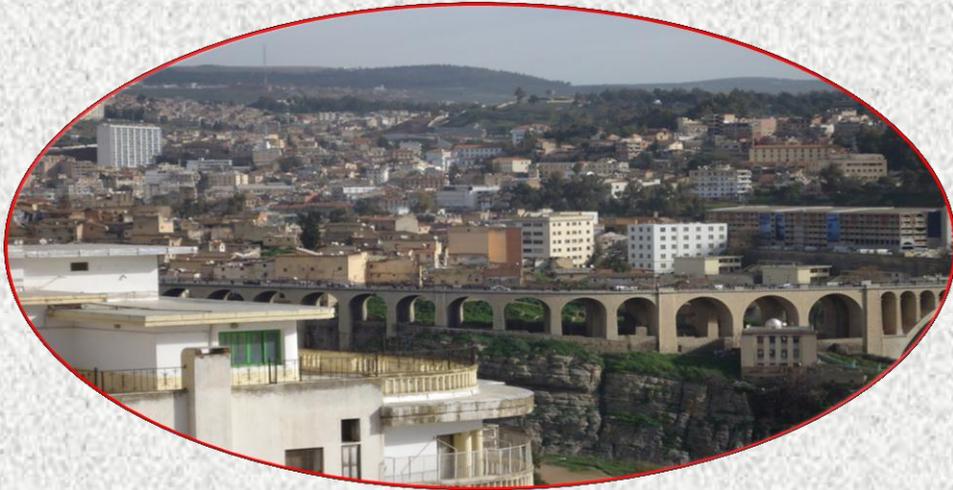
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة - 1

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

انعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة دراسة حالة القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية والبيئة

إشراف الأستاذ الدكتور:

غانم عبد الغني

إنجاز:

بوضياف هشام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور لكحل عبد الوهاب
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور غانم عبد الغني
عضوا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور عيون عبد الكريم
عضوا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ محاضر	الدكتور مروك مسعود

ماي 2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

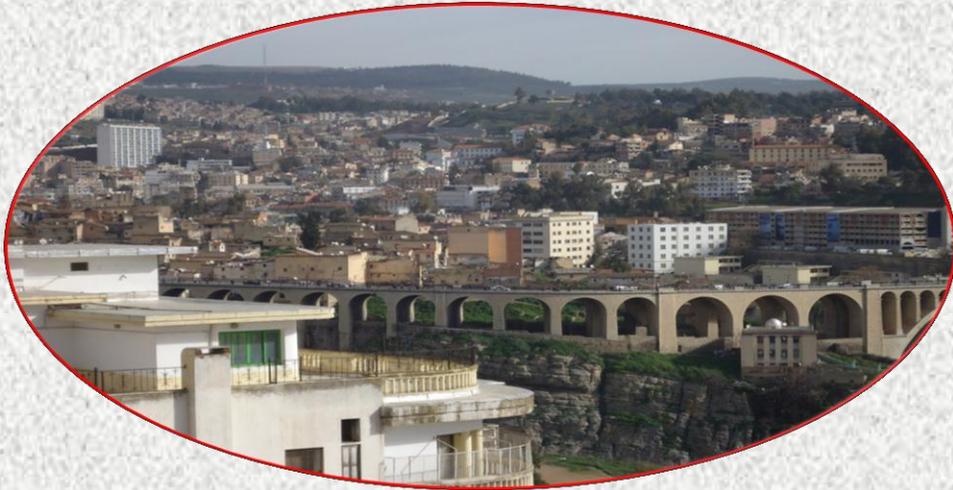
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة - 1

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

انعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة دراسة حالة القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية والبيئة

إشراف الأستاذ الدكتور:

غانم عبد الغني

إنجاز:

بوضياف هشام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور لكحل عبد الوهاب
مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور غانم عبد الغني
عضوا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ التعليم العالي	الدكتور عيون عبد الكريم
عضوا	جامعة قسنطينة 01	أستاذ محاضر	الدكتور مروك مسعود

ماي 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي
مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾

(الإسراء: الآية: 80)

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى كل ما هو في طلب العلم ساع ولهدي الله داع.

إليك يا رمز التضحية والوفاء وقدوتي في النشاط والعمل.

إليك يا أبي العزيز «الطيب» أطال الله في عمرك.

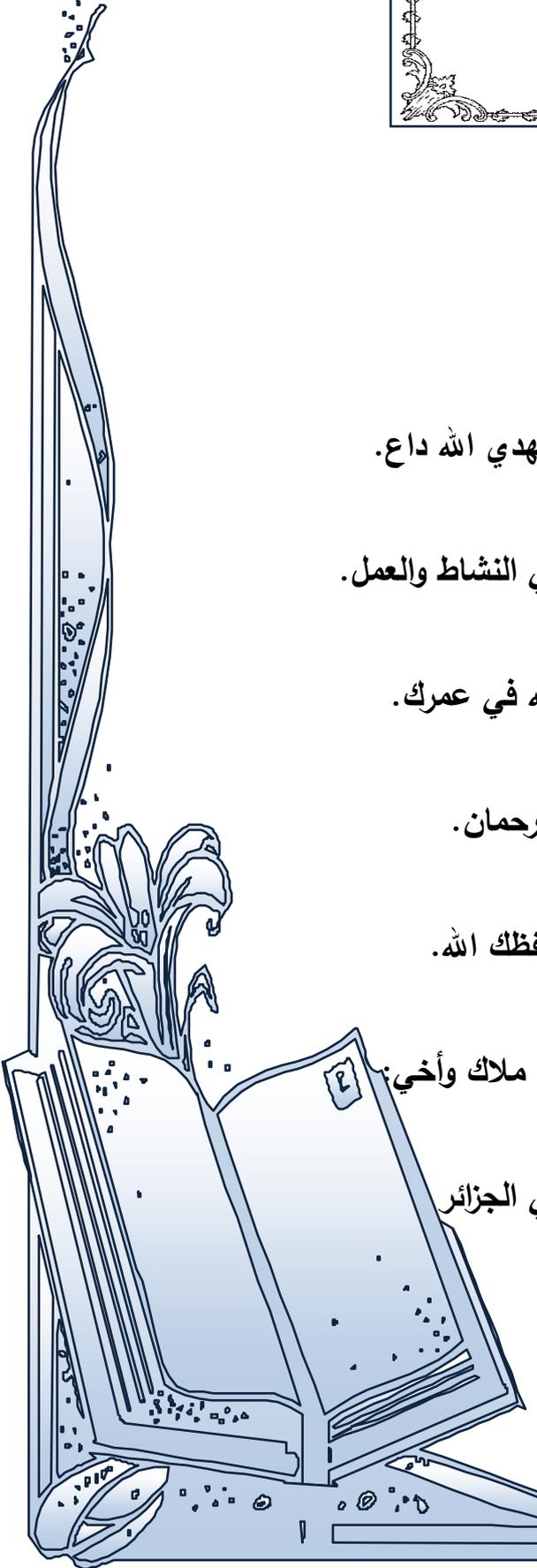
إليك يا من تحت قدميك جنة الرحمان.

إليك يا أماه الحبيبة «نصيرة» حفظك الله.

إلى أخواتي: فريدة، كريمة، هدى، نورهان، ملاك وأخي:

إلى وطني العزيز والحبيب والغالي الجزائر

هشام بوضياف



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي شرح لي صدري ويسر لي أمري وأعانني على إتمام هذا العمل بعد أن أمدني بالقوة والصبر والعزيمة.

وإن كان لأحدٍ من فضلٍ بعد الله سبحانه وتعالى فهو للأستاذ المشرف الدكتور/ غانم عبد الغني لما غمرني به من سعة صدره وعلمه الفياض الذي نهلت منه إذ لم يبخل عليّ بوقته ومشورته في أي وقت، ولما بذله من جهد كبير في قراءة بحثي، وكان له الفضل في تشجيعي ورفع معنوياتي طيلة فترة البحث فجزاه الله عني أحسن الجزاء.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والعرفان لعميد كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية الأستاذ رحام جمال وكما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس قسم التهيئة العمرانية الأستاذ والدكتور/ محرز محمد كمال الدين، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المحترمة/ مسالجي غنيمية التي تزودت من علمها ما نفعني في إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأساتذتي في قسم التهيئة العمرانية والجغرافيا الذين تتلمذت على أيديهم ولم يبخلوا علي بنصائحهم وتوجيهاتهم وأخص بالشكر منهم الأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق، أ.د. مروه مسعود، أ.د. رباح بوالصوف الذين انتفعت بعلمهم واستفدت من أفكارهم، والأستاذ حمادة صالح والأستاذة فاطمة الزهراء أومدور، كما أشكر العاملين في نيابة الدراسات العليا وعلى رأسهم الأستاذ نموشي عبد المالك نائب عميد الكلية للدراسات العليا والبحث العلمي والأستاذ لكحل عبد الوهاب رئيس المجلس العلمي/ لما قدمه لي من تسهيلات، كما أسجل شكري وتقديري لأخي وصديقي/ بوعاب عمار الذي قام بمراجعة هذا البحث وتصحيحه لغوياً فجزاه الله عني أحسن الجزاء.

ومن ثم أشكر جميع من ساهم في إتمام هذا البحث بالعمل أو بالكلمة وإن هذه الصفحات المتعددة والبسيطة تشهد بحق الذين كانوا عوناً كبيراً لي والذين بذلوا معي مجهوداً طيلة مرحلة إعداد البحث من خلال إرشاداتهم ونصائحهم، وإنه لمن دواعي سروري أن أكتب هذه الأسطر التي أريد من خلالها مخاطبة كل فكر وكل يد كان لها الفضل في إنجاز هذا العمل وإلى كل إنسان نسيته ولم أذكره في هذا المقام.

هشام بوضياف

المقدمة العامة

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعد المدينة نظام معقد ومتشابك من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية ولأنها تمثل أهم وأبرز صور العمران الحضري، لذلك فهي مركز الكثافة السكانية والتي عادة ما يصاحبها تنوع العناصر والفئات والطبقات والمواهب والقدرات والعادات والتقاليد التي تتألف منها مختلف الفئات السكانية للمدينة فضلا عن أنها منبع الحضارة ومركزها الإشعاعي⁽¹⁾، لذا نالت الحظ الأوفر من اهتمام الباحثين واحتلت دراستها نصيب الأسد في دراسات التهيئة العمرانية والعلوم الأخرى، ومما زاد في جذب اهتمام مختلف الباحثين في المجال الحضري المستمر في النمو والتوسع هو النمو الحضري (**la croissance urbaine**) المتزايد وظهور المدن الكبيرة وانعكاس كل ذلك على المتغيرات العمرانية والمجالية والديمغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية.

والجزائر إحدى الدول المنتسبة لدول العلم الثالث إذ تعرف تسارع في وتيرة النمو الحضري بشكل مقلق لما له من انعكاسات سلبية (**Les impacts négatifs**) على حياة السكان وعلى تنظيم المجال في حد ذاته فمعدل النمو السنوي لسكان الحضر للفترة (1966-1977) م بلغ نحو 5.4 % وحافظ نسبيا على نفس المعدل في فترة (1977-1987) م إذ يمثل بـ 5.46 % وانخفض خلال الفترة (1987-1998) م إلى 3.57 %، أما خلال الفترة (1998-2008) م فسجل بحوالي 2.89 %⁽²⁾ في حين لا يتجاوز معدل النمو الإجمالي للسكان خلال نفس الفترات السابقة على التوالي 3.21 % 3.08 % 2.76 % 1.60 %⁽²⁾، كل هذا يرافقه تطور في عدد المدن (**les villes**) المتفاوتة الأحجام بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة.

وبالموازاة نجد الدراسات الحضرية المتعلقة بالتنظيم المجالي للمدن في الجزائر لم تتطرق بصورة محكمة رغم الحاجة الماسة لها إلا بعد التحولات والمشاكل التي عرفها المجال الحضري

(1): فهد محمد محمد الضلعي الآثار البيئية للنمو الحضري في مدينة دمار - دراسة في جغرافية البيئة - ماجستير (غير منشورة) جامعة دمار باليمن، كلية الآداب قسم الجغرافيا، شعبان 1429 هـ الموافق لـ أغسطس 2008 م، ص01.

(2): Armature urbaine, Du recensement 2008 collection statistique (ONS) Alger, p80.

المقدمة العامة

والتي فرضتها ظروف النزوح الريفي الكبير نحو المدن بحثا عن حياة أفضل، إضافة إلى سوء التسيير واعتماد منطق الترقيع بدل المعالجة الفعلية والعميقة.

ومدينة قسنطينة كغيرها من المدن الكبرى التي تعاني من تضخم سكاني كبير حيث عرفت تدفقات سكانية معتبرة ليس فقط من الأرياف ولكن حتى من الولايات المجاورة خلال فترات متلاحقة وخاصة غداة الاستقلال، حيث أنها تعتبر قطب هام على مستوى الشرق مما جعلها تعاني من نمو حضري مستمر نتيجة للزيادة الطبيعية بفضل تحسن الرعاية الطبية والخدمات الصحية من جهة والزيادة غير الطبيعية (النزوح الريفي) من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز حقيقة التنظيم المجالي عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وهما إحدى القطاعات الحضرية العشرة المكونة لمدينة قسنطينة، فقد وضعا للحد من أزمة تنقلات السكان بين القطاعات الحضرية المختلفة، غير أن هذا الأمر لم يتحقق حتى وقتنا هذا، لذا فالمجال الحضري للقطاعين حالة الدراسة قد عرف فوضى في استغلال مجالهما وعدم تجانسه وذلك لغياب سياسة تخطيطية واضحة وأيضا عدم التطبيق الصارم لمخططات التهيئة والتعمير (POS-PDAU) وعدم التوازن في توزيع مختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر الأحياء السكنية مما نتج عنها انعكاسات سلبية في مجمل مكونات المجال الحضري كالحالة المزرية التي تعرفها بعض المرافق وفي ظل هذه الإشكالية العويصة يضطر سكان القطاعين للتنقل اليومي للقطاعات الحضرية المجاورة لهما لإقتناء احتياجاتهم المختلفة.

كل هذا يضاف لبروز فوارق اجتماعية متباينة، وظهور الآفات الاجتماعية كالإعتداءات على الأموال والأشخاص والممتلكات، والحالة الأمنية السيئة التي تسود مناطق السكن القصدي والفوضوي والتي ظهرت من جراء عدم التحكم في المراقبة والتسيير للمجال السكني وقد انعكس كل هذا على زحف العمران في كل الاتجاهات تقريبا وعدم التوازن في توزيع السكان وتدهور المحيط البيئي والصحي لمجال الدراسة من تلوث الهواء وانتشار النفايات في كل مكان، وانتشار الروائح الكريهة خاصة في فصل الصيف والتي تصرف في واد الرمال ومع قلة المساحات الخضراء وأماكن

المقدمة العامة

الراحة والترفيه ما نتج عنه محيط غير صحي للعيش ويعرض استدامة المجال الحضري للخطر كأداة للمعيشة الجماعية، ويضع المجال الحضري للقطاعين في مفترق الطرق، ولتشخيص واقع مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة فضلنا الاعتماد على المقارنة بينهما في التحليل وخاصة أن مثل هذه التوسعات الحضرية أصبحت بدون تنظيم يساعد على كبح النمو الحضري في إطار غياب الجانب القانوني الذي ينظم المجال الحضري.

ونحن نعلم أن جوهر سياسة التهيئة الحضرية (**Aménagement urbain**) تكمن في وضع منهجية شاملة للتحكم في النمو الحضري وتسييره وتحديد لها لمختلف الرهانات المستقبلية لإنعكاسات هذه الظاهرة على المجال الحضري العام، وتطبيقا لمضمون هذا واعتمادا على ما سبق ذكره سنحاول في هذه الدراسة تحديد متطلبات السكان من مختلف المشاكل التي يواجهونها كالتقص في المرافق التي يحتاجها السكان والتي يفترض تواجدها بالقرب منهم كل هذا حتى يؤدي دورهما كتجمعين حضريين في خدمة السكان وبهدف معرفة مسار النمو الحضري والتحديات التي تواجه مجال القطاعين والوصول إلى نتائج علمية وعملية لمعالجة مختلف الانعكاسات السلبية للنمو الحضري ووضع تنظيم مجالي أمثل إرتائنا طرح عدة تساؤلات تتمحور حولها إشكالية الموضوع:

الأشكالية المطروحة:

ولدراسة هذه الإشكالية وتحليلها لا بد من طرح السؤالين التاليين للوصول إلى الهدف المسطر:

كيف هو الواقع القائم للنمو الحضري عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة؟

ما هي أهم الانعكاسات السلبية للنمو الحضري عبر القطاعين؟

وما هي البدائل العملية والعلمية الناجعة لاستدراك ومعالجة هذه الانعكاسات مستقبلا؟

ولإيجاد أجوبة لهاته الإشكالية نجد أنفسنا أمام مجموعة من الأسئلة التي يجب طرحها كالتالي:

1- هل للأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة دور في تفعيل وتيرة النمو الحضري عبر

القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة؟

المقدمة العامة

- 2- هل يعد الجانب التاريخي عامل ذو تأثير كبير في زيادة وتيرة النمو الحضري عبر القطاعين؟ وهذا النمو الحضري كيف كان واستجابة لماذا؟
- 3- كيف تم التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين؟ وهل هي كافية لتلبية متطلبات السكان المختلفة والمتزايدة؟
- 4- في ما تتمثل الانعكاسات السلبية الناجمة عن النمو الحضري عبر مجال القطاعين والتي حالت أمام تجسيد مواصفات مجال حضري راقي وأكثر تناسق وتنظيم للبنية الحضرية؟
- 5- ما هي العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن عبر مجال القطاعين؟
- 6- ما هي السبل الكفيلة لمعالجة هذه الانعكاسات لتفاديها مستقبلا في ظل غياب القانون المنظم والموجه للنمو الحضري؟
- 7- ما هي الاحتياجات الحالية والمستقبلية وأين يتم التوسع المستقبلي؟
- 8- ما مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير (POS-PDAU) في معالجة وتنظيم المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن التساؤلات المطروحة والتي تتمحور حولها إشكالية الموضوع وبالاعتماد على طرق التحليل السابقة تم معالجة وعرض موضوع البحث في مقدمة عامة ومدخل عام وثلاثة فصول وخلاصة عامة وكل فصل يضم محاور ويبدأ بتمهيد وينتهي بخلاصة كالتالي:

مدخل عام: التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

يهدف المدخل العام بدرجة أساسية إلى تقديم صورة واضحة عن الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة باعتبارها الوعاء الحضري الذي يضم القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بالإضافة للتعريف العام بالقطاعين من حيث الموقع والحدود الإدارية وكذا الأهمية الحضرية لهما ومعرفة مدى أثرهما وتأثرهما بنمو المجال الحضري العام للمدينة.

المقدمة العامة

الفصل الأول: الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

أهتم الفصل الأول بدراسة مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، ثم تناول النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني حيث تم التركيز على السكان والمجال السكني وكذا التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بمنطقة الدراسة وهي العناصر الرئيسية للنمو الحضري التي لها جملة من الإنعكاسات على مجال الدراسة مع الأخذ بعين الإعتبار حالة المنشآت الحضرية والشبكات التقنية حيث تم دراسة كل قطاع على حدى وكنتيجة خلصنا لضم القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في باقي فصول الدراسة الموالية.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

ناقش الفصل الثاني أهم الآثار والانعكاسات السلبية الناتجة عن النمو الحضري عبر مجال القطاعين، وما ترتب على ذلك من مشكلات باتت تشكل عبئاً كبيراً على صحة السكان هذه الانعكاسات متعلقة ب: ميدان العقار واستهلاك المجال والشبكات التقنية عبر القطاعين وخدمات المرافق العامة والوظيفية وأثرها على تنقلات السكان وكذا النمو الحضري وأثاره البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأخيراً استعراض لمختلف العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن لمجال الدراسة.

الفصل الثالث: النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

عالج الفصل الثالث المستقبل العددي للسكان عبر القطاعين أنيا وعلى الأمد القريب سنة 2020 م والمتوسط سنة 2025 م والبعيد سنة 2035 م زائد تقدير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية مع تقدير المساحة اللازمة لهذه الاحتياجات ليتم بعد ذلك التدخل على مستوى الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية وكذا على المستوى الاجتماعي للسكان والبيئي مع تحديد آليات التوسع الحضري المستقبلي لمجال الدراسة وهو بين الخيارات والحتميات، وأخيراً مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في معالجة وتنظيم المجال الحضري التي تبين أنها مؤشرات الاستغلال السوي للمجال ومكوناته وهذا للإرتقاء بالمجال الحضري المدروس والحد من سلبيات النمو الحضري والتخفيف من حدتها وتجنبها مستقبلا.

المقدمة العامة

مراحل إنجاز المذكرة: لقد تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على مراحل متسلسلة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: مرحلة البحث النظري

بما أن اهتمام الدراسة يدور حول النمو الحضري بالقطاعين الحضريين القنطرة والزيادية وانعكاساته على تنظيم المجال الناتجة عن التفاعل غير المخطط بينهما، لذا كان لازماً على الباحث الإطلاع على مختلف الدراسات وجمع مختلف المصادر والمراجع التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث وهي بين: المكتوبة أولاً وتتمثل في الكتب والمراجع ودراسات مختلفة من مذكرات تخرج ورسائل ماجستير ودكتوراه وجرائد رسمية التي تخدم الموضوع وثانياً الإحصائية المتعلقة بجمع الإحصائيات (السكانية، السكنية، الأنشطة...) وثالثاً الخرائط، وقد سمحت لنا هذه المرحلة بتكوين خلفية عن الموضوع.

2- المرحلة الثانية: مرحلة البحث الميداني

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل الدراسة لأنها تتطلب الكثير من الجهد والوقت والصبر وقد تمت العملية بأخذ صور فوتوغرافية تعبر على: الأنماط السكنية القائمة عبر مجال الدراسة والأنشطة التجارية الفوضوية وكذا الاستغلال العشوائي للمجال بالإضافة لجمع مختلف المعطيات الضرورية لمعالجة الإشكالية المطروحة من أجل إعطاء صورة واضحة عن المجال المدروس وقد تمت بدورها حسب الخطوات التالية:

2-1- الخطوة الأولى:

تم فيها الاتصال بالعديد من المصالح والمديريات للحصول على مختلف الخرائط والمخططات والوثائق التي لها علاقة بالموضوع وتتمثل في:

✓ مديرية التربية والتعليم لولاية قسنطينة

✓ الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

المقدمة العامة

- ✓ المصالح التقنية للقطاعين الحضريين القنطرة والزيادية
- ✓ مديرية البناء والتعمير لولاية قسنطينة (DUC).
- ✓ مديرية الصحة والسكان لولاية قسنطينة
- ✓ الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لولاية قسنطينة
- ✓ مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة
- ✓ مديرية النقل لولاية قسنطينة
- ✓ مديرية الضرائب لولاية قسنطينة
- ✓ الغرفة التجارية- الرمال- لولاية قسنطينة
- ✓ مديرية الري لولاية قسنطينة
- ✓ مديرية مسح الأراضي لولاية قسنطينة
- ✓ مكتب الدراسات والإنجاز في التعمير بقسنطينة (URBA.CO)

وعلى الرغم من اتصالنا بكل هذه المديريات والمصالح إلا أن المعلومات التي تم الحصول عليها لم تكن كافية ودقيقة بالشكل المطلوب حيث كانت تتضارب فيما بينها وهذا من مصلحة لأخرى خاصة تلك المتعلقة بعدد السكان والمرافق الوظيفية (التجارية) هذا من جهة وعدم هيكلية المعطيات وفق التقسيم الإداري أي وفق القطاعات الحضرية المكونة لمدينة قسنطينة فأغلب الإدارات والمؤسسات لا تعمل بهذا التقسيم فكانت المعطيات لا تخدم موضوع الدراسة من جهة أخرى وهنا تأتي ضرورة القيام بالخطوة الثانية من العمل الميداني وهي:

2-2- الخطوة الثانية:

قام الباحث بالزيارات الميدانية المباشرة والتي تعد الركيزة الهامة والأساسية لدراسة واقع الحال والمطابقة الميدانية للقطاعين الحضريين في منطقة الدراسة وعلاقتها بالنمو الحضري وقد استمرت الدراسة الميدانية من بداية شهر فيفيري 2014 م وحتى نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة مع الاستمرار في القيام ببعض الزيارات عند الضرورة بعد هذه المرحلة.

المقدمة العامة

2-3- الخطوة الثالثة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة والحصول على نتائج دقيقة تم الاعتماد على استمارة استبائية وزعت خلال الفترة من 8 إلى 30 ماي 2014 م حيث اعتمدنا في إنجازها على حجم عينة قدرت بـ 10 % من مجموع عدد الأسر لكل حي سكني عبر القطاعين وقد شكلت نحو 1405 استمارة حيث تم توزيعها على المرافق التعليمية للأطوار الثلاثة وذلك بـ (06) مدارس على مستوى قطاع الزيادة و بـ 08 مدارس ومتوسطة وثانوية بقطاع القنطرة وقد كان نصيب كل حي عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة من هذه الإستثمارات. كما يوضح الجدولين رقم (01) و(02) كالتالي:

الجدول رقم (01): توزيع عدد الإستثمارات الإستبائية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة

الأحياء السكنية	جبل الوحش	س.س. يوسف	الزيادة	سركينة	سعدة خلخال	الباردة	المجموع
العدد	238	246	192	98	71	32	877

المصدر: إنجاز الطالب في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (02): توزيع عدد الإستثمارات الإستبائية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

الأحياء السكنية	بلاد الرومية	الأمير عبد القادر	بوشامة	باب القنطرة	محمد لوصيف	فج الريح	المجموع
العدد	142	117	110	74	49	19	511

المصدر: إنجاز الطالب في أبريل 2014 م.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الفرز والتحليل (التحرير)

تم في هذه المرحلة فرز ومعالجة وتحليل المعطيات المستخرجة من الإستثمارات الإستبائية وذلك بتوظيفها في:

رسوم بيانية: من أجل تسهيل عملية المقارنة سواء بين القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة أو بين النتائج المتحصل عليها.

جداول: وهي أفضل وسيلة تمكنا من جمع كل المعطيات الضرورية خاصة تلك التي يصعب تمثيلها بيانيا أو في شكل خرائط والتي تعطي صورة مباشرة عن الظاهرة الممثلة.

المقدمة العامة

4- الخرائط المعتمدة في البحث:

✓ الخرائط الإحصائية للأحياء السكنية بالقطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة (بلدية قسنطينة) لسنوات 1987 م، 1998 م، 2008 م بمقياس 1/2000.

✓ الخريطة الطبوغرافية لمدينة قسنطينة بمقياس 1/5000 لسنة 1958 م

✓ La carte Révision du Plan Directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal de: Constantine, El khroub, Hama Bouziane, Didouche Mourad, Ain Smara, La Phase 01, Année 2008.

5- الهدف من اختيار الموضوع:

يترتب على استمرار النمو الحضري عبر مجال القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة ظهور أحياء جديدة وتوسع في تقديم الخدمات وتطور في الأنشطة، مما ينتج عنه زيادة في التغيرات التي يحدثها السكان عبر مجال الدراسة وينعكس بشكل مباشر على تنظيم المجال لذا نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق أهداف تتمثل في:

✓ تحليل بعض المتغيرات الهامة التي يمكن أن تفسر النمو الحضري عبر مجال القطاعين الحضريين القنطرة والزياضية.

✓ التعرف على جملة الانعكاسات السلبية الناتجة عن النمو الحضري عبر مجال القطاعين وهذا للنهوض بهما وتطويرهما حتى يؤدي دورهما كتجمعين حضريين في خدمة السكان، والكشف عن مدى ملائمة مجالهما لهذا النمو المستمر حاليا وكذا في الأفق المستقبلية.

✓ تمثل هذه الدراسة حافزا لإجراء دراسات مشابهة للقطاعات الحضرية الباقية لمدينة قسنطينة.

6- صعوبات ونقائص البحث:

لا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أننا كغيرنا من الدارسين والباحثين قد واجهتنا عدة مشاكل وصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث منها ما له تأثير على موضوع الدراسة وأهمها:

✓ نقص في المعطيات الخاصة بالمجال المدروس خاصة الاقتصادية منها وغيرها.

المقدمة العامة

✓ صعوبة الدخول لبعض الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الحضريين الزيدانية والقنطرة (منطقة السكن القصديري بالحي السكني الزيدانية ومنطقة فراندو بحي فج الريح) حيث تظهر بهم مختلف المشاكل المتنوعة والمحرجة.

✓ الإستقصاء المستمر والملح من طرف السكان عند أخذ الصور الفوتوغرافية داخل الأحياء السكنية خاصة بحي بلاد الرومية والأمير عبد القادر وكذا حي الباردة.

✓ غياب ثقافة البحث العلمي لدى المسؤولين والموظفين بالمصالح والمديريات عند الاتصال المباشر بهم وهذا في ميدان تقديم مساعدات للباحثين.

7- **الدراسات السابقة:** لم يحضى كامل المجال المدروس بدراسات شاملة إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الدراسات التي استهدفت مجال القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة بصورة جزئية وهي بين رسائل ماجستير ومذكرات تخرج حيث نذكر منها:

✓ حمود نعيمة، تنظيم المجال الحضري القسنطيني وفق الهياكل التجارية- حالة النطاق الشمالي ماجستير (غير منشورة)، مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2004 م

✓ بن حمزة بشير، الأحياء غير المندمجة في الجزائر-حالة حي الأمير عبد القادر- بمدينة قسنطينة ماجستير(غير منشورة)، مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م.

✓ شنيقي خديجة، ذيب فوزية، عميرش نسيمة، تنظيم وتسيير استخدامات الأرض في الجزائر بين القانون والميدان، حالة القطاع الحضري الزيدانية- بمدينة قسنطينة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-3- مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية- قسم تسيير المدن والتعمير- جوان 2013 م.

✓ عبد الهادي مزودة، مجيد بلحري، الوضعية البيئية لأحياء مدينة قسنطينة-حالة القطاع الحضري القنطرة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2004 م.

مدخل عام:

التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة

-تمهيد

أولاً- مفاهيم وتشريعات النمو الحضري في الجزائر

ثانياً- الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة

ثالثاً- التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة

-الخلاصة

تمهيد:

يهدف هذا المدخل إلى تحديد العناصر الأساسية التي تساعدنا في إبراز خصائص ومؤهلات القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة والتي تميزهما عن باقي القطاعات الحضرية الأخرى المكونة لمدينة قسنطينة، كما حاولنا شرح المفاهيم والتشريعات المتعلقة بالنمو الحضري في الجزائر وكذا إبراز الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة باعتبارها الوعاء الحضري الذي يضم القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، لننتقل إلى التعريف العام بالقطاعين من حيث الموقع والحدود الإدارية وكذا الأهمية الحضرية لهما.

أولاً- مفاهيم وتشريعات النمو الحضري في الجزائر:

I- مفاهيم التحضر والحضرية والنمو الحضري:

يحرص البحث العلمي على ضبط المفاهيم الخاصة والأساسية لموضوع البحث حتى يسهل فهم مجال وموضوع الدراسة، مما جعلنا نركز على ما يلي:

I- التحضر:

توجد للتحضر دلالات حضرية وحضرية ودينية واجتماعية وبيئية واقتصادية، وهذه الدلالات هي التي تطبع الحياة المدنية بصفات وخصائص تميزها عن سواها من الريف والبادية وفي الوقت ذاته تعطي انعكاساً مميزاً على مستوى المجتمعات المختلفة⁽¹⁾، ويعرف التحضر بأنه "عملية من عمليات التغير الاجتماعي، يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن، واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية"⁽²⁾.

(1): محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التنقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 47، 2001 م، ص 129.

(2): صبري فارس الهيتي، جغرافيه المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م، ص 37.

وهنا يقصد بالتحضر الحياة في مجتمعات منظمة ومستقرة تسمى المدن، ويرتبط اسم التحضر بنموذج معين للحياة، يختلف كلياً عن الحياة في الريف، وللحضر نظام اجتماعي واقتصادي ومعيشي وبيئي يختلف عن النظام الحياتي في الريف، فالحضري يتسم بطرق خاصة من حيث التفكير والسلوك كما أن لديه القدرة على التكيف مع الأحداث والظروف الحضرية المتغيرة باستمرار⁽¹⁾.

2- الحضرية:

ترتبط الحضرية بالتحضر ارتباطاً وثيقاً، فالحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه⁽²⁾، وتعني الحضرية: نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التي تتجم عن تركيز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة، وتعكس تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفرقة، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير الشخصية⁽³⁾.

فالحضرية إذاً هي طريقة الحياة في المدينة، حيث أن ساكن المدينة هو أكثر تقبلاً لنمط الحياة الجديدة، وأقل التزاماً بالتقاليد القديمة⁽⁴⁾، فهي تؤثر في نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة، والتي تؤدي في النتيجة إلى تغيير قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية في شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض، ومع المؤسسات، ومع مكونات البيئة التي يعيشون فيها، ومما يساعد على ذلك الابتعاد التدريجي لسكان المدن عن التجانس⁽⁵⁾.

(1): أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1998 م، ص 8.

(2): مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990 م، ص 239.

(3): فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار النهضة العربية، بيروت، (بدون تاريخ)، ص 59.

(4): محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق، ص 239.

(5): خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، العدد 382، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992 م، ص 11.

3- النمو الحضري⁽¹⁾:

هو عملية تعكس زيادة عدد السكان الحضري، ويقاس بعدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية وبرتبتها المختلفة، وبغض النظر عن القيمة النسبية لهذا العدد، وتبقى الإشارة هنا إلى أن نمو سكان المدن لا يعني دوماً أو بالضرورة زيادة نسبة أو درجة التحضر، ويفسر ذلك أن معدل النمو الطبيعي العام عالٍ مما يقلل من وزن العدد المتزايد للحضر، مهما يكن فغالبا ما يرافق نمو سكان الحضري توسع المدن بغض النظر عن تزايد أو تراجع عملية التحضر، وكبر حجمها وتعدد وظائفها، وما ينتج عنه من استغلال مفرط للمجال، وغيرها من الانعكاسات السلبية.

4- القطاع الحضري⁽²⁾:

هو عبارة عن حيز جغرافي وحضري يشكل الفرع الإداري البلدي التابع لمقر البلدية الأم على رأسه منتخب يسيره تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي، والقطاع الحضري كفرع بلدي إداري الهدف منه هو تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الضغط على مقر البلدية الأم وتسيير المجال الحضري للقطاع كان طبقا لقانون البلدية رقم 08/ 90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 م، والقطاعات الحضرية العشرة لمدينة قسنطينة كانت حسب تقسيم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لسنة 1998 م والتي أنجزت من طرف مركز الدراسات والإنجاز في التعمير لولاية قسنطينة (URBACO).

5- التنظيم المجالي الحضري:

هو دراسة وتطبيق المقاييس التشريعية والتنظيمية والمالية المخصصة للمساعدة على توزيع متناسب للسكان ومختلف الأنشطة والمرافق والخدمات عبر المجال الحضري، هذا من جهة ومن

(1): خالص الأشعب، مصدر سابق، ص13.

(2): بن حمزة بشير، الأحياء غير المندمجة في الجزائر- حالة حي الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة- مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م، ص5.

أجل إعطاء بعد جغرافي حضري لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى توزيع مجالي ينعش عملية التنمية من جهة أخرى⁽¹⁾.

II- تشريعات النمو الحضري في الجزائر⁽²⁾:

إن للإطار القانوني دور هام للتحكم في النمو الحضري، وبالتالي فلا بد من منظومة تشريعية تكون بمثابة الإطار الواقي للنمو الحضري، لأن هذا الأخير يعتبر حالة طبيعية بالنسبة لأي تجمع حضري. وفي هذا الشأن فقد عمل المشرع الجزائري على إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي نصت في هذا الإطار وهي ممنهجة كالتالي:

- الأمر رقم 26-74 المؤرخ في 16 فيفري 1974 م والذي أعطى صلاحيات واسعة للبلدية في ميدان التهيئة والتعمير واستخدام الأرض الحضرية لتوطين مرافق عمومية وجماعية.

- القانون رقم 82-02 المؤرخ في 06 فبراير من سنة 1982 م والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء.

- المرسوم رقم 85-211 المؤرخ في 13 سبتمبر 1985 م والذي يحدد كفاءات تسليم رخصة تجزئة الأراضي للبناء.

- القانون رقم 25-90 المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 م المتضمن التوجيه العقاري، حيث وضع قواعد جديدة تحترم الملكية، ولتحقيق ذلك تم إنشاء الوكالة العقارية المخول لها قانونا الحيازة على العقار الموجه للتعمير، وترقية المساحات الصالحة للتعمير وتحديد المناطق القابلة للنمو الحضري.

(1): بوطمينة أمينة، بوهالي أمال، تسيير وتنظيم التخصيصات السكنية في الجزائر- معالجة للواقع وبدائل للمستقبل-حالة تحصيلي ماسينسا والحياة بمدينة الخروب، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة 3- مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية - قسم تسيير المدن والتعمير - جوان 2013 م، ص7.

(2): الصادق مزهود، النمو الحضري بالتجمع القسنطيني بين الإطار القانوني والممارسة، أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2010 م، ولمزيد من التفاصيل أكثر حول القوانين تصفح ص333-341.

- القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م⁽¹⁾ والمتعلق بالتهيئة والتعمير والمتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأرض (POS).
- القانون رقم 08-90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 م المنظم لعمل البلديات في تنظيم المجال الحضري.
- المرسوم التنفيذي رقم 74-07 المؤرخ في 18 ماي 1994 م الذي يتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-318 المؤرخ في 19 أكتوبر 1995 م الذي يحدد شروط المواطنين المؤهلين لتقصي مخالقات التشريع والتسليم ومعاينتها في ميدان الهندسة المعمارية والتعمير.
- القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 سبتمبر 2004 م يعدل ويتم القانون رقم 90-29 السابق.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 م المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 م الذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها.

ثانيا - الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة:

من المعروف أن مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر، إذ تؤدي عدة وظائف لعبت دورا أساسيا في تنميتها وتوسعها، فهي المركز الثقافي، الصحي، التجاري، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والعسكري لهذا الإقليم، كونها قريبة من الساحل الأمر الذي أهلها لأن تكون علاقات إقليمية وحتى دولية⁽²⁾.

(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 52 بتاريخ 01 ديسمبر 1990 م الموافق لـ 15 جمادى الأولى عام 1411 هـ، ص 1652.

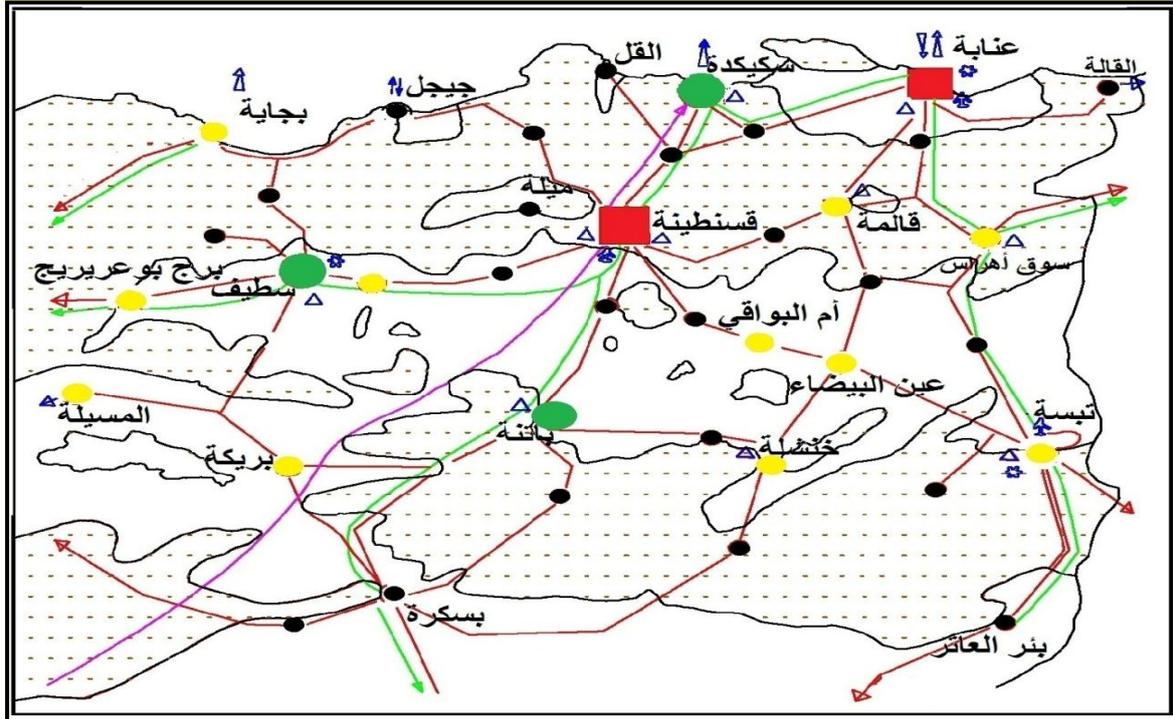
(2): دباش ربيعة، إشكالية الاستخدامات السكنية في مدينة قسنطينة -الحصيلة والأفاق- مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة -1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، جوان 2005 م، ص 7.

كما أن أهميتها الجغرافية جعلتها عقدة للمواصلات نتيجة وجود مجموعة من الطرق الوطنية والولائية وهي: الطريق الوطني رقم 03 نحو باتنة جنوبا وسكيدة شمالا، والطريق الوطني رقم 05 نحو سطيف والعاصمة، الطريق الوطني رقم 10 نحو تبسة، الطريق الوطني رقم 20 نحو قالمة، والطريق الوطني رقم 27 نحو الميلية وجيجل، والطريق الوطني رقم 79 الرابط بين قسنطينة - ميله - عين ميله. بالإضافة للطرق الولائية رقم 13، 27، 51، 101، 133 هذا فضلا عن الطريق السيار شرق-غرب الذي يدعم هذه الشبكة الحيوية، وتدعيم إمكانية الربط والاتصال داخل المدينة عن طريق (Tramway) الذي يربط ما بين مركز المدينة والأحياء القائمة باتجاه هضبة عين الباي (بغلاف مالي بلغ 17.5 مليار دينار جزائري وبطاقة إستيعاب 160000 راكب/يوم)⁽¹⁾. بالإضافة لشبكة النقل العصرية التي استفادت منها مدينة قسنطينة كالمصعد الهوائي (téléphérique) الذي يربط بين المدينة القديمة مرورا بخوانق واد الرمال وصولا إلى محطة الأمير عبد القادر و يبلغ طوله 1506 م وعلى علو 707 م، وتحتوي محطة التليفريك على 10 عربات في الوقت الراهن ذات قدرة استيعاب بـ 720 شخص في اليوم، ومدعمة بخط السكة الحديدية الذي يربطها بالجنوب والشمال. ومطار محمد بوضياف الواقع جنوب المدينة الذي سهل من إنسيابية الاتصالات الإقليمية والدولية.

كما تعد مدينة قسنطينة حلقة وصل بين الشبكة الحضرية الساحلية والداخلية، وكل واحدة من هذه الشبكات لها طابعها الاقتصادي المميز لها، الأمر الذي جعلها نقطة حساسة للتبادل التجاري والاقتصادي وكما أنها تحتوي على أربعة (04) جامعات منها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وهذا ما جعلها مركز إشعاع ثقافي وعلمي وديني يؤثر في مدن الإقليم كله. إذن جميع هذه العوامل أكسبتها ميزة المجال الجاذب الذي ساعد على تسريع وتيرة النمو الحضري بها، الشيء الذي انعكس سلبا على تنظيم مجالها الحضري العام. لاحظ الخريطة رقم (01) والشكل الآتي رقم (01).

(1): Schéma de Cohérence Urbaine de Constantine, Le diagnostic prospectif du grand Constantine, Les projets de la ville, Avril 2007, P51.

إقليم الشرق الجزائري - الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة -

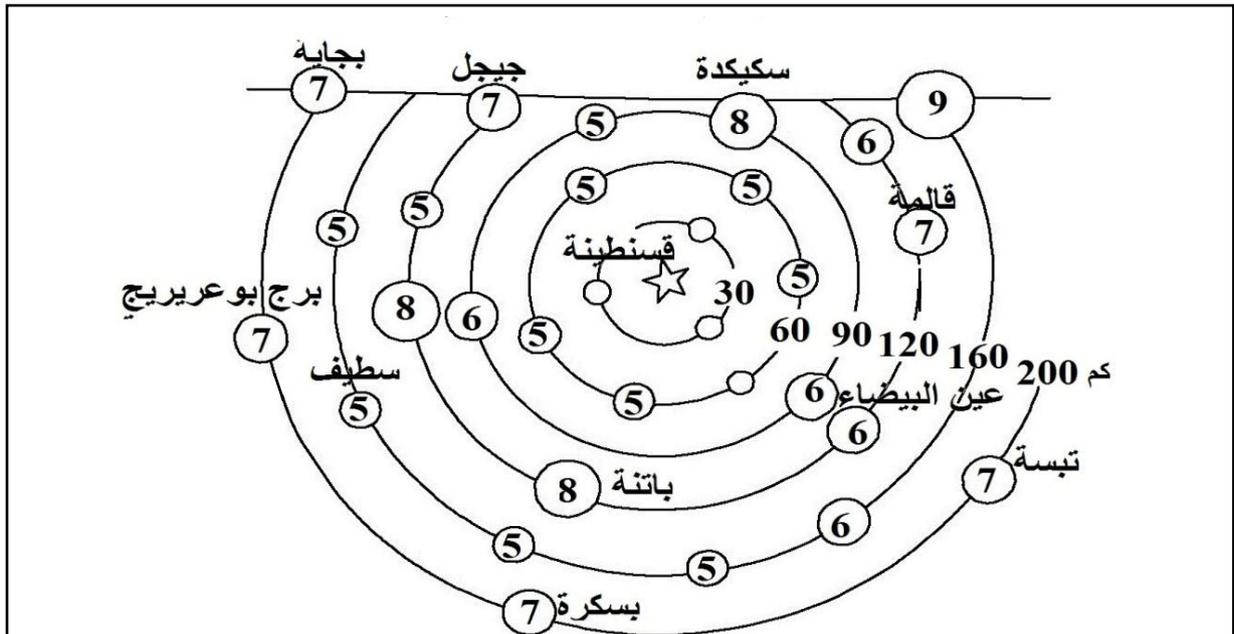


- | | | | | | |
|--------------------|---|------------------|---|------------------------|---|
| منطقة صناعية | ▲ | مدينة إقليمية | ■ | تضاريس | ⊞ |
| مطار | ✈ | مركز إقليمي | ● | سيخة | ⊞ |
| جامعة | ✎ | مركز إقليمي صغير | ● | مبادلات تجارية عامة | ↔ |
| شبكة الطرق الحضرية | → | مركز محلي | ● | مبادلات تجارية بترولية | ↔ |
| | | | | سكة حديدية | — |
| | | | | خط نقل الغاز | — |

0 100 كم

خريطة رقم 01

الشكل رقم (01): الأهمية الحضرية لمدينة قسنطينة بين المدن المهيكلة لإقليم الشرق الجزائري



المصدر: مقياس تنظيم المجال الإقليمي للسنة الثالثة سلك التدرج.

ثالثا - التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة:

شهدت مدينة قسنطينة عدة تقسيمات إدارية كانت في مجملها ترمي لضمان الحوكمة الحضرية الرشيدة في تسيير ونمو المدينة، حيث تم تقسيم مدينة قسنطينة سنة 1987 م إلى 08 قطاعات حضرية وهي: القنطرة، سيدي مبروك، القماص، التوت، 05 جويلية 1962 م، المنظر الجميل، بوذراع صالح، سيدي راشد علما أن عملية التقسيم هذه تمت وفقا لمجموعة من العوامل منها: العامل الطبيعي، عامل الارتفاقات وعامل المرافق.

أما في 1991 م تم وضع مشروع إعادة النظر في التقسيم السابق، حيث قسمت المدينة بموجبه إلى عشرة (10) قطاعات حضرية، إذ تم إضافة قطاع الزياضية وقطاع قيطوني عبد المالك، هذا الأخير الذي بقي حبر على ورق. ونتيجة لذلك تغيرت الحدود الإدارية لبعض القطاعات الحضرية، ليستقل القطاع الحضري الزياضية عن القطاع الحضري القنطرة سنة 1996 م.

وسنتطرق في هذا العنصر إلى التعريف بالقطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة من خلال دراسة موقعهما مع تبيان الحدود الإدارية لكل منهما، وإبراز الأهمية الحضرية لهما في استقطاب السكان.

I- التعريف العام بالقطاع الحضري الزياضية:

1- موقع القطاع عبر المجال الحضري القسنطيني:

من خلال الخريطة رقم (02) يقع القطاع الحضري الزياضية في أقصى الجهة الشمالية الشرقية لمدينة قسنطينة، حيث أنه يشكل آخر المعالم العمرانية الهامشية المنزوية للمدينة آخذا شكلا طوليا، بالإضافة لكونه سطح يتدرج في الارتفاعات ويمتد في اتجاه المنحدرات الجنوبية لقمة جبل الوحش والغابة، ويمثل مساحة تقدر بـ 633.09 هكتار⁽¹⁾ أي بنسبة 10.47 % من المساحة الإجمالية لمدينة قسنطينة والمقدرة بـ 6049.37 هكتار.

(1): تم حسابها بواسطة نظام (Autocad).

2- الحدود الإدارية للقطاع:

لقد وضعت الحدود الإدارية للقطاع الحضري الزياضية وذلك حسب المرسوم التنفيذي⁽¹⁾ رقم 91- 536 المؤرخ في 28 ديسمبر 1991 م طبقا لمضمون المادة رقم 69 فكانت الحدود على النحو التالي:

شمالا: حدود بلدية زيغود يوسف، ديدوش مراد، حامة بوزيان، شرقا: بلدية الخروب وابن باديس.

غربا: ملتقى الطرق الزياضية وجبل الوحش إلى ملتقى الطرق رقم 51 بحدود بلدية حامة بوزيان.

جنوبا: مفترق الطرق الزياضية وشارع التحرير الوطني وصولا إلى مسجد عمر بن عبد العزيز الطريق النافذ لواد الحد وامتداد الطريق حتى الالتقاء بحدود بلدية الخروب.

II- التعريف العام بالقطاع الحضري القنطرة:

1- موقع القطاع عبر المجال الحضري القسنطيني:

يقع القطاع الحضري القنطرة في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة قسنطينة وهو متصل في الجهة الشمالية الشرقية بالقطاع الحضري الزياضية ويأخذ شكل شبه طولي (لاحظ الخريطة رقم 02) يوازي واد الرمال والخوانق، وتربطه ثلاثة جسور بمركز المدينة (جسر القنطرة، سيدي مسيد، سيدي راشد)، ويمثل مساحة تقدر بـ 308.06 هكتار أي بنسبة 5.09 % من المساحة الإجمالية لمدينة قسنطينة والمقدرة بـ 6049.37 هكتار.

2- الحدود الإدارية للقطاع: إن الحدود الإدارية⁽¹⁾ أصبحت معروفة بمقتضى المرسوم التنفيذي⁽²⁾

رقم 91- 536 الموافق لـ 25 ديسمبر 1991 م وهي كالتالي:

(1): Révision du PDAU intercommunal de: Constantine. El khroub, Hamma Bouziane, Didouche Mourad, Ain Smara, La Phase 01, 2008 P 79 – 83

(2): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 69 بتاريخ 25 ديسمبر 1991 م الموافق لـ 21 جمادى الثانية عام 1412هـ ص2759.

شمالاً: حدود بلدية حامة بوزيان (واد زياد)، شرقاً: مفترق الطرق الزيادية ويساير طريق جبل الوحش حتى المفترق الأول للطريق ثم طريق المتقنة ومزرعة زيادي حتى الالتقاء بحدود بلدية حامة بوزيان.

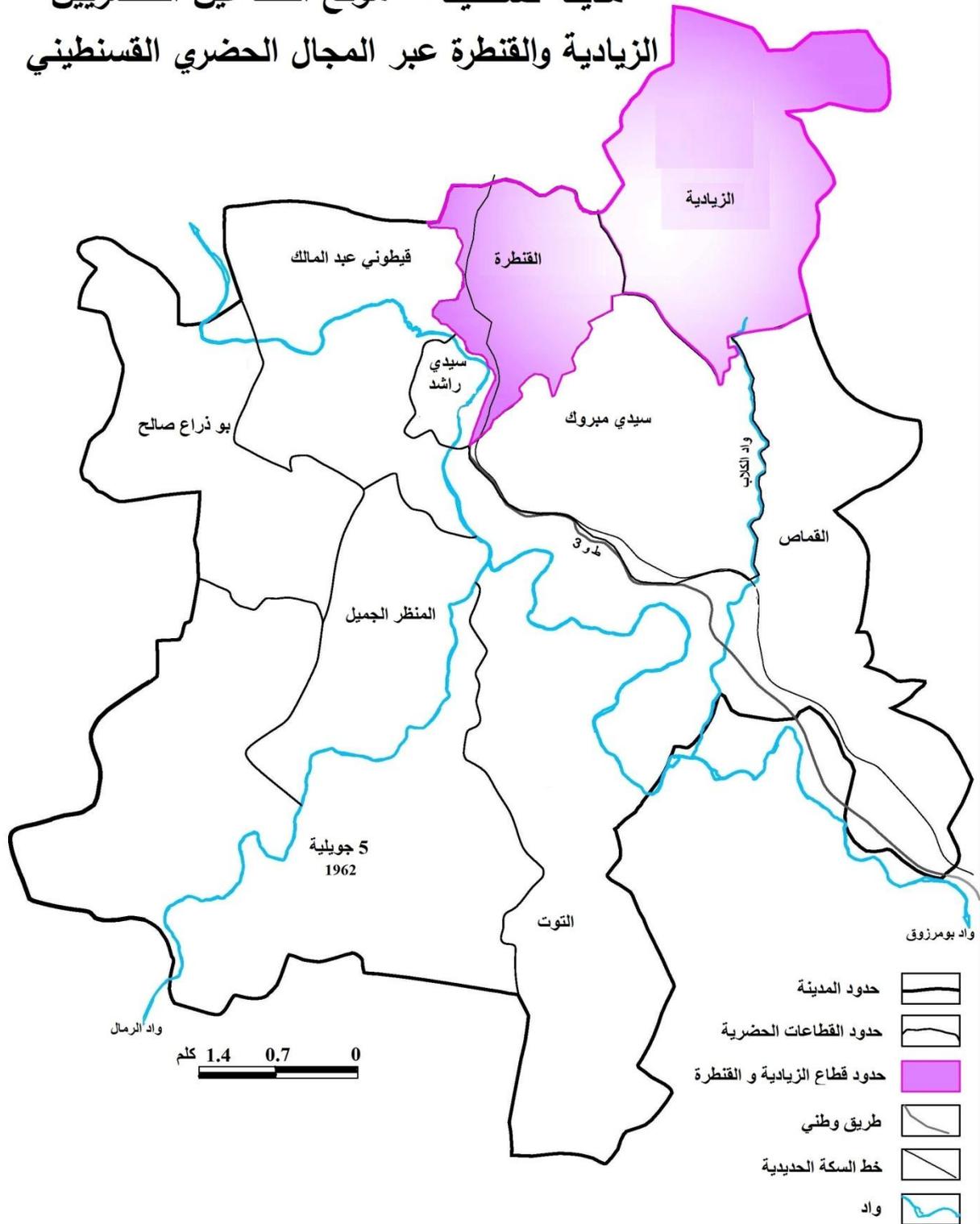
جنوباً: ملتقى عبارة السكة الحديدية والطريق الوطني 03، ثم طريق المنشأة حتى نهج مداوي بوجمعة، ثم حي كاستور وحدود الثكنة العسكرية حتى الالتقاء بالطريق الولائي رقم 50، غرباً: الطريق الوطني رقم 03 حتى جسر القنطرة ومن نهج زعموش حتى إلتقاء الطريق الوطني رقم 03 بمعبر السكة الحديدية.

رابعاً- الأهمية الحضرية البارزة للقطاعين:

إن ما يؤكد الأهمية البالغة لإقامة السكان واستقرارهم في منطقة الدراسة (القطاعين الحضريين القنطرة والزيادية) هو توفر عدة عوامل تساعد على مثل هذا الاستقرار أبرزها:

- القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة مقامين ضمن حدود المجال الحضري لمدينة قسنطينة.
- توفر شبكة مائية تتمثل في مجموعتين من الشعاب: المجموعة الأولى متواجدة في حي ساقية سيدي يوسف والزيادية وهي تصب في واد الكحلة وواد الحد، أما المجموعة الثانية فتتواجد في أقصى شمال حي الأمير عبد القادر وهي تصب في واد زياد⁽¹⁾.
- توفر شبكة طرق مهمة تخترق المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة والتي ساهمت في زيادة حركته وحيويته مثل الطريق الولائي رقم (51) والوطني رقم (03) ...
- وجود مرافق كبرى مثل حديقة التسلية ومستشفى الأمراض العقلية والنفسية بحي جبل الوحش والمستشفى الجامعي ابن باديس بحي باب القنطرة اللذين لهما الأثر الكبير في جذب السكان.
- وجود خط للسكة الحديدية يمر بالجهة الغربية للقطاع الحضري القنطرة.

-مدينة قسنطينة- موقع القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة عبر المجال الحضري القسنطيني



الخلاصة:

من خلال دراستنا لعناصر هذا المدخل نستنتج الحقائق التالية:

إن الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة جعلها عقدة للمواصلات وحلقة وصل بين مدن الشمال الشرقي الجزائري وجنوبه، مما أهلها لأداء وظائف هامة ساعدت على زيادة وتيرة النمو الحضري بها، الشيء الذي ترتب عنه انعكاسات سلبية على مجالها الحضري المعقد.

كما أظهرت دراسة الموقع والحدود الإدارية للقطاع الحضري الزيادة إلى احتلاله لموقع جغرافي هامشي ذو حركية معتبرة عبر المجال الحضري لمدينة قسنطينة.

بينما يحضى القطاع الحضري القنطرة بموقع جيد وهذا نظرا لقربه من مركز مدينة قسنطينة واتصاله بأهم القطاعات الحضرية المجاورة للمدينة.

واستخلصنا أخيرا أن الأهمية الحضرية لمنطقة الدراسة (القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة) كونها تتوفر على شبكة متنوعة من طرق المواصلات، وتحتوي على كامل المرافق الخدمية العامة والوظيفية التي ساهمت بشكل كبير في جذب السكان نحو القطاعين مما انعكس سلبا على مجالها الحضري.

الفصل الأول:

الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

النموذج الأول:

القطاع الحضري الزيادة

-تمهيد

أولاً-مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع

ثانياً-النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني

ثالثاً-التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع

رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع

تمهيد:

سنعالج في هذا الفصل الوضع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، وتكون دراستنا مبنية على معالجة عناصر النمو الحضري وهي: مراحل النمو الحضري واتجاهاته، ثم النمو الحضري بمكوناته السكانية والسكنية، ثم نستوضح التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية، وأخيرا خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية باعتبارها كمرجع أساسي يمكننا من خلاله معرفة جل الانعكاسات والنقائص وتقدير العجز الحالي لاحقا حيث نبدأ بـ:

النموذج الأول: القطاع الحضري الزيادة

أولاً- مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع:

لقد بقيت مدينة قسنطينة لفتترات طويلة محصورة بين أسوار المدينة القديمة على الصخر العتيق، مما شكلت عائقا في نموها وتوسعها، هذا الأخير الذي لم تعرفه إلا في الفترة الاستعمارية مما سمح بظهور مناطق جديدة للتوسع، وعليه يشكل القطاع الحضري الزيادة نموذجا حضريا متميزا ناتجا عن النمو الحضري الحديث بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والعصرية، حيث يعتبر امتدادا لنمو وتوسع مدينة قسنطينة باتجاه المحور الشمالي الشرقي، وهذا ما سمح بظهور أحياء سكنية جديدة بها أنماط سكنية متنوعة تعكس بصفة دقيقة سياسة الإسكان في المدينة. وكذا أنماط النمو الحضري، ومن خلال الخريطة رقم (03) نميز أربعة مراحل أساسية لنموه، كل مرحلة متميزة عن الأخرى بأحداثها التاريخية وظروفها على النحو التالي:

I- بداية ظهور النواة الأولى (1966-1978) م⁽¹⁾:

تميزت هذه المرحلة بظهور إحدى المعالم الحضرية التي تتجلى في حي سعدة خلخال والذي يمثل النواة الأولى للقطاع الحضري الزيادة إذ يعرف سابقا بـ "الصور يكو" (SORICO) وهذا نسبة للمؤسسة التي قامت بإنجاز المباني به ذات نمط السكن نصف الجماعي ضمن المخطط

(1): حمود نعيمة، تنظيم المجال الحضري القسنطيني وفق الهياكل التجارية -حالة النطاق الشمالي-مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2004 م، ص23.

الإستعجالي الذي وضعته السلطات العمومية عام 1973 م وهذا ببناء 452 مسكن⁽¹⁾ إثر الإنزلاقات الأرضية. كما ظهر حي الزيدانية حيث تم إنشاء 700 مسكن على شكل تخصيص بلدي كما حدده المخطط التوجيهي (P.U.D) لسنة 1973 م، وبالتالي كانت الإنطلاقة الأولى للنمو واستهلاك المجال بوتيرة متدببة نسبيا.

II- استمرار النمو الحضري (1978-1980) م:

استمر النمو الحضري في الجهة الشمالية للقطاع الحضري الزيدانية ولكن مع بداية التضخم السكاني في الثمانينات لمدينة قسنطينة أدى إلى خلق أزمة على مستوى السكن مما جعل الدولة تنتهج سياسة تنشيط المشاريع، والذي نتج عنه نمو حضري متباين داخل القطاع الحضري الزيدانية تمثل في ظهور المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) وذلك بداية من عام 1983 م، وهي عمارات جماعية مخططة تمتد على شكل هلال تبدأ من جنوب القطاع متمثلة في حي ساقية سيدي يوسف بعدد مساكن بلغ نحو 220 مسكن، ويمتد هذا النمط إلى الجهة الشمالية وذلك بإنشاء حوالي 1800 مسكن تمثلت في حي الزيدانية.

III- مواصلة النمو الحضري بالاتجاه الغربي (1980-1990) م:

شهد القطاع خلال هذه المرحلة مواصلة النمو الحضري، ولكن بوتيرة أقل حدة حيث تركزت في الجهة الشمالية الغربية للقطاع الحضري الزيدانية المناطق الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) وهي عمارات تتميز بكثافة عمودية عالية في حي جبل الوحش. هذا الأخير الذي لم يظهر إلا بعد سنة 1988 م، والملاحظ أنه تم إنجاز 500 مسكن جماعي فقط بالحي، وأهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور التخصيصات السكنية بالنمط الفردي والبنائات الراقية من نوع " فيلا " التي رافقت وامتزجت مع النسيج الجماعي، إلى جانب الزيادة في عدد المرافق منها مستشفى الأمراض العقلية والنفسية ومركز التكوين المهني وحظيرة التسلية الموجهة لخدمة السكان.

(1): Meskaldji Ghanima, l'Habitat spontané à Constantine, DEA, IST université de Constantine, Année 1979, P13.

IV- نمو عمودي والتحام النسيج الحضري (1990-2014) م:

هذه المرحلة لا تختلف عن سابقتها في طريقة النمو الحضري العشوائي حيث تميزت بتوجيه النمو الحضري نحو الجهة الشرقية للقطاع ولكن بحركة بطيئة جدا، وذلك لعدة اعتبارات طبيعية وتضاريسية بالدرجة الأولى، حيث ظهر حي جديد قريب من حي ساقية سيدي يوسف سمي بحي سرينية والذي عرف بتنوع في أنماطه السكنية، فكان نمط البناء التطوري (Evolutif) في الجهة الشرقية لحي سرينية، إلى جانب كل هذا هناك استمرار في إنجاز التخصيصات السكنية الفردية الحديثة بالقطاع، إضافة إلى حزام الأكوخ القصديرية التي تحاذي واد البراغت وشمال حي الباردة على مساحة محدودة حيث قدر عددها بـ 618 مسكن⁽¹⁾، مع استمرار النمو الحضري بحي الزبائية وخاصة في منطقة بليلي وفي نفس الفترة ظهر للوجود حي آخر يسمى بحي الباردة الذي يتميز بانتشار نمط التخصيصات السكنية وهو ما زال قيد التعمير والتشييد.

ثانيا- النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني:

نعالج في هذا العنصر النمو الحضري بالقطاع الحضري الزبائية بعد تقسيمه إلى أحياء سكنية ومن ثم دراسة المؤهلات البشرية المتمثلة أولا في السكان الذين يشكلون حركة المجال الحضري وأساس توازنه أو عدمه، وهذا من خلال نموهم، توزيعهم، كثافتهم، تركيزهم وتركيباتهم الاقتصادية التي تتعكس بأي شكل من الأشكال على نوعية المجال السكني ومدى تطور المساكن بالقطاع من خلال توزيع الكثافة، معدل إشغال المسكن وكذا معدل إشغال الغرفة.

I- تقسيم القطاع الحضري الزبائية إلى أحياء سكنية:

من أجل القيام بدراسة معمقة والوصول إلى نظرة شاملة ودقيقة على الواقع القائم عبر مجال القطاع الحضري الزبائية، ومعرفة مختلف الانعكاسات القائمة من جهة، وتحديد احتياجات السكان من جهة أخرى، وكذا زيادة تفعيل وتسهيل عملية التحليل والتفسير والمقارنة. قمنا بتقسيم القطاع

(1): الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 م

الحضري الزبادية إلى ستة (06) أحياء سكنية، ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (03) والخريطة رقم (04)، حيث اعتمدنا في المقام الأول على التقسيم الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 م والتقسيم الإداري⁽¹⁾ المعمول به وبعض المعايير والمقاييس أهمها:

- التسمية المتعارف عليها بين السكان.
- كثافة المباني وتركز السكان.
- أنماط المباني السكنية.
- محاور الطرق الكبرى.
- مراحل النمو وتاريخ نشأة القطاع الحضري.
- الإنتقاعات الفيزيائية.

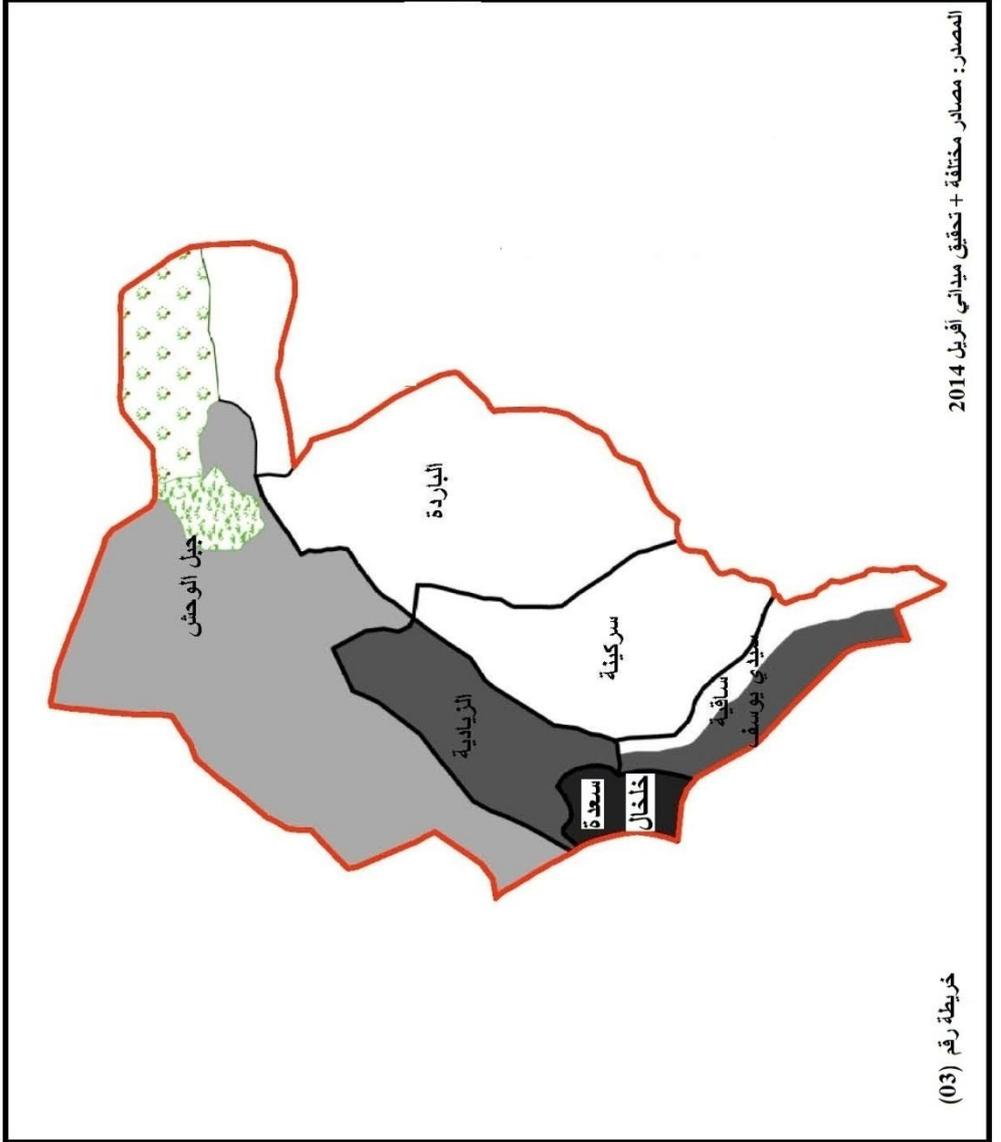
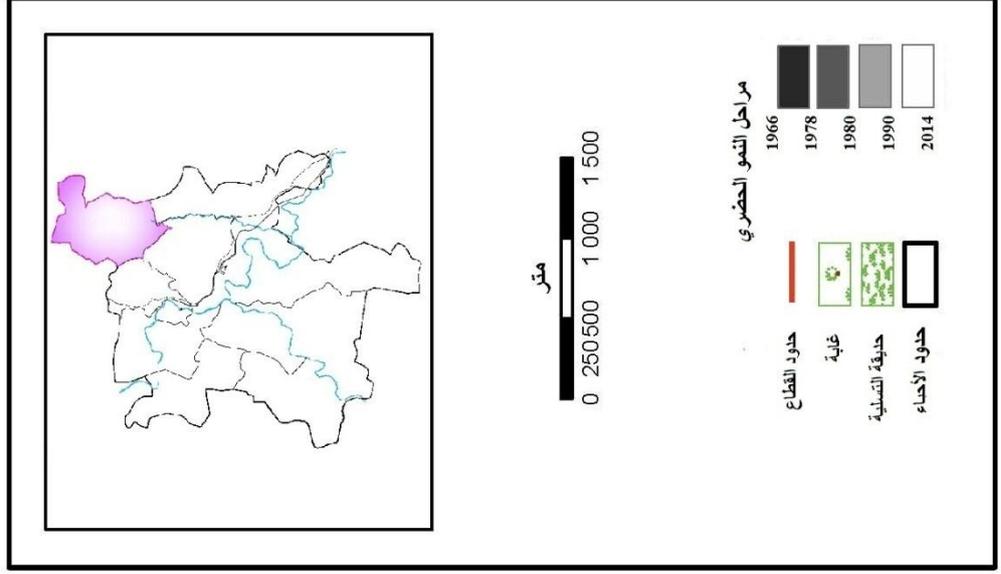
الجدول رقم (03): تقسيم القطاع الحضري الزبادية إلى أحياء سكنية

النسبة (%)	المساحة (هكتار)	اسم الحي السكني	رقم الحي	القطاع الحضري الزبادية
06.03	38.16	س.س.يوسف	(01)	
41.26	261.24	جبل الوحش	(02)	
11.50	72.85	الزبادية	(03)	
14.04	88.86	سركينة	(04)	
25.37	160.61	الباردة	(05)	
01.80	11.37	سعدة خلخال	(06)	
100	633.09	-	-	المجموع

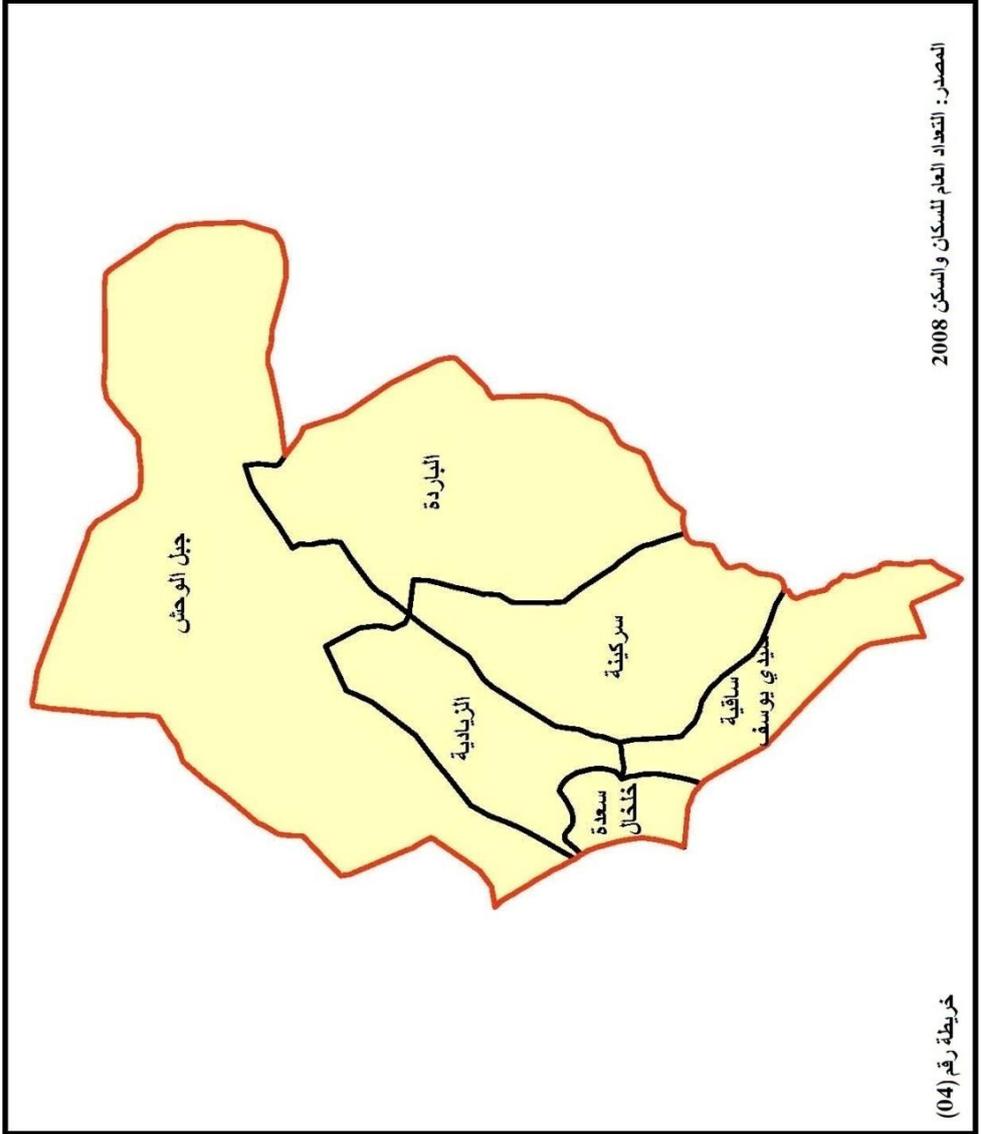
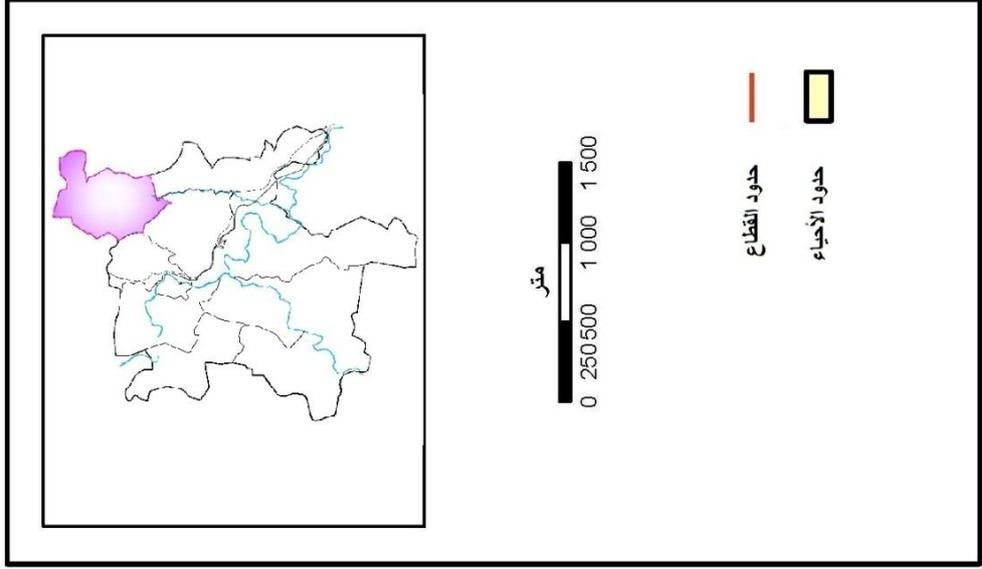
المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على القطاعات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 م.

(1): المصالح التقنية لبلدية قسنطينة- مصلحة الخرائط- ديسمبر 2013 م.

القطاع الحضري الزيدية - مدينة قسنطينة - مراحل النمو الحضري



القطاع الحضري الزبادية -مدينة قسنطينة - تقسيم القطاع إلى أحياء سكنية



II - المؤهلات البشرية:

يشكل السكان المحور الرئيس في عملية النمو الحضري للمدن، والقاعدة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في تنظيم المجال الحضري وتهيئته بشكل خاص، فكلما زاد النمو السكاني يؤدي إلى الزيادة في عدد المساكن حتماً.

1- مراحل النمو السكاني (كمؤشر للنمو الحضري) في القطاع:

إن معرفة النمو السكاني ودراسته، هو بمثابة المدخل لعدة مؤشرات هامة، فدراستنا لنمو سكان القطاع الحضري كانت حسب التعدادات لسنوات (1987-1998-2008) م، وهذا ما يساعدنا على متابعة النمو السكاني عبر المراحل البارزة. كما يبينه الجدول الآتي رقم (04):

الجدول رقم: (04) النمو السكاني للقطاع الحضري الزيادة خلال التعدادات (1987-1998-2008) م

التعدادات	عدد السكان(نسمة)	قيمة الزيادة ⁽¹⁾ (نسمة)	نسبة الزيادة ⁽²⁾ (%)	معدل النمو (%) ⁽³⁾	
				القطاع	المدينة
1987	28398	-	-	-	-
1998	39949	11551	28.91	3.07	0.53
2008	46636	6687	14.34	1.54	0.76 -

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

(1): قيمة الزيادة (نسمة) = عدد السكان في السنة اللاحقة (1998 م) - عدد السكان في السنة السابقة (1987 م)

ومنه: قيمة الزيادة لسنة (1987 - 1998) م = 39949 - 28398 = 11551 نسمة

(2): نسبة الزيادة (نسمة) = قيمة الزيادة × 100 / عدد السكان

ومنه: نسبة الزيادة لسنة 1998 م = 11551 / 39949 × 100 = 28.91 %

(3): معدل النمو = $\left\{ \frac{(P2-P1)}{N} \times \frac{2}{(P2+P1)} \right\} \times 100$

حيث تمثل: P2: عدد السكان في السنة اللاحقة (1998 م)، P1: عدد السكان في السنة السابقة (1987 م)، N: عدد السنوات الفاصلة

ومنه: معدل النمو السنوي للسكان بين (1987 - 1998) م = $\left\{ \frac{(39949-28398)}{11} \times \frac{2}{(39949+28398)} \right\} \times 100 = 3.07 \%$

من خلال الجدول السابق رقم (04) نميز مرحلتين أساسيتين هما:

أ- نمو سكاني سريع ومرتفع نسبيا (1987-1998) م:

شهد القطاع الحضري الزيادة خلال هذه المرحلة زيادة سكانية معتبرة، حيث ارتفع عدد السكان من 28398 نسمة خلال تعداد 1987 م إلى 39949 نسمة في تعداد 1998 م، وهذا بزيادة سكانية قدرت بـ 11551 نسمة أي بنسبة زيادة بلغت 28.91 % وبمعدل نمو قدر بـ 3.07 % وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل النمو السكاني لمدينة قسنطينة البالغ نحو 0.53 % وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل النمو الوطني في نفس الفترة والذي قدر نحو 2.76 % ويعزى هذا الارتفاع في معدل النمو بطبيعة الحال إلى:

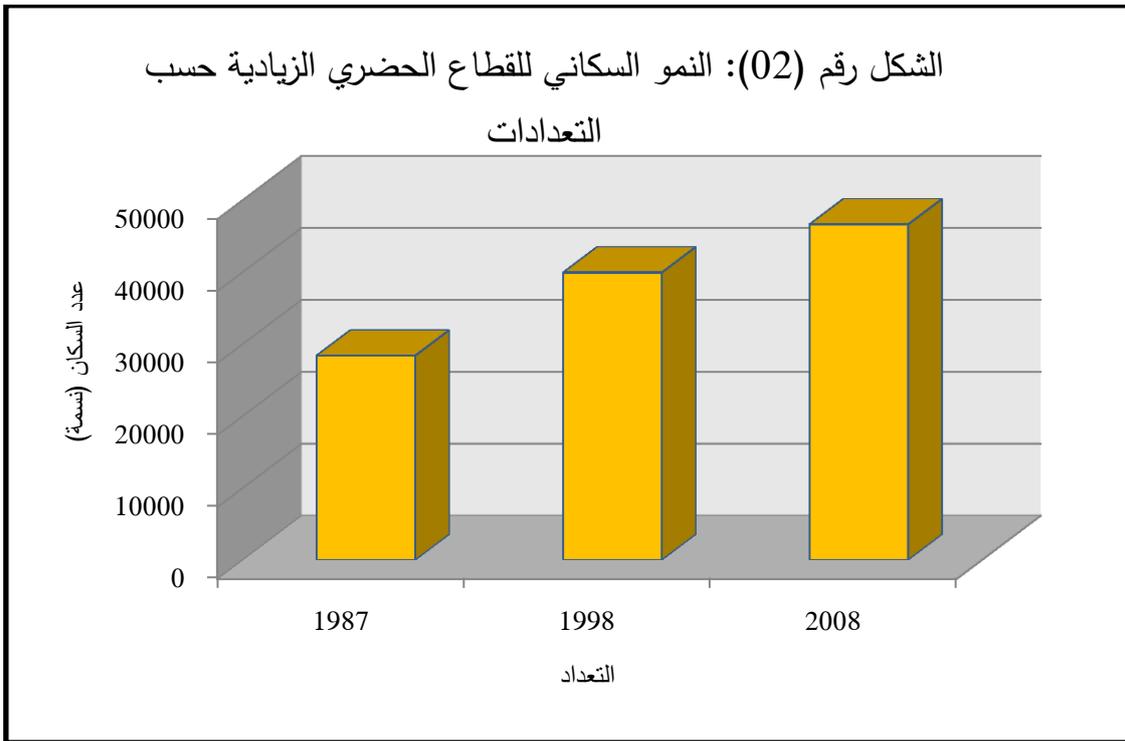
استمرار عملية النزوح الريفي بفعل استمرار التباين في المستوى الاجتماعي والثقافي والمعيشي والتعليمي بين المدينة والريف ونقص التأطير الطبي هذا فضلا عن تبني الدولة لسياسة تنشيط المشاريع السكنية لاسيما المناطق الحضرية السكنية الجديدة (Z.H.U.N) في القطاع الحضري الزيادة، والذي كان لها الدور الكبير في توطين مشاريع سكنية هامة استفاد منها سكان مدينة قسنطينة، وهذا في إطار برامج السكن الاجتماعي وكذا الوظيفي (C.N.E.P) ودورها في استقبال الفائض السكاني الناتج عن مركز المدينة وهذا في إطار برنامج إعادة إسكان المنكوبين من سكان المدينة القديمة لا سيما سكان رحبة الصوف، السوقة (...).

ب- نمو سكاني بطيء نسبيا (1998-2008) م:

تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء، حيث بلغ عدد السكان خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 م بـ 39949 نسمة أما في التعداد الأخير لسنة 2008 م فقد بلغ نحو 46636 نسمة، أي بزيادة سكانية بلغت نحو 6687 نسمة وبنسبة زيادة سكانية سجلت بـ 14.34 % وبمعدل نمو سكاني بلغ نحو 1.54 % وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بمعدل نمو المدينة والمسجل بالقيمة السالبة -0.76 % خلال نفس الفترة. وبينما هو منخفض نسبيا إذا ما

قورن بمعدل النمو الوطني في الفترة ذاتها والذي بلغ حوالي 1.60 ٪. وعليه فإن نمو سكان القطاع الحضري الزبائية في هذه المرحلة تتحكم فيه عدة عوامل أهمها:

تراجع عملية تفريغ الفائض السكاني القسنطيني نحو القطاع نتيجة بداية تشبع النسيج الحضري القائم على مستواه هذا فضلا عن تفهقر في عوامل الجذب السكاني لاسيما قرب القطاع واندماجه مع مركز مدينة قسنطينة وبداية نفاذ الاحتياطات العقارية وارتفاع أسعارها في ظل العوامل الطبيعية السائدة بقطاع الزبائية (الانحدارات) هذا من جهة، وإنشاء مناطق توسع جديدة تمثلت في إنجاز المدينة الجديدة علي منجلي خاصة وتوجيه التدفقات السكانية الحالية والمستقبلية نحوها من جهة أخرى، بالإضافة لانتشار الوعي وثقافة تنظيم النسل. ويؤكد ذلك الشكل الآتي رقم (02).



2- توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري الزبائية:

تمكننا دراسة توزيع الكثافة السكانية من معرفة أماكن تركيز السكان في القطاع الحضري وبناءا على المعطيات والنتائج العددية المبينة لتوزيع هذه الكثافة في الجدول رقم (05) بالملحق سنحاول تحليل مدى التفاوت الموجود في التوزيع السكاني عبر الأحياء، وقد بلغت كثافة القطاع

الحضري الزبائية بـ 74 نسمة/ هكتار وتعتبر متقاربة مقارنة بالكثافة السكانية المسجلة بالمدينة المقدرة بـ 71 نسمة/ هكتار ويتضح لنا أن توزيع الكثافة السكانية للقطاع الحضري الزبائية ينقسم إلى أربعة نطاقات رئيسية:

أ- نطاق الكثافة السكانية العالية (315-338) نسمة/ هكتار:

يمثله حي ساقية سيدي يوسف بكثافة بلغت نحو 338 نسمة/هكتار⁽¹⁾ وحي سعدة خلال بـ 315 نسمة/ هكتار، ويعود ارتفاع الكثافة لطبيعة النمط السكني الجماعي ونصف الجماعي المتماثل وكذا صغر المساحة التي يشغلها وعدد كبير من السكان في ظل غياب معظم المرافق الضرورية وعليه فكثافة هذه الأحياء السكنية مرتفعة جدا بالنسبة لكثافة القطاع الحضري الزبائية والمقدرة بـ 74 نسمة/ هكتار والمدينة البالغة نحو 71 نسمة/ هكتار.

ب- نطاق الكثافة السكانية المتوسطة (144) نسمة/ هكتار:

ويضم حي الزبائية بكثافة سكانية قدرت بـ 144 نسمة/ هكتار وهذا المعدل راجع إلى نمط السكن الجماعي السائد حيث يتميز بتعدد الطوابق، وهي كثافة مرتفعة مقارنة بكثافة القطاع الحضري المقدرة بـ 74 نسمة/ هكتار وكثافة المدينة البالغة نحو 71 نسمة/ هكتار.

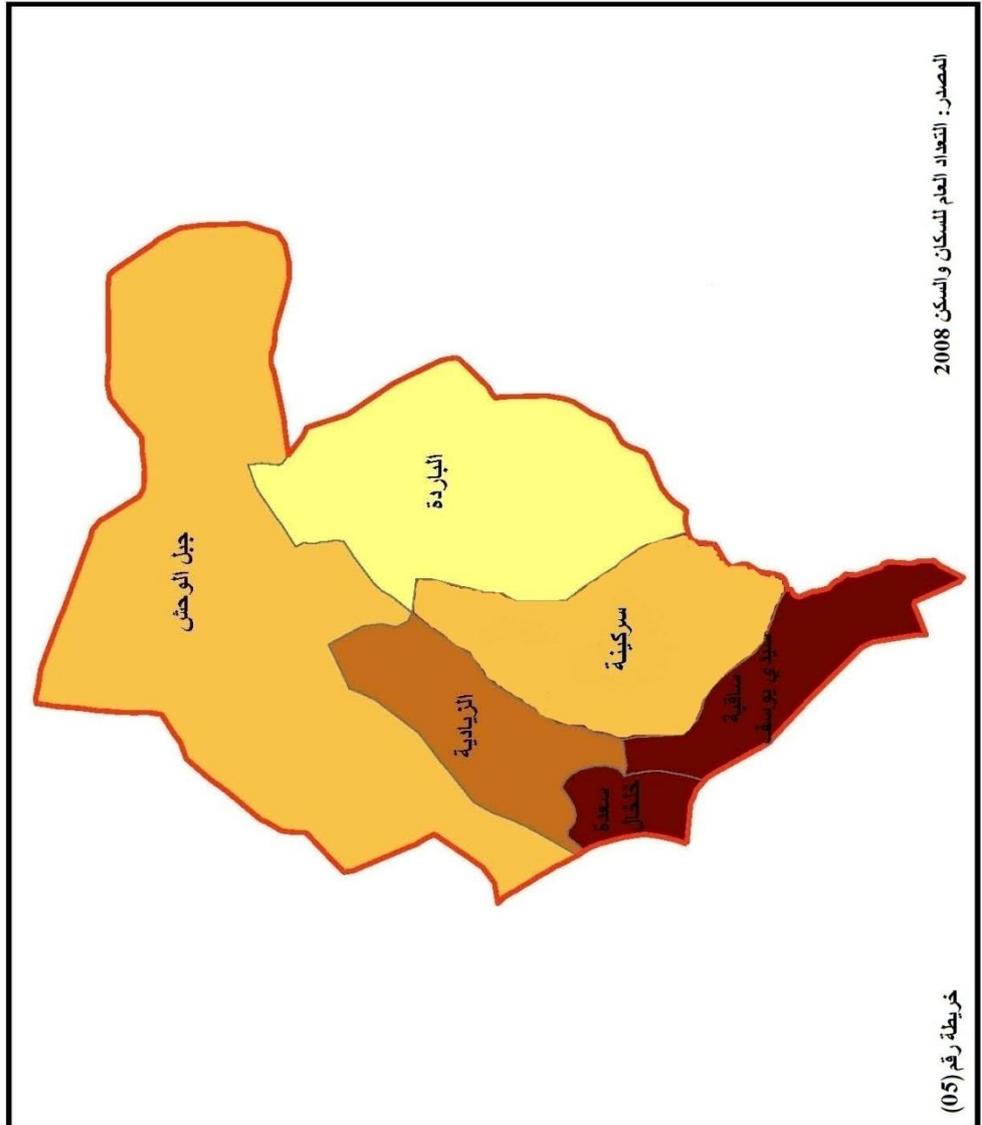
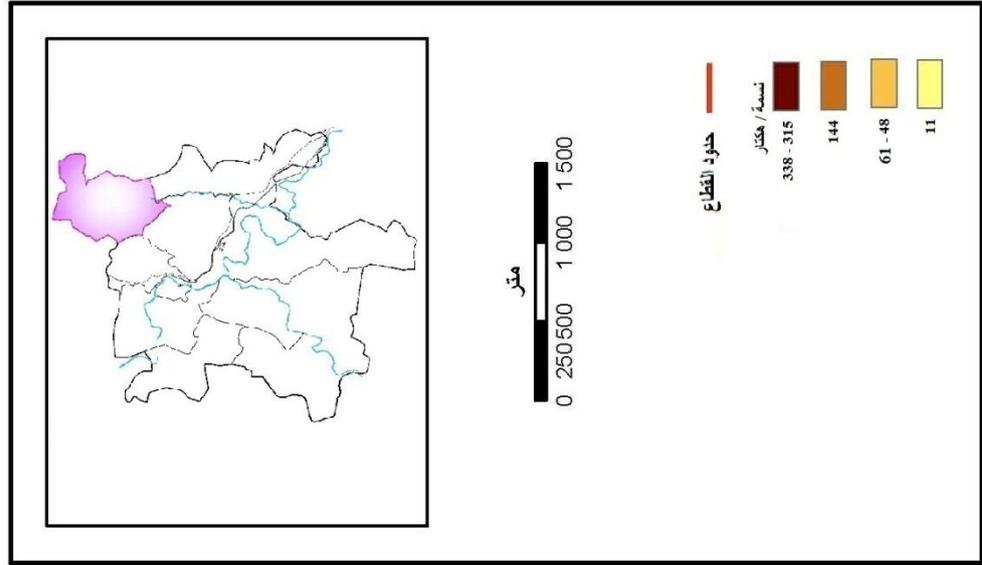
ج- نطاق الكثافة السكانية المنخفضة (48-61) نسمة/ هكتار:

ويمثله حي جبل الوحش بكثافة سكانية بلغت نحو 48 نسمة/ هكتار وهذا ما يتوافق مع توطن بعض المرافق منها: مستشفى الأمراض العقلية والنفسية والعديد من المحلات التجارية المتنوعة وسيادة نمط التخصيصات السكنية وانتشار المساحات الشاغرة، وحي سركينة بـ 61 نسمة/ هكتار ويفسر هذا الانخفاض بهذا الأخير بتنوع في الأنماط السكنية وتعتبر كثافة منخفضة مقارنة بالأحياء السابقة وكذا كثافة القطاع والمدينة معا.

(1) تم حساب الكثافة السكانية كالتالي: الكثافة السكانية = عدد السكان (نسمة) / المساحة (هكتار)

ومنه: الكثافة السكانية للقطاع = 46636 / 633.09 = 73.66 ≈ 74 نسمة/ هكتار.

القطاع الحضري الزيادية -مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء



د- نطاق الكثافة السكانية المنخفضة جدا (11 نسمة/ هكتار):

وتضم حي الباردة بكثافة سكانية تقدر بـ 11 نسمة/ هكتار، ويعود سبب الانخفاض به إلى سيادة نمط التخصيصات السكنية التي تشغل مساحة واسعة وتضم حجما سكانيا صغيرا، إذ لا يتجاوز 1746 نسمة، وهي كثافة منخفضة جدا مقارنة بكثافة بالأحياء السابقة، وكذا مقارنة بكثافة القطاع والمدينة معا. والخريطة رقم (05) تؤكد ذلك.

3- التركيب النوعي والعمري لسكان القطاع:

تعتبر دراسة التركيب السكاني لأية مدينة على قدر كبير من الأهمية، ذلك لأنها توضح بشكل كبير مدى تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية على الفئات العمرية ونسبة النوع داخل المجتمع، ومدى قدرته على توفير القوى العاملة اللازمة للتنمية وإعالة باقي أفرادها، ومدى نسبة الإعالة لهذا المجتمع، حيث يعتمد عليه في عمليات التهيئة والتخطيط مستقبلا. وعليه سوف نقوم بتحديد نسبة الذكور والإناث، وذلك بالاعتماد على الفئات العمرية الكبرى في التحليل الاقتصادي لسكان القطاع الحضري الزيادة.

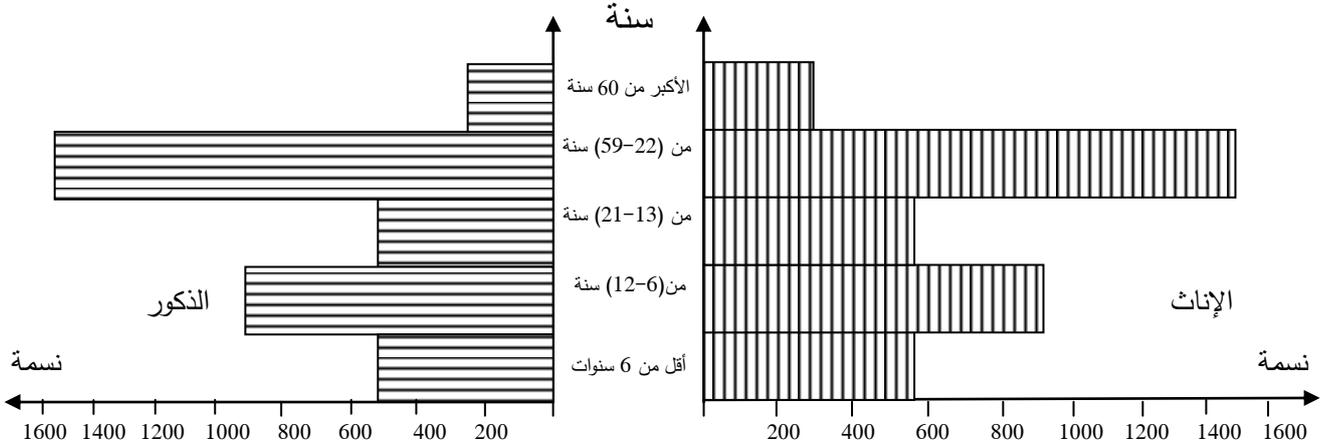
أ- التركيب النوعي للسكان:

يعتبر التركيب النوعي للسكان من العناصر الأساسية للدراسة السكانية. التي تبين لنا نسبة الذكور إلى نسبة الإناث ومن خلال الشكل الأتي رقم (03) نلاحظ أن جميع الفئات العمرية متقاربة من حيث التركيب النوعي، وقد بلغ عدد الذكور 3836 نسمة أي بنسبة تقدر بـ 50.64 % أما فيما يخص الإناث فقد بلغ عددهم 3739 نسمة أي ما يعادل 49.36 % من إجمالي النوعين وعليه فإن نسبة النوع⁽¹⁾ تقدر بـ 102.59 % أي 103 ذكر لكل 100 أنثى. وقد كانت نسبة النوع تبعا لنتائج تعداد 2008 م بـ 100.78 % أي 101 ذكر لكل 100 أنثى وهو ما يبين التقارب العددي بين النوعين ذكور وإناث ويؤكد ذلك الجدول رقم (06) بالملحق.

(1): تم حساب نسبة النوع كالتالي: نسبة النوع = (عدد الذكور/ عدد الإناث) × 100

ومنه: نسبة النوع للقطاع = $100 \times (3739 / 3836) = 102.59 \approx 103$ ذكر لكل 100 أنثى.

الشكل رقم (03): توزيع سكان القطاع الحضري الزيادية حسب النوع

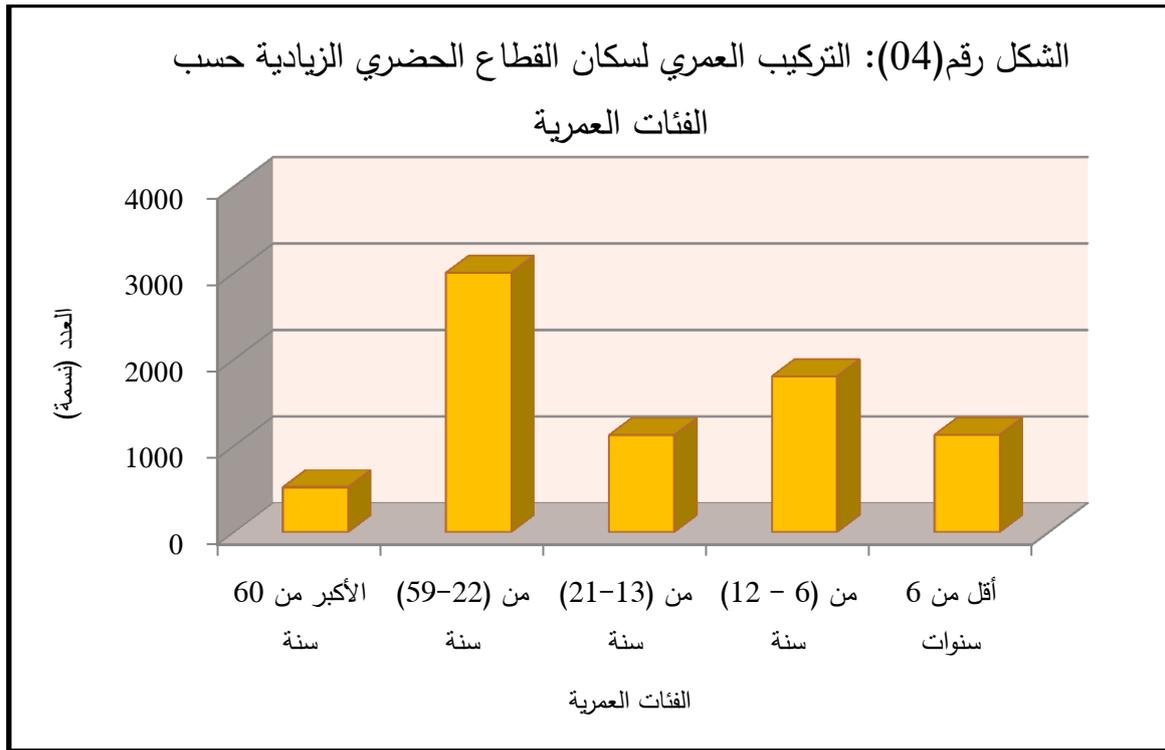


ب- التركيب العمري لسكان القطاع:

إن للتركيب العمري علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم حسب السن، كما يسمح بتحديد الفئات الفاعلة (النشطة) في المجتمع التي ترتبط بالقوى الإنتاجية للسكان وهكذا يمكن تمييز الفئات العمرية وذلك من خلال الشكل الآتي رقم (04) وهي:

- فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات): وتمثل فئة صغار السن غير المتدرسين ويقدر عددهم بـ 1127 نسمة، أي ما يعادل 14.88 % من مجموع سكان القطاع الحضري الزيادية.
- فئة المتدرسين من (6-12) سنة: وتمثل فئة المتدرسين في الطورين الأول والثاني ويقدر عددهم بـ 1803 نسمة، أي ما يعادل 23.80 % من إجمالي سكان القطاع الحضري الزيادية.
- فئة المتدرسين من (13-21) سنة: وتمثل فئة المتدرسين في المتوسط والثانوي ويقدر عددهم نحو 1123 نسمة، أي ما يعادل 14.83 % من مجموع سكان القطاع الحضري الزيادية.
- الفئة النشطة من (22-59) سنة: وهي الفئة التي تتشكل منها القوى العاملة (النشطة)، والتي تساهم في إنتاج السلع وتقديم الخدمات ويقدر عددهم بـ 3001 نسمة، أي ما يعادل 39.62 % من إجمالي السكان القطاع الحضري الزيادية.

- فئة المسنين أكبر من 60 سنة: وتمثل فئة كبار السن، أي الفئة غير المنتجة ويقدر عددهم بـ 521 نسمة أي ما يعادل 6.87 % من إجمالي السكان القطاع الحضري الزبائية، وغالبًا ما تضاف هذه الفئة إلى فئة صغار السن (الفئة المعولة) لأنها غير منتجة. ويؤكد ذلك الجدول رقم (07) بالملحق.



4- المؤهلات الاقتصادية:

تمثل المؤهلات الاقتصادية قاعدة أساسية في تنظيم المجالات الحضرية، حيث تعتبر محصلة لظروف بيئية حضرية وعليه سنقوم بدراسة التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري الزبائية باعتباره ضمن المؤشرات الاقتصادية، الديموغرافية والاجتماعية الهامة، حتى يتسنى لنا التعرف على الوضعية الاقتصادية للمجتمع ومدى تأثيرها في التخطيط. وعليه إمكانية وضع تصور لتنظيم المجال الحضري في ظل النمو الحضري المتسارع للقطاع. كما سنتطرق لمعرفة مختلف النشاطات الاقتصادية ونسبة البطالة وتحديد القوى العاملة، كما تفيدنا في معرفة توزيع القوى العاملة حسب نشاطات القطاعات الاقتصادية وقبل ذلك يجب أن نتعرف إلى:

أ- التركيب الاقتصادي لسكان القطاع: من خلال الشكل الأتي رقم (05) يمكن تصنيف سكان القطاع الحضري الزبادية حسب الخصائص الاقتصادية التالية:

أ-1- الفئة النشطة (15-60) سنة:

تعرف بالأفراد الذين يساهمون فعلا بمجهودهم الجسمي أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات سواء كانوا أجراء أو غير أجراء أو يعملون لحسابهم الخاص بالإضافة للأفراد العاطلين والقادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لم يعثروا على عمل، ويقدر عددهم بحوالي 3183 نسمة أي ما يعادل 59.73 % من إجمالي سكان القطاع الحضري الزبادية وتتقسم هذه الفئة بدورها إلى فئتين وهما: السكان المشتغلين (العاملون فعلا) والسكان البطالين أما فيما يخص نسبة كل منهما فهي كمايلي:

أ-1-1- السكان المشتغلين (العاملون فعلا):

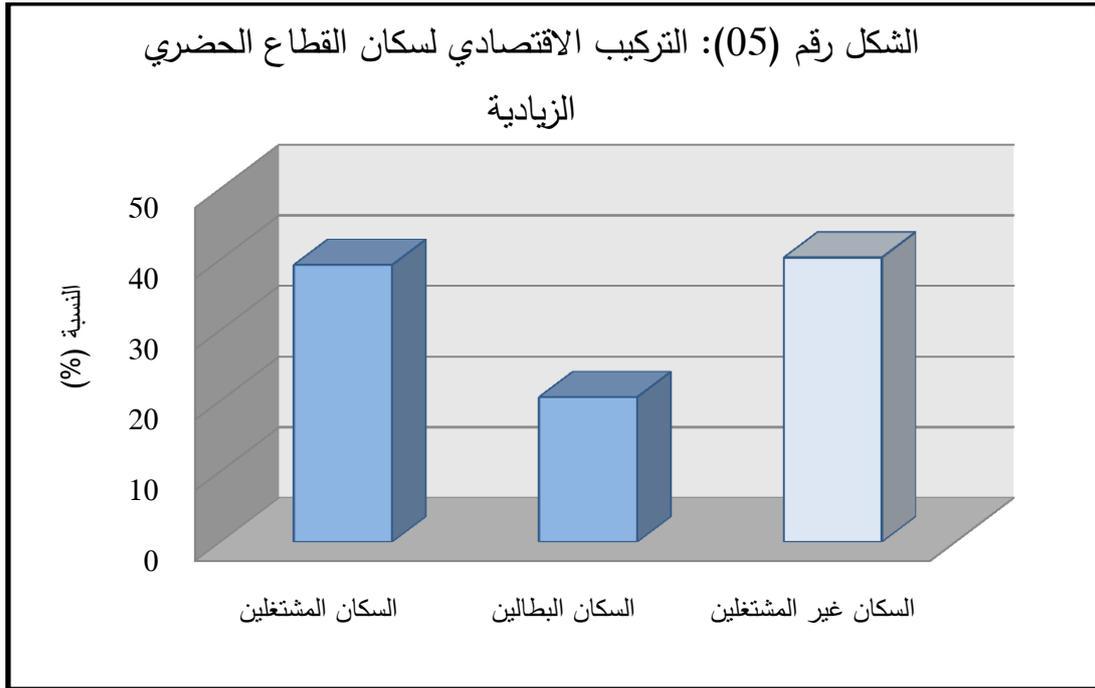
وهم الأفراد المشتغلون فعلا ويمثلون القوى الاقتصادية والفئة المنتجة للقطاع ويقدر عددهم بـ 2090 نسمة، أي ما يعادل 39.22 % من إجمالي سكان القطاع الحضري الزبادية.

أ-1-2- السكان البطالين:

ويمثلون السكان الذين ينتمون إلى الفئة النشطة والباحثين عن العمل ولم يجدوه ويقدر عددهم بـ 1093 نسمة، أي ما يعادل 20.51 % من مجموع سكان القطاع الحضري الزبادية.

أ-2- الفئة غير النشطة:

وهم الأفراد الذين لم يمارسوا أي نشاط لسبب صغر أعمارهم الذين تقل عن 15 سنة أو كبر أعمارهم الذين تزيد عن 60 سنة ويضاف إليهم المتمدرسين وطلبة المعاهد والجامعات والمرضى ويقدر عددهم بـ 2146 نسمة، أي ما يعادل 40.27 % من إجمالي سكان القطاع الحضري الزبادية. ويؤكد ذلك الجدول رقم (08) بالملحق.



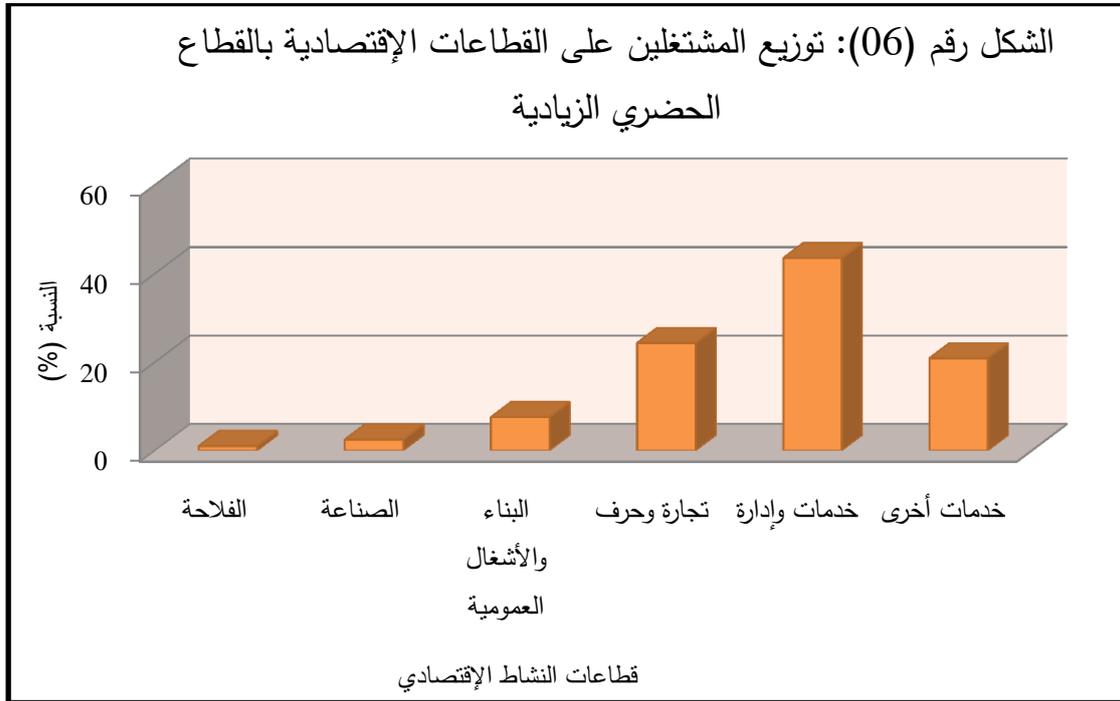
5- التركيب الوظيفي لسكان القطاع:

إن تصنيف فئة المشغولين فعلا على مستوى القطاع الحضري الزيادة عبر مختلف فروع النشاط الاقتصادي والقطاعات الكبرى (الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والحرف والخدمات والإدارة وباقي الخدمات الأخرى) تعتبر من المؤشرات التي تساعد على زيادة الحركة المجالية لسكان القطاع، وتخلف انعكاسات سلبية تؤثر في تنظيم المجال الحضري حيث أن الحجم السكاني للقطاع هو انعكاس للتركيب الوظيفي وعدد الخدمات التي يقدمها القطاع.

ومن خلال الشكل الأتي رقم (06) يتضح لنا جليا أن هناك تباينا كبيرا بين مختلف القطاعات الاقتصادية للقطاع من حيث نصيب كل قطاع من عدد المشغولين حيث المرتبة الأولى يستحوذ عليها قطاع الخدمات والإدارة بـ 915 مشغول أي بنسبة 43.78 % من العدد الكلي للمشغولين فعلا. ثم يأتي كل من قطاع التجارة والحرف بـ 508 مشغول وبنسبة 24.31 % من إجمالي عدد المشغولين بالقطاع الحضري. ويليه قطاع الخدمات الأخرى بـ 436 مشغول أي بنسبة 20.86 % من العدد الإجمالي للمشغولين بالقطاع ثم تأتي بقية القطاعات الأخرى بنسب صغيرة ومتفاوتة كمايلي: قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 158 مشغول وبنسبة 7.56 % وقطاع

الصناعة بـ 52 مشغل وبنسبة 2.49 % ويرجع سبب هذا إلى ما شهدته مدينة قسنطينة عامة والقطاع الحضري الزيادة بصفة خاصة من استقطاب لأعداد كبيرة من السكان المشتغلين وذلك مسايرة للظروف السائدة خلال الفترات السابقة إضافة للأهمية الإقليمية والجغرافية والحضرية لمدينة قسنطينة التي لعبت دورا كبيرا في زيادة التدفقات السكانية نحوها، مما استوجب إنشاء العديد من المرافق الإدارية والخدماتية. كما لا ننس العامل الأمني الذي كان له الأثر البالغ والكبير في جذب اليد العاملة المشتغلة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي من مختلف الولايات والمناطق.

وأخيرا قطاع الفلاحة بـ 21 مشغل وبنسبة 1.00 % ويعود سبب تدني عدد السكان المشتغلين بقطاع الفلاحة إلى الغياب الكلي للنشاط الزراعي بالقطاع من جهة ونقلص الأراضي الزراعية بسبب التوسع الحضري الكبير الذي كان على حسابها من جهة أخرى. ويؤكد ذلك الجدول رقم (09) بالملحق.



6- العمالة والإعالة والبطالة:

حتى نتبع التركيبة الاقتصادية لسكان القطاع الحضري الزيادة تم اعتماد المؤشرات المبينة في الجدول رقم (10) وهذا حتى يتسنى لنا معرفة التوجهات العامة لهذا التركيب الاقتصادي كالآتي:

أ- العمالة:

بلغت نسبة المشتغلين فعلا بالقطاع الحضري الزبادية 27.59 % من إجمالي عدد سكان القطاع وتعد مرتفعة مقارنة بمعدل بلدية قسنطينة والبالغ بـ 21.70 % وكذا بالنسبة للمعدل الولائي البالغ 19.70 % وتعد منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 41.50 %.

ب- الإعالة:

نقصد بالشخص المعال " الشخص الذي ليس له دخل ويعتمد على غيره، حيث بلغت نسبة الإعالة 2.62 أي كل رب أسرة يعيل من 2 إلى 3 أفراد وهي تشكل عبأ اقتصاديا كبيرا على الفئة النشطة وبصفة عامة فإن هذا المعدل يرجع إلى وجود عدد معتبر من البطالين بالقطاع الحضري الزبادية والمقدر عددهم بـ 1093 بطل، كما يدل أيضا على وجود ترابط أسري حيث تضم الأسرة الواحدة عددا صغيرا من الأفراد مقارنة بعدد الأفراد الموجودة في الأسرة الريفية والتي تضم عددا كبيرا من الأفراد.

ج- معدل البطالة:

يقصد بالبطالة هم الأشخاص القادرون على الإنتاج لكنهم لم يجدوا عملا وهي إحدى المؤشرات المعبرة عن التركيبة الاجتماعية والمهنية، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دعى ذلك إلى ضرورة التفكير في هذه الفئة العاطلة عن العمل وحسب نتائج التحقيق الميداني. (لاحظ الجدول رقم (10) الأتي). فقد بلغ عدد البطالين عبر أحياء القطاع نحو 1093 بطل أي بنسبة 20.51 % من مجموع الفئة النشطة لسكان القطاع الحضري الزبادية.

وأما معدل البطالة العام للقطاع فقدر بـ 52.30 % وهو مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني المقدر بـ 9.8 % ويرجع سبب الارتفاع إلى التوزيع غير المتوازن للمرافق الخدمية العامة عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري الزبادية إلى جانب تراجع فرص الشغل في المؤسسات العمومية وبروز الخصوصية بصورة كبيرة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البطالة المقنعة بكثرة إلى جانب عدم

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقفنطرة

إدلاء بعض السكان بالمعلومات الصحيحة حول عملهم، حيث تبين لنا من خلال التحقيق الميداني في أبريل 2014 م أن العديد من سكان القطاع لهم نشاطات مهنية عديدة لم يصرحوا بها لأسباب غير معلومة وهي غير دائمة.

الجدول رقم (10): التركيب الاقتصادي للسكان عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة

الأحياء	عدد السكان (نسمة)	عدد المشتغلين فعلا	عدد البطالين	نسبة المشتغلين ⁽¹⁾ فعلا (%)	معدل البطالة ⁽²⁾ (%)	معدل الإعاقة ⁽³⁾
س.س.يوسف	1572	502	308	31.93	61.35	2.13
جبل الوحش	2528	690	176	27.29	25.51	2.66
الزيادة	1671	427	267	25.55	62.53	2.91
سركينة	808	227	165	28.09	72.69	2.56
الباردة	344	71	65	20.64	91.55	3.85
سعدة خلخال	652	173	112	26.53	64.74	2.77
المجموع	7575	2090	1093	27.59	52.30	2.62

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

(1): تم حساب نسبة المشتغلين كالتالي: نسبة المشتغلين = (عدد المشتغلين فعلا / إجمالي عدد السكان) × 100

ومنه: نسبة المشتغلين للقطاع = $100 \times (7575 / 2090) = 27.59\%$

(2): تم حساب معدل البطالة كالتالي: معدل البطالة = (عدد السكان البطالين / عدد السكان المشتغلين فعلا (15 - 60)) × 100

ومنه: معدل البطالة للقطاع = $100 \times (2090 / 1093) = 52.30\%$

(3): تم حساب معدل الإعاقة كالتالي: معدل الإعاقة = إجمالي السكان - المشتغلين فعلا / المشتغلين فعلا.

ومنه: معدل الإعاقة للقطاع = $2090 / 7575 - 2090 / 2090 = 2.62$ أي كل شخص يعيل من 2 إلى 3 أفراد.

أنظر : إشراف الأستاذ غانم عبد الغني، مذكرة ماجستير، الطالب فحيث صالح عبد الحفيظ، تحديد أحواض الحياة في المنطقة الغربية لولاية جيجل حالة البلديات: جيجل، الأمير عبد القادر، قاوس، تاكسنة، جميلة، بن ياجيس (دراسة منهجية)، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2004 م، ص 51، 52.

III- خصائص المجال السكني للقطاع الحضري الزيادة:

يشكل السكن العنصر الثاني لعملية النمو الحضري، إذ له أهمية خاصة في تنظيم المجال الحضري حيث يشكل الوظيفة الأساسية لأي مركز حضري، ويشغل أكبر نسبة من هذا الأخير وتتوزع مناطق السكن داخل مجال القطاع الحضري الزيادة في مساحات متباينة وفق مجموعة العوامل المؤثرة في أنماط السكن تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس سنتطرق للعناصر التالية:

1- تطور عدد المساكن عبر التعدادات:

اعتمادا على إحصائيات التعدادات العامة المتتالية والخاصة بالسكن للسنوات التالية (1987-1998-2008) م، سنتعرف على تطور الحضيرة السكنية للقطاع الحضري الزيادة. ويؤكد ذلك والجدول الآتي رقم (11):

الجدول رقم (11): تطور عدد مساكن القطاع الحضري الزيادة خلال التعدادات

التعدادات	عدد المساكن	قيمة الزيادة	النسبة (%)	معدل الزيادة السكنية السنوية (%)
1987	4504	-	-	-
1998	7089	2585	36.46	235
2008	9109	2020	22.18	202

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

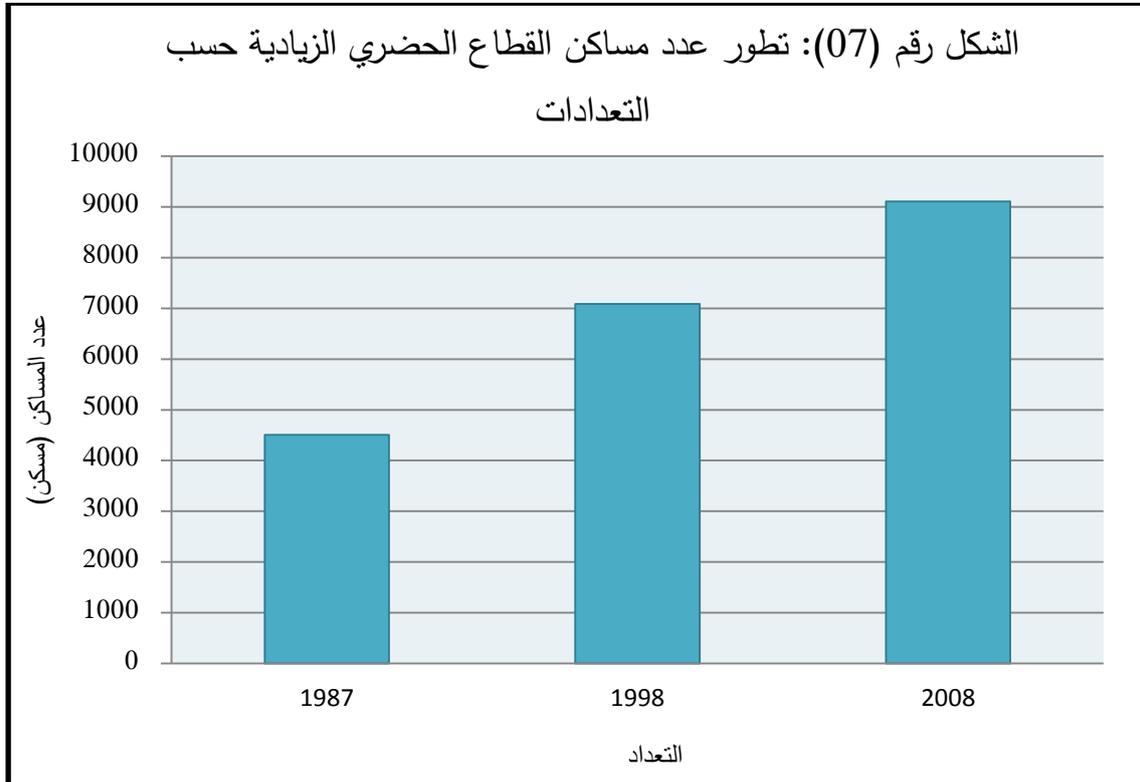
حسب ما يوضحه لنا الجدول السابق رقم (11) المبين لتطور عدد المساكن في القطاع الحضري الزيادة نلاحظ أن قيمة الزيادة السكنية للقطاع تختلف من تعداد لآخر حيث:

شهد القطاع الحضري الزيادة خلال الفترة (1987-1998) م تطورا ملحوظا في عدد المساكن، وذلك من 4504 مسكن خلال تعداد 1987 م إلى 7089 مسكن خلال تعداد 1998 م ليسجل بذلك زيادة مطلقة قدرها 2585 مسكن، أي خلال 11 سنة وهذا بنسبة بلغت بـ 36.46 %

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقفطرة

وبمعدل زيادة سكنية سنوية تقدر بـ 235 %، ويفسر هذا بكون القطاع الحضري يضم عدة أحياء سكنية وهي: سعدة خلخال، الزيادة، ساقية سيدي يوسف وجبل الوحش فضلا عن حي سرينة الذي ظهر سنة 1997 م هذا من جهة تتوافق هذه الفترة مع النمو الحضري السريع تحت دوافع النزوح الريفي والزيادة الطبيعية العادية لسكان القطاع الحضري الزيادة من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفترة (1998-2008) م فنلاحظ تراجعا ملحوظا في تطور عدد المساكن فبعد ما كان سنة 1998 م بحوالي 7089 مسكن صار بـ 9109 مسكن خلال سنة 2008 م وذلك بزيادة مطلقة قدرها 2020 مسكن، أي خلال 10 سنوات بينما عرفت نسبة الزيادة السكنية تراجعا أي بـ 22.18 % وهذا مقارنة بالنسبة المسجلة بالفترة السابقة ولعل هذا يقترن بالتراجع في معدل النمو السنوي لسكان القطاع خلال نفس الفترة والمقدر بـ 1.54 % والمدينة- 0.76 % بالإضافة لبداية تشبع النسيج الحضري القائم بالجهة الشرقية للقطاع بالرغم من ظهور أحياء جديدة كالباردة وهي عبارة عن تخصيصات سكنية وكذلك حي سرينة الذي عرف تنوعا في أنماطه السكنية. ويؤكد ذلك الشكل الآتي رقم (07).



2- توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية:

الكثافة السكنية من المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد وتقييم المجال السكني مقارنة مع باقي الوظائف الحضرية الأخرى، وقد بلغت الكثافة السكنية بالقطاع الحضري الزبادية بـ 14 مسكن/هكتار⁽¹⁾ وهي أقل من معدل الكثافة السكنية لمدينة قسنطينة والمقدرة بـ 15 مسكن/هكتار. أما بخصوص الكثافة في كل حي سكني فقد تباينت مبرزة أربعة نطاقات متفاوتة فيما بينها كما توضح الخريطة رقم (06).

أ- نطاق الكثافة السكنية العالية (52-68) مسكن/هكتار:

وتضم حي ساقية سيدي يوسف بكثافة سكنية بلغت نحو 68 مسكن/هكتار وحي سعدة خلخال بـ 52 مسكن/هكتار وهذا يدل على تركيز المساكن بهما حيث تجاوز معدل الكثافة لهما معدل كثافة القطاع والمقدرة بـ 14 مسكن/هكتار وكثافة المدينة بـ 15 مسكن/هكتار.

ب- نطاق الكثافة السكنية المتوسطة (27) مسكن/هكتار:

ما يميز هذه الفئة هو احتوائها على حي سكني واحد وهذا بكثافة سكنية متوسطة بلغت نحو 27 مسكن/هكتار وهو حي الزبادية حيث تعتبر كثافته مرتفعة مقارنة بكثافة القطاع الحضري الزبادية والمقدرة بـ 14 مسكن/هكتار وكثافة المدينة بـ 15 مسكن/هكتار.

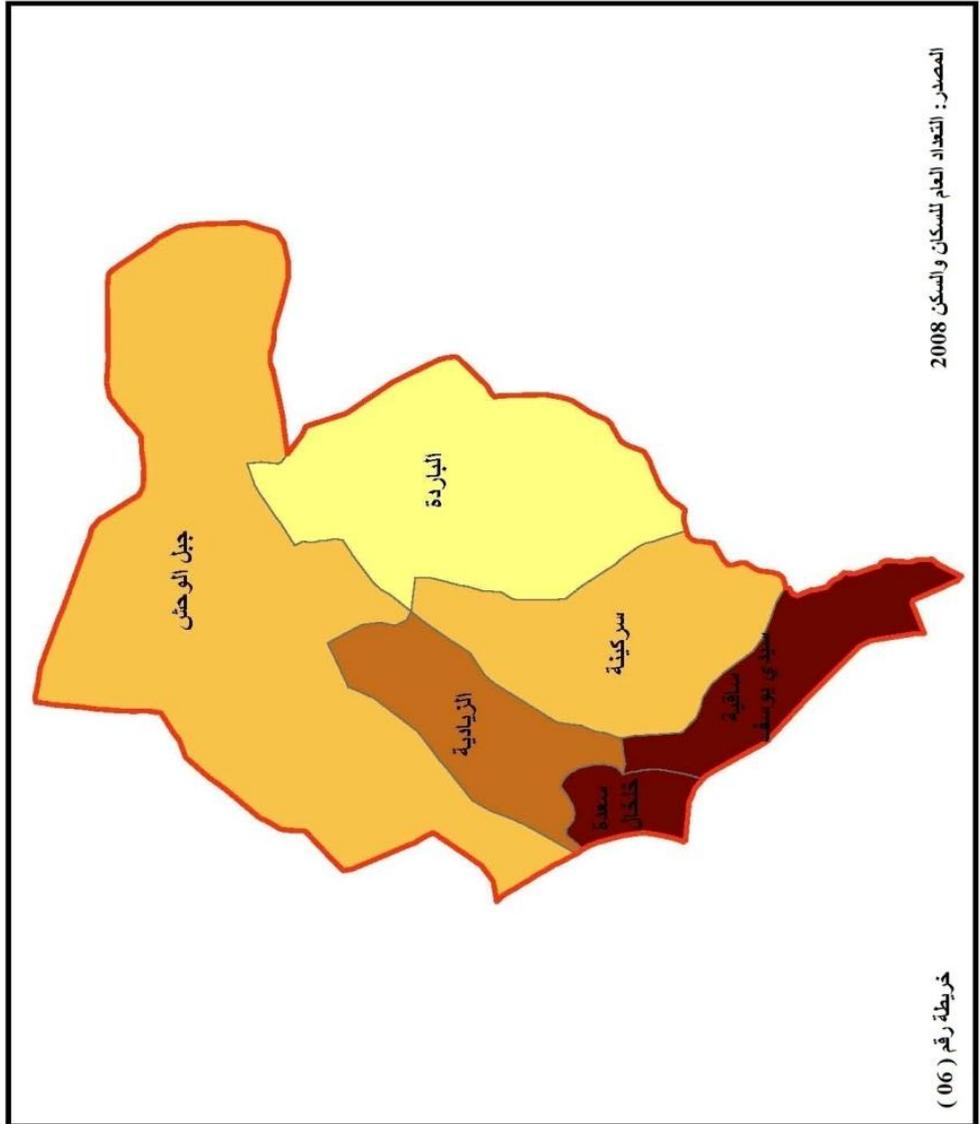
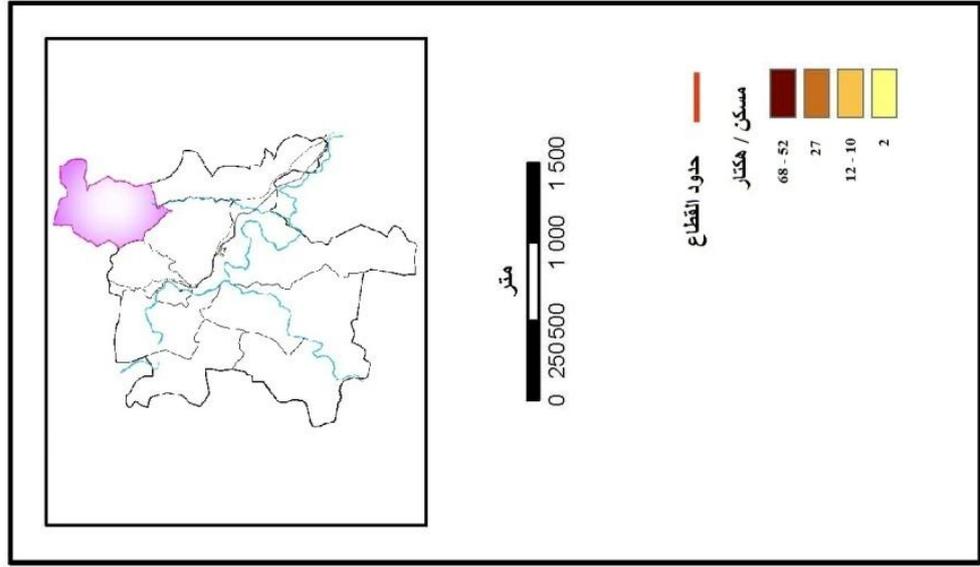
ج- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة (10-12) مسكن/هكتار:

وتضم كل من حي سركينة بكثافة سكنية تقدر بـ 12 مسكن/هكتار، وكذا حي جبل الوحش بـ 10 مسكن/هكتار وهذه الفئة تنخفض فيها الكثافة السكنية عن كثافة القطاع الحضري الزبادية والبالغة نحو 14 مسكن/هكتار وكذا عن الكثافة السكنية المسجلة على مستوى مدينة قسنطينة والبالغة نحو بـ 15 مسكن/هكتار.

(1): تم حساب الكثافة السكنية كالتالي: الكثافة السكنية = عدد المساكن (مسكن)/المساحة (هكتار)

ومنه: الكثافة السكنية للقطاع = 9109 / 633.09 = 14.39 ≈ 14 مسكن/هكتار.

القطاع الحضري الزبادية -مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء



د- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة جدا (2 مسكن/هكتار):

تشمل هذه الفئة حي الباردة فقط حيث تتراوح الكثافة السكنية المسجلة به إلى 2 مسكن/هكتار وتعد الفئة الوحيدة التي تنخفض فيها الكثافة السكنية بشكل كبير مقارنة بكثافة الأحياء السابقة والقطاع والمقدرة بـ 14 مسكن/هكتار وبكثافة المدينة البالغة نحو 15 مسكن/هكتار. ويؤكد ذلك الجدول رقم (12) بالملحق.

3- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية:

ولزيادة دقة تشخيص طبيعة الحضيرة السكنية وتوزيعها عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية تم وضع الجدول الآتي رقم (13):

الجدول رقم (13): توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية

عدد المساكن		الحالة السكنية			الأحياء
النسبة (%)	العدد	الوظيفية	الشاغرة	المشغولة	
28.62	2607	21	210	2376	س.س. يوسف
27.64	2518	07	311	2200	جبل الوحش
21.77	1983	11	148	1824	الزبادية
11.56	1053	03	77	973	سركينة
3.90	355	03	62	290	الباردة
6.51	593	02	40	551	سعدة خلخال
100	9109	47	848	8214	المجموع
-	93437	1831	11420	80186	المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

من خلال ما سبق قراءته من أرقام نستنتج بخصوص التوزيع العام للمساكن حسب طبيعتها (مشغولة، شاغرة، وظيفية) بالقطاع الحضري الزبادية ما يلي:

هناك تباين بين أحياء القطاع حيث أن أكبر نسبة سجلت بحي ساقية سيدي يوسف بنسبة بلغت نحو 28.62 %، أما أصغر نسبة فعاتت للحي السكني الباردة بنسبة تقدر بـ 3.90 %، بينما تراوحت نسب باقي الأحياء ما بين (6.51-27.64) % وهذا يتوافق مع التباين الحاصل في توزيع الكثافة السكنية بين أحياء القطاع. وبالمقارنة مع مدينة قسنطينة نجد هناك تفاوت في نسب المساكن المشغولة بين القطاع الحضري الزبادية والمدينة (85.82-90.17) % على الترتيب نفس الشيء بالنسبة للمساكن الشاغرة (9.31-12.22) % وكذلك الحال بالنسبة للمساكن الوظيفية (0.52-1.96) %. وهذا ما يعكس سياسة التخطيط وتوزيع المجال المبني في القطاع الحضري الزبادية خاصة والمدينة عامة.

4- تباين في مستوى البيئة السكنية:

أ- معدل إشغال المسكن (TOL)⁽¹⁾:

معدل شغل المسكن هو إحدى المؤشرات الدالة على أزمة السكن بالقطاع الحضري الزبادية. ويعرف هذا المعدل بأنه عدد الأفراد الشاغلين لمسكن معين بغض النظر عن حجمه ومساحته وعليه فإن معدل شغل المسكن بقطاع الزبادية بلغ نحو 5.12 أفراد/ مسكن على الرغم من ارتفاعه مقارنة بمعدل إشغال المسكن المسجل بمدينة قسنطينة والمقدر بـ (4.61 أفراد/مسكن)⁽²⁾ إلا أنه يعد أكثر ارتفاعا إذا ما قورن بالمعدل الوطني والمقدر بـ 6.4⁽³⁾ أفراد/ مسكن. ومن جهة أخرى

(1): تم حساب معدل إشغال المسكن كالتالي: معدل إشغال المسكن = عدد السكان (نسمة) / عدد المساكن (مسكن).

ومنه: معدل إشغال المسكن للقطاع = 9109 / 46636 = 5.12 أفراد/ مسكن.

(2): معدل إشغال المسكن لمدينة قسنطينة = 93437 / 430801 = 4.61 أفراد/ مسكن

(1)+(2): الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م.

يعد مقبولا مقارنة بالمعدل المسجل على مستوى ولاية قسنطينة والمقدر بـ 5.80 أفراد/ مسكن وبالاعتماد على نتائج الجدول رقم (14) بالملحق تم التوصل إلى فئتين رئيسيتين عبر مجال الدراسة وهي:

أ-1- الفئة الأولى: معدل إشغال المسكن مرتفع

حيث قدر بـ 6.04 فرد/ مسكن ويعتبر مرتفعا بالمعدل المسجل على مستوى المدينة والولاية. ويتواجد بحي سعدة خلال إذ يتميز هذا الحي بالعدد الكبير للسكان مقارنة بالمساكن وذلك راجع لتعدد الأسر داخل المسكن الواحد، حيث وبالاعتماد على نتائج التحقيق الميداني تبين أن عدد الأسر في المسكن الواحد يتراوح ما بين 02 إلى 03 أسر والذي يؤكد الوضعية السكنية المزدحمة على مستوى هذه المساكن، وطبعاً كل هذا يخلف انعكاسات سلبية على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والتعليمية والنفسية وغيرها.

أ-2- الفئة الثانية: معدل إشغال المسكن متوسط

حيث يتراوح ما بين (4.92-5.30) أفراد/مسكن وهو معدل جد متقارب بالنسبة لمعدل المدينة والولاية، ويشمل هذا المعدل كل من أحياء: جبل الوحش، الزيدانية، ساقية سيدي يوسف، سركينة والباردة، ويفسر هذا بالعدد القليل للمساكن القائمة مقارنة بعدد السكان المرتفع، ومن خلال نتائج التحقيق الميداني تبين أن عدد الأسر في هذه الأحياء يتراوح من أسرة إلى أسرتين في المسكن.

ب- تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع عبر التعدادات (1987-1998-2008) م:

انطلاقاً من الجدول الآتي رقم (15) نلاحظ أن معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري الزيدانية هي في تراجع، حيث تراوح بين 6.31 أفراد/ مسكن سنة 1987 م وهو معدل يقارب معدل إشغال المسجل على مستوى المدينة والمقدر بـ 6.58 أفراد/مسكن، وهو أحسن من المعدل الوطني خلال نفس الفترة والبالغ نحو 7.7 أفراد/ مسكن، ثم أصبح 5.64 أفراد/ مسكن عام 1998 م وهو مرتفع نسبياً مقارنة بالمعدل المسجل بالمدينة والبالغ حوالي 5.46 أفراد/ مسكن بينما يعتبر جيداً إذا

ما قورن بالمعدل الوطني والمقدر بـ 7 أفراد/ مسكن، أما خلال التعداد الأخير لسنة 2008 م فقد بلغ نحو 5.12 أفراد/ مسكن، فعلى الرغم من ارتفاعه مقارنة بمعدل شغل المسكن بالمدينة والبالغ نحو بـ 4.61 أفراد/ مسكن. إلا أنه يعتبر جيدا إذا ما قورن بالمعدل الوطني خلال نفس التعداد والمقدر بـ 6.4 أفراد/ مسكن وهذا التحسن في معدل إشغال المسكن يفسر بتراجع حدة الأزمة السكنية التي مرت بها مدينة قسنطينة خلال الفترة الماضية وعليه فالقطاع يعتبر متنفسا لنمو المدينة.

الجدول رقم (15): تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري الزبادية عبر التعدادات

التعدادات	عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن (مسكن)	معدل إشغال المسكن (TOL)	
			القطاع	المدينة
1987	28398	4504	6.31	6.58 ⁽¹⁾
1998	39949	7089	5.64	5.46 ⁽²⁾
2008	46636	9109	5.12	4.61 ⁽³⁾

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

ج- معدل إشغال الغرفة (TOP):

معدل إشغال الغرفة (درجة التزام) هو العلاقة الموجودة بين عدد السكان والغرف، إذ يحدد لنا عدد الأفراد المقيمين بالغرفة الواحدة ويمكننا من معرفة مدى العجز الموجود في المساكن على مستوى القطاع الحضري الزبادية، ومن خلال الجدول الآتي رقم (16) نلاحظ أن معدل إشغال الغرفة بالقطاع الحضري الزبادية قد بلغ نحو 2.03 فرد/ غرفة وهو يساوي المعدل الوطني والمحدد بـ 2 فرد/غرفة أما عبر أحيائه فقد تم التوصل إلى فئتين هما:

ج-1- الفئة الأولى: درجة التزام مرتفعة

تشمل كل من حي الزبادية، سعدة خلخال، حيث يتراوح معدل إشغال الغرفة على مستوى هذه الأحياء ما بين (2.59-2.77) فرد/غرفة ويفسر هذا المعدل في حي سعدة خلخال بالتوسع

(1)+(2)+(3): الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والسكن لسنوات: 1987 م، 1998 م، 2008 م

العمودي الجديد وهذا من خلال إضافة طابق أو اثنين في المبنى⁽¹⁾ الفردي، أما بالنسبة لحي الزبادية فيظهر في العمارات الجماعية.

ج-2- الفئة الثانية: درجة تزامم متوسطة

وتضم كل من حي جبل الوحش، ساقية سيدي يوسف وكذا حي سركينة وأخيرا حي الباردة. وعليه فإن معدل إشغال الغرفة على مستوى هذه الأحياء يتساوى تقريبا مع المعدل الوطني البالغ نحو 2 فرد/ مسكن، أي أن عدد الأفراد الذين يشغلون غرفة واحدة يتراوح ما بين (1.77-2.12) فرد/غرفة وعليه فإن التحسن الملحوظ في معدل إشغال المسكن والمقدر بـ 5.12 أفراد/مسكن يسايره التحسن المسجل في معدل إشغال الغرفة بالقطاع الحضري الزبادية والمقدر بـ 2.03 فرد/غرفة، الشيء الذي يترجم إشمال المسكن الواحد على عدد معتبر من الغرف.

الجدول رقم (16): توزيع معدلات إشغال الغرفة عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية

الأحياء	عدد الأفراد (نسمة)	عدد الغرف (غرفة)	معدل إشغال الغرفة (فرد/غرفة)
س.س. يوسف	1572	853	1.84
جبل الوحش	2528	1439	1.77
الزبادية	1671	646	2.59
سركينة	808	382	2.12
الباردة	344	173	2.00
سعدة خلخال	652	235	2.77
المجموع	7575	3728	2.03

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م

(1): المبنى: يمكن أن يتكون من مسكن أو عدة مساكن ومحلات تجارية قائمة في الطابق السفلي أو يمكن أن يكون مكانا للعمل أو لإيداع مواد أو عتاد وغيرها.

5- توزيع أنماط المباني السكنية بالقطاع:

تنقسم الأنماط السكنية الحضرية إلى عدة أنماط تتوزع عبر مجال القطاع الحضري مع اختلاف درجة التركيز بين أحياء القطاع الحضري الزبائية، ويبلغ إجمالي عدد مساكن الأنماط السكنية بـ 9109 مسكن، وعليه فقد اعتمدنا على عدة معايير لتحديد الأنماط السكنية من بينها: الشكل الخارجي، الواجهة، ارتفاع المباني، وانطلاقا من المعايير السالفة الذكر والتحقيقات الميدانية لأحياء القطاع الحضري الزبائية تمكنا من تمييز خمسة أنماط سكنية وهي كالآتي:

أ- نمط السكن الجماعي⁽¹⁾:

يمثل هذا النمط المناطق الحضرية الجديدة بكل من حي الزبائية ساقية سيدي يوسف وسركينة وجبل الوحش وهي عبارة عن مباني عمودية تنقسم بدورها إلى عمارات متوسطة الحجم (R+4) بشكل خارجي شبه موحد وعدد الغرف ما بين ثلاثة إلى أربعة غرف وهي موجهة للإطارات، وأبراج كبيرة (R+5) إلى (R+9) وتتميز بمدخل واحد كل طابق به 5 مساكن واجهتها



ذات شرفات ونوافذ واسعة وعدد الغرف من غرفتين إلى خمسة غرف ويبلغ عدد مساكن النمط الجماعي بالقطاع نحو 4465 مسكن أي بنسبة تقدر بـ 49.02 % من إجمالي عدد المساكن المقامة بالقطاع الحضري الزبائية.

(لاحظ الصورة رقم:01)

الصورة رقم (01) : تمثل نمط السكن الجماعي

(1): أنظر: إشراف الأستاذ رايح بالصوف، مذكرة تخرج مهندس دولة، بن ماشيش مريم وأخريات، السياسة السكنية ونوعية السكن في مدينة قسنطينة-حالة الأحياء الشمالية الشرقية- جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2000 م، ص91.

ب- نمط السكن نصف الجماعي:

يتمثل في مجموعة من الحصص يقع في حي سعدة خلال القائم بالجهة الجنوبية الغربية



الصورة رقم (02): تمثل نمط السكن نصف الجماعي

للقطاع وتتميز بعدد طوابق يتراوح (R+2) إلى (R+4) حيث تتشابه في أحجامها الخارجية وحالتها الاجتماعية متوسطة وهي تعكس المستوى المعيشي للسكان وقدرت عدد مساكن هذا النمط بـ 593 مسكن، أي بنسبة 6.51 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري الزبادية.

(لاحظ الصورة رقم:02)

ج- نمط السكن الفردي: وينقسم إلى:

ج-1- نمط السكن التطوري (Evolutif):

وهو من أحدث الأنماط ويوجد في جنوب حي سركينة الذي يظهر على شكل وحدات سكنية

بسيطة متراسة ومتلاصقة وذات شكل موحد وذات قابلية للتوسع الرأسي وعدد طوابقها (R+1)



الصورة رقم (03) : تمثل نمط السكن التطوري

وكانت لها أشكال موحدة وتجانس في التقسيم الداخلي عند توزيع هذه المساكن، لكن هذا التجانس لم يبق طويلا نظرا للتعديلات التي قام بها السكان ويقدر عددها بـ 390 مسكن وبنسبة 4.28 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري الزبادية. (لاحظ الصورة رقم: 03).

ج-2- نمط السكن الذاتي:

ويبنى من طرف صاحب القطعة الأرضية، مساكنه مبنية بالطوب⁽¹⁾ أو الأجر⁽²⁾ أما سقفها



الصورة رقم (04): تمثل نمط السكن الذاتي

من الدالة⁽³⁾ أو مغطاة بالقرميد، ويتراوح عدد طوابقها من طابق إلى طابقين، تتميز بكثرة عدد الغرف واتساعها، وعدد النوافذ والشرفات وينتشر بحي سركنة الواقع الجهة الشرقية للقطاع الحضري بـ 80 مسكن، أي بنسبة 0.88 % من مساكن قطاع الزبادية. (لاحظ الصورة رقم: 04)

د- نمط السكن الفردي الحديث:

تتميز مساكنه بجدرانها المبنية من الطوب والأجر أما سقفها فهي من الدالة المغطاة



الصورة رقم (05): تمثل نمط السكن الفردي الحديث

بالقرميد ويتميز بتباين عدد الطوابق وتعدد في عدد الغرف واتساعها وعدد النوافذ والشرفات تتوفر على معظم التجهيزات الداخلية، مجالها الخارجي يمتاز بالتنظيم فلكل مسكن مدخل مباشر مع الطريق وهو مقام بحي ساقية يوسف في صورة نقطية، ويبلغ عددها 71 مساكن أي بنسبة 0.78 % من إجمالي مساكن القطاع. (لاحظ الصورة رقم: 05)

الطوب والأجر والدالة: هذه المواد مثلما تسمى محليا:

- (1): فالطوب: عبارة عن مجسمات مستطيلة الشكل مصنوعة من خليط يتكون من الأسمنت والحصى (gravier) تبنى بها أسوار المباني.
- (2): فالأجر: هذه المادة الحمراء مصنوعة من الطين وهي ذات أشكال مستطيلة غالبا ما تستعمل كذلك في بناء أسوار المباني.
- (3): فالدالة: عبارة عن سقف بخليط من الإسمنت والحديد وغالبا ما يكون للمباني الفوضوية الصلبة والبناء الذاتي والفيلا.

هـ- نمط سكن التحصيصات (فيلا):

هي عبارة عن سكنات فردية تشغلها أسرة واحدة، أو عدة أسر من نفس العائلة، لها أشكال مختلفة بالمقارنة مع نمط العمارات نتيجة التغير التقني في تصميم البناءات، وقد شرع في إنجازها



الصورة رقم (06) : تمثل نمط سكن التحصيصات

سنة 1981 م طبقا للقرار 1762 /81 المؤرخ في 22 أكتوبر 1981 م وقد جاءت لحل أزمة السكن حيث يبلغ عدد مساكن هذا النمط نحو 3009 مسكن موزع على مستوى كل من تحصيصات جبل الوحش، الباردة وسركينة بنسبة تقدر بـ 33.03 % من إجمالي عدد مساكن القطاع الحضري الزيادة.

(لاحظ الصور رقم: 06)

و- سكن الصفيح (القصديري):

يتمثل في تجمعات سكنية دون تخطيط مسبق، يطلق عليها اسم الأحياء القصديرية للدلالة على مأوى مبني من مواد استرجاع كالقصدير والقش والطوب وتمتاز بمستوى واحد وفتحات صغيرة وأحيانا



الصورة رقم (07): تمثل سكن الصفيح (القصديري)

منعدمة وينتشر في الجهة الجنوبية لحى ساقية سيدي يوسف والجهة الشرقية لحى الزيادة بمحاذاة واد البراغت والأكثر عرضة لخطر الانزلاق والفيضان، حيث تبنى من مواد بسيطة من الطوب والسقف من القصدير ويبلغ عدد مساكنها بـ 501 كوخا، أي بنسبة 5.50 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري الزيادة. (لاحظ الصور رقم: 07)

ثالثا - التوزيع المجالي للمرافق⁽¹⁾ الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع:

نتناول من خلال هذا المحور معالجة التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع الحضري الزبادية، وهذا من أجل تحديد كثافة ودرجة تطور المجال وتنوع مرافقه هذا من جهة، وكذا تبيان مدى توازنها وكيفية استغلالها من طرف سكان القطاع وهذا للخروج بصورة واضحة عن واقع القطاع من جهة أخرى فكانت كالتالي:

I- المرافق الخدمية العامة بالقطاع:

قد بينت المعاينة الميدانية للقطاع الحضري الزبادية وجود تباين في المرافق من حي لآخر من حيث الكم والنوع وكذا التوزيع. فكيف تتوزع مختلف هذه المرافق داخل الحدود الحضرية للقطاع الحضري الزبادية يا ترى؟.

1- المرافق التعليمية:

اعتماد على النتائج الإحصائية المقدمة من طرف مكتب الإحصاء بمديرية التربية لولاية قسنطينة خلال الموسم الدراسي 2014/2013 م تم تشخيص الوضع الراهن للمرافق التعليمية القائمة عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية كالتالي:

أ- الطورين الأول والثاني:

من خلال الجدول الآتي رقم (17) يتضح لنا أن كل أحياء القطاع الحضري الزبادية تحتوي على مدراس للطورين الأول والثاني. وقد بلغ عددها 12 مدرسة أي بنسبة 70.59 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية بالقطاع، وهي موزعة عبر أحياء القطاع توزيعا غير متجانس إذ تتعدم مثل هذه المرافق بحي الباردة مما يشير إلى صعوبة اتصال التلاميذ القاطنين بالحي بالمدارس القائمة بالأحياء المجاورة، وعليه يتصدر كل من حي ساقية سيدي يوسف، جبل الوحش والزبادية.

(1): ونعني بالمرافق الخدمية العامة في المضمون: الخدمات التعليمية، الصحية، الإدارية والخدماتية، الأمنية، الرياضية والترفيهية، الشعائرية والوظيفية (التجارية) فقط، أما التجهيزات فنعني بها مختلف الشبكات وهي: الكهرباء، غاز المدينة، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي.

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعات الحضرية والزراعية والفنطرة

ب 3 مدارس لكل حي بينما سجل وجود مدرستين لكل من حي سعدة خلخال وسركينة.

الجدول رقم (17): توزيع المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني عبر أحياء قطاع الزيادة

الأحياء	عدد المدارس	المساحة (م ²)	عدد التلاميذ	عدد الأفواج	عدد الحجرات	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ت/ح) ⁽¹⁾	معدل التأطير (تلميذ/معلم) ⁽²⁾	معدل المناوبة ⁽³⁾
س.س.يوسف	03	20482	328	18	36	24	09	14	0.5
جبل الوحش	03	6930	1171	36	30	44	39	27	1.2
الزيادة	02	10348	806	23	28	32	29	25	0.82
سعدة خلخال	02	4300	269	20	25	25	11	11	0.8
سركينة	02	12250	530	16	18	20	29	27	0.89
الباردة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	12	54310	3104	113	137	145	23	21	0.82

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2014/2013) م.

أما فيما يخص عدد التلاميذ فقد بلغ عددهم حوالي 3104 تلميذا وتلميذة يتوزعون على 137 قسما، مقسمين إلى 113 فوجا، وهذا ما يعطي معدل للمناوبة يقدر بـ 0.82 وهو قريب من المعدل الوطني والبالغ نحو 1، وعلى ضوء هذه المعطيات فإن معدل إشغال القسم بالقطاع بلغ نحو 23 تلميذ/ قسم ويعتبر أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 46 تلميذ/قسم، وهذا دليل على زيادة فرصة التحصيل العلمي والمعرفي للتلاميذ الذي يقيهم من التسرب المدرسي، حيث يشرف على

(1): تم حساب معدل إشغال القسم للقطاع كالتالي: معدل إشغال القسم = عدد التلاميذ / عدد الأقسام

ومنه: معدل إشغال القسم للقطاع = $137 / 3104 = 22.66 \approx 23$ تلميذ/ قسم

(2): تم حساب معدل التأطير للقطاع كالتالي: معدل التأطير = عدد التلاميذ / عدد المعلمين

ومنه: معدل التأطير للقطاع = $145 / 3104 = 21.41 \approx 21$ تلميذ/ معلم

(3): تم حساب معدل المناوبة للقطاع كالتالي: معدل المناوبة = عدد الأفواج التربوية / عدد الأقسام

ومنه: معدل المناوبة للقطاع = $137 / 1130 = 0.82$

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة

تأطيرهم 145 أستاذا وتستحوذ على مساحة قدرت بـ 5.43 هكتار أي بنسبة 26.02 % من مساحة المرافق التعليمية بالقطاع وبـ 0.86 % من مساحة القطاع الحضري الزيدية.

ب- الطور الثالث:

يبين لنا الجدول الآتي رقم (18) أن قطاع الزيدية يشتمل على ثلاثة (03) متوسطات، أي بنسبة 17.65 % من إجمالي المرافق التعليمية القائمة بالقطاع وهي موجودة ضمن توزيع غير متجانس، حيث نجد حي جبل الوحش بمتوسطتان (02)، أما حي سركنية فيتوفر على متوسطة واحدة أما باقي الأحياء (ساقية سيدي يوسف الزيدية، سعدة خلخال والباردة) فتفتقر لهذه المرافق.

الجدول رقم (18): توزيع المرافق التعليمية للطور الثالث عبر أحياء قطاع الزيدية

معدل المناوبة	معدل التأطير (تلميذ/معلم)	معدل إشغال القسم (ت/ح)	عدد الأساتذة	عدد الحجرات	عدد الأفواج	عدد التلاميذ	المساحة (م ²)	عدد المتوسطات	الأحياء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	س.س. يوسف
1	17	33	77	40	39	1334	138282.35	02	جبل الوحش
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الزيدية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سعدة خلخال
1	15	28	24	13	13	360	4274	01	سركنية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الباردة
0.98	17	32	101	53	52	1694	142556.35	03	المجموع

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2014/2013) م.

أما فيما يخص مجموع التلاميذ المتمدرسين بمرافق هذا الطور فقد بلغ عددهم حوالي 1694 تلميذا وتلميذة، حيث يتوزعون على 52 فوجا تربويا، ويستقبلهم 53 قسما، وعليه فإن معدل إشغال القسم بلغ 32 تلميذ/قسم هذا الأخير يعتبر حسن مقارنة بالمعدل الوطني والمقدر بـ 40 تلميذ / قسم، ويشرف على تأطيرهم 101 أستاذا إذ أن معدل المناوبة المقدر بـ 0.98 يقارب المعدل الوطني والمقدر بـ 1، مع العلم أن مساحة مرافق هذا الطور تبلغ حوالي 14.26 هكتار أي

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعات الحضرية والزراعية والفنطرة

بنسبة بلغت نحو 68.33 % من إجمالي مساحة المرافق التعليمية القائمة بالقطاع و 2.25 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزاوية.

ج- الطور الثانوي والتقني:

من خلال ملاحظتنا للجدول الآتي رقم (19) يتبين لنا أن القطاع الحضري الزاوية يحتوي على ثانويتين (02) أي بنسبة 11.76 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية بالقطاع، وهي قائمة بكل من حي جبل الوحش وكذا حي الزاوية فقط مما يجبر تلاميذ الأحياء التي تتعدم بها هذه المرافق على الانتقال نحو الثانويتين.

الجدول رقم (19): توزيع المرافق التعليمية للطور الثانوي والتقني عبر أحياء قطاع الزاوية

الأحياء	عدد المتوسطات	المساحة (م ²)	عدد التلاميذ	عدد الأفواج	عدد الحجرات	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ت/ح)	معدل التأطير (تلميذ/معلم)	معدل المناوبة
س.س. يوسف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جبل الوحش	01	5773.44	571	20	20	42	29	14	1
الزاوية	01	9000	523	20	20	42	26	12	1
سعدة خلخال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سركينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الباردة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	02	11773.44	1094	40	40	84	27	14	1

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2013/2014) م.

وعليه فقد بلغ عدد تلاميذ مرافق الطور الثانوي والتقني 1094 تلميذا وتلميذة يتوزعون على 40 فوجا ويستقبلهم 40 قسما وبناء على هذا كان سجل معدل إشغال القسم بـ 27 تلميذ/ قسم هذا الأخير يعتبر جيدا إذا ما قورن بالمعدل الوطني المقدر بـ 34 تلميذ/ قسم، هذا ويشرف على تأطيرهم 84 أستاذ وعليه فقد بلغ معدل التأطير بـ 13 تلميذ/ أستاذ وتبلغ مساحة هذه المرافق نحو 1.18 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 5.65 % من مساحة المرافق التعليمية بالقطاع 0.19 % من

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

مساحة القطاع الحضري الزبادية، وتستحوذ هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 20.87 هكتار أي ما يعادل 3.30 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزبادية.

د- التكوين المهني:

أصبح قطاع الزبادية يكتسي أهمية كبرى، حيث أصبح يساهم في إنتاج كفاءات لها دور فعال في التنمية ويحتوي القطاع على مركز للتكوين المهني والتمهين المسمى "بوودن عمار"، حيث أسس حسب المرسوم 84-355 المؤرخ في 01 ربيع الأول الموافق لـ 24 نوفمبر 1984 م الذي يحدد قائمة مراكز التكوين المهني والتمهين، ويقع بمحاذاة الطريق الولائي رقم 51 بحي الزبادية، ويمثل مساحة تقدر بـ 0.55 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 0.09 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزبادية ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (20):

الجدول رقم (20): مميزات مركز التكوين المهني والتمهين لمركز "بوودن عمار" لسنة 2013 م

اسم المركز	المساحة (م ²)	عدد المعلمين	عدد المتربصين		عدد الأقسام	عدد الورشات	عدد التخصصات	سعة المركز
			متربص	متمهن				
بوودن عمار	5494	28	182	200	17	04	24	200

المصدر: مديرية التكوين المهني والتمهين لولاية قسنطينة ديسمبر 2013 م

ومن خصائص هذا المركز هو الاهتمام بتكوين الشباب والمتربصين في كل الفئات العمرية. وهذا خلال دورتين، الأولى في شهر فيفري والثانية في شهر سبتمبر وهذا في 24 تخصص نذكر منها: محاسبة، حلاقة، تصميم أزياء، خياطة، نجارة، إعلام ألي.....الخ والشئ الذي يمكن ملاحظته هو أن المركز يشهد إقبالا كبيرا من طرف المتربصين حتى من خارج مدينة قسنطينة.

2- المرافق الصحية:

تتعدد مكونات الخدمات الصحية تبعا لدرجة تطور القطاع الصحي في أي مدينة، وتبعا لدرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي ذاته، وهي ترتبط عموما بالسياسة الصحية للدولة ونظامها

الاقتصادي والإداري ودور كل من القطاعين العام والخاص، حيث يتوفر القطاعين على مرافق صحية وهي مبنية فيما يلي:

أ- القطاع الصحي العام:

يتوفر القطاع على مستشفى للأمراض العقلية الذي له بعد إقليمي، ويقع بالجهة الشمالية لحي جبل الوحش بمحاذاة الطريق الولائي رقم 51، وقد أنجز طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 96 المؤرخ في 30 نوفمبر 96 ودخل حيز الخدمة في 1 جانفي 1998 م، وهو يمثل مساحة تقدر بـ 4.5 هكتار وبـ 0.71 % من إجمالي مساحة قطاع الزيادة. والجدول الآتي رقم (21) يبين ذلك.

الجدول رقم (21): تركيبة الهيئة الخاصة بمستشفى الأمراض العقلية والنفسية.

الاختصاص	علم النفس	طبيب مختص	طبيب عام	أساتذة	صيدلي
العدد	06	17	03	18	01

المصدر: مستشفى الأمراض العقلية والنفسية، جانفي 2014 م.

ب- القطاع الصحي الخاص:

بالنسبة لهياكل القطاع الخاص فالقطاع الحضري الزيادة لا يتوفر إلا على مصحة جبل الوحش الجراحية الخاصة وبمساحة قدرت بـ 0.04 هكتار، أما عيادات الطب العام التابعة للقطاع فعددها 07 عيادات للطب المتخصص و06 عيادات للطب العام بالإضافة إلى 06 صيدليات تتوزع عبر مختلف أحياء القطاع بالإضافة لمخبر التحاليل الطبية.

إن فالقطاع الحضري الزيادة يفتقد للمرافق العمومية للصحة الجوارية (حيث يتمثل دورها الأول في تقريب العلاج من السكان وضمان مجانية العلاج) في ظل النمو السكاني المستمر للقطاع فالسكان ينتقلون باتجاه العيادة المتعددة الخدمات القائمة بحي الأمير عبد القادر أو المستشفى الجامعي ابن باديس لإجراء الفحوصات الطبية، وكذا القيام بتلقيح الأطفال وحتى إذا تعلق الأمر ببعض العلاجات الطبية البسيطة كتغيير الضمادات وغيرها فهل سيظل الوضع على حاله أم سيستدرك العجز القائم في هذا الميدان؟.

3- المرافق الإدارية والخدماتية:

تعد بمثابة الركيزة الأساسية والتي تقوم وظيفتها أساسا على تسيير أمور السكان وتنظيم العلاقات فيما بينهم، وبناء على نتائج المسح الميداني تم تسجيل وجود مرافق تتمثل خاصة في:

أ- مديرية الغابات: وتقع في أقصى شمال حي جبل الوحش وهذا ما يشكل صعوبة في الوصول إليها وتمثل مساحة تقدر بـ 1.39 هكتار.

ب- فرع بريدي: ويقع في نفس الحي السابق حيث تم إنجازه عام 1993 م ويمثل مساحة تقدر نحو 0.021 هكتار ونتيجة لكثرة المترددين عليه فهو يعاني من ضغط كبير.

ج- مركز للبريد: ويقع بحي الزبادية ويحتل موقعا وسطا داخل الحي ويمثل مساحة تقدر بـ 0.03 هكتار مما يساعد على تخفيف الضغط على الفرع البريدي بالحي السابق.

د- المحكمة: وتقع بحي سعدة خلال وذلك بمحاذاة الطريق الولائي رقم 51، حيث تضم جلسات محاكمة في قضايا الجرح والقضايا الاجتماعية وغيرها وبالتالي فهي تساهم في تخفيف الضغط الملقى على عاتق المحكمة المركزية بوسط المدينة وهي تمثل مساحة تقدر بـ 0.48 هكتار.

هـ- المقر الإداري للقطاع الحضري الزبادية: ويقع بجوار المحكمة على مساحة تقدر بـ 0.20 هكتار حيث يلعب دورا هاما في تخفيف الضغط على بلدية قسنطينة الأم لا سيما ما تعلق بالمصادقة على مختلف وثائق الحالة المدنية، وتستحوذ جملة المرافق الإدارية والخدماتية القائمة بالقطاع الحضري الزبادية على مساحة تقدر بحوالي 2.12 هكتار، أي بنسبة 0.34 % من إجمالي مساحة قطاع الزبادية.

4- المرافق الأمنية: وتتمثل في:

أ- مركز للحرس البلدي: ويقع في أقصى الجهة الشمالية لحي جبل الوحش والذي أنجز استجابة للظروف الأمنية السيئة التي سادت الفترات الزمنية القليلة الماضية على مستوى هذه المنطقة ويمثل مساحة تقدر بـ 1.12 هكتار.

ب- مركز للأمن الحضري⁽¹⁾:

ويقع بجوار مدرسة المتنبي بحي الزياضية بمحاذاة الطريق الولائي رقم 51، وعليه يعتبر المركز الوحيد القائم على مستوى القطاع الحضري الزياضية حيث لاحظنا من خلال المعاينة الميدانية أن الكثير من السكان صرحوا عن استيائهم لنقص التغطية الأمنية لا سيما ليلا وهو يمثل مساحته 0.8 هكتار، وتستحوذ المرافق الأمنية على مساحة إجمالية تقدر بـ 1.92 هكتار أي بنسبة 0.30 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزياضية.

5- المرافق الاجتماعية: أما فيما يخص المرافق الاجتماعية فالقطاع الحضري الزياضية يتوفر على:

أ- دار الرحمة:

وهي خاصة بالمسنين والتي تم افتتاحها في جانفي 2003 م، حيث تقع بمحاذاة الطريق الولائي رقم 51 بالجهة الشمالية الشرقية لحي جبل الوحش، والتي يتجسد دورها في التكفل بكبار السن الذين تخلى عنهم أبائهم أو الذين لا يوجد من يتكفل بهم وهي بمساحة تقدر بـ 3.31 هكتار.

ب- دار الطفولة المسعفة:

والتي تقع في الجهة الجنوبية لحي الزياضية وبالقرب من ثانوية صالح خشة، وأنشأت سنة 1988 م كدار للحضانة، وتم تحويلها في نوفمبر 1997 م إلى دار للطفولة المسعفة، وهي تمثل مساحة تقدر بـ 1.24 هكتار، وتستحوذ هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 4.55 هكتار أي بنسبة 0.72 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزياضية.

6- المرافق الرياضية والترفيهية:

من خلال المعاينة الميدانية والخريطة رقم (07) تم التوصل إلى أن القطاع الحضري الزياضية يتوفر على المرافق الرياضية والترفيهية التالية:

(1): يسمى بالأمن الحضري الثاني عشر، وكان مقره في البداية عبارة عن مركز صحي ثم حول إلى أمن حضري في 28 فيفري

1996 م.

أ- ملاعب كرة القدم:

يوجد الملعب الأول بالجهة الشمالية الشرقية لحي الزبادية وهو في حالة حسنة، حيث تم تهيئته حديثاً بالإضافة إلى جانب ملعب آخر مقام بالجهة الجنوبية الشرقية لحي ساقية سيدي يوسف وهو يوجد في حالة سيئة وتمثل في مجملها مساحة تقدر بـ 1.36 هكتار مع وجود بعض الساحات المخصصة للعب الأطفال وهي الأخرى في حالة متدهورة جداً، وتفقر لأدنى شروط الأمان والتهيئة وهي موزعة عبر كامل النمط الجماعي خاصة.

ب- دار للشباب والرياضة:

وتقع في الجهة الغربية لحي سركينة وعليه يحتوي هذا المركز على: المكتبات الإلكترونية ومكتبة للمطالعة وقاعة للانترنت، وسائل سمعية بصرية وتعليم اللغات الأجنبية، وفضاء مخصص للعرض حيث يشرف على مجموعة من التظاهرات ويعمل بهذا المركز العديد من الإطارات في مختلف الميادين وله عدة نشاطات ومهام نذكر منها: إعلام وتوجيه الشباب في كل الميادين المتعلقة بالحياة اليومية، المجتمع الشغل والتعليم، التكوين والرياضة، ... الخ وله دور كبير في تنشيط المحاضرات والأيام الإعلامية والدراسية التحسيسية والتكوينية وكذا المشاركة والتنشيط في مختلف المعارض المنتشرة عبر الولاية، وهي تمثل مساحة تقدر بـ 0.15 هكتار.

ج- حديقة التسلية:

وتعتبر الوحيدة الكائنة بمدينة قسنطينة وتقع بأقصى الجهة الشمالية الشرقية لحي جبل الوحش، ولكنها للأسف غير مستغلة بشكل جيد، حيث كان المفروض إنجاز هذا المشروع كلياً لكنه افتتح بتاريخ 21 مارس 1988 م بنسبة إنجاز لا تتعدى 5 % من التهيئة المقترحة وتشغل مساحة تقدر بـ 07.78 هكتار، وتمثل مجمل هذه المرافق مساحة قدرها 9.29 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 1.47 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزبادية.

7- المرافق الشعائرية: وهي بالتأكيد ضرورية للسكان حيث تتمثل في:

أ- المساجد:

يتوفر القطاع الحضري الزيادية على (07) مساجد وهذا بطاقة استيعاب قدرت بـ 14900 مصلي ومصلية وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 0.9 هكتار، وكما دعم هذا القطاع بمسجد السلام الذي يمثل مساحة تقدر بـ 0.05 هكتار والكائن مقره بحي جبل الوحش علما أن الأشغال لم تتطلق به لحد الآن، وتستحوذ مجمل هذه المساجد على مساحة تقدر بـ 0.95 هكتار أي بنسبة 0.15 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزيادية. ويؤكد ذلك الجدول التالي رقم (22):

الجدول رقم (22): توزيع المرافق الشعائرية عبر أحياء قطاع الزيادية

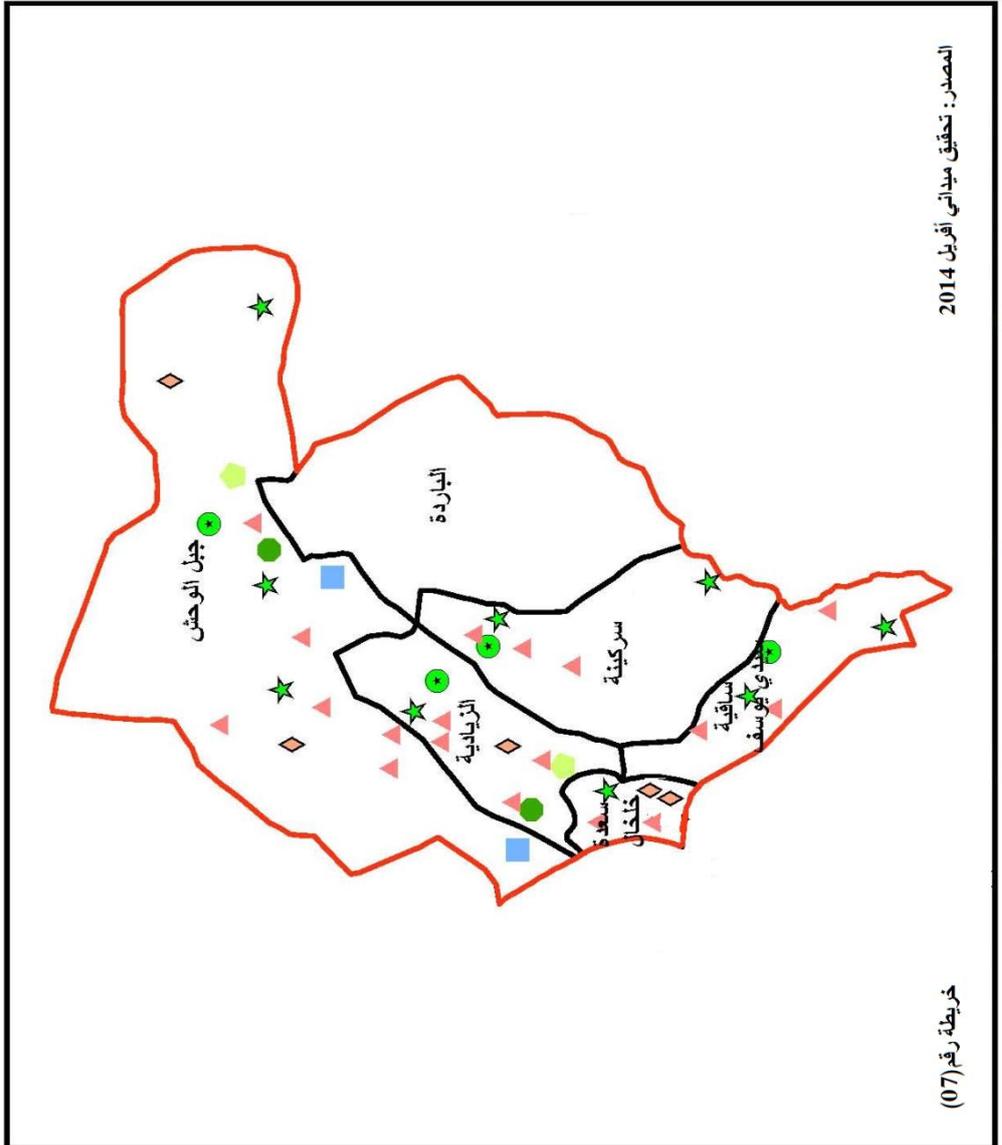
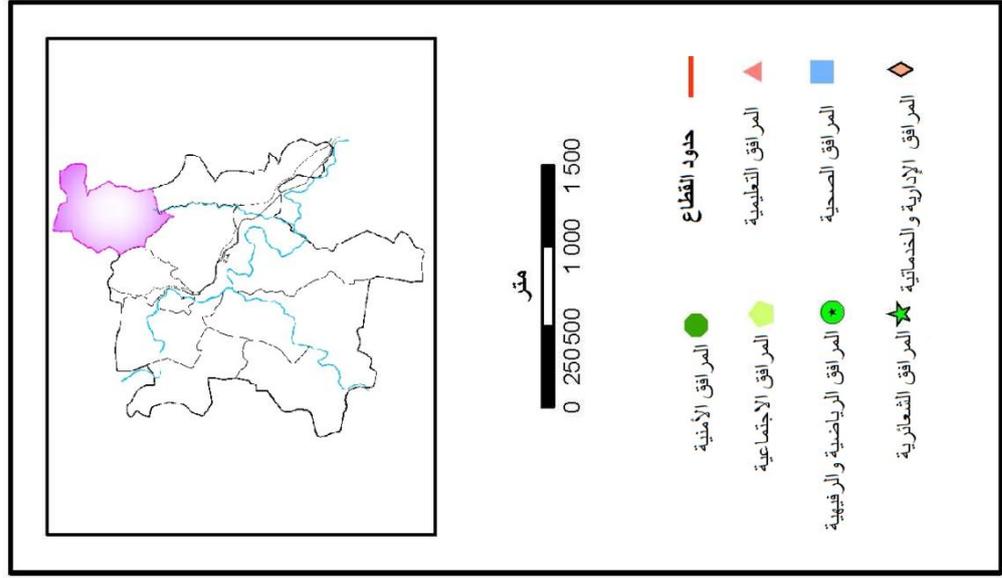
الأحياء	عدد المساجد	المساحة (هكتار)	نسبة الأشغال (%)	عدد المصلين	عدد المصليات
س.س.يوسف	02	0.11	100	1900	400
جبل الوحش	02	0.30	80	2000	500
الزيادية	01	0.22	100	3000	1000
سعدة خلخال	01	0.12	100	2900	500
سركينة	01	0.15	50	2000	700
الباردة	-	-	-	-	-
المجموع	07	0.95	-	11800	3100

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة، فيفري 2014 م.

ب. المقابر:

يحتوي القطاع الحضري الزيادية على مقبرتين (02) الأولى قديمة وتقع بالجهة الجنوبية الشرقية لحي سركينة تسمى مقبرة بن صابر والثانية تقع بأقصى الجهة الشمالية الشرقية لحي جبل الوحش وتقدر إجمالي مساحة المقبرتين بـ 8.74 هكتار، وتستحوذ المرافق الشعائرية على مساحة تقدر بحوالي 9.69 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 1.53 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزيادية. والخريطة رقم (07) توضح التوزيع المجالي لمختلف المرافق القائمة عبر أحياء القطاع.

توزيع المرافق الخدمية العامة عبر الأحياء - القطاع الحضري الزيادية - مدينة قسنطينة -



II- توزيع المرافق الوظيفية:

حسب المسح الميداني للقطاع الحضري الزبادية والذي كان من بين أهدافه معرفة جملة الانعكاسات المترتبة عن النمو الحضري نتيجة الحركة الإقتصادية بالقطاع، ومن هذا المنطلق سنتطرق أولاً إلى الوضع التجاري عبر هذا القطاع كالآتي:

1- الأسواق التجارية العامة:

يضم القطاع الحضري الزبادية سوق مغطى ويعدد محلات يقدر بـ 48 محل، هذا الأخير مقام على مستوى حي الزبادية مع العلم أن أغلب محلاته مغلقة، أما السوق المغطى الثاني فهو مقام بحي جبل الوحش كما يوجد سوق مغطى بالحي السكني سركنة علما أن الأشغال به قد تم استكمالها عن آخرها وهو مغلق لأسباب غير معلومة وتقدر إجمالي مساحة هذه الأسواق المغطاة بـ 0.5037 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 0.08 % من المساحة الإجمالية للقطاع

2- المحلات التجارية:

يضم القطاع الحضري الزبادية 825 محلا تجاريا بحيث تقع معظمها في الطابق الأرضي للبنائيات الفردية وبمحاذاة الطريق الولائي رقم 51 وهي موزعة بشكل غير متوازن عبر أحياء القطاع، حيث نلاحظ سيطرة فئة التجارة الصافية⁽¹⁾ بنسبة 39.76 % من المجموع الكلي لمحلات القطاع أما فئة التجارة الخدمائية⁽²⁾ فتمثلت بـ 33.82 %، أما المرتبة الأخيرة فكانت لفئة التجارة الحرفية والمهنية⁽³⁾ بـ 26.42 % من إجمالي المحلات التجارية بالقطاع وقد مثل نصيب الفرد⁽⁴⁾ من

(1): التجارة الصافية: وتضم الأنواع التجارية التي تقدم سلعة منتجة أو مصنعة بشكل مباشر مثل: مواد غذائية عامة، خضر وفواكه، أواني منزلية، أحذية وملابس... الخ.

(2): التجارة الخدمائية: وتضم كل نوع يقدم خدمة للفرد مثل: طبيب، صيدلية، حمام، مطعم، هاتف عمومي... الخ.

(3): التجارة الحرفية والمهنية: وتتمثل في أي نوع من التجارة يعتمد على الحرفة سواء كانت إنتاج أو صيانة مثل: النجارة، الخياطة وتصليح السيارات ... الخ.

(4): تم حساب نصيب الفرد كالتالي: نصيب الفرد = إجمالي عدد السكان/عدد المحلات التجارية المتواجدة

ومنه: نصيب الفرد بالقطاع = $46636 / 825 = 56.53 \approx 57$ نسمة/ محل تجاري.

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

إجمالي المحلات التجارية القائمة عبر كافة أحياء القطاع الحضري الزبانية بـ 57 نسمة/ محل وكما أن هذه المحلات تتوزع بطريقة عشوائية وغير منتظمة وهذا يعود إلى عدم وجود مخطط تجاري منظم ومحكم وهذا ما يؤكد الجدول الآتي رقم (23):

الجدول رقم (23): توزيع المحلات التجارية حسب نوعها بالقطاع الحضري الزبانية

العدد	التجارة الخدمانية	العدد	التجارة الحرفية والمهنية	التجارة الصافية			
				العدد	مواد غير غذائية	العدد	مواد غذائية
67	هاتف عمومي	22	محطة غسل وتشحيم السيارات	02	مخزن مشروبات	145	مواد غذائية عامة
04	أكشاك متعددة الخدمات	82	ميكانيك السيارات	06	أحذية وملابس	30	حلويات ومرطبات
12	وكالة عقارية	18	نجارة عامة	02	بيع المجوهرات	15	لحوم
07	وسيط قضائي	28	لحام	05	بيع الأقراص المضغوطة والأشرطة	21	خضر وفواكه
20	قاعة انترنت	13	إصلاح مكيفات التبريد	17	مواد حديدية عامة	12	مخبزة
08	مدرسة تعليم السياقة	07	خزفي	02	بيع النظارات	01	بيع الزلابية
23	حلاق	01	تصليح مكيفات التجهيزات	08	بيع النظارات الطبية	-	-
09	مصور فوتوغرافي	02	تصليح السيارات	09	بيع الهواتف النقالة	-	-
08	مطعم	12	إسكافي	02	بيع مواد التغليف	-	-
24	مقهى	01	إصلاح الهواتف النقالة	05	بيع الأواني المنزلية	-	-
24	مأكولات خفيفة	04	خياط	14	الأثاث المنزلي	-	-
08	محامي	09	طرز تقليدي	16	عتاد الإعلام الآلي	-	-
15	مكتبة ووراقة	07	تصليح الأجهزة الإلكترونية	08	الأجهزة الإلكترونية	-	-
06	طبيب عام	04	مرآة وزجاج	08	تجهيزات السيارات	-	-
07	طبيب مختص	03	تغليف مقاعد السيارات والأرائك	-	-	-	-
06	صيدلية	05	تصليح أجهزة الإعلام الآلي	-	-	-	-
08	موتق	-	-	-	-	-	-
13	حلاقة	-	-	-	-	-	-
07	دوش	-	-	-	-	-	-
03	كراء السيارات	-	-	-	-	-	-
279	المجموع	218	المجموع	104	المجموع	224	المجموع

المصدر: الغرفة التجارية- الرمال- لولاية قسنطينة فيفري 2014 م + تحقيق ميداني أبريل 2014 م.

رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع:

I- نسبة التغطية بالشبكات التقنية:

تعد دراسة تجهيز المسكن وعلاقته بالشبكات التقنية (الكهرباء، غاز المدينة، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي) من أهم الخدمات الضرورية التي تعبر بشكل كبير عن مستوى تلبية متطلبات السكان من خدمات هذه الشبكات، كما تعتبر من أهم المؤشرات التي نستطيع من خلالها تقييم نوعية هذه الخدمات، وعليه سنقوم بعرض الواقع الحالي لهذه الخدمات وقياس حجم العجز بها عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية وكانت نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م. كما يوضح الجدول الآتي رقم (24):

1- الكهرباء:

يتصدر قطاع الكهرباء قطاعات الشبكات التقنية، حيث يعد من المؤشرات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وبما أن القطاع مخطط فإن شبكة الكهرباء ذات تخطيط مسبق، وعليه نجد التغطية بالكهرباء على مستوى القطاع قد سجلت بـ 94.99 % وهي مقارنة للنسبة الولائية المقدره بـ 97.90 % والنسبة الوطنية البالغة نحو 94.50 %، بينما تكون بنسب كبيرة ومتفاوتة بين أحياء القطاع الحضري الزبادية إذ أعلاه كانت مسجلة بحي سركينة بـ 99.91 % وهي نسبة جيدة مقارنة بنسبة القطاع المقدره بـ 93.64 % ويفسر هذا بكون حي سركينة حديث النشأة بينما أصغر نسبة فقد سجلت على مستوى حي الباردة بـ 80.00 % أما باقي الأحياء فقد سجلت نسب التغطية بها ما بين (86.94-99.83) %، ويتم تزويد القطاع الحضري الزبادية بالكهرباء من محول مقام على مستوى سطح المنصورة بخط متوسط التوتر والمقدر بـ 10000 كيلو فولط يغذي 27 محول منها 17 محول خاصة بالمساكن و10 محولات⁽¹⁾ خاصة بمختلف الموافق الخدمية العامة وغيرها وأما عن الخطوط الكهربائية يوجد:

(1): الشركة الوطنية للكهرباء والغاز لولاية قسنطينة، ديسمبر، 2013 م.

خط كهربائي جوي عالي التوتر بين 60-220 كيلو فولط يمر بحي جبل الوحش، الزيادية، وساقية سيدي يوسف، سر كينة وهذا بالإضافة لخطوط أرضية متوسطة التوتر 10 كيلو فولط.

2- غاز المدينة:

وتعتبر ضرورية جدا لحياة السكان وعليه وصلت نسبة التغطية بشبكة الغاز في هذا القطاع تقريبا إلى 84.97 % والتي تعتبر نسبة جيدة إذا ما قورنت بنسبة التغطية المسجلة على مستوى الولاية والتي قدرت بـ 82.10 %، بينما تعتبر جيدة جدا إذا ما قورنت بالنسبة الوطنية البالغة نحو 45.80 %، أما توزيع نسب التغطية عبر الأحياء السكنية للقطاع فنجد المرتبة الأولى عادت لحي سعدة خلال ذلك بتغطية كلية بشبكة الغاز بـ 100 % ولهذا لكون الحي يعتبر النواة الأولى لبداية التوسع في هذا الاتجاه منذ 1973 م، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب حي الباردة بنسبة بلغت نحو 13.50 % هذه الأخيرة تتوافق مع طبيعة الحي الذي يشهد مراحل الأولى من النمو الحضري، أما في المراتب الموالية فنجد حي جبل الوحش، الزيادية، سر كينة، وحي ساقية سيدي يوسف بنسب تغطية تراوحت ما بين (83.38-92.18)%.

حيث يتم التوريد بهذه الشبكة بواسطة محطة رئيسية للغاز مقامة بحي سر كينة والثانية بتافرنت بحي جبل الوحش وتختلف أقطار هذه الشبكة كالآتي:

قناة رئيسية يبلغ قطرها 150 - 200 ملم، وقناة ثانوية يبلغ قطرها 100-125ملم، وقناة ثالثة يبلغ قطرها 20-90 ملم والتي تزود مباشرة المساكن.

3- المياه الصالحة للشرب:

يعد توفر الماء الصالح للاستهلاك البشري أمرا ضروريا بالنسبة لاستمرار الحياة الحضرية في المدينة، ولقد ساعد الانحدار بشكل كبير في تسهيل عملية التوريد بالمياه الصالحة للشرب بالقطاع الحضري الزيادية حيث بلغت نسبة التوريد بالماء الصالح للشرب بالقطاع نحو 84.89 % هذه الأخيرة تعد منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالنسبة الولائية المقدرة بـ 90.50 % وكذا النسبة

الوطنية البالغة نحو 80.80 %، أما أكبر نسبة من التزويد بالماء الصالح للشرب عبر الأحياء فكانت لحي سعدة خلال بتغطية كاملة بـ 100 % أما نسب التغطية الخاصة بكل من حي ساقية سيدي يوسف، الزبادية، سركنة وجبل الوحش فتراوحت ما بين (84.43-91.50) %، غير أن المراتب الأخيرة كانت لحي الباردة بـ 1.69 % يعود سبب ذلك لكون معظم سكان هذا الحي يستفيدون من المياه عن طريق حفر الآبار، وعليه يتم تزويد القطاع انطلاقاً من المياه الجوفية لمنبع زاوي الطبيعي لبلدية حامة بوزيان وهذا منذ سنة 1978 م عن طريق قناة رئيسية مصنوعة من الفولاذ وبقطر 600 ملم، ويبلغ طولها حوالي 7.80 كلم وبمعدل ضخ قدر بحوالي 530 ل/ثا انطلاقاً من محطة الضخ بوطينة.

ويعد تاريخ 05 نوفمبر 2008 م هو الإعلان الرسمي عن دعم الرصيد المائي لمدينة قسنطينة عامة وأحياء القطاع بصفة خاصة من المخزون المائي لسد بني هارون ليتم التزويد الفعلي في 31 جويلية 2013 م وهذا انطلاقاً من خزان عين الباي نحو خزان الليف (Camp Fray) بقناة قدرها 500 ملم وبمعدل ضخ بلغ 200 ل/ثا، أما تموين القطاع فيكون عن طريق خزان بسعة 2000 م³ مقام بالقرب من حظيرة التسلية، خزائين متلاصقين بسعة 4000 م³ بحي جبل الوحش.

4- الصرف الصحي:

يعرف الصرف الصحي على أنه عملية تطهير عن طريق القنوات التي تستعمل لصرف مياه الأمطار والمياه القذرة (منزلية أو صناعية)، وتمتد شبكة الصرف الصحي عبر أحياء القطاع الحضري الزبادية بنسبة تغطية سجلت بـ 88.92 % وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالنسبة الولائية المقدرة بـ 92.80 % وجيدة مقارنة بالنسبة الوطنية التي سجلت بـ 77.50 %، بينما هي بنسب متفاوتة عبر الأحياء السكنية للقطاع إذ يحتل حي سعدة خلال المرتبة الأولى بنسبة تغطية 100 % ليليه حي سركنة بنسبة تغطية قدرت بـ 99.43 % أما نسب التغطية الخاصة بكل من حي ساقية سيدي يوسف، الزبادية، سركنة وجبل الوحش فتراوحت ما بين (86.64-92.61) % أما المرتبة الأخيرة فكانت لحي الباردة بـ 26.20 % التي لا زالت تعرف تسربات في نقاط مختلفة

بالحي نتيجة تواصل أشغال البناء بشكل واسع.

الجدول رقم (24): توزيع مساكن القطاع حسب درجة التغطية الموجودة بها حسب تعداد 2008 م.

المجموع		الصرف الصحي		المياه الصالحة للشرب		غاز المدينة		الكهرباء		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
100	2607	88.88	2317	84.43	2201	83.38	2174	96.57	2518	س.س. يوسف
100	2518	92.61	2332	91.50	2304	92.18	2321	98.61	2483	جبل الوحش
100	1983	86.64	1718	86.13	1708	86.03	1706	86.94	1724	الزبادية
100	1053	99.43	1047	87.46	921	85.28	898	99.91	1052	سركينة
100	355	26.20	93	1.69	06	13.52	48	80.00	284	الباردة
100	593	100	593	100	593	100	593	99.83	592	سعدة خلخال
100	9109	88.92	8100	84.89	7733	84.97	7740	94.99	8653	القطاع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

II- المنشآت الحضرية:

تعتبر المنشآت الحضرية من أهم المؤشرات التي نستطيع من خلالها تشخيص واقع شبكة الطرق داخل أي مدينة والتي تحقق الاتصالية والربط بين مختلف مكوناتها الحضرية، لذلك فشبكة الطرق تضمن الديناميكية والحركة داخل المجال الحضري لقطاع الزبادية، هذا الأخير يتميز بتوزيع متباين لشبكة الطرق حيث تتركز في الجهة الشمالية والجنوبية الغربية.

1- تصنيفها ومواصفاتها:

تم تصنيف الطرق في داخل مجال القطاع على أساس كثافة حركة المرور وما تحققه من اتصالية داخل وخارج المجال الحضري، وعليه يتوفر قطاع الزبادية على شبكة من الطرق تختلف فيما بينها من حيث الأهمية، والامتداد والمساحة التي تشغلها ولكن رغم ذلك فإنها تؤدي دورا

وظيفيا واحدا يتمثل في تسهيل حركة المرور. وتم تصنيف الطرق في القطاع الحضري الزيادية على أساس كثافة حركة المرور وما تحققه من اتصالية داخل وخارج المجال الحضري وتتمثل في:

أ- الطريق الرئيسي:

ويتمثل في الطريق الولائي رقم (51) حيث يعتبر الحد الفاصل للقطاع الحضري الزيادية من الجهة الجنوبية الغربية عن القطاع الحضري سيدي مبروك مرورا بحي ساقية سيدي يوسف وحي سعدة خلخال، ثم يخترق القطاع فاصلا حي الزيادية عن حي جبل الوحش، ودوره مهم ورئيسي في تسهيل حركة المرور وتحقيق الاتصالية بين أحياء القطاع الحضري الزيادية من جهة والقطاعات الحضرية الأخرى (باب القنطرة وسيدي مبروك) من جهة أخرى.

ويمتاز برواقين إلى أن يصل إلى حي جبل الوحش ويبلغ أقصى عرض له 15 م وهذا على مستوى حي ساقية سيدي يوسف ويضيق بحي جبل الوحش فيصل عرضه إلى 7.5 م وهو مصرف من الجهتين بالقرب من حي الزيادية هذا الطريق يشهد اكتظاظا خصوصا في أوقات الذروة⁽¹⁾ ويحتوي على الإنارة العمومية وحالته العامة جيدة.

ب- الطرق الأولية:

وهي تربط بين مختلف الأحياء السكنية للقطاع الحضري الزيادية وتتميز بكثافة حركية متوسطة ويتراوح عرض هذه الطرق بين (5.5-8 م) وحالتها العامة من متوسطة إلى جيدة.

ج- الطرق الثانوية:

هي الطرق التي تربط بين التجمعات السكنية داخل القطاع الحضري الزيادية حيث كثافة حركة المرور بها قليلة مقارنة بسابقتها، حيث تخدم أحياء القطاع وتتفرع عن الطريق الرئيسي ويتراوح عرضها ما بين (6-8 م) في كل من حي الزيادية والطريق الفاصل بين حي سعدة خلخال وساقية سيدي يوسف، وهي في حالة متوسطة بسبب عملية الصيانة التي تعرفها بعض طرق القطاع الحضري الزيادية في الآونة الأخيرة.

(1): بناء على نتائج التحقيق الميداني في أبريل 2014 م.

د- الطرق الثالثية:

هي الطرق التي تؤدي وظيفة محلية داخلية للحي، أي وظيفة سكنية من حيث الإيصال إلى المجموعات السكنية، كما أنها تغطي كامل مجال قطاع الزيادة ما عدا بحي الباردة فهي منعقدة به، وإن وجدت تتحول في فصل الشتاء عند سقوط الأمطار الغزيرة إلى أوحال وبرك مما تشكل عائقا أمام تنقل السكان واستخدام مختلف وسائل التنقل، وتتفرع عن الوحدات السكنية (les ilots) وهي طرق ذات حيوية ضعيفة وذات اتجاه واحد للحركة ويتراوح عرضها بين (3-5م) وهي في حالة من جيدة إلى رديئة خصوصا في بعض أجزاء التخصيصات السكنية.

هـ- الممرات والدروب:

منتشرة عبر أحياء القطاع وهي كثيفة في الجهة الشرقية وحالتها سيئة جدا وتتميز بالضيق وتداخلها وكثرة التعرجات بها فقد اتخذها السكان لتسهيل الوصول إلى بعض المناطق وتتواجد هذه الطرقات بمنطقة السكن القصديري وحي سرينية وحي الباردة ويتراوح عرضها بين (1-3.5 م).

و- مفترق الطرق الزيادة:

يوجد بقطاع الزيادة مفترق طرق واحد يقع بجانب حي سعدة خلال وله أهمية في تنظيم حركة المرور وربط مجال الدراسة بقطاع القنطرة وصولا إلى وسط المدينة، ويشهد اختناقا كبيرا في فترات الذروة خاصة مع وصول الأشغال المتعلقة بانجاز المقطع التابع للجسر العملاق للمنتقى.

ز- الساحات العامة (الباحات):

في وسط حضري يعد توفير الباحات العامة أمرا ضروريا لتوقف السيارات خاصة بالقطاع الحضري الزيادة الذي يعرف كثافة سكانية مرتفعة وترتكز به بعض النشاطات التي تعتبر بمثابة عوامل جذب ويعاني القطاع من مشكل نقص الباحات لركن السيارات (التوقف الفوضوي، التوقف في الأماكن الممنوعة، توقف على حواف الطرق والأرصفة) ماعدا ببعض الأحياء مثلا بحي جبل الوحش وحي سعدة خلال الذي يحتوي البعض منها وهي مهيأة كمستودعات يتم إيداع السيارات بها وهذا نظرا لقلّة الباحات وصغر مساحتها وعدم كفايتها لسد متطلبات السكان.

النموذج الثاني:

القطاع الحضري القنطرة

أولاً-مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع

ثانياً-النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني

ثالثاً-التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع

رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع

-الخلاصة

النموذج الثاني: القطاع الحضري القنطرة

أولاً- مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع:

بعد انتهاء الحملة الفرنسية اهتزت الحياة الحضرية في المدينة من أساسها حيث امتد العمران عن حدود النواة القديمة وبدأ التوسع على حساب الأراضي الزراعية وهذا نتيجة لازدياد عدد السكان وخاصة منهم الأوروبيين، وبالتالي عمدت السلطات الفرنسية على التوسع باتجاه القطاع الحضري القنطرة، هذا الأخير يعد بأكمله قديم حيث أنه وبصودر أمر 09 جوان 1944 م والذي ينص على تقسيم الصخرة إلى جزئين جزء خاص بالمعمرين في الجهة العلوية وجزء خاص بالأهالي في الجهة السفلية، غير أنه ومع بداية سنة 1870 م بدأ الفرنسيين يبحثون عن مساحات للنمو خارج أسوار الصخرة في اتجاهين:

حيث كان الاتجاه الأول نحو الجهة الغربية (الكدية، سان جون) أما الاتجاه الثاني فكان نحو الجهة الشرقية (باب القنطرة)، هذا الأخير كان مرتبط بظهوره بالسكة الحديدية وهو موجه للطبقة الأوروبية المتوسطة⁽¹⁾، كما أن دراسة واقع ومراحل النمو الحضري للقطاع الحضري القنطرة ينبغي الرجوع لكيفية توسعه والذي ظهرت به مجموعة من التوسعات الفوضوية، ومن خلال الخريطة رقم (08) نميز أربعة مراحل وهي كالآتي:

I- بداية توجيه النمو الحضري نحو القنطرة (قبل 1935) م:

ما ميز هذه المرحلة هو أن النمو الحضري قد سار لصالح الفرنسيين حيث تم استكمال العمران الأوروبي وذلك بإشغال المواضع الإستراتيجية بالمرافق العسكرية والأراضي سهلة التعمير بالمرافق الإدارية حيث ظهرت كل من حي: باب القنطرة والأمير عبد القادر (Faubourg Lamy)

(1): j.Marle et f. Biron, Histoire de Constantine par Ernest mercier interpréte -Traducteur Assermenté Chevalier de la legion D'honneur officier de l'instruction publique ancien maire de Constantine conseiller générale et municiple president de la société Archéologique, Constantine, Imprieurs-Editeurs 51, Rue Damrémont, 51 année 1903, P56.

وقد تميزت هذه الأحياء بالنمط الأوروبي الجديد وهو نمط الفيئات الخاص بالطبقة الأرسقراطية للمعمرين حيث تتوزع في أشكال شطرنجية تفصلها شوارع واسعة مع وجود المساحات الخضراء.

كما تم الحصول على العقارات اللازمة لإقامة هذه المساكن بتغيير الأصول القانونية للأراضي⁽¹⁾ بالإضافة إلى ترميم جسر القنطرة سنة 1957 م، ثم إنجاز جسر سيدي راشد وسيدي مسيد سنة 1912 م والتي لهما الأثر والدور الكبير في تنشيط الحركة وزيادة الاتصالية بين شرق المدينة القديمة والجهة الشمالية الشرقية للمدينة.

II- اكتمال العمران الأوروبي وبداية النمو الفوضوي (1935-1966) م:

خلال هذه المرحلة اكتملت الأحياء التي أنشأها المستعمر وهي حي محمد لوصيف (Cité Gaillard) وحي بوشامة (Chemin des Dames) على شكل عمارات جماعية موجهة للطبقة البسيطة من المعمرين والموظفين الجزائريين، وكان دورها كمركز إداري وتجاري نظرا لمستوى المرافق القائمة بها والتي سمحت باستقطاب أعدادا هائلة من المستعمرين بالإضافة إلى ظهور المساكن الفوضوية في الجهة العلوية لحي الأمير عبد القادر نتيجة النمو العشوائي الناتج عن الثورة والنزوح الريفي الذي يرجع سببه لعاملين أساسيين هما:

صدر القانون العقاري في 4 أوت 1926 م الذي ينص على نزع أراضي العرش من الأهالي ووضعها تحت تصرف الفرنسيين⁽²⁾، والأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم سنة 1929 م، التي أجبرت الممومين الفرنسيين في الجزائر إلى تقليل عدد الفلاحين الجزائريين وبالتالي بدأت أعدادا كبيرة من سكان الأرياف في التدفق نحو مدينة قسنطينة عامة والقطاع خاصة، باحثين عن العمل فيها، ولفقر هؤلاء لجؤوا لإقامة الأكواخ القصديرية وعليه بدأت تظهر بوادر هذه الأخيرة في مقالع حي الأمير عبد القادر.

(1): الصادق مزهود، أزمة السكن بمدينة قسنطينة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 1986 م، ص15.

(2): حمود نعيمة، مصدر سابق، ص20.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية سنة (1939-1945) م والحرب التحريرية سنة 1954 م اللتان كانت لهما تأثيرات سلبية على المجال الحضري، حيث أدى انشغال السلطات الفرنسية بالحرب إلى ظهور مجموعة من المساكن الفوضوية نتيجة للنمو العشوائي الناتج عن النزوح الريفي، وهذا ما نلاحظه في حي الأمير عبد القادر الأعلى، كما تسارعت وتيرة النمو الفوضوي للبناءات الصلبة حيث انتشرت على الأراضي التي كانت للمعمرين بعد الاستقلال سواء عن طريق بيع قطع أرضية للجزائريين كما هو الحال في حي بلاد الرومية (Halbedel) الذي ظهر سنة 1964 م.

III- استمرار النمو الفوضوي بالقطاع (1966-1980) م:

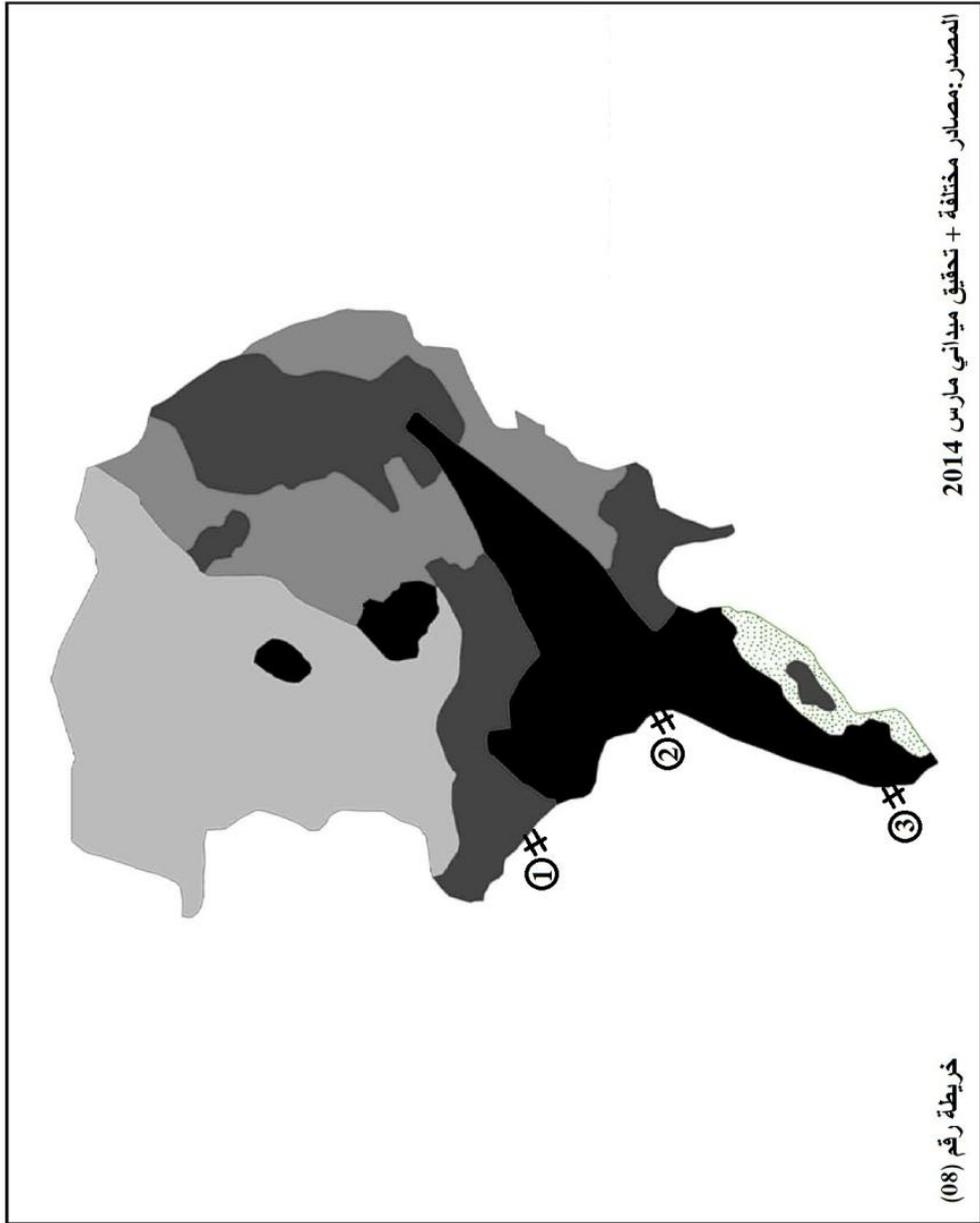
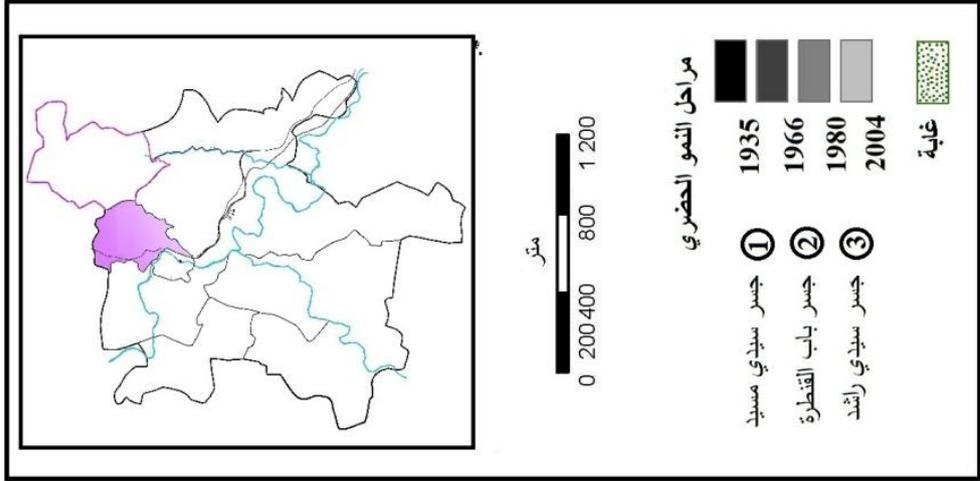
تميزت هذه المرحلة باستمرار التدفقات السكانية نحو مدينة قسنطينة نتيجة خروج المعمرين، حيث أصبح القطاع غير قادر على استيعاب النمو مستقبلا بسبب عدم توفر الاحتياطات العقارية لذلك، حيث أمام تصاعد ظاهرة الزيادة في عدد الأكواخ القصديرية كما هو الحال في أرض طنوجي (Tenoudji)، لونتيني (Lantini)، فونص (Gouns) الذي رافقته زيادة سكانية هامة لمدينة قسنطينة مما سمحت بظهور أحياء جديدة في الاتجاهين الشرقي والغربي بالمدينة كأحياء: الفماص، ساقية سيدي يوسف، الزيدانية، 05 جويلية 1962 م، بوالصوف...

IV- التشعب وبداية إزالة الأكواخ القصديرية (1980-2004) م:

أما هذه المرحلة فقد عرفت استمرار توسع مجال الأكواخ القصديرية في كل من حي فج الريح وكذا منطقة فراندو (Ferondo)، وفي المناطق المعرضة للإنزلاق كما تم الشروع في إزالة بعض الأحياء خاصة حي فونص وطنوجي سنة 2003 م

ملاحظة: لقد تم التخلص من ظاهرة الأكواخ القصديرية التي توضع بالقطاع الحضري القنطرة خلال المراحل السابقة التي كان آخرها حي فج الريح وفراندو اللذان تم إزالتها خلال سنة 2013 م مع الإشارة لبقاء عدد قليل جدا من الأكواخ القصديرية والقائمة بمنطقة فراندو بسبب تأخر التسوية القانونية لبعض ملفات السكان على أن يفصل فيها قريبا جدا.

القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة - مراحل النمو الحضري



ثانيا - النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني:

سنتناول في هذا العنصر النمو الحضري بمعطيات الحضيرة السكانية والسكنية للقطاع الحضري القنطرة لما لها من أهمية بالغة في إعطاء صورة واضحة عن الواقع القائم، ولهذا كان من البديهي التطرق لكل المؤهلات السكانية والسكنية بكل متغيراتها والتي تساهم إلى حد كبير في إعطاء نتائج أكثر دقة في معرفة العلاقة القوية بين النمو السكاني وتوزيع السكان وتوزيع المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر مجال القطاع.

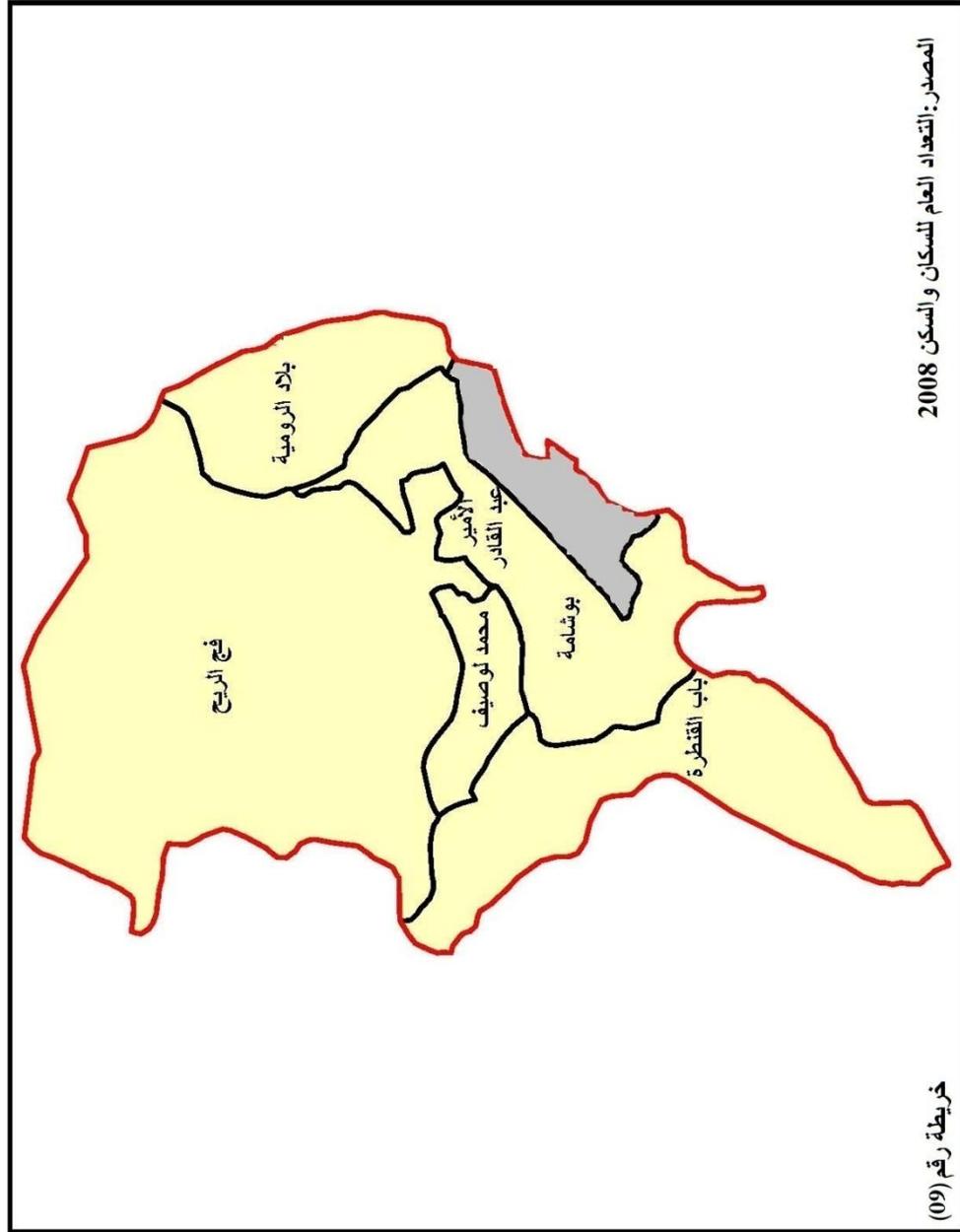
I- تقسيم القطاع الحضري القنطرة إلى أحياء سكنية:

قبل التطرق لدراسة الواقع القائم بالقطاع الحضري القنطرة كان من الضروري تقسيمه إلى أحياء سكنية وذلك للوصول إلى نتائج واقعية وإظهار الخصوصيات بهذا المجال الحضري. وقد تم تقسيم مجال القطاع الحضري القنطرة إلى ستة (06) أحياء سكنية ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (25) والخريطة رقم (09)، حيث اعتمدنا في المقام الأول على التقسيم الذي حدده الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 م والتقسيم الإداري المعمول به وبعض المعايير والمقاييس أهمها:

- التسمية المتعارف عليها بين السكان.
- كثافة المباني وتركز السكان - أنماط المباني السكنية.
- محاور الطرق الكبرى - مراحل النمو وتاريخ نشأة القطاع الحضري

علما أن حي طنوجي (Tenoudji) تم تحويل كل سكانه سنة 2003 م والمقدر عددهم بحوالي 965 عائلة إلى المدينة الجديدة علي منجلي، ويمثل مساحة قدرها 15.19 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 4.93 % من إجمالي مساحة قطاع القنطرة، أماحي فج الريح فيشمل المناطق التالية: فج الريح، فونص (Gouns) محجرة لانتييني (Lantini)، محجرة ألكسندرا (Alexandra)، محجرة قرايتي (Graiti) وقد تم ترحيل جميع سكانه حيث بلغ عدد العائلات التي كانت تقطن به حوالي 2321 عائلة.

القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة - تقسيم القطاع إلى أحياء سكنية



الجدول رقم (25): تقسيم القطاع الحضري القنطرة إلى أحياء سكنية

النسبة (%)	المساحة (هكتار)	اسم الحي السكني	رقم الحي	القطاع الحضري القنطرة
17.85	54.98	باب القنطرة	(01)	
48.36	148.97	فج الريح	(02)	
07.07	21.77	الأمير عبد القادر	(03)	
09.35	28.80	بلاد الرومية	(04)	
08.13	25.06	بوشامة	(05)	
04.31	13.29	محمد لوصيف	(06)	
04.93	15.19	طنوجي	-	
100	308.06	-	-	المجموع

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على القطاعات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008 م.

II- المؤهلات البشرية:

إن دراسة السكان وعلاقتهم بالمجال السكني هي العلاقة الوحيدة التي تعطي لنا تشخيصا دقيقا حول الأوضاع السكانية والسكنية الحالية، وعليه فبعد استعراض مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع الحضري القنطرة فيما سبق سنتطرق لدراسة المؤهلات البشرية التي لها انعكاسات مختلفة على المجال السكني.

1- مراحل النمو السكاني (كمؤشر للنمو الحضري) في القطاع:

يعتبر النمو السكاني القاعدة الأساسية لقيام وتوجيه مخططات التهيئة العمرانية والتنظيم المجالي، والتي تهدف إلى خدمتهم ورفاهيتهم، لذا بات من الضروري تحليل المميزات السكانية للقطاع الحضري القنطرة وهذا لمعرفة ما إذا كانت تشكل عائقا على تنظيم مجال القطاع أو مؤهلا له، وعليه كانت نتائج التعدادات العامة المتتالية لسنوات (1987-1998-2008) م هي المرجع الرئيسي لهذه الدراسة حتى يسهل علينا متابعة هذا النمو عبر الفترات الزمنية، فكيف كان النمو السكاني للقطاع وما هي العوامل المتحكمة في ذلك يا ترى؟ والجدول الآتي رقم (26) يبين ذلك.

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

الجدول رقم (26): النمو السكاني للقطاع الحضري القنطرة خلال التعدادات (1987-1998-2008) م.

التعدادات	عدد السكان (نسمة)	قيمة الزيادة (نسمة) ⁽¹⁾	نسبة الزيادة (%) ⁽²⁾	معدل النمو (%) ⁽³⁾	
				القطاع	المدينة
1987	54951	-	-	-	-
1998	47488	7463 -	15.72	1.32 -	0.53
2008	30806	16682 -	54.15	4.26 -	0.76 -

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

يتضح لنا من خلال الجدول السابق رقم (26) أن النمو السكاني للقطاع الحضري القنطرة

مر بمرحلتين أساسيتين هما:

أ- تراجع النمو السكاني (1987-1998) م:

عرف القطاع الحضري القنطرة خلال هذه المرحلة تراجعاً هاماً، حيث قدر عدد سكان

القطاع خلال تعداد 1987 م بحوالي 54951 نسمة أما خلال تعداد 1998 م فقد تراجع عدد

(1): قيمة الزيادة (نسمة) = عدد السكان في السنة اللاحقة (1998 م) - عدد السكان في السنة السابقة (1987 م)

ومنه: قيمة الزيادة لسنة (1998-1987) م = 47488 - 54951 = - 7463 نسمة

(2): نسبة الزيادة (نسمة) = قيمة الزيادة × 100 / عدد السكان

ومنه: نسبة الزيادة لسنة 1998 م = - 7463 / 100 × 47488 = 15.72 %

$$(3): \text{معدل النمو} = \left\{ \frac{\frac{(P2-P1)}{N}}{\frac{(P2+P1)}{2}} \right\} \times 100$$

ومنه: معدل النمو = $\left\{ \frac{(P2-P1)}{N} \times \frac{2}{(P2+P1)} \right\} \times 100$

حيث تمثل: P2 : عدد السكان في السنة اللاحقة (1998 م)

P1: عدد السكان في السنة السابقة (1987 م)

N: عدد السنوات الفاصلة

كمثال: معدل النمو السنوي للسكان بين (1998-1987) م = $\left\{ \frac{(47488-54951)}{11} \times \frac{2}{(47488+54951)} \right\} \times 100 = - 1.32 \%$

السكان إلى 47488 نسمة، وهذا التراجع في عدد السكان سجل بقيمة بلغت نحو - 7463 نسمة أي بنسبة قدرت بـ 15.72 % وبمعدل نمو سجل بالقيمة السالبة بـ - 1.32 %، هذا الأخير يعتبر منخفضا مقارنة بمعدل النمو السكاني المسجل على مستوى مدينة قسنطينة والبالغ نحو 0.53 %، وبالمقابل يعتبر منخفضا جدا إذا ما تم مقارنته بمعدل النمو الوطني المسجل خلال نفس الفترة والمقدر بحوالي 2.76 %، ويدل هذا التراجع على أن قطاع القنطرة لم يشهد هجرة وافدة وتزايد في عدد السكان بمعنى آخر لا يوجد تعمير، وهذا طبعا غير صحيح بل تضاعف عدد سكان القطاع وعليه يمكن اعتبار هذا التزايد عدد السكان كمحصلة للظروف التي مر بها القطاع خلال الفترات الزمنية السابقة ولعل أهمها الأسباب التالية:

استقطاب السكان بتوفير فرص عمل وهذا في إطار ما نصت عليه السياسة الوطنية وذلك منذ سنة 1982 م بتبني سياسة جديدة تمثلت في إنجاز مناطق صناعية بالمدينة كمركب الجرارات بعين اسمارة وواد حميميم بالإضافة إلى فرص العمل المتاحة على مستوى المحاجر الموجودة بالقطاع (les carriers) والتي كانت مستغلة به أنذاك مثل محجرة فونص (Gouns) وغيرها، هذا ما شجع سكان المناطق المجاورة وكذا سكان الأرياف على دخول المدينة وأمام الظروف الاجتماعية السيئة لهم وقلة الأراضي الصالحة للتعمير إختاروا مناطق الأكواخ القصدية للسكن.

كل هذا أدى لاستمرار ظهور الأكواخ القصدية حيث يتراوح عدد الأفراد داخل الكوخ الواحد ما بين (4-9) أفراد⁽¹⁾ بالإضافة لكل هذا فحي الأمير عبد القادر ذو طابع شعبي يضم عددا كبيرا من السكان، هذا فضلا عن الزيادة الطبيعية العادية للسكان، ناهيك على استمرار ظاهرة النزوح الريفي والتي شهد قطاع القنطرة من جرائها هجرة وافدة وهذا تحت تأثير الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر ومدينة قسنطينة عامة والقطاع الحضري القنطرة بصفة خاصة. فماذا عن الفترة الثانية يا ترى؟.

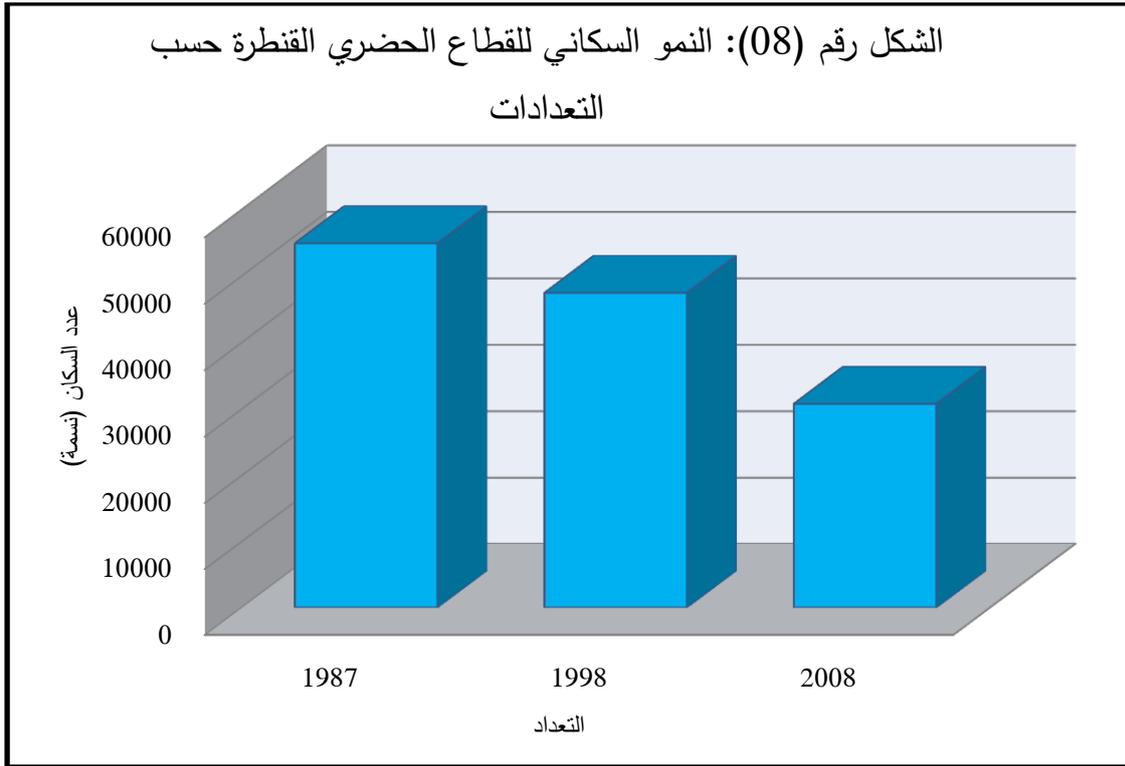
(1): حمود نعيمة، دباش ربيعة، حمودة سميرة، إشكالية التنظيم المجالي لحي الأمير عبد القادر - قسنطينة - مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2000 م، ص 33.

ب- النمو السكاني في تراجع مستمر (1998-2008) م:

تميزت هذه المرحلة باستمرار التراجع في عدد السكان، حيث بلغ عدد السكان خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة 1998 م ب 47488 نسمة، أما في التعداد الأخير لسنة 2008 م فقدر ب 30806 نسمة حيث سجلت قيمة هذا التراجع ب - 16682 نسمة أي بنسبة 54.15 %، وهذا بمعدل نمو بلغ نحو - 4.26 % وهو أقل بكثير مقارنة بمعدل المرحلة السابقة - 1.32 % وكذا معدل نمو المدينة المسجل هو كذلك بالقيمة السالبة ب- 0.76 % بينما يعتبر منخفضا جدا بالنظر للمعدل الوطني للفترة ذاتها والذي بلغ نحو 1.60 %، ويفسر هذا الاستمرار في التراجع ب:

المخطط الدائم لعصرنة وتجديد حاضرة مدينة قسنطينة المتروبولية (P.R.P.M.M.C) وما تضمنه من هدم وإزالة بعض الأحياء الهشة بما فيها الأكواخ القصديرية القائمة بقطاع القنطرة لا سيما منها فج الريح، وهذا في إطار سياسة إعادة الإسكان والتحسين الحضري للمجال الحضري العام لمدينة قسنطينة والقطاع، حيث تم ترحيل أغلب سكان هذه الأحياء السكنية إلى المدينة الجديدة علي منجلي وماسينيسا لتترك المجال لمشاريع وبرامج سكنية طموحة ومرافق للترفيه والتسلية وبالإضافة لتحسن الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية للسكان وزيادة درجة وعي المجتمع وسياسة تنظيم النسل الإرادي.

كما يمكن تفسير هذا التراجع في معدل نمو سكان قطاع القنطرة لتزامنه مع ما عرفته الجزائر من تراجع ملحوظ في معدلات النمو السكاني بصفة عامة وخاصة على مستوى المدن الكبرى منها مدينة قسنطينة وبداية ظهور المشاريع السكنية، وكل هذا في ظل نفاذ الاحتياطات العقارية وسيطرة الطابع الخدماتي بقطاع القنطرة مما أدى بالسكان للخروج نحو الأطراف. هذا كان السبب في إنشاء أحياء سكنية راقية جديدة بها تخصيصات واسعة بمساحات شاسعة على مستوى القطاع الحضري الزبائية لاستقبال هذا الفائض السكاني مثل الحي السكني جبل الوحش وكذا حي الباردة. ويؤكد ذلك الشكل الآتي رقم (08).



2- توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة:

لقد تم الحصول على أربع نطاقات متميزة لتوزيع للكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة كما توضحه الخريطة رقم (10) حيث تقدر الكثافة السكانية للقطاع الحضري بـ 100 نسمة/ هكتار هذه الأخيرة تعتبر مرتفعة مقارنة بالكثافة السكانية المسجلة على مستوى مدينة قسنطينة والمقدرة بـ 71 نسمة/ هكتار.

أ- نطاق الكثافة السكانية العالية (256-257) نسمة/ هكتار:

ويمثله كل من حي بلاد الرومية بـ 256 نسمة/هكتار، وكذا حي الأمير عبد القادر بـ 257 نسمة/ هكتار، ويرجع سبب ارتفاع الكثافة السكانية بهما إلى صغر مساحة الحيين وسيطرة الوظيفة السكنية على المساحة الإجمالية لهما، وهذا بسيادة نمط السكن الفوضوي الصلب بحي بلاد الرومية وامتزاجها بين نمط الفيلا والنمط الجماعي بحي الأمير عبد القادر، وعليه فكثافتها مرتفعة جدا بالنسبة للكثافة السكانية للقطاع والمقدرة بـ 100 نسمة/هكتار وكثافة المدينة البالغة نحو 71 نسمة/ هكتار.

ب- نطاق الكثافة السكانية المتوسطة (172-174) نسمة / هكتار:

وهو نطاق يضم كل من حي محمد لوصيف ب 174 نسمة/ هكتار كما يفسر هذا بسيادة نمط السكن الجماعي، أما حي بوشامة فقدرت كثافته السكانية ب 172 نسمة/ هكتار وهذا المعدل راجع لوجود مساحات كبيرة مشجرة بحي كاستور وسيطرة نمط السكن الجماعي والفردى به وهي كثافة مرتفعة مقارنة بكثافة القطاع الحضري القنطرة والمقدرة ب 100 نسمة/ هكتار وكثافة المدينة البالغة نحو 71 نسمة/ هكتار.

ج- نطاق الكثافة السكانية الضعيفة (73) نسمة/ هكتار:

ويضم حي باب القنطرة بكثافة سكانية تقدر ب 73 نسمة/ هكتار ويفسر ذلك بكون الحي يشكل النواة الأولى لبداية النمو الحضري في هذا الاتجاه منذ الحقبة الاستعمارية هذا من جهة وتوفره على العديد من المرافق الإدارية والتجارية الخدمائية التي تغطي مساحة معتبرة من جهة أخرى، وهي كثافة سكانية ضعيفة مقارنة بكثافة بالأحياء السكنية السابقة.

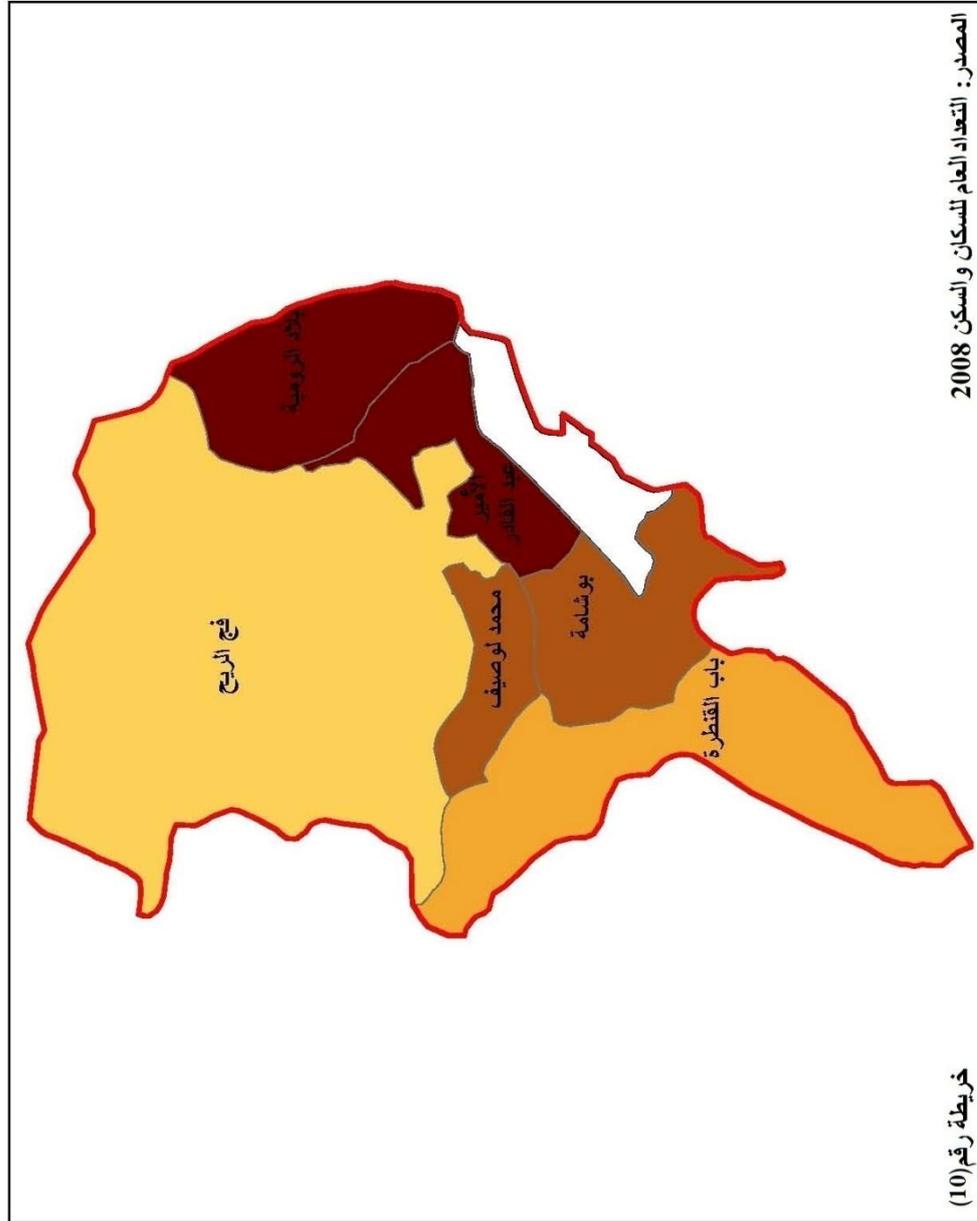
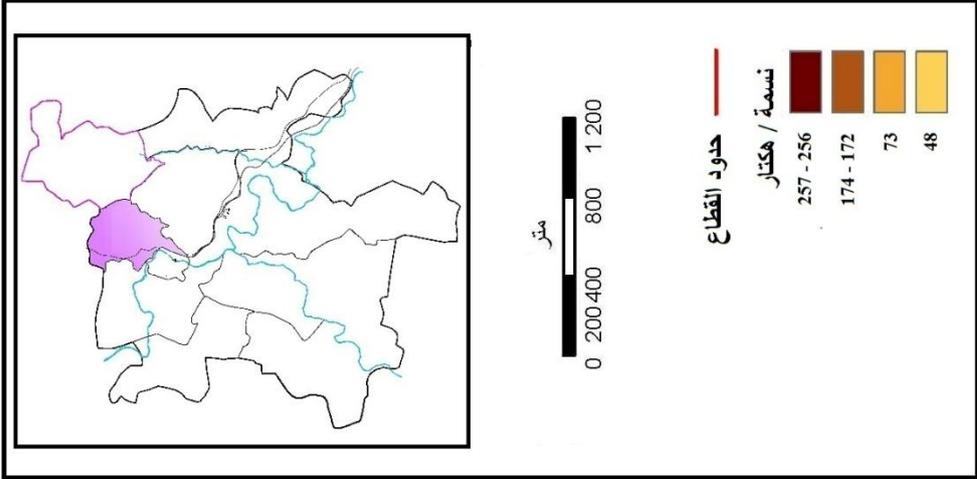
د- نطاق الكثافة السكانية الضعيفة جدا (48) نسمة/ هكتار:

ويضم حي فج الريح بكثافة تقدر ب 48 نسمة/ هكتار والذي يعود سبب هذا الانخفاض إلى سيادة سكن الأكواخ القصديرية بالحي فضلا عن تواجد نمط السكن الفوضوي الصلب بمنطقة فراندو وعددها قليل حيث لا يتجاوز 11 مسكن، وتعتبر هذه الكثافة السكانية ضعيفة جدا مقارنة بكثافة الأحياء السالفة الذكر وكثافة القطاع ب 100 نسمة/هكتار والمدينة ب 71 نسمة/هكتار. ويؤكد ذلك الجدول رقم (27) بالملحق.

ملاحظة:

لقد تم أخذ بعين الإعتبار السكان الذين تم ترحيلهم من حي فج الريح ومنطقة فراندو إلى المدينة الجديدة علي منجلي خلال سنة 2013 م، وقد تم اعتماد نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م في البحث.

القطاع الحضري القنطرة -مدينة قسنطينة - توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء



3- التركيب النوعي والعمرى لسكان القطاع:

ترتكز أي دراسة سكانية على هذين العنصرين وذلك لتحديد البيانات الموجودة في أي مجتمع ما من ناحية العمر والنوع قصد المساهمة في تحديد معالم التركيبة الاقتصادية للسكان بالإضافة إلى أن التركيب النوعي والعمرى هما نتاج العوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة والتي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخرين، ولذا فإن دراسة التركيب العمرى يساعد على فهم دور العوامل في النمو واتجاهها⁽¹⁾، وعليه سيتم استخراج نسبة الذكور والإناث وهذا وفقاً للفئات العمرية الأساسية واعتمادها في التحليل الاقتصادي لسكان القطاع الحضري القنطرة.

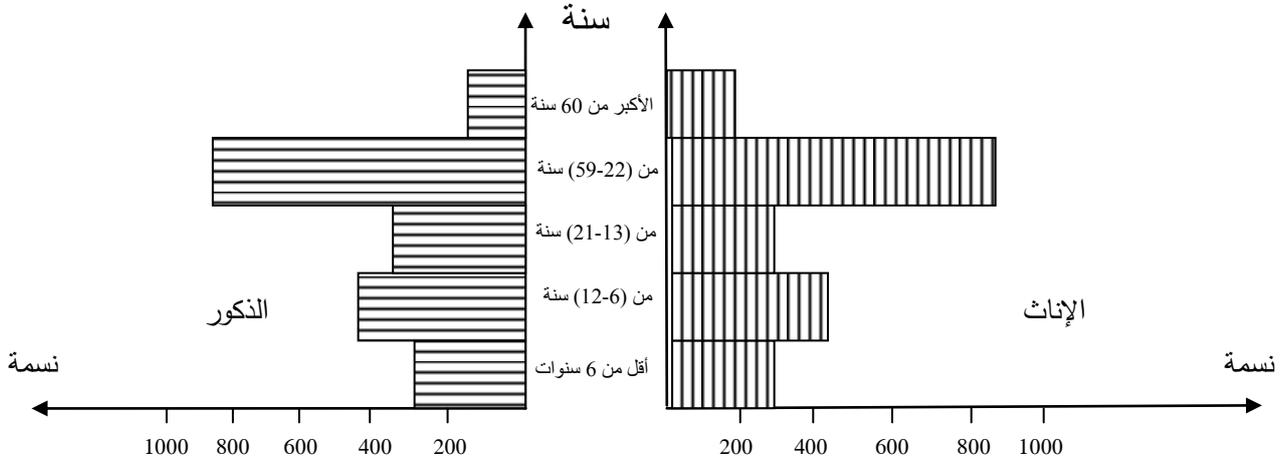
أ- التركيب النوعى لسكان:

نعني به دراسة السكان من حيث ذكور وإناث أي بنية النوع المقصود بها نصيب الذكور إلى إجمالي الإناث من حيث نسبة الذكور لكل 100 أنثى وهذا لمعرفة طبيعة المجتمع السكاني. وانطلاقاً من الشكل الآتي رقم (09) نلاحظ أن هناك تفاوت بين عدد الذكور وعدد الإناث حيث أن الفارق بين النوعين ضئيل بالقطاع الحضري القنطرة حيث وصلت نسبة الذكور إلى 49.09% في حين كانت نسبة الإناث بـ 50.91%، والسبب في تفوق عدد الإناث على عدد الذكور يعود دائماً إلى أن فئة الذكور هي الأكثر عرضة للأخطار المهنية المتعددة حيث قدرت نسبة النوع بـ 96.43 ذكر أي 96 ذكر لكل 100 أنثى.

أما نسبة النوع تبعا لنتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م فقد بلغت نسبة النوع نحو 96.33% أي ما يمثل 96 ذكر لكل 100 أنثى، وهو ما يشير على وجود تجانس في التوزيع العددي بين النوعين ذكور وإناث لسكان القطاع الحضري القنطرة، ويؤكد ذلك الجدول رقم (28) بالملحق.

(1): فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1995 م، ص34.

الشكل رقم (09): توزيع سكان القطاع الحضري القنطرة حسب النوع



ب- التركيب العمري لسكان القطاع:

اعتمادا على النتائج العددية للاستمارة الاستبائية تم تقسيم سكان قطاع القنطرة إلى فئات عمرية وهذا على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى وذلك حتى تساعدنا في حساب المعدلات الاقتصادية، وهكذا يمكن تمييز الفئات العمرية حسب ما يوضحه الشكل الآتي رقم (10).

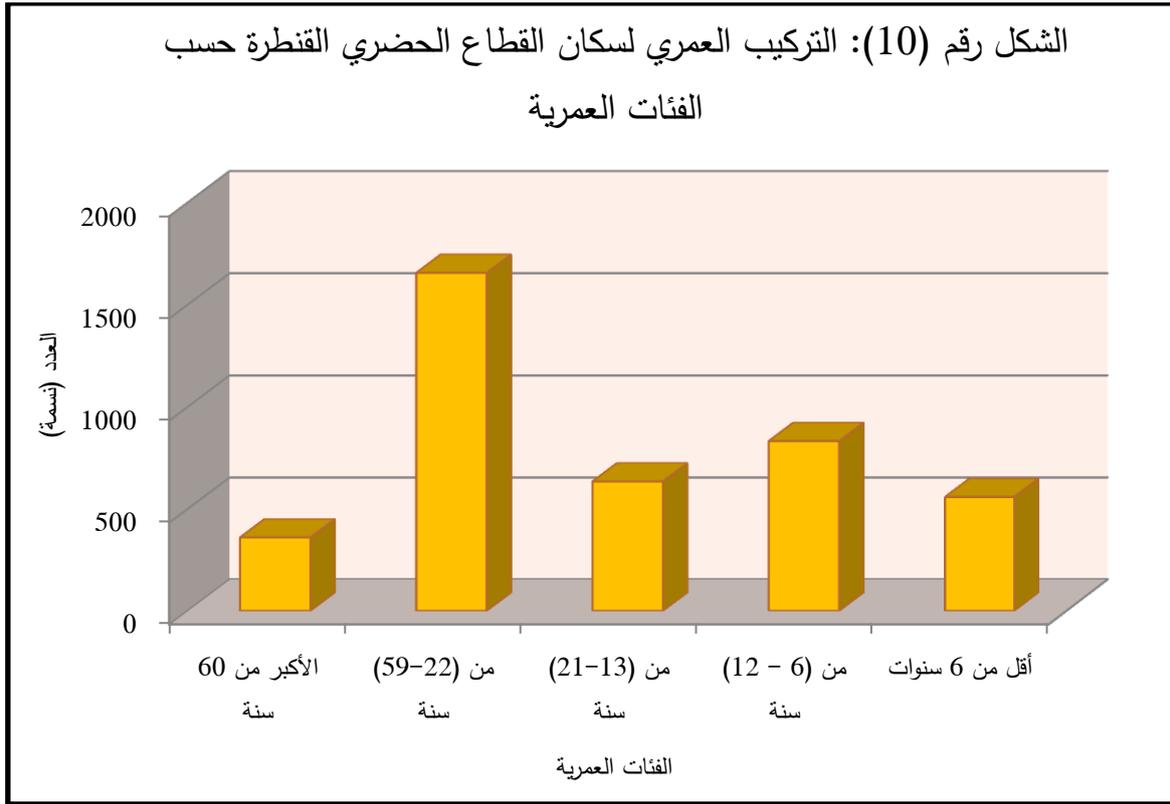
- فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات): وتمثل فئة صغار السن غير المتدرسين ويقدر عددهم بـ 560 نسمة، أي ما يعادل 13.83 % من إجمالي سكان قطاع القنطرة.

- فئة المتدرسين من (6-12) سنة: وتمثل فئة المتدرسين في الطورين الأول والثاني ويقدر عددهم بـ 834 نسمة، أي ما يعادل 20.60 % من إجمالي سكان قطاع القنطرة.

- فئة المتدرسين من (13-21) سنة: وتمثل فئة المتدرسين في المتوسط والثانوي ويقدر عددهم بـ 636 نسمة، أي ما يعادل 15.71 % من إجمالي سكان قطاع القنطرة.

- الفئة النشطة من (22-59) سنة: وهي الفئة التي تتشكل منها القوى العاملة (النشطة) وبالتالي فهي تساهم في إنتاج السلع وتقديم الخدمات ويقدر عددهم بـ 1657 نسمة، أي ما يعادل 40.93 % من إجمالي سكان قطاع القنطرة.

- فئة المسنين أكبر من 60 سنة: وتمثل فئة كبار السن أي الفئة غير المنتجة ويقدر عددهم بـ 361 نسمة، أي ما يعادل 8.92 % من إجمالي السكان ويؤكد ذلك الجدول رقم (29) بالملحق.



4- المؤهلات الإقتصادية:

أ- التركيب الإقتصادي لسكان القطاع:

التركيب الإقتصادي هو ناتج للظروف البيئية الحضرية في المدينة، حيث يبرز مدى التوازن بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي لذا سنتطرق إليه من خلال دراسة معدلات الشغل والنشاط الإقتصادي وكذا معدل الإعالة وما يتصل بذلك من سكان مشغولين وبطالين وكذا توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية بالقطاع الحضري القنطرة، واعتماد على الشكل الأتي رقم (11) يمكن تقسيم سكان القطاع حسب التركيب الإقتصادي إلى الفئات التالية حيث نبدأ بـ:

أ-1- الفئة النشطة (15-60) سنة:

وهم الأفراد من كلا النوعين والذين يمثلون العرض المتاح من العمل والذين يساهمون بمجهودهم الفكري أو الجسدي في عمل يتصل بالإنتاج والخدمات الإقتصادية المختلفة، إضافة إلى الأفراد القادرين على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه وبحثهم ويقدر عددهم بـ 1745 نسمة، أي ما يعادل 60.28 % من مجموع سكان قطاع القنطرة وتنقسم إلى:

أ-1-1- السكان المشتغلين (العاملون فعلا):

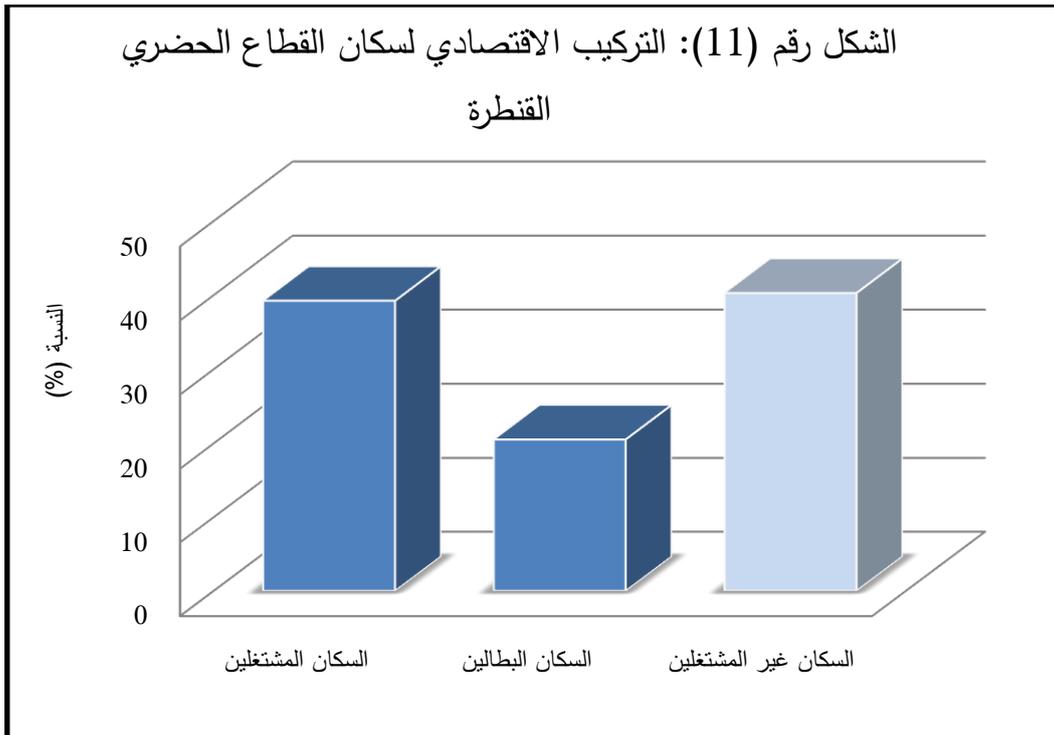
وهم الأفراد القادرون على العمل وتوفرت لهم فرصة العمل وبالتالي فهم يساهمون فعلا في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، ويقدر عددهم بـ 1162 نسمة أي ما يعادل 40.14 % من إجمالي سكان القطاع الحضري القنطرة.

أ-1-2- السكان البطالين:

وهم الأفراد القادرون على العمل والذين يبحثون عنه ولكن لم تتوفر لهم فرصة العمل ويقدر عددهم بـ 583 نسمة أي ما يعادل 20.14 % من مجموع سكان القطاع الحضري القنطرة.

أ-2- الفئة غير النشطة:

هي كل الأفراد الذين يندرجون تحت فئة القوى العاملة أي الأفراد الذين لا يمارسون أي نشاط اقتصادي ويمكن حصرها في الفئات الآتية: كبار السن، طلبة المعاهد والجامعات والمرضى وريبات البيوت وصغار السن الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة، ويقدر عددهم بـ 1150 نسمة أي ما يعادل 39.72 % من إجمالي سكان قطاع القنطرة. ويؤكد ذلك الجدول رقم (30) بالملحق.

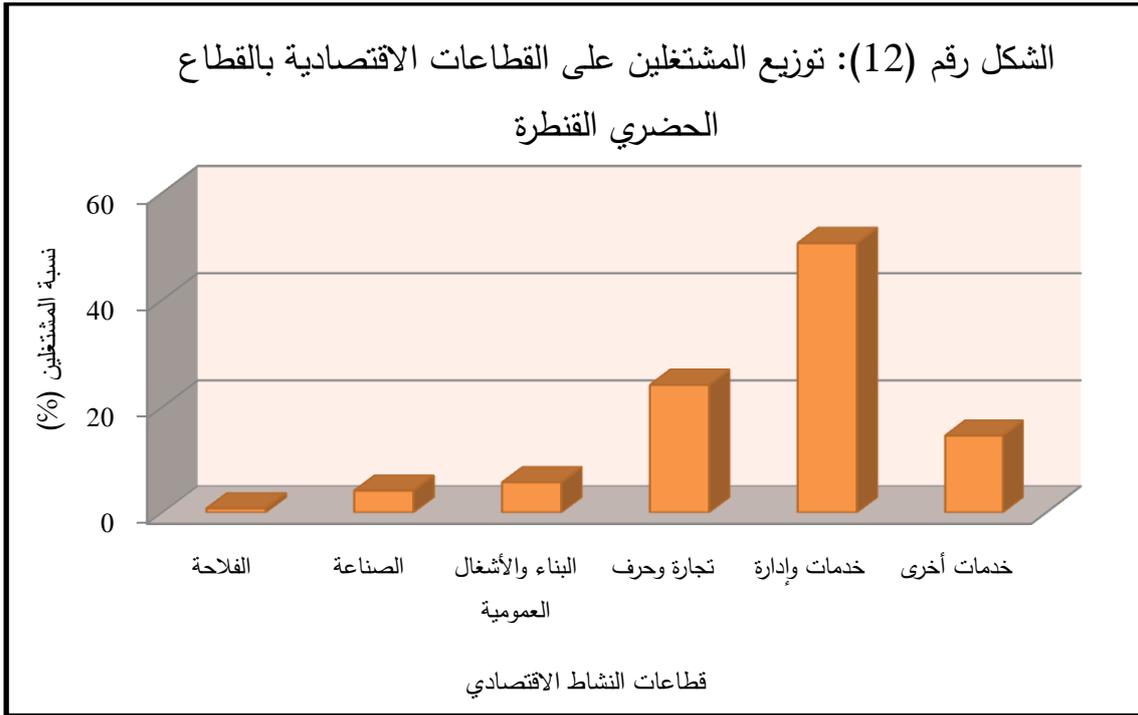


5- التركيب الوظيفي لسكان القطاع:

من خلال الشكل الأتي رقم (12) نجد أن عدد المشتغلين بالقطاع الحضري القنطرة قد بلغ نحو 1162 مشتغلا في سن (15-59) سنة أما بخصوص نصيب كل قطاع من عدد المشتغلين فسنورده فيما يلي:

ويتضح لنا جليا أن هناك تباينا كبيرا بين مختلف القطاعات الإقتصادية للقطاع من حيث نصيب كل قطاع من عدد المشتغلين، ومنه تبرز هيمنة قطاع الخدمات والإدارة على باقي القطاعات الأخرى بـ 588 مشتغل أي بنسبة 50.60 % من العدد الكلي للمشتغلين فعلا للقطاع ثم يأتي كل من قطاع التجارة والحرف بـ 280 مشتغل وبنسبة 24.10 % من إجمالي عدد المشتغلين بالقطاع. ويليه قطاع الخدمات الأخرى بـ 170 مشتغل أي بنسبة 14.63 % من العدد الإجمالي للمشتغلين بالقطاع الحضري القنطرة، ثم تأتي بقية القطاعات الأخرى بنسب صغيرة ومتفاوتة كمايلي: قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 67 مشتغل وبنسبة 5.77 % وقطاع الصناعة بـ 48 مشتغل وبنسبة 4.13 %، وعليه فإن السبب الرئيسي لهذا التباين بين نسب المشتغلين في القطاعات الإقتصادية يعود إلى اندماج سكان قطاع القنطرة الذين في معظمهم قادمون من الأحياء المجاورة للمدينة وخارج الولاية بصورة فعلية مع وسط المدينة ذو طابع خدماتي إداري حيث أخذ قطاع القنطرة ميزة هذا الأخير الذي يترجمه العدد المعتبر من مختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية القائمة به وهي بين صحية وتعليمية وغيرها.

وأخيرا قطاع الفلاحة بعدد ضئيل بـ 09 مشتغل وبنسبة ضعيفة قدرت بـ 0.77 %. ولعل سبب هذا راجع لكون القطاع ذو طابع سكني إداري وخدماتي محض منذ الحقبة الاستعمارية، إلى جانب توفره على مساحات شاسعة في الجهة الشمالية الغربية خاصة. وهي غير صالحة للنشاط الفلاحي أي عبارة عن محاجر ومناطق بها انحدارات وكتل صخرية. ويؤكد ذلك الجدول رقم (31) بالملحق.



6- العمالة والإعالة والبطالة:

سنقوم في هذا العنصر بعرض كل من معدل النشاط الاقتصادي والبطالة وكذا معدل الإعالة، وهي مؤشرات هامة لمعرفة مدى إسهام السكان في هذا النشاط وانطلاقا من نتائج الجدول الآتي رقم (32) كانت نتائج المؤشرات كمايلي:

أ- العمالة:

مثلت نسبة المشتغلين فعلا بالقطاع الحضري القنطرة بحوالي 28.71 % من إجمالي عدد سكان القطاع الحضري القنطرة، وتعد جيدة بينما هي مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بمعدل بلدية قسنطينة والبالغ حوالي 21.70 % وكذا بالنسبة للمعدل الولائي البالغ نحو 19.70 %، بينما هي منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني والمقدر بـ 41.5 %.

ب- الإعالة:

قدرت نسبة الإعالة بالقطاع بـ 2.48 أي كل رب أسرة يعيل 2 فردين وهذا لكون قطاع القنطرة يشهد انخفاضا في معدل النمو السكاني في الوقت نفسه يشهد تحسنا في معدل الشغل والبالغ نحو 28.71 % وهو يدل على تحسن الحالة الاقتصادية لسكان القطاع.

ج- معدل البطالة⁽¹⁾:

سجل قطاع القنطرة بمعدل بطالة بلغ نحو 50.17%. هذا الأخير يعتبر أعلى من المعدل الوطني والمقدر بـ 9.80%⁽²⁾ غير أن هذه النسبة تبقى غير دقيقة بالشكل المطلوب نظرا لطمس بعض السكان لحقيقة النشاط الاقتصادي الممارس.

الجدول رقم (32): التركيب الاقتصادي للسكان عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

الأحياء	عدد السكان (نسمة)	عدد المشتغلين فعلا	عدد البطالين	نسبة المشتغلين فعلا (%)	معدل البطالة (%)	معدل الإعالة
باب القنطرة	586	185	77	32.57	41.62	2.17
فج الريح	128	35	23	27.34	65.71	2.66
الأمير عبد القادر	1070	279	162	26.07	58.06	2.84
بلاد الرومية	1291	326	191	25.25	58.59	2.96
بوشامة	659	214	79	32.47	36.92	2.08
محمد لوصيف	314	123	51	39.17	41.46	1.55
المجموع	4048	1162	583	28.71	50.17	2.48

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

III- خصائص المجال السكني للقطاع الحضري القنطرة:

إن السكن بأنماطه المختلفة يعد معيارا أساسيا لأي دراسة مجالية هادفة كما أن له وظائف متعددة فأينما وجد السكن إلا وكان أثره جليا في زيادة الحركية المجالية، وعليه سنتطرق في هذا

(1): تم حساب معدل البطالة كالتالي:

$$\text{ومنه: معدل البطالة للقطاع} = (\text{عدد السكان البطالين} / \text{عدد السكان المشتغلين فعلا} (15 - 60)) \times 100$$

$$\text{ومنه: معدل البطالة} = (1162 / 583) \times 100 = 50.17\%$$

أنظر: الطالب فحيث صالح عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص 51، 52.

(2): الديوان الوطني للإحصاء، نتائج لسنة 2013 م

العنصر لكل المتغيرات المرتبطة بالسكن من تطور عدد مساكن القطاع وكذا الكثافة السكنية ومعدل إشغال المسكن (TOL) ومعدل إشغال الغرفة (TOP) بالإضافة لتوزيع أنماط المباني السكنية عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة كالأتي:

1- تطور عدد المساكن عبر التعدادات:

من أجل الوقوف على تطور الحضيرة السكنية بالقطاع الحضري القنطرة تم الاعتماد على نتائج التعدادات العامة للسكن المتتالية لسنوات (1987-1998-2008) م والجدول الأتي رقم (33) يستعرض النتائج العددية لتطور عدد المساكن كمايلي:

الجدول رقم (33): تطور عدد مساكن القطاع الحضري القنطرة خلال التعدادات

التعدادات	عدد المساكن	قيمة الزيادة	النسبة (%)	معدل الزيادة السكنية السنوية (%)
1987	8375	-	-	-
1998	8504	129	1.52	12
2008	6425	2079 -	32.36	208

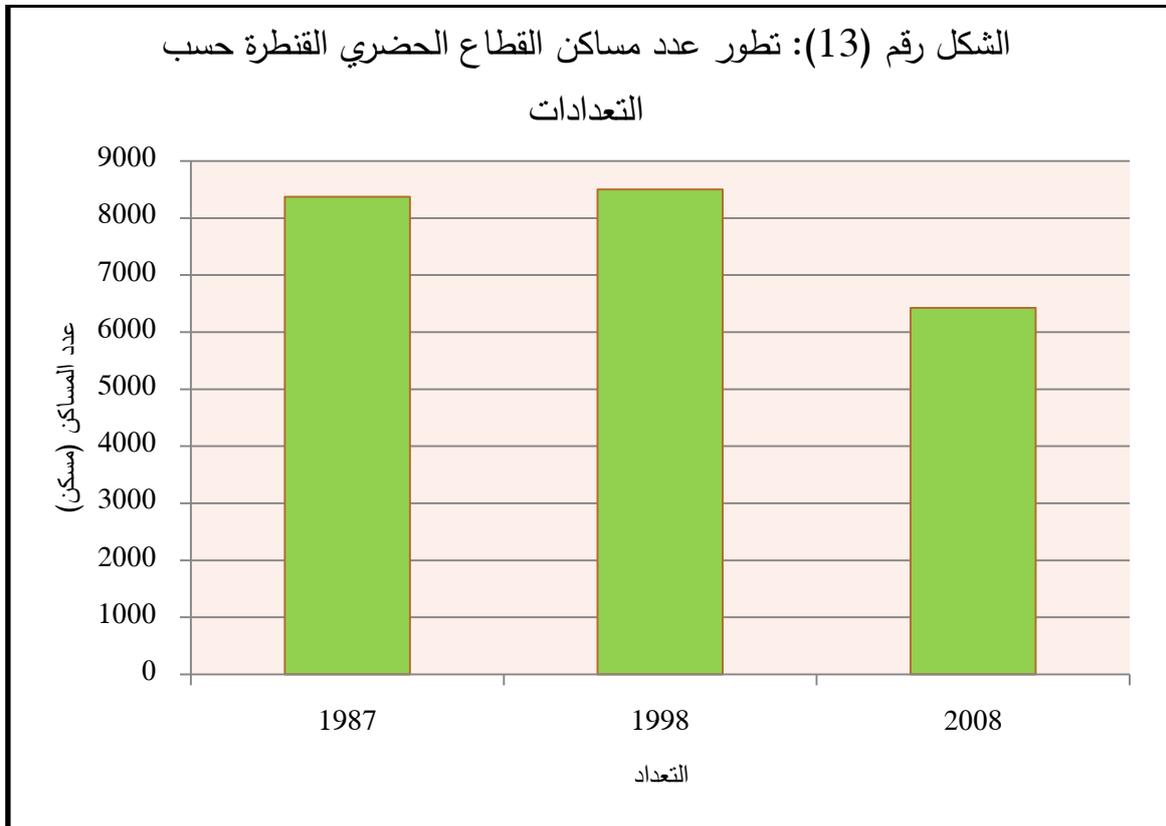
المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

يلاحظ من الجدول السابق رقم (33) لتطور عدد المساكن في قطاع القنطرة أن قيمة الزيادة السكنية تختلف من تعداد لأخر حيث:

عرف القطاع الحضري القنطرة بين (1987-1998) م تطورا في عدد المساكن، حيث قدر عددها خلال تعداد 1987 م بحوالي 8375 مسكن أما خلال تعداد 1998 م فقد بلغ عدد المساكن حوالي 8504 مسكن وهذا بغض النظر على طبيعة الأنماط السكنية وذلك بزيادة مطلقة قدرها 129 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 1.52 % وبذلك سجل معدل الزيادة السكنية السنوية بـ 12 % ويعود هذا لأسباب عديدة في مقدمتها: استمرار عملية النزوح الريفي للسكان بشكل كبير وهذا هروبا من الأوضاع الأمنية السائدة خلال هذه الفترة والرغبة في الحصول على وظيفة من أجل تحسين الحالة المعيشية هذا من جهة، والتقرب أكثر من مركز المدينة لتسهيل الحصول على

خدمات مختلف المرافق الخدمية العامة القائمة بها لا سيما إذا ما تعلق الأمر بتعليم الأطفال من جهة أخرى، وكل هذا أدى إلى تطور عدد المساكن وخاصة الأكوخ القصدية، حيث قدر عددها خلال سنة 1998 م بحوالي 2608 كوخا والتي تشكل نسبة 30.67 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري القنطرة خلال نفس السنة.

أما خلال الفترة (1998-2008) م فقد سجل تراجعا في تطور عدد المساكن، فبعدها كان خلال سنة 1998 م بـ 8504 مسكن أصبح في سنة 2008 م بـ 6425 مسكن حيث بلغت قيمة التراجع بـ 2079 مسكن، أي ما يعادل نسبة 32.36 %، وعليه بلغت قيمة التراجع السنوية بـ 208 %، وبالتالي يعتبر القطاع الحضري القنطرة في هذه الحالة مجالا طاردا بعدما كان خلال الفترة الأولى (1987-1998) م يشكل مجالا جاذبا للسكان وهذا بعد تشبع مجال القطاع. الشروع في عملية الإزالة التامة لبعض مناطق السكن القصدية وهي حي طنوجي (Tenoudji) وثونس (Gouns) حيث كانت الإنطلاقة سنة 2003 م وقدر حينها عدد الأكوخ القصدية التي كانت قائمة بالحيين السابقين بـ 1449 كوخا. والشكل الأتي رقم (13) يؤكد ذلك.



2- توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة:

بلغت الكثافة السكنية للقطاع الحضري القنطرة بـ 21 مسكن/هكتار والتي تفوق معدل الكثافة السكنية لمدينة قسنطينة والمقدرة بـ 15 مسكن/ هكتار، أما بخصوص الكثافة السكنية عبر الأحياء السكنية للقطاع فقد تباينت من حي لآخر، لذلك فهي تتوزع توزيعاً متبايناً وهذا ما توضحه الخريطة رقم (11) التي تبين لنا أربع نطاقات كالتالي:

أ- نطاق الكثافة السكنية العالية (46-49) مسكن/هكتار:

ما يميز هذا النطاق هو احتوائه على كل من حي الأمير عبد القادر وهذا بأكبر كثافة سكنية تقدر بـ 49 مسكن/هكتار، أما الحي السكني بلاد الرومية فقدت كثافته السكنية بحوالي 46 مسكن/ هكتار، وهي كثافة سكنية مرتفعة مقارنة بالكثافة السكنية للقطاع الحضري القنطرة والمقدرة بـ 21 مسكن/هكتار، وكذا بالنسبة للكثافة السكنية المسجلة على مستوى المدينة والبالغة نحو 15 مسكن/ هكتار.

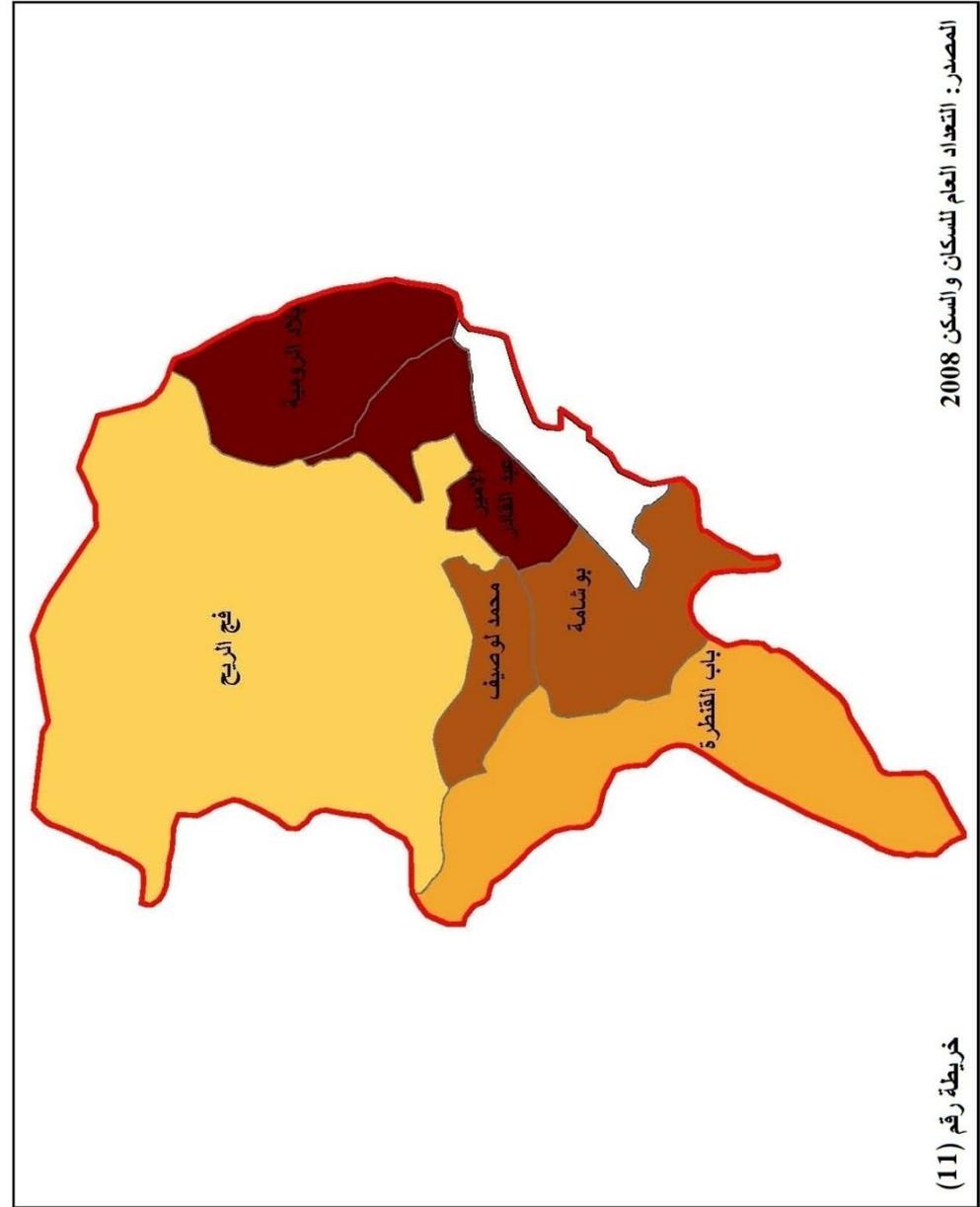
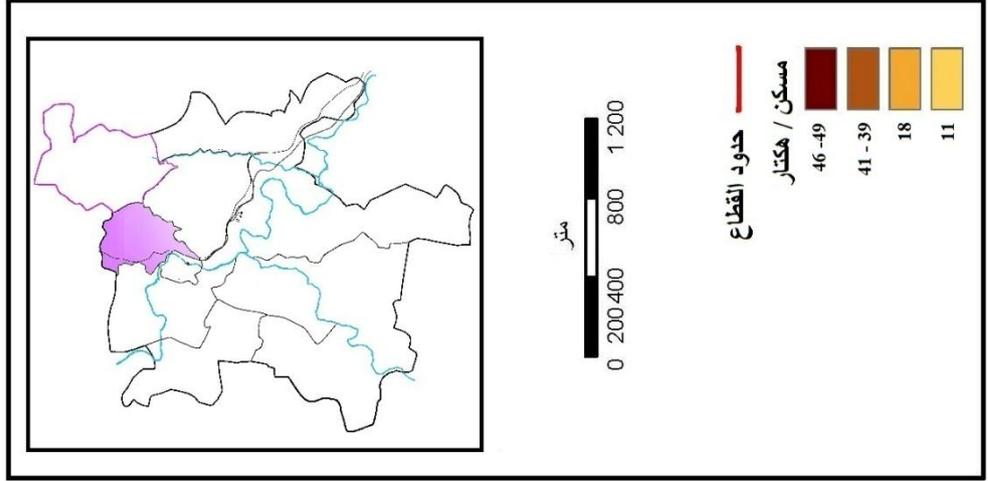
ب- نطاق الكثافة السكنية المتوسطة (39-41) مسكن/ هكتار:

وتضم هي الأخرى حيين هما: الحي السكني بوشامة بـ 39 مسكن/ هكتار والحي السكني محمد لوصيف وهذا بكثافة بلغت نحو 41 مسكن/ هكتار، وهي كثافة مرتفعة مقارنة بالقطاع والبالغة نحو 21 مسكن/ هكتار وكثافة المدينة المقدرة بـ 15 مسكن/ هكتار.

ج- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة (18) مسكن/ هكتار:

وتضم الحي السكني باب القنطرة وهذا بكثافة سكنية قدرت بـ 18 مسكن/ هكتار وهي كثافة مقاربة لكثافة القطاع الحضري القنطرة المقدرة بـ 21 مسكن/ هكتار، وكذا بالنسبة لكثافة المدينة البالغة نحو 15 مسكن/ هكتار.

القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة - توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء



د- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة جدا (11 مسكن/ هكتار):

ويمثلها حي فج الريح بكثافة سكنية تقدر بـ 11 مسكن/ هكتار ويعتبر الحي الوحيد الذي سجل بأضعف كثافة مقارنة بكثافة القطاع الحضري القنطرة والمقدرة بـ 21 مسكن/ هكتار وكثافة المدينة المقدرة بـ 15 مسكن/ هكتار. ويؤكد ذلك الجدول رقم (34) بالملحق.

3- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة:

الجدول رقم (35): توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

عدد المساكن		الحالة السكنية			الأحياء
النسبة (%)	العدد	الوظيفية	الشاغرة	المشغولة	
15.05	967	17	97	853	باب القنطرة
24.28	1560	00	248	1312	فج الريح
16.61	1067	10	93	964	الأمير عبد القادر
20.61	1324	01	90	1233	بلاد الرومية
15.02	965	14	123	828	بوشامة
08.43	542	04	68	470	محمد لوصيف
% 100	6425	46	719	5660	المجموع
-	93437	1831	11420	80186	المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

يبين الجدول السابق رقم (35) خاصيتان أساسيتان هما:

تباين في توزيع المساكن حسب طبيعة استعمالها عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة حيث تصدر حي فج الريح بنسبة قدرت بـ 24.28 % من إجمالي عدد مساكن القطاع أما المرتبة الأخيرة

فكانت لحي محمد لوصيف نسبة بلغت نحو 8.43 %، أما نسب باقي الأحياء السكنية فتراوحت ما بين (15.02-20.61) %، وإذا قورنت نسبة القطاع بالنسبة المسجلة على مستوى مدينة قسنطينة فنلاحظ هناك تقارب بين نسب المساكن المشغولة (85.82-88.09) % على الترتيب، كذلك بالنسبة للمساكن الشاغرة (11.19-12.22) % وأيضا المساكن الوظيفية (0.72-1.96) % وهذا يتوافق مع طبيعة النمط السكني السائد عبر الأحياء السكنية لقطاع القنطرة وبالإضافة لكون هذه الأحياء السكنية قد استقطبت وعلى مراحل مختلفة أعداد سكانية كبيرة خاصة من الأرياف.

1- تباين في مستوى البيئة السكنية:

السكن عنصر أساسي في البيئة الحضرية فنوعية السكن وصيانتة وتجهيزه ورفاهيته يعد مؤشرا هاما ذالا على مدى راحة الساكن فيه وانعكاساته عليه من خلال التعامل مع المجال السكني طبقا للمؤشرات التالية: معدل إشغال المسكن، درجة الرفاهية داخل المسكن، مشاكل المسكن وأشكال التغيرات التي تتم على مستواه.

أ- معدل إشغال المسكن (TOL):

وصل معدل إشغال المسكن بقطاع القنطرة إلى 4.79 أفراد/ مسكن، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة بالمعدل المسجل على مستوى المدينة والبالغ نحو (4.61 أفراد/ مسكن)، كما يعتبر مقبولا بالنسبة للمعدل المسجل على مستوى الولاية والمقدر بـ 5.8 أفراد/ مسكن، بينما هو جيد إذا ما قورن بالمعدل الوطني المقدر بـ 6.4 أفراد/ مسكن. أما بالنسبة للأحياء السكنية للقطاع فقد تم التوصل إلى ثلاث فئات رئيسية وهذا من خلال الجدول رقم (36) بالملحق وهي تتوزع كالاتي:

أ-1- الفئة الأولى: معدل إشغال المسكن مرتفع

يمثل معدل إشغال المسكن في هذه الفئة بـ 5.57 أفراد/ مسكن، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل المسجل بالمدينة، بينما يقارب المعدل المسجل على مستوى الولاية. إذ يتواجد على مستوى حي بلاد الرومية وهذا ما يفسره الاكتظاظ داخل المسكن الواحد.

أ-2- الفئة الثانية: معدل إشغال المسكن متوسط

يتراوح معدل إشغال المسكن بكل من حي: بوشامة، الأمير عبد القادر وفج الربح ما بين (4.47-5.23) أفراد/ مسكن هذا الأخير يعتبر معدلا مقبولا إذا ما تم مقارنته بمعدل إشغال المسكن المسجل على مستوى المدينة، بينما يعتبر جيدا بالنسبة للمعدل الوطني.

أ-3- الفئة الثالثة: معدل إشغال المسكن ضعيف

تضم هذه الفئة كل من حي محمد لوصيف وباب القنطرة حيث تراوح معدل إشغال المسكن ما بين (4.17-4.26) أفراد/ مسكن وهو معدل جيد مقارنة بمعدل القطاع البالغ نحو (5 أفراد/ مسكن) وكذا بالمعدل المسجل على مستوى المدينة والمقدر بـ (4.61 أفراد/ مسكن) والولاية (5.8 أفراد/ مسكن) والمعدل الوطني البالغ نحو (6.4 أفراد/ مسكن).

ب- تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع عبر التعدادات (1987-1998-2008) م

بناء على نتائج الجدول الآتي رقم (37) نلاحظ أن تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري القنطرة هي في تراجع، حيث بلغ هذا المعدل بـ 6.56 أفراد/ مسكن سنة 1987 م وهو معدل يتوافق ومعدل إشغال المسكن المسجل بالمدينة والمقدر بـ 6.58 أفراد/ مسكن، بينما يعتبر جيدا مقارنة بالمعدل الوطني خلال نفس الفترة والبالغ 7.7 أفراد/ مسكن ثم ليسجل بحوالي 5.58 أفراد/ مسكن عام 1998 م وهو مرتفع نسبيا مقارنة بمعدل المدينة المقدر بحوالي 5.46 أفراد/ مسكن، وجيد بالنسبة للمعدل الوطني المقدر بحوالي 7 أفراد/ مسكن.

أما خلال التعداد العام للسكان والسكن الأخير لسنة 2008 م فقد بلغ معدل إشغال المسكن نحو 4.79 أفراد/ مسكن. فعلى الرغم من ارتفاعه نسبيا مقارنة بمعدل شغل المسكن المسجل بالمدينة والبالغ نحو 4.61 أفراد/ مسكن إلا أنه يعتبر جيدا إذا ما قورن بالمعدل الوطني خلال نفس التعداد والمقدر بـ 6.4 أفراد/ مسكن، وهذا التحسن في معدل إشغال المسكن يفسر بالتوازن داخل المسكن الواحد.

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

الجدول رقم (37): تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري القنطرة عبر التعدادات

معدل إشغال المسكن (TOL)		عدد المساكن	عدد السكان	التعدادات
المدينة	القطاع			
6.58 ⁽¹⁾	6.56	8375	54951	1987
5.46 ⁽²⁾	5.58	8504	47488	1998
4.61 ⁽³⁾	4.79	6425	30806	2008

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS)

ج- معدل إشغال الغرفة (TOP):

يصل المعدل العام لإشغال الغرفة بقطاع القنطرة إلى فردين (1.89) تقريبا في الغرفة الواحدة وهو يماثل نسبيا المعدل الوطني والمقدر بـ 2 فرد/ غرفة وكما يتقارب على العموم هذا المعدل بين الأحياء السكنية لقطاع القنطرة حيث يتراوح ما بين (1.66-2.17) فرد/ غرفة ولعل هذا التحسن الملحوظ في هذا المعدل راجع إلى:

تحسن الأوضاع المعيشية وتراجع عدد العائلات داخل المسكن الواحد، وعليه فقد إلتمسنا خلال نتائج التحقيق الميداني في أفريل 2014 م أن المسكن الواحد تقريبا يحتوي على أربعة غرف⁽⁴⁾ (04) في المتوسط، وهذا عبر جل الأحياء السكنية للقطاع هذا من جهة ووجود حجم أسرة صغير خاصة وهذا ظل انتشار ثقافة تنظيم النسل وتراجع عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة من جهة أخرى هذه الأسباب هي التي سمحت بالحصول على هذه الدرجة.

وعليه فإن توافق معدل القطاع الحضري القنطرة مع المعدل الوطني لا شك أنه سينعكس بالإيجاب على السكان من عدة نواحي، نفسية واجتماعية وعملية، وهذا بزيادة أدائهم ومردودية أعمالهم وغيرها. ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (38).

(1) + (2) + (3): الديوان الوطني للإحصاء، نتائج التعدادات العامة للسكان والسكن لسنوات: 1987 م، 1998 م، 2008 م.

(4) : تم حساب الحجم المتوسط للمسكن (T.M.L) كالتالي: الحجم المتوسط للمسكن بقطاع القنطرة = عدد الغرف/ عدد المساكن ومنه: الحجم المتوسط للمسكن بالقطاع = 511 / 2138 = 04 غرف/ مسكن

الجدول رقم (38): توزيع معدلات إشغال الغرفة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

الأحياء	عدد الأفراد (نسمة)	عدد الغرف (غرفة)	معدل إشغال الغرفة (فرد/ غرفة) ⁽¹⁾
باب القنطرة	586	281	2.09
فج الريح	128	83	1.54
الأمير عبد القادر	1070	610	1.75
بلاد الرومية	1291	595	2.17
بوشامة	659	396	1.66
محمد لوصيف	314	173	1.82
المجموع	4048	2138	1.89

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

5- توزيع أنماط المباني السكنية بالقطاع:

اعتماد على المعايير التالية: الشكل الخارجي، الواجهة، ارتفاع المباني، مواد البناء والحالة القانونية توصلنا لتحديد خمسة أنماط سكنية قائمة بالقطاع الحضري القنطرة وهي تتوزع عبر أرجاء الأحياء السكنية للقطاع وعليه سوف نعالج في هذا العنصر وبدقة الواقع الحقيقي لأنماط السكنية حيث وصل إجمالي عدد مساكن مختلف الأنماط السكنية إلى حوالي 6425 مسكن، أما نصيب كل نمط من حيث عدد المساكن فسنوردها فيمايلي:

(1): تم حساب معدل إشغال الغرفة كالتالي:

ومنه: معدل شغل الغرفة للقطاع = عدد الأفراد (نسمة) / عدد الغرف (غرفة)

ومنه: معدل شغل الغرفة للقطاع = $2138 / 4048 = 1.89 \approx 02$ فرد/ غرفة.

أنظر: إشراف الأستاذ بازين عبد المجيد، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، علي حجلة، مدينة الميلية النمو الحضري وأفاق التوسع لسنة 2010 م، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سبتمبر 1999 م، ص120.

أ- نمط السكن الأوروبي:

ويتمثل في مجموعة من المساكن تتميز بأشكالها الخارجية المزخرفة وجدرانها السمكية وسقفها المغطاة بالقرميد الأحمر، كما تحتوي على مجموعة من الأبواب ويتراوح ارتفاعها غالبا ما بين (RDC) و (R+5) كما تتميز تقسيماتها الداخلية باتساع غرفها، ويمكن أن نميز نوعين من النمط الأوروبي كالتالي:

أ-1- نمط السكن الأوروبي الفيلا:



الصورة رقم (08): تمثل نمط السكن الأوروبي الفيلا

يغطي الجزء السفلي من حي الأمير عبد القادر، وينسب ضئيلة في كل من حي كاستور، باب القنطرة وبوشامة إذ بلغ عدد مساكن هذا النمط بحوالي 782 مسكن أي ما يعادل 15.87 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري القنطرة. (لاحظ الصورة رقم:08)

أ-2- نمط السكن الأوروبي الجماعي:

يتمركز بالقسم الشمالي الشرقي ويشمل الأحياء السكنية التالية: الأمير عبد القادر، محمد



الصورة رقم (09): تمثل نمط السكن الأوروبي الجماعي

لوصيف، باب القنطرة وحي بوشامة ويتميز بتعدد الطوابق وتتراوح ما بين (R+2) و (R+5) باستثناء عمارة بوشامة (R+14) وقدّر عدد مساكنه بحوالي 2428 مسكن، أي ما يعادل 49.31 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري القنطرة. (لاحظ الصورة رقم: 09)

ب- نمط السكن الفردي (الذاتي):

وهو عبارة عن مساكن فردية تجمع بين الطراز العربي القديم والنمط الحديث وهذا من حيث الشكل الخارجي، وأسقفها عبارة عن دالة وتكلفتها بسيطة وتتكون من طابق أو طابقين وأحياناً



تتجاوز ذلك، ويتركز خاصة في الجزء الشمالي لحي الأمير عبد القادر وقدر عدد مساكن هذا النمط بحوالي 310 مسكن أي ما يعادل 6.29 % من إجمالي مساكن القطاع الحضري القنطرة. (لاحظ الصورة رقم:10)

الصورة رقم (10): تمثل نمط السكن الفردي (الذاتي)

ج- نمط السكن الفوضوي الصلب:

وهو نمط حديث العهد يتميز بعدم انتظام المباني السكنية وتداخلها، حيث ينتشر بكثرة في



حي بلاد الرومية وعدد قليل جداً بمنطقة فراندو ويقدر عدد مساكن هذا النمط بحوالي 1340 مسكن، أي ما يعادل 27.21 % من إجمالي عدد مساكن القطاع الحضري القنطرة وهذه النسبة راجعة لكون جميع سكان هذه الحي يملكون عقود عرفية فقط. (لاحظ الصورة رقم:11)

الصورة رقم (11): تمثل نمط السكن الفوضوي الصلب

د- نمط السكن الفردي الحديث:

يتوزع بصورة نقطية عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة وهي مساكن ذات نمط



حديث والتي أنشأت بعد إزالة المباني القديمة المتدهورة حيث قدر عددها بحوالي 40 مسكن أي ما يعادل 0.81 % من إجمالي عدد مساكن القطاع الحضري القنطرة. (لاحظ الصورة رقم:12)

الصورة رقم (12): تمثل نمط السكن الفردي الحديث

هـ- سكن الصفيح (القصديري):

تمثل سكن الأكواخ القصديرية منطقة فراندو وهي تقع بالجهة الشمالية الغربية للقطاع



الحضري القنطرة، وهذا بمحاذاة الطريق الوطني رقم (03) وكذا بمحاذاة واد زياد وقدر عدد الأكواخ بحوالي 25 كوخ أي ما يعادل 0.51 % من إجمالي مساكن القطاع. (لاحظ الصورة رقم:13).

الصورة رقم (13): تمثل سكن الصفيح (القصديري)

ثالثا - التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع:

إن زيادة عدد السكان تستدعي إنشاء ما يقابله من مساكن ومختلف المرافق الضرورية للرد على احتياجاتهم المتنوعة، وإذا لم يتم ذلك بشكل كاف حدث احتقان حضري وأنجر عنه العديد من الانعكاسات والصعوبات لذلك سنتطرق في هذا العنصر إلى الوضعية الحالية لها كالآتي:

I- المرافق الخدمية العامة بالقطاع:

تعد المرافق الخدمية العامة قاعدة أساسية في دراسة وتحليل المجال الحضري، وهذا نظرا لارتباط السكان بها ودورها في استقطاب وطرده السكان، فما هو الواقع القائم للمرافق الخدمية العامة بالقطاع الحضري القنطرة ؟

1- المرافق التعليمية:

استنادا للنتائج المستخرجة من السجلات الخاصة بالمرافق التعليمية للأطوار الثلاثة لدى مكتب الإحصاء لمديرية التربية لولاية قسنطينة خلال السنة الدراسية 2014/2013 م كانت الحقائق التالية:

أ- الطورين الأول والثاني:

يتضح لنا من خلال الجدول الآتي رقم (39) أن عدد المدارس بقطاع القنطرة قد بلغ نحو 12 مدرسة، أي ما يعادل 60 % من إجمالي عدد المرافق التعليمية بالقطاع وهي موزعة بشكل غير متوازن عبر أحياء القطاع حيث يمثل المرتبة الأولى حي الأمير عبد القادر بـ 06 مدارس ابتدائية بينما تتراوح ما بين 2 إلى 3 بكل من حي باب القنطرة ومحمد لوصيف، أما حي فج الريح فيضم مدرسة واحدة، بينما نسجل غيابها بصفة كلية على مستوى كل من حي بلاد الرومية وكذا حي بوشامة ورغم هذا التوزيع غير المتوازن للمدارس إلا هناك ارتياح، حيث تم غلق مدرسة كحلوش صالح خلال موسم 2002/2001 م والخنساء خلال موسم 2009/2008 م وهذا بسبب شغور المقاعد الدراسية نتيجة ترحيل سكان الأكواخ القصدية أما بالنسبة لتلاميذ منطقة فراندو

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

الذين يقطعون الطريق الوطني رقم (03) حيث يشكل هذا الأخير خطرا على حياتهم وهذا لمزاولة دراستهم بمدرسة بن شايب حسين القائمة بحي سيدي مسيد والتابعة للقطاع الحضري سيدي راشد.

الجدول رقم (39): توزيع المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني عبر أحياء قطاع القنطرة

الأحياء	عدد المدارس	المساحة (م ²)	عدد التلاميذ	عدد الأفواج	عدد الحجرات	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ت/ح)	معدل التأطير (تلميذ/معلم)	معدل المناوبة
باب القنطرة	03	2131	549	22	30	29	18	19	0.73
فج الريح	01	3600	198	08	16	10	12	20	0.50
الأمير عبد القادر	06	6552.66	1081	42	63	53	17	20	0.67
بلاد الرومية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوشامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
محمد لوصيف	02	3200	218	10	19	16	11	14	0.53
المجموع	12	15483.66	2046	82	128	108	16	19	0.64

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2014/2013) م.

وتضم مدارس القطاع للطورين الأول والثاني حوالي 2046 تلميذا وتلميذة يتوزعون على 128 قسما، مقسمين إلى 82 فوج وهذا ما يعطي معدل للمناوبة قدر بـ 0.64 وهو قريب من المعدل الوطني والمقدر بـ 1، أما معدل إشغال القسم بها فقد بلغ أقل 16 تلميذ/ قسم وهو معدل جد مرضي مقارنة بالمعدل الوطني البالغ نحو 46 تلميذ/ قسم، وهذا يدل على أن مدارس هذا الطور تعرف مستوى جيد في تلقين الدروس للتلاميذ، حيث يشرف على تأطيرهم حوالي 108 أستاذ وبمعدل تأطير قدر بـ 19 تلميذ/ أستاذ، وتستحوذ على مساحة تقدر بـ 1.55 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 13.72% من المساحة الإجمالية للمرافق التعليمية بالقطاع الحضري القنطرة.

ب-الطور الثالث:

يوضح الجدول الأتي رقم (40) أن القطاع الحضري القنطرة يضم حوالي 06 متوسطات لكنها موزعة توزيعا غير متوازن عبر مجال القطاع وهي مقامة بكل من حي باب القنطرة، بوشامة

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

،الأمير عبد القادر ومحمد لوصيف وذلك بمتوسطة إلى متوسطتين، بينما لا يسجل وجودها بكل من حي بلاد الرومية وفج الريح، والشئ الملاحظ هو أن هذه المتوسطات مقامة بالأحياء الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

الجدول رقم (40): توزيع المرافق التعليمية للطور الثالث عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

معدل المناوبة	معدل التأطير (تلميذ/معلم)	معدل إشغال القسم (ت/ح)	عدد الأساتذة	عدد الحجرات	عدد الأفواج	عدد التلاميذ	المساحة (م ²)	عدد المدارس	الأحياء
0.87	10	18	43	23	20	413	26180.20	02	باب القنطرة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	فج الريح
0.59	17	16	41	44	26	716	10384	02	الأمير عبد القادر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	بلاد الرومية
01	09	21	22	10	10	205	2022	01	بوشامة
0.71	11	18	22	14	10	250	27000	01	محمد لوصيف
0.73	12	17	128	91	66	1584	65586.2	06	المجموع

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2014/2013) م.

أما فيما يخص التلاميذ المتمدرسين بمرافق الطور الثالث فقد وصل عددهم إلى حوالي 1584 تلميذا وتلميذة يتابعون دراستهم بها في 91 قسم ومقسمين إلى 66 فوج، وعليه فقد بلغ معدل إشغال القسم إلى 17 تلميذ/ قسم ويعتبر معدل منخفض جدا مقارنة بالمعدل الوطني البالغ نحو 40 تلميذ/ قسم، أما معدل المناوبة فسجل بـ 0.73 وهو قريب من المعدل الوطني والمقدر بـ 1، هذا ويشرف على تأطيرهم نحو 128 أستاذ وهذا بمعدل تأطير بلغ نحو 12 تلميذ/ أستاذ. وهنا نخلص إلى أن المتوسطتين لا تعانيان ضغطا كبيرا ، وتستحوذ مرافق هذا الطور على مساحة تقدر بـ 6.56 هكتار، أي ما يمثل نسبة 58.05 % من المساحة الإجمالية للمرافق التعليمية القائمة بالقطاع الحضري القنطرة.

ج- الطور الثانوي والتقني:

من خلال ملاحظتنا للجدول الآتي رقم (41) يتبين لنا أن قطاع القنطرة يضم ثانوية قائمة

بجي باب القنطرة وأخرى بجي بوشامة بينما باقي الأحياء السكنية فتفتقر لهذه المرافق.

الجدول رقم (41): توزيع المرافق التعليمية للطور الثانوي والتقني عبر أحياء قطاع القنطرة

الأحياء	عدد المدارس	المساحة (م ²)	عدد التلاميذ	عدد الأفواج	عدد الحجرات	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم (ت/ح)	معدل التأطير (تلميذ/معلم)	معدل المناوبة
باب القنطرة	01	13955	667	22	31	48	22	14	0.71
فج الريح	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأمير عبد القادر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بلاد الرومية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بوشامة	01	17928	739	26	29	57	26	13	0.90
محمد لوصيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	02	31883	1406	48	60	105	23	13	0.80

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة للموسم الدراسي (2013/2014) م

ويتمدرس بهذه المرافق ما يقارب 1406 تلميذا وتلميذة يتوزعون على 60 قسم ومقسمين إلى

48 فوج تربوي وعليه كان معدل إشغال القسم بـ 23 تلميذ/قسم، أما معدل المناوبة فقدر

بـ 0.80 وهو قريب من المعدل الوطني المقدر بـ 1 ويشرف على تدريسهم حوالي 105 أستاذ في

جميع المواد المقررة بمعدل تأطير بلغ نحو 13 تلميذ/أستاذ، علما أنه تم تحويل ثانوية جيجلي عبد

العزیز موسم 2008/2007 م إلى متوسطة الإخوة بسكري نظرا لكفاية كل من ثانوية حيحي المكي

وتوفيق خزندار بسبب ترحيل جل سكان الأحياء القصديرية وكما تستقبل تلاميذ حتى من خارج

القطاع والمدينة أحيانا وتستحوذ على مساحة قدرت بـ 3.19 هكتار، أي ما يعادل 28.23 % من

المساحة الإجمالية للمرافق التعليمية بالقطاع، وتستحوذ المرافق التعليمية للقطاع على مساحة قدرت

بـ 11.30 هكتار وبنسبة بلغت نحو 3.67 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

د- التعليم العالى:

يضم القطاع مجمع شهاني بشير(فرع لكلية الطب تخصص جراحة الأسنان) وهو تابع لجامعة قسنطينة-3 ويقع في الجهة الجنوبية للحي السكني الأمير عبد القادر مقابل متوسطة جيجلي عبد العزيز، وتقدر مساحته بـ 4.5 هكتار، أي ما يعادل نسبة 1.46 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

هـ- التكوين المهني:

يحتوي القطاع الحضري القنطرة على مركز للتكوين المهني والتمهين المسمى "بودرمين أحمد" ويقع بجوار المستشفى الجامعي ابن باديس في الجهة الشمالية الشرقية لحي باب القنطرة ويمثل مساحة تقدر بـ 1.85 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 0.60 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة. ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (42).

الجدول رقم (42): مميزات مركز التكوين المهني والتمهين لمركز "بودرمين أحمد"

اسم المركز	المساحة (م ²)	عدد المعلمين	عدد المتربصين		عدد الأقسام	عدد الورشات	عدد التخصصات	سعة المركز
			متربص	متمهن				
بودرمين أحمد	18451	39	331	460	31	10	41	460

المصدر: مديرية التكوين المهني والتمهين لولاية قسنطينة، ديسمبر 2013 م.

وعليه فإنه يقوم بتكوين المتربصين ضمن دورتين، الأولى في شهر فيفري والثانية في شهر سبتمبر وهذا في 41 تخصص نذكر منها: محاسبة، حلاقة، تصميم أزياء، خياطة، نجارة، إعلام ألي، كهرباء صناعية، تدفئة مركزية، ميكانيك السيارات، كهرباء السيارات.....الخ، وعليه فالمركز يقع ضمن محيط المستشفى الجامعي الذي يعرف حركة كبيرة للسكان والآليات يوميا، مما جعل المتربصين يعانون من الضجيج الناتج عن تنقلات السكان الزائرين للمرضى ومركباتهم مما يؤثر على استيعابهم للتكوين.

و- معهد لتحسين مستوى الأساتذة:

وهو مقام بالجهة الشرقية للحي السكني باب القنطرة حيث يحضى بتقديم ندوات وتكوينات للأساتذة في مختلف الأطوار التعليمية ويمثل مساحة تقدر بـ 0.87 هكتار أي ما يعادل 0.28 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

1-المرافق الصحية:

تلعب هذه المرافق دورا هاما في تحسين ظروف الأفراد الصحية، كما تعد إحدى الدعائم الأساسية للحياة الحضرية، حيث تدل طبيعة الخدمة التي تقدمها الوظيفة الصحية على مدى تماشي التنمية الحضرية في هذا الميدان مع مقومات التنمية الاجتماعية المستدامة التي من بين مساعيها السهر على إيصال الخدمات الصحية لمحتاجيها، وعليه تتعدد مكونات الخدمات الصحية في القطاع الحضري القنطرة كما يلي:

أ- المستشفى الجامعي ابن باديس:

وهو ذو بعد إقليمي حيث يقع في أقصى الجهة الشمالية الغربية لحي باب القنطرة باعتباره المستوى الأعلى الذي يقدم خدمات طبية متخصصة من حيث نوعية الخدمات الطبية الدقيقة، هذا الأخير الذي لا يزال يواجه تحديات وصعوبات كبيرة ناجمة في معظمها عن عجز الخدمات الصحية عن مواكبة الاحتياجات المتزايدة عليها نتيجة النمو السكاني المتزايد، وخاصة في ظل قصور الموارد المتاحة للقطاع الصحي العام، كما يعاني من المشكلات المتعلقة بهيكلة التنظيمي ورداءة نوعية الخدمات الطبية المقدمة. ناهيك عن تدني معنويات العاملين، ونقص الأدوية الأساسية، وعدم كفاية النفقات الجارية للتشغيل، وتسرب الكفاءات الطبية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبالأخص الموارد البشرية المدربة والمؤهلة بسبب عدم تناسب الأجور والرواتب، والافتقار إلى العدالة في توزيع المرافق الصحية والقوى العاملة، وكبر حجم القطاع العام مع ضعف موارده المالية وضعف فعاليته مقارنة بالقطاع الصحي الخاص ويمثل مساحة تقدر بـ 9.30 هكتار.

ب- العيادة المتعددة الخدمات:

ومقامة بالجهة الشمالية الشرقية لحي الأمير عبد القادر أنجزت سنة 1978 م، كما تعد إحدى المرافق الهامة التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية منتوري بالقطاع الحضري القنطرة حيث يتردد عليها أغلب سكان القطاعين الحضريين والقيطرة وهذا ما خلف ضغطا كبيرا عليها، وتتكون هيئتها الطبية من: اثني عشر (12) طبيبا عاما وثمانية (08) أطباء لجراحة الأسنان وطبيين (02) نفسانيين وتسع (09) عمال شبه طبي وتمثل مساحة 0.24 هكتار.

ج- الوحدة المتخصصة في طب الأسنان: ومقامة بالجهة الشرقية لحي بوشامة وهي في حالة مغلقة لأكثر من سنتين (02) بسبب أشغال الترميم وتمثل مساحة 0.12 هكتار.

د- الوحدة الطبية المتخصصة في حماية الأمومة والطفولة: ومقامة بالجهة الجنوبية الغربية لحي باب القنطرة حيث تقدم خدمات طبية في ميدان فحص وتلقيح الأطفال ومتابعة النساء الحوامل قبل وما بعد الولادة بالإضافة للتخطيط العائلي وتتوفر على ثلاثة (03) أطباء عامون وسبعة (07) عمال شبه طبي وتمثل مساحتها 0.04 هكتار.

وتستحوذ مجمل هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 9.70 هكتار، أي ما يعادل 3.15 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

2- المرافق الإدارية والخدماتية: يتوفر القطاع الحضري القنطرة على العديد منها وهي كالتالي:

أ- المقر الإداري للقطاع الحضري القنطرة:

ومقام بالجهة الغربية لحي الأمير عبد القادر وأنجز سنة 1995 م ويمثل مساحة 0.62 هكتار، كما يضم فرعين إداري وتقني، هذا ما جعله يشهد إقبالا كبيرا من طرف السكان للحصول على الخدمات الإدارية للحالة المدنية بشكل مكثف، مما لعب دورا هاما في تخفيف الضغط على البلدية المركزية وخاصة إذا ما تعلق الأمر بإبرام عقود الزواج، كما قد تم فتح مكاتب إضافية به في إطار التنسيق مثل: المقابلة العمومية للبلدية المعتمدة للأشغال...

ب- **مديرية الغابات:** وتقع بأقصى الجهة الجنوبية لحي باب القنطرة، حيث تشرف على تسيير وحماية الغابات من أخطار الحرائق وكذا قطاعها كما تضم مشتل وتقدر مساحتها بـ 1.04 هكتار.

ج- **منظمة المجاهدين:** وهي قائمة بالجهة الشمالية الشرقية لحي باب القنطرة وتمثل مساحة بـ 0.36 هكتار.

د- **الصندوق الوطني لتسجيل اشتراكات للضمان الاجتماعي:** ويقع بالجهة الجنوبية الغربية لحي باب القنطرة حيث يشهد إقبالا معتبرا للمنتمين إليه، حيث يعاني الصندوق من نقص الباحات المخصصة لركن السيارات، ويمثل مساحة 0.11 هكتار.

هـ- **مركز الضمان الاجتماعي بوشامة:** ويقع بالجهة الشمالية الشرقية لحي بوشامة ويمثل مساحة 0.08 هكتار.

و- **الشركة الوطنية للكهرباء والغاز:** وتقع بالجهة الجنوبية لحي بوشامة فبالإضافة للتسيير هناك وكالة تجارية مخصصة لتسديد فواتير الكهرباء والغاز وتقدر مساحتها بحوالي 0.21 هكتار.

ز- **المؤسسة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية والمديرية الجهوية للنقل بالسكة الحديدية والمحطة:** وتقع هذه المرافق بمحاذاة الطريق الوطني رقم (03) وتمثل مساحة 0.41 هكتار.

ح- **إذاعة قسنطينة الجهوية:** وهي قائمة بوسط حي بوشامة بجوار الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وتمثل مساحة 0.06 هكتار.

ط- **أربعة (04) مراكز بريدية:** حيث يحتوي حي باب القنطرة على مركزين بريديين (02) وعليه يشهد المركز المقام بالجهة الشرقية لحي باب القنطرة اكتظاظا كبيرا، بينما المركز الثاني والمقام بجوار محطة البذور-القنطرة- فهو خاص بالإدارة والتسيير فقط، أما المركز الثالث فهو مقام بحي محمد لوصيف حيث لاحظنا من خلال المعاينة الميدانية وجود إقبالا كبيرا من قبل السكان على هذا الأخير للحصول على خدمة البريد، أما المركز الرابع والأخير فهو مقام بالجهة الشمالية الغربية لحي الأمير عبد القادر وتمثل مجمل هذه المراكز مساحة تقدر بحوالي 0.08 هكتار.

ي- المديرية الجهوية للديوان الوطني للحبوب: وتقع بجوار مديرية الغابات بالجهة الجنوبية الشرقية لحي باب القنطرة وتقدر مساحتها بـ 0.90 هكتار.

س- محطة البذور القنطرة: وتقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم (03) بحي باب القنطرة وتمثل مساحة تقدر بـ 1.10 هكتار، وتستحوذ مجمل هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 4.97 هكتار، أي ما يعادل 1.61 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

4- المرافق الأمنية: وتعتبر من المرافق الأساسية حيث تقوم وظيفتها أساسا على تسيير أمور السكان وتنظيم العلاقات بينهم وهي تتمثل في:

أ- مركز الأمن الحضري الثالث عشر: وهو قائم بحي باب القنطرة بجوار إذاعة قسنطينة الجهوية، بالإضافة إلى مركز الشرطة التابع لمحطة السكة الحديدية وتقدر مساحته بـ 0.06 هكتار.

ب- مركز الأمن الحضري الثالث: وهو مقام بالجهة الشمالية لحي الأمير عبد القادر ويمثل مساحة تقدر بـ 0.03 هكتار.

ج- فرقة الدرك الوطني للسكة الحديدية: مقامة بجوار محطة السكة الحديدية بالجهة الجنوبية الغربية لحي باب القنطرة وتمثل مساحة تقدر بـ 0.04 هكتار.

د- الثكنة العسكرية: وتقع بالجهة الشمالية الشرقية لحي فج الريح وتمثل مساحة تقدر بحوالي 0.58 هكتار، وتستحوذ مجمل هذه المرافق مساحة تقدر بـ 0.71 هكتار، أي ما يعادل 0.23 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

5- المرافق الاجتماعية: وتتمثل في: المركز الوطني المهني للمعوقين:

ويقع بالجهة الشرقية لحي بوشامة ذو نفوذ إقليمي وحتى وطني حيث يتولى الإشراف على تدريس فئة الأطفال الصم والبكم، وعليه فقد خلصنا من خلال الزيارة الميدانية لهذا المركز إلى عدم رضا مختلف الفئات العاملة بهذا المركز حول الوضعية الحالية وهذا لأسباب عديدة أهمها: استيلاء الطريق الجديد التابع للجسر العملاق وصولا لملتقى الزبائية على مساحة كبيرة من حديقة المركز

،إلى جانب الضجيج الناتج عن حركة مختلف الآليات خاصة مع دخول هذا الجسر حيز الخدمة مما يؤثر على هذه الفئة من الأطفال نفسيا وأمنيا. وتقدر مساحته بحوالي 4 هكتار أي بنسبة 1.30 % من إجمالي مساحة قطاع القنطرة.

6-المرافق الرياضية والترفيهية: وتعتبر من المرافق المهمة لكونها متنفس ضروري لمختلف الفئات السكانية وهي تتوزع عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة كالتالي:

أ- دار الشباب والرياضة:

وهي قائمة بحي باب القنطرة بجوار متوسطة صلاح الدين الأيوبي وتأسست سنة 1876 م وبطاقة استيعاب قدرت بحوالي 800 شاب وشابة، تتنوع أنشطتها ما بين الإعلام والتنشيط وتقديم الدعم للتلاميذ في الدروس الخصوصية وحتى كبار السن حيث تستقبل أكثر من 80 %⁽¹⁾ من الشباب من أحياء القطاع الحضري القنطرة أما النسبة المتبقية فهي من الأحياء المجاورة وتقدر مساحتها بـ 0.05 هكتار.

ب- قاعة سينما:

وتقع بحي باب بوشامة بجوار إذاعة قسنطينة وهي مغلقة منذ أكثر من 30 سنة وعليه فقد تساءل الكثير من السكان حول أسباب غلقها طوال هذه المدة فما هي الأسباب يا ترى؟ وتمثل مساحة 0.06 هكتار.

ج- ملاعب كرة القدم:

وهي تتوزع عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة كالتالي: ملعب مقام بالجهة الشرقية لحي بلاد الرومية بينما الثاني فهو مقام بحي باب القنطرة هذا الأخير يمثل مساحة صغيرة مقارنة بالسابق أما الملعب الأخير فهو مقام بحي بوشامة وتقدر إجمالي مساحة هذه المرافق بـ 2.23 هكتار وعليه فالقطاع يشهد اكتفاء في ملاعب كرة القدم لكن انعدامها في بعض الأحياء

(1): هذه النسبة مقدمة من طرف مدير دار الشباب- القنطرة - في مارس 2014 م.

وخاصة حي الأمير عبد القادر يجبر بعض الشباب على الاستعانة بملعب الثكنة العسكرية بسيدى مسيد لمزاولة تدربياتهم الرياضية.

د- الحدائق العامة:

يحتوي القطاع الحضري القنطرة على حديقة جسر سيدى مسيد وبورصاص الشريف بالإضافة للغابة التي تقع بالجهة الشمالية الشرقية لحي بلاد الرومية وتمثل مساحة قدرها 1.02 هكتار، لكن تبقى غير مهياة وفقا للخصوصيات المطلوبة فهي تستعمل لرعي الأبقار والأغنام زائد قطع جزء منها لإنجاز الطريق التابع للجسر العملاق.

هـ- المواقع الجمالية والسياحة:

يضم القطاع الحضري القنطرة موقع أثري يتمثل في مجسم (monument aux morts) والقائم بجوار المستشفى الجامعي ابن باديس بالإضافة للنصب التذكارى المقام بساحة باب القنطرة زائد مجسم مريم العذراء والمقام بجبل سيدى مسيد وبالقرب من الثكنة العسكرية وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 0.02 هكتار، أي ما يعادل 0.03 % من مساحة القطاع، وتستحوذ مجمل هذه المرافق على مساحة تقدر بـ 3.38 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 1.10 % من إجمالي مساحة القطاع.

7- المرافق الشعائرية: وتعتبر من المرافق التي لها دور كبير وفعال في ممارسة الشعائر الدينية وفي توعية المجتمع وإصلاحه، لما تقدمه من نصائح وإرشادات توعوية.

أ- المساجد:

يضم القطاع سبعة (07) مساجد وهذا بطاقة استيعاب قدرت بـ 6180 مصلي ومصلية مع توفر البعض منها على مدارس قرآنية لحفظ القرآن الكريم بالإضافة لمسجد مالك بن أنس الذي هو في طور الإنجاز وبنسبة أشغال تقدر بـ 70 % ويمثل مساحة تقدر بـ 0.15 هكتار وتقدر المساحة الإجمالية لهذه المساجد بـ 0.67 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 0.22 % من إجمالي مساحة قطاع القنطرة. ويؤكد ذلك الجدول الآتي رقم (43):

الجدول رقم (43): توزيع المرافق الشعائرية عبر أحياء قطاع القنطرة

الأحياء	عدد المساجد	المساحة (هكتار)	نسبة الأشغال (%)	عدد المصلين	عدد المصليات
باب القنطرة	-	-	-	-	-
فج الريح	01	0.20	100	616	30
الأمير عبد القادر	04	0.27	100	929	705
بلاد الرومية	-	-	-	-	-
بوشامة	02	0.20	100	3185	715
محمد لوصيف	-	-	-	-	-
المجموع	07	0.67	-	4730	1450

المصدر: مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية قسنطينة فيفري 2014 م.

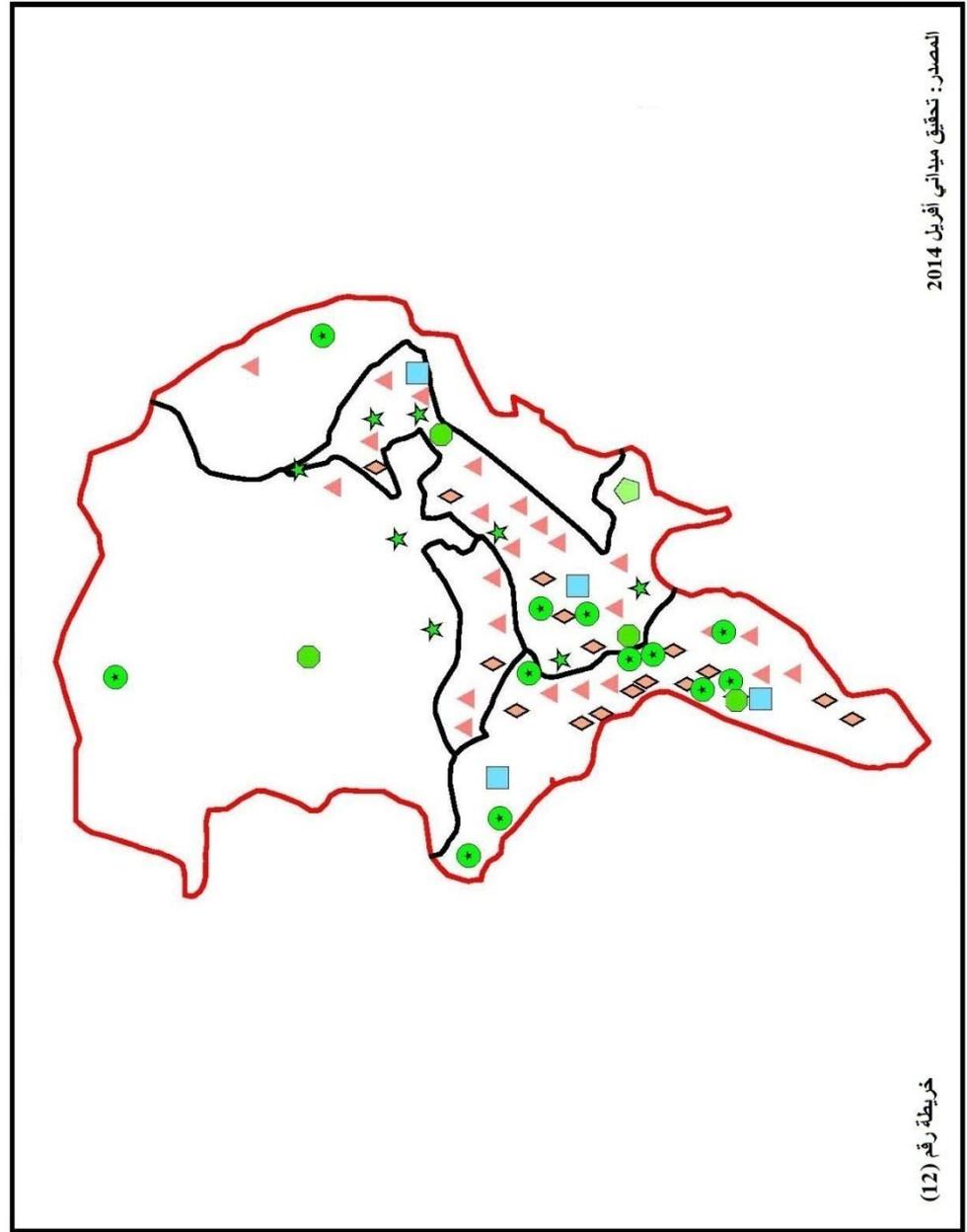
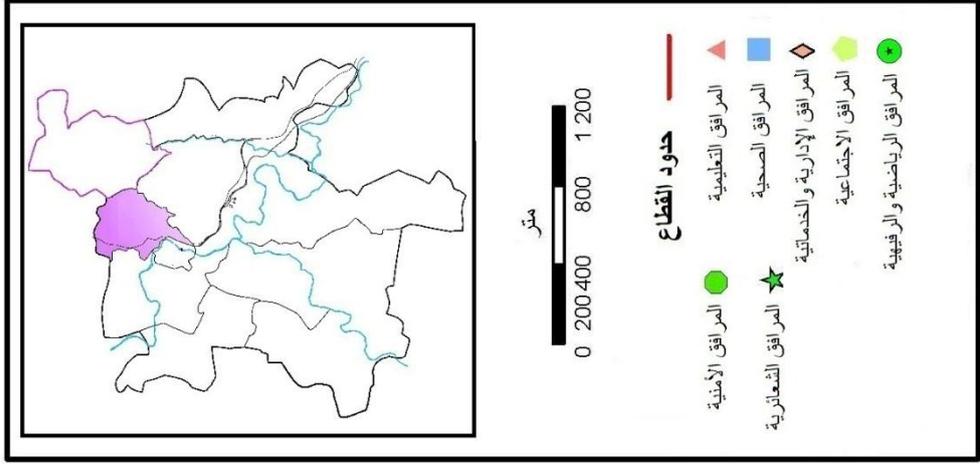
ب- المقابر:

يضم القطاع مقبرة يهودية بمساحة قدرت بـ 8.12 هكتار ونسبة بلغت نحو 2.64 % من المساحة الإجمالية للقطاع الحضري القنطرة. هذا الأخير يفتقر لمقبرة مما يضطر السكان لدفن الموتى في المقبرة المركزية للمدينة أو بتلك الموجودة بقطاع الزيدية فهل سيضل الوضع على حاله ؟ وتستحوذ المرافق الشعائرية على مساحة تقدر بـ 8.79 هكتار أي ما يعادل 2.85 % من إجمالي مساحة القطاع والخريطة رقم (12) توضح التوزيع المجالي للمرافق القائمة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة.

ملاحظة:

من خلال المعاينة الميدانية وبالرغم من أهمية المرافق الثقافية وضرورتها، إلا أنها تتعدم كليا في القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة باستثناء بعض النشاطات التي تقوم بها دور الشباب وعليه فإن توفير المرافق الثقافية يعد أمرا ضروريا بغية الارتقاء بالسكان إلى أعلى المستويات زائد تنشيط الوسط الحضري بالتظاهرات الثقافية ومختلف الملتقيات والندوات المحلية وحتى الوطنية.

القطاع الحضري القنطرة -مدينة قسنطينة - توزيع المرافق الخدمية العامة عبر الأحياء



II- توزيع المرافق الوظيفية:

يعتبر النشاط التجاري من أهم القطاعات الإقتصادية للمراكز الحضرية ومن أهم الوظائف الأساسية التي تقدمها التجمعات الحضرية لسكانها، والتي تعد من عوامل جذب السكان واستقرارهم عبر هذا المجال وعلى هذا الأساس كان التوزيع المجالي لهذه المرافق ضمن المجال الحضري للقطاع الحضري القنطرة كالتالي:

1- الأسواق التجارية العامة:

يتوفر القطاع الحضري القنطرة على سوق للخضر والفواكه وهو يقع بحي باب القنطرة ويمثل مساحة 0.06 هكتار أي بنسبة 0.02 % من المساحة الإجمالية للقطاع، وبعدد محلات قدر بـ 51 محل غير أنه موجود في حالة مغايرة للوظيفة المنسوبة له، حيث يشهد فوضى في استغلال محلاته بين التجارة والحرف ومكاتب دراسات وأخرى مغلقة وبدون تهيئة وغيرها لكن ماذا عن دوره الأساسي والذي أنشأ خصيصا من أجله؟ وأين هي السلطات التجارية المسؤولة على تنظيم المجال الوظيفي التجاري للقطاع الحضري القنطرة؟.

2- المحلات التجارية:

يضم القطاع الحضري القنطرة حوالي 567 محلا تجاريا موزعة بشكل غير متوازن عبر مختلف الأحياء السكنية للقطاع، حيث حصة الأسد كانت لفئة التجارة الخدمائية بنسبة بلغت نحو 50.27 % من إجمالي المحلات، أما المرتبة الثانية فهي من نصيب فئة التجارة الصافية بنسبة 33.86 %، أما المرتبة الأخيرة فكانت لفئة التجارة الحرفية والمهنية بـ 15.87 % من إجمالي المحلات التجارية. وقد كان نصيب الفرد من إجمالي المحلات بـ 54 نسمة/ محل، حيث تتركز بكثافة في الجهة الجنوبية لحي باب القنطرة وفي الجهة الشمالية لحي الأمير عبد القادر بينما باقي أحياء القطاع الأخرى فنادرا ما تجد محلا تجاريا، إذن هذا التوزيع المجالي غير المتجانس للمحلات التجارية تترجمه الفوضى في توزيع هذه المرافق عبر المجال الحضري العام للقطاع الحضري القنطرة وهذا ما يؤكد الجدول الآتي رقم (44).

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

الجدول رقم (44): توزيع المحلات التجارية حسب نوعها بالقطاع الحضري القنطرة

العدد	التجارة الخدماتية	العدد	التجارة الحرفية والمهنية	التجارة الصافية			
				العدد	مواد غير غذائية	العدد	مواد غذائية
38	هاتف عمومي	06	محطة غسل وتشحيم السيارات	05	أحذية وملابس	65	مواد غذائية عامة
13	أكشاك متعددة الخدمات	17	ميكانيك السيارات	02	بيع المجوهرات	18	حلويات ومرطبات
04	وكالة عقارية	06	نجارة عامة	01	بيع الأفراس المضغوطة والأشرطة	09	لحوم
01	وسيط قضائي	02	لحام	07	مواد حديدية عامة	10	خضر وفواكه
17	قاعة انترنت	04	بيع وإصلاح مكيفات التبريد	01	بيع النظارات	07	مخبزة
07	مدرسة تعليم السياقة	02	خزفي	01	بيع النظارات الطبية	02	حلويات تقليدية
12	حلاق	01	تصليح مكيفات التجهيزات	01	بيع الهواتف النقالة	03	حليب البقرة
02	مصور فوتوغرافي	02	تصليح السيارات	02	بيع مواد التغليف	-	-
15	مطعم	05	إسكافي	05	عتاد الإعلام الآلي	-	-
20	مقهى	11	خياط	02	الأجهزة الإلكترونية	-	-
03	مأكولات خفيفة	04	تصليح الأجهزة الإلكترونية	01	تجهيزات السيارات	-	-
15	محامي	02	مرآة وزجاج	07	مواد التجميل	-	-
37	مكتبة ووراقة	03	تغليف مقاعد السيارات والأرائك	38	بيع المواد الخشبية	-	-
05	طبيب عام	09	بيع قطع الغيار	01	بيع الصوف	-	-
16	صيدلية	03	نجارة الألمنيوم	01	قارورات الغاز	-	-
01	موثق	01	مستلزمات الطبية	01	بيع مواد التنظيف	-	-
19	حلاقة	01	صناعة الخواتيم الإدارية	01	مستلزمات العروس	-	-
10	دوش	03	إصلاح مكيفات التبريد	01	بيع الأواني المنزلية	-	-
10	كرء السيارات	07	تصليح السيارات	-	-	-	-
03	مخبر تحاليل	01	بيع الطيور	-	-	-	-
20	طبيب مختص	-	-	-	-	-	-
06	مكتب دراسات	-	-	-	-	-	-
05	وكالات تجارية+الأسفار	-	-	-	-	-	-
03	الجزائرية للتأمينات	-	-	-	-	-	-
01	بيع وطحن القهوة	-	-	-	-	-	-
01	دار الحضانة	-	-	-	-	-	-
01	تنظيف الملابس	-	-	-	-	-	-
285	المجموع	90	المجموع	78	المجموع	114	المجموع

المصدر: الغرفة التجارية- الرمال - لولاية قسنطينة فيفري 2013 م + تحقيق ميداني في أبريل 2014 م.

رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع:

I- نسبة التغطية بالشبكات التقنية:

تعتبر الشبكات التقنية من متطلبات الحياة اليومية وغياب أي منها يؤدي إلى الإخلال بنظام السكن والذي ينتج لنا بيئة غير حضرية، وعليه سنتطرق في هذا العنصر إلى نسبة التغطية بهذه الشبكات الموزعة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة وكانت نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م مبينة في الجدول الآتي رقم (45):

1- الكهرباء:

موزعة عبر كامل أحياء القطاع حيث كانت نسبة التغطية بحوالي 98.86%. هذه الأخيرة تعتبر جيدة مقارنة بالنسبة الولائية والمقدرة بـ 97.90% وكذا النسبة الوطنية البالغة نحو 94.50% بينما هي بنسب متباينة بين أحياء القطاع الحضري القنطرة حيث أكبر نسبة عادت لحي محمد لوصيف بتغطية كلية أي 100% وهذا لكونه يتميز بنمط السكن الجماعي المحض، حيث جل المساكن تكون موصولة بهذه الشبكة، أما أصغر نسبة سجلت بالقطاع فكانت بحي فج الريح سابقا بنسبة بلغت نحو 95.87% وتعتبر هي الأخرى جيدة مقارنة بالنسبة الولائية والوطنية ويفسر هذا بطبيعة الأكواخ القصدية وما يصاحبها من الاستفادة غير الشرعية لجل السكان من هذه الشبكة (خيوط من أعمدة كهربائية)، كما نلاحظ نفس الظاهرة بحي بلاد الرومية والجهة الشمالية لحي الأمير عبد القادر، كما ينتج عن هذا التداخل في الأسلاك الكهربائية احتمالية حدوث شرارات كهربائية قد تشكل خطرا على حياة السكان، أما باقي الأحياء السكنية فتراوحت نسب التغطية بها ما بين (95.90-99.90)% ويزود القطاع من نفس الشبكة التي تربط القطاع الحضري الزبائية أي شبكة كهربائية واحدة.

2- غاز المدينة:

وصلت نسبة التغطية بشبكة غاز المدينة على مستوى القطاع الحضري القنطرة تقريبا إلى 82.81%، وتعتبر مقبولة إذا ما قورنت بنسبة التغطية الولائية والمقدرة بـ 82.10%، بينما هي

جيدة جدا مقارنة بالنسبة الوطنية المقدرة بـ 45.80 %، أما على مستوى الأحياء فأكبر نسبة عادت لحي محمد لوصيف بتغطية تقدر بـ 99.26 % بالمقابل يسجل غياب شبه كلي للشبكة بحي فج الريح حيث بلغت نسبة التغطية بـ 18.40 % حيث يحصل السكان القاطنين بمنطقة فراندو بالجهة الشمالية الغربية لحي فج على قارورات الغاز (propane) من حي سيدي مسيد المجاور، بينما الأحياء غير المزودة بشبكة الغاز فيرجع سبب ذلك لنقص الإمكانيات وكذا صعوبة النسيج الحضري القائم والمتداخل ببعض الأحياء السكنية كحي بلاد الرومية الفوضوي الصلب أو ربما لسبب آخر، أما باقي الأحياء فتراوحت نسبة التغطية بها ما بين (88.22-99.07) % وعليه فالقطاع يتزود من نفس الشبكة التي تمون القطاع الحضري الزبادية.

3- المياه الصالحة للشرب:

وهي متوفرة في قطاع القنطرة بنسبة تغطية قدرت بـ 90.59 % وتعد مطابقة للنسبة الولائية المقدرة بـ 90.50 % وهي جيدة إذا ما قورنت بالنسبة الوطنية البالغة نحو 80.80 % أما عبر الأحياء فقد عادت أكبر نسبة لحي محمد لوصيف وذلك بـ 99.82 % ولعل ارتفاع هذه النسبة مرتبط بقدم الحي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، أما أصغر نسبة فقد كانت من نصيب حي بلاد الرومية وذلك بـ 92.89 % وتعتبر جيدة مقارنة بالنسبة الولائية البالغة نحو 90.50 % وكذا النسبة الوطنية المقدرة بـ 80.80 %، أما باقي الأحياء السكنية فتراوحت نسبة التغطية بها ما بين (53.91-99.34) %، وعليه فهذه الشبكة تعاني من مشكل تسرب المياه الصالحة للشرب نتيجة قدم الشبكة وغياب الصيانة الدورية لها سواء من طرف المصالح المختصة أو السكان وكذا قربها من سطح الأرض، وقد زادت وضعية الطرقات غير المعبدة بالضغط عليها وهو ما يساهم في عملية إتلافها مثل ما هو حاصل في حي بلاد الرومية وفي سائر الأحياء الأخرى ويمول قطاع القنطرة بهذه الشبكة عن طريق: خمسة (05) خزانات بسعة 1000 م³ منها اثنان (02) في الجهة الشمالية لحي بلاد الرومية واثنان (02) بالجهة الشمالية الغربية للمقبرة اليهودية والأخير في الجهة الشمالية الشرقية لحي بوشامة وهو مقام بأعلى نقطة (حي كاستور).

4- الصرف الصحي:

بلغت نسبة الربط بهذه الشبكة عبر القطاع الحضري القنطرة بـ 86.80 %، وهي نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالنسبة الولائية المقدرة بـ 92.80 % وكذا النسبة الوطنية البالغة نحو 77.50 %، أما بالنسبة للأحياء فهي متفاوتة حيث أكبر نسبة تغطية عادت لحي محمد لوصيف بـ 99.45 % وهذا لكون الحي أكثر تنظيما مقارنة بالأحياء الأخرى، حيث أن كل المباني به شرعية بينما أصغر نسبة فكانت من نصيب حي فج الريح وذلك بنسبة تغطية بلغت نحو 34.81 % وهي منخفضة جدا إذا ما قورنت بالنسبة الولائية المقدرة بـ 92.80 % والنسبة الوطنية البالغة نحو 77.50 % والسبب طبعا يرجع لكون المباني عبارة عن أكواخ قصديرية وعملية الربط تكون ذاتية وعشوائية من طرف السكان، أما باقي الأحياء السكنية فتراوحت نسبة التغطية بها ما بين (99.25-97.52) % فيما تصب هذه المياه القذرة عبر واد الرمال مما زاد من حدة التلوث به ويعتبر مصدر لانبعاث الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات به.

الجدول رقم (45): توزيع مساكن القطاع حسب درجة التغطية الموجودة بها حسب تعداد 2008 م.

المجموع	الصرف الصحي		المياه الصالحة للشرب		غاز المدينة		الكهرباء		الأحياء	
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
100	967	97.52	943	98.86	956	97.41	942	99.90	966	باب القنطرة
100	1560	34.81	543	53.91	841	18.40	287	95.90	1496	فج الريح
100	1067	99.25	1059	99.34	1060	94.56	1009	99.34	1060	الأمير عبد القادر
100	1324	90.71	1201	92.90	1230	88.22	1168	98.94	1310	بلاد الرومية
100	965	99.17	957	98.76	953	99.07	956	99.79	963	بوشامة
100	542	99.45	539	99.82	541	99.26	538	100	542	محمد لوصيف
100	6425	86.80	5577	90.59	5820	82.81	5321	98.86	6352	القطاع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

III- المنشآت الحضرية:

يتميز مجال القطاع الحضري القنطرة بتوزيع متباين لشبكة الطرق، حيث تتركز بشكل كثيف في الجهة الجنوبية للقطاع عكس الجهة الشمالية التي يلاحظ فيها غياب كلي لهذه الشبكة. ومن الناحية الوظيفية نستطيع أن نقسم شبكة الطرق لقطاع القنطرة إلى الأقسام التالية:

1- تصنيفها ومواصفاتها:

تم تصنيف الطرق على أساس كثافة حركة المرور من جهة وأهميتها في تحقيق الاتصالية داخل وخارج المجال الحضري من جهة أخرى كالأتي:

أ- الطريق الوطني رقم (03):

ويعتبر الحد الغربي للقطاع يمر بمجال الدراسة ويعبر كل من حي باب القنطرة في الجهة الجنوبية ومنطقة فراندو في الجهة الشمالية الغربية على امتداد 3.875 كلم وله دور أساسي في تسهيل حركة المرور ويمتاز برواق واحد يبلغ أقصى عرض له بحوالي 12 م بمحاذاة السكة الحديدية بحي باب القنطرة بينما يضيق بجوار (corniche) ليصل إلى 8 أمتار ويتميز بحركة كثيفة وخنقة للمرور يوميا، وهذا لكونه المنتفس الوحيد للمركبات بكل أحجامها القادمة من الولايات المجاورة وحالته العامة متوسطة.

ب- الطرق الأولية:

تربط بين مختلف أحياء قطاع القنطرة كما تربطه بالتجمعات الحضرية المجاورة كحي الزبادية، جبل الوحش وغيرها، وبها حركية متوسطة أما حالتها¹ فهي من جيدة إلى متوسطة وهذا بناء على نتائج المسح الميداني العام للقطاع وأهمها: نهج مداوي بوجمعة: الذي يربط حي باب القنطرة بحي كاستور، ونهج محمد لوصيف: ويربط حي الأمير عبد القادر بحي محمد لوصيف، ونهج دباح لويزة: ويربط حي باب القنطرة بحي محمد لوصيف ويبلغ عرضها ما بين (6-8 م) أما

(1): بناء على نتائج التحقيق الميداني في أبريل 2014 م

حالتها العامة فهي بين متوسطة إلى جيدة.

ج- الطرق الثانوية:

وهي متصلة بالطرق الأولية وترتبط بين مختلف الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة وفي مجملها معبدة لكنها تعاني من بعض النقائص كونها ضيقة وبعضها تنعدم فيها الأرصفة وحالتها العامة متوسطة وعرضها ما بين (5-7م) وتتميز بحركية ضعيفة.

د- الطرق الثالثة:

وتخدم مباشرة الأحياء السكنية حيث تربط بين الوحدات السكنية وجزء منها في حالة متوسطة ويمتاز بحركية ضعيفة جدا مثل تلك القائمة بكل من حي: باب القنطرة، بوشامة ومحمد لوصيف أما الجزء المتبقي فيفتقر لكل الشروط الضرورية خاصة في الأيام الممطرة وهذا لكونها غير معبدة وفقا لمقاييس التهيئة المطلوبة مما يتشكل على مستواها برك خاصة بحي بلاد الرومية.

هـ- الجسور:

يرتبط القطاع الحضري القنطرة بالمدينة القديمة (الصخرة) عبر ثلاثة جسور وهي: سيدي راشد، القنطرة وسيدي مسيد حيث تساهم في تسهيل الحركة والاتصالية.

و- السكة الحديدية:

ويوجد بالقطاع الحضري القنطرة خط للسكة الحديدية يمر به من الجهة الغربية والذي يعبر بمجال القطاع من الجنوب إلى الشمال.

ز- الساحات العامة (الباحات):

يعتبر الرصيف في أغلب أحياء القطاع مكانا لتوقف السيارات ماعدا المساكن التي تحتوي على مراب بالإضافة لحضيرة السيارات القائمة بجانب المستشفى الجامعي ابن باديس ناهيك على المجالات الشاغرة المحصورة بين المباني السكنية.

الخلاصة:

بعد تحليل وتفسير أهم المحاور السابقة التي تضمنتها دراسة القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة كل على حدى كانت الحقائق التالية:

1- شهد القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة نموًا حضريًا متباينًا عبر مراحل زمنية مختلفة فالقطاع الحضري الزيادة شهد ولا يزال يشهد نموًا كانت البداية بعد الاستقلال وكل هذا ساعد على تفعيل وتيرة النمو الحضري به، عكس القطاع الحضري القنطرة الذي جله موروث عن الفترة الاستعمارية، حيث اندمجت به بعض الأحياء الفوضوية والأكوخ القصديرية التي تموضعت على هوامش القطاع في أماكن صعبة ومتضرسة.

2- المؤهلات البشرية: "علاقة طردية في النمو السكاني"

لقد عرف القطاع الحضري الزيادة نموًا سكانيًا سريعًا ومرتفعًا نسبيًا خاصة خلال الفترة (1987-1998) م ليليه نمو سكاني بطيء نسبيًا خلال الفترة (1998-2008) م. مما جعل القطاع يشكل مجالًا جاذبًا للسكان، أما القطاع الحضري القنطرة فقد عرف تراجعًا هامًا في النمو السكاني خلال الفترة (1987-1998) م، ليستمر في التراجع خلال الفترة (1998-2008) م مما جعل القطاع يشكل مجالًا طارداً للسكان.

كما سجلنا وجود توازن بين عدد الذكور والإناث عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وعليه يتوفر القطاعين على طاقة شبابية معتبرة، حيث تمثل نسبة الفئة العمرية (22-59) سنة في أبريل 2014 م بحوالي (39.62-40.93)% على الترتيب من إجمالي سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة مما يدل على أنه مجتمع فتي، بالإضافة لوجود تباين في توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء السكنية لمجال الدراسة. هذه الأخيرة هي انعكاس ناتج عن مدى تأثير خصائص المجال المدروس من وقائع تاريخية وسكانية والتي مر بها كل منهما، حيث لعبت دورًا مهمًا في إعطاء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ميزة خاصة.

3- المؤهلات الاقتصادية: "سيطرة قطاع الخدمات والإدارة"

يتميز القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة بالتفاوت بين قطاعات النشاط الاقتصادي للسكان، إذ سجلنا سيادة قطاع الخدمات والإدارة بنسبة بلغت نحو 50.60 % بقطاع القنطرة وهذا راجع لتوفره على بعض المرافق ذات النفوذ الإقليمي والقائمة به منذ الحقبة الاستعمارية، بالإضافة لتلك المرافق الخدمية العامة المقامة بعد الاستقلال والموجهة لخدمة سكان القطاع والأحياء المجاورة له وكل هذا يضاف لاتصاله المباشر مع مركز المدينة.

كذلك الحال بالنسبة لقطاع الزبادية حيث يتصدر قطاع الخدمات والإدارة بنسبة بلغت نحو 43.78 %. ويعود ذلك لكونه ظهر بعد القطاع السابق إذ يعتبر مكملًا له في بعض المرافق بالإضافة لإهمال قطاع الفلاحة عبر القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة، حيث سجلنا بنسبة ضئيلة بلغت نحو (1- 0.77) % على الترتيب وهذا لانعدام النشاط الزراعي بهما نهائيًا.

4- السكن: "علاقة عكسية"

شهد قطاع الزبادية تطورًا مستمرًا في عدد المساكن خلال التعدادات العامة المتتالية للسكن بامتدادات حضرية، حيث تتميز هذه الأخيرة بتعدد الأنماط السكنية وذلك بسيادة النمط الجماعي بـ 49.02 % حيث يتوفر على احتياطات عقارية شاسعة للتوسع الحالي والمستقبلي كحي الباردة.

عكس قطاع القنطرة الذي عرف تراجعًا في عدد المساكن من خلال التعدادات العامة المتتالية وهذا بسيادة النمط الأوروبي الجماعي بـ 49.31 %، بحيث لا توجد مجالات شاغرة ما عدا تلك المساحات الصغيرة والمتضررة المسترجعة بعد إزالة الأكواخ القصبيرية من حي فج الريح.

يضاف إلى ذلك التقارب في الكثافة السكنية الموزعة عبر القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة، حيث بلغت نحو (14-21) مسكن/هكتار على الترتيب وعليه فقد توصلنا إلى أن الأحياء التي يسيطر عليها نمط التوسع العمودي هي التي سجلت كثافات سكنية عالية، بينما سجلت الأحياء التي يسيطر عليها نمط التوسع الأفقي كثافات سكنية منخفضة. هذا ما يوضح العلاقة

الفصل الأول:.....الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة

الوطيدة بين هذه الكثافات وطبيعة الأنماط السكنية السائدة في كل حي سكني عبر القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة. لاحظ الصورتان رقم: (14) و(15).



الصورة رقم (14): تمثل النمط العمودي بالقطاع الحضري الزيدية



الصورة رقم (15): تمثل النمط الأفقي بالقطاع الحضري القنطرة

5- المرافق الخدمية العامة والوظيفية: "توزيع مجالي غير متوازن"

توزيع مجالي للمرافق لا يخدم السكان بصورة متوازنة فمعظمها تتركز في الجزء الغربي لقطاع الزبادية بمحاذاة الطريق الولائي رقم (51) تقابلها مساحات شاغرة في الجزء الشرقي والذي يفتقر لمعظم هذه المرافق، حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ 54.03 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 8.53% من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزبادية.

الوضعية نفسها بقطاع القنطرة والذي يلاحظ عدم التوازن في توزيع المرافق المكتملة للمجال السكني حيث تتركز بكثافة عالية بالجهة الغربية من الجنوب إلى الشمال، حيث يظهر عدم التجانس بين مساحة النسيج الحضري وعدد المرافق إذ أغلبها مقامة على النسيج الإستعماري وهنا تتقارب المسافة بين المرافق وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 50.13 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 16.27% من إجمالي مساحة القطاع الحضري القنطرة.

نستخلص من كل هذا أن القطاع الحضري الزبادية حديث النشأة مقارنة بقدم القطاع الحضري القنطرة، إذ أنهما ينفردان بدور وظيفي ومجالي حيث كانا نتاجا للنمو الحضري لمدينة قسنطينة في إطار تخفيف الضغط السكاني على مركز المدينة والقطاعات الحضرية المجاورة. والتي عادة ما تكون مرتبطة بالتوافد السكاني نحوها وبذلك أوجد مجال الدراسة مكانته ضمن المجال الحضري العام للمدينة والذي يضم عددا معتبرا من المرافق الخدمية والوظيفية المختلفة وفق تنظيم مجالي غير متوازن عبر الأحياء السكنية.

وعلى هذا الأساس فبالرغم من انفصالهما إداريا إلا أنهما يكملان بعضهما البعض. لذا لا يمكن فصل كل قطاع عن الآخر بل سيتم دمجهما ضمن وحدة مجالية متكاملة في الفصول الباقية لهذا البحث العلمي، وإذا كانت كل هذه المؤهلات قد أعطت الملامح القاعدية للمجال الحضري فكيف سيكون انعكاسها على تنظيم المجال الحضري بمكوناته المختلفة للقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة؟.

الفصل الثاني:

تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على
القطاعات الحضرية الزيادة والقنطرة

-تمهيد

أولاً- ميدان العقار واستهلاك المجال عبر القطاعات

ثانياً- المرافق الخدمية العامة والوظيفية وأثرها على تنقلات السكان عبر القطاعات

ثالثاً- النمو الحضري وأثاره البيئية عبر مجال القطاعات

رابعاً- النمو الحضري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية

خامساً-العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن عبر القطاعات

-الخلاصة

تمهيد:

بعد دراستنا السابقة للواقع القائم لمجال الدراسة في الفصل الأول، نسعى في الفصل الثاني لإبراز الانعكاسات السلبية الناتجة عن النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، حيث نستعرض في ذلك أهم الآثار المتعلقة ب: ميدان العقار واستهلاك المجال عبر القطاعين، ثم إبراز سوء التنظيم واللاتوازن عبر الأحياء السكنية والشبكات التقنية، ثم نستوضح النمو الحضري وخدمات المرافق العامة والوظيفية، ثم بعدها النمو الحضري وأثاره على البيئة وأخيرا النمو الحضري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية على المجال. وكل هذا يضاف إلى تحليل وتفسير مختلف العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن لمجال الدراسة. فما هي هذه الآثار وكيف تتوزع عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة يا ترى؟.

أولاً- ميدان العقار واستهلاك المجال عبر القطاعين:

يعتبر المجال الحضري قطاعا هاما جدا لأنه مرتبط أساسا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للسكان، فكلما أحسنا التحكم في تسييره تسييرا راشدا وحكيما وأحسنا استغلاله كاملا وجيدا إلا وكان له دور أساسي في ازدهار حياة السكان والمجتمعات، فالعلاقة إذن بين المجال الحضري والسكان هي علاقة متينة تتفاعل باستمرار، ولهذا فهي أسمى من أن تكون علاقة تقدر بقيمة مالية، ولكن إن حدث العكس فسواجه مشاكل عديدة كان من الممكن أن يكون في غنى عنها، وهو ما يحدث بمجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة حالة الدراسة.

I- استهلاك غير عقلاني للعقار الحضري عبر القطاعين الزيادة والقنطرة:

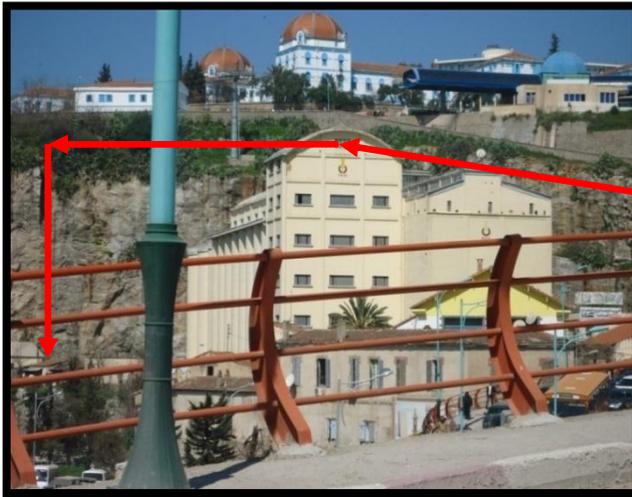
1- استنفاد الاحتياطات العقارية الصالحة للتعمير عبر القطاعين:

إن الاحتياطات العقارية تجعل أي مجال حضري في مأمن من مخاطر المضاربة في العقار، لكن النمو الحضري السريع للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة أدى إلى امتداد النسيج الحضري القائم بطريقة عشوائية ومتباينة بين القطاعين كالتالي:

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

فعلى مستوى قطاع الزبائية نجد هناك استغلالا فوضويا للاحتياطات العقارية، حيث أصبح لا يملك سوى المجالات التي تتميز بالإنحدرات الشديدة وهي موجودة بالجهة الشرقية له، ففي ظل هذا ما هو مصير غابة جبل الوحش المتبقية؟ هل سيستمر العمران في الزحف على ما تبقى منها حتى يتجاوز الحدود الإدارية للقطاع الحضري الزبائية أمام ضعف التحكم في توجيه العمران؟.

أما بقطاع القنطرة فقد وصل مجال هذا الأخير إلى مرحلة التشعب خلال المراحل المتتالية لنموه فالعمران اجتاح جل أراضي القطاع باستثناء بعض المجالات التي كانت عبارة عن مساحات غابية وهي موجودة بالجهة الجنوبية الشرقية وكذا بأقصى الجهة الشمالية الشرقية للقطاع الحضري القنطرة، مع العلم أنه تم استرجاع المجالات التي كانت تنتشر بها الأكواخ القصدية سابقا وهي: طنوجي، لانيني، فونص وفج الرياح مؤخرًا. (لاحظ الصورتان رقم: 16 و 17).



الصورة رقم (17): اجتياح العمران ونفاذ

الاحتياطات العقارية بالحي السكني باب القنطرة



الصورة رقم (16): زحف العمران على المساحة

الغابية وإتلاف جزء منها بالحي السكني جبل الوحش

كل هذا أدى إلى سوء تنظيم النسيج الحضري القائم عبر المجال المدروس، فالبرغم من محاولة تنظيم السياسة العقارية لمدينة قسنطينة ومجال الدراسة خاصة، إلا أن هناك فوضى في التنظيم الهيكلي الداخلي وعدم الفهم الجيد للنصوص القانونية المتعلقة بالعقار. ويترجم هذا بارتفاع كبير في السوق العقارية مما جعل السكن الفردي حكرا على الطبقة الغنية، هذا الشيء الذي أدى

خلق أزمة كبيرة في الإسكان، كما يؤدي لا محال لصعوبة الحصول على العقار مستقبلا لإقامة مختلف المرافق الضرورية عبر مجال القطاعين، وبالإضافة لزيادة تشبع النسيج الحضري القائم وارتفاع كثافته بسبب نفاذ الأراضي للتوسع، فكيف ستستغل الجيوب العقارية خاصة بفج الرياح؟ وهل ستظل محض اهتمام وألوية لأرباب المال؟ أم ستعمر بطريقة أكثر عقلانية وتنظيمية؟.

2- عدم احترام أروقة الأمان الطبيعية والبشرية عند استهلاك المجال (الارتفاقات):

يعتبر الارتفاق من عوائق التوسع الحضري، وقد يكون هذا العائق طبيعي أو بشري

وتتلخص الارتفاقات المنتشرة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة كالتالي:

أ- الارتفاقات الطبيعية:

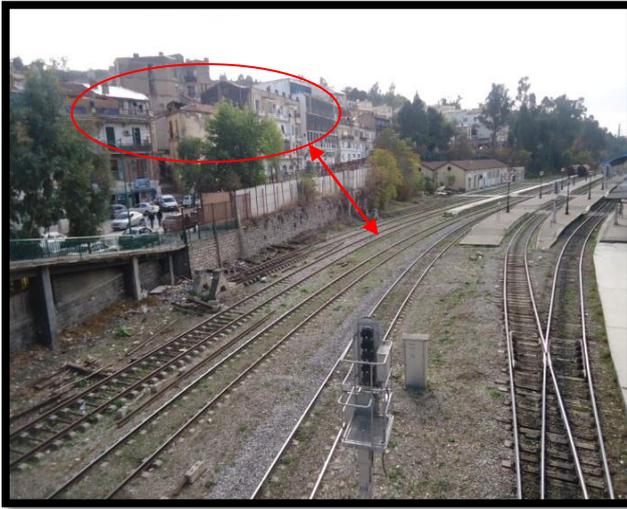
وتتمثل في: الغابة الموجودة بالجهة الجنوبية الشرقية للقطاع الحضري القنطرة والغابة الموجودة بالجهة الشمالية الشرقية للقطاع الحضري الزيادة، بالإضافة للشبكة المائية التي تتمثل في مجموعتين من الشعاب وهي: المجموعة الأولى متواجدة على مستوى حي ساقية سيدي يوسف والزيادة وتصب في واد الكحلة وواد الحد وأما المجموعة الثانية فهي متواجدة بأقصى الجهة الشمالية لحي الأمير عبد القادر وتصب في واد زياد وأخيرا خوانق واد الرمال بالجهة الجنوبية الغربية للقطاع الحضري القنطرة.

ب- الارتفاقات البشرية:

وتتمثل في: السكة الحديدية التي تمر بالجهة الغربية للقطاع الحضري القنطرة برواق ارتفاع 25 م على الجهتين والخطين الكهربائيين بتوتر 30000 فولط باتجاه ميله وآخر باتجاه سكيكدة برواق ارتفاع 25 م من الجهتين والخط الكهربائي ذو التوتر المتوسط المار بالشطر الثاني لتحصيل جبل الوحش، والذي يتطلب ارتفاع 15 م من الجهتين، بالإضافة للمقبرة اليهودية وحصن سيدي مسيد (الثكنة العسكرية) بحي فج الرياح، إضافة إلى الطريق الوطني رقم (03) بالقطاع الحضري القنطرة وكذا الولائي رقم (51) بالقطاع الحضري الزيادة.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

وعليه فالنمو الحضري الملاحظ بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة لم يأخذ بعين الإعتبار هذه المعطيات الطبيعية والبشرية، حيث أن النمو السكاني لمجال الدراسة والزحف العمراني المستمر في كل الاتجاهات تقريبا، نتج عنه عدم احترام أروقة الطبيعة والبشرية، وبالتالي أدى هذا للإختلال في التوازن وظهور مساوئ لاسيما منها خطر الحوادث والضجيج الناتج عن حركة السكة الحديدية وغيرها. (لاحظ الصورتان رقم: 18 و 19).



الصورة رقم (19): مباني بجوار خط السكة

الحديدية بالحي السكني باب القنطرة



الصورة رقم (18): مباني على حافة الطريق

الولائي رقم (51) بالحي السكني جبل الوحش

3- إقامة مباني سكنية على أنقاض النواة القديمة بقطاع القنطرة:

يعتبر جل النسيج الحضري لقطاع القنطرة إحدى التوسعات الحضرية الموروثة عن الفترة الاستعمارية، وأمام النمو الحضري السريع الذي مر به القطاع ازداد الطلب على العقار أكثر لاحتوائه لهذا النمو، ونظرا لعدم توفره بشكل كافي في هذا القطاع يتم حاليا تهديم مباني سكنية قائمة موجودة في حالة متدهورة بالنواة القديمة وبالأخص على مستوى كل من الحي السكني: باب القنطرة، بوشامة والأمير عبد القادر، ليتم بعدها إعادة البناء على أنقاضها مباني سكنية ومرافق بطابع خاص وبمنط حديث مشابه لمنط التخصيصات السكنية ذات التوسع الرأسي وتقدر نسبتها بـ 0.81 % من إجمالي عدد المساكن القائمة بقطاع القنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 20 و 21).



الصورتان رقم (20) و(21): إقامة مباني سكنية على أنقاض النواة القديمة بالقطاع الحضري القنطرة

وعليه أصبح النسيج الحضري فسيفسائي يجمع بين أنماط سكنية متعددة- فيلا- الأوروبي

الجماعي والنمط الحديث في هذه الأحياء السكنية.

4- انعدام المجالات الشاغرة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة:

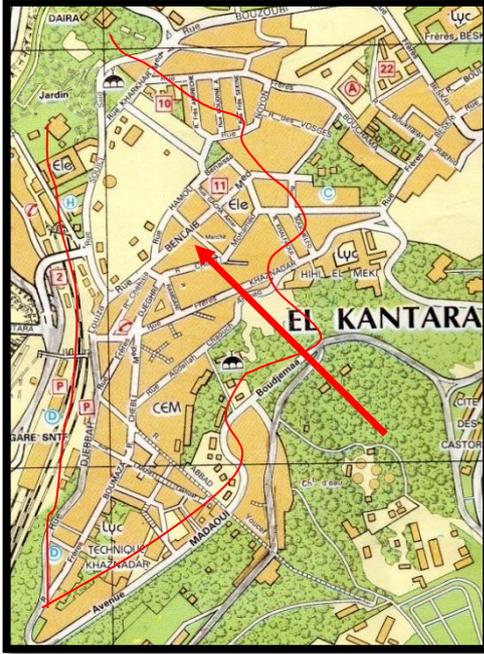
إن الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة سواء تلك الموروثة عن العهد الاستعماري كحي باب القنطرة، بوشامة وحي الأمير عبد القادر وكذا الأحياء الأخرى مثلا كحي بلاد الرومية والتي مقام بها نسيج عمراني متراس. إذ لا نجد فيها مجالا شاغرا لم يبنى بعد أو حتى كمجال أخضر ما عدا الطرقات والأرصفة التي هي في حالة متوسطة إلى متدهورة، هذه الأخيرة إن وجدت تسترجع مع سقف الطوابق الأرضية للبنىات مما جعل معدل شغل الأرض يتجاوز 94% (1) بأغلب الأحياء السكنية، وعليه فهذه الأحياء تصبح في نظرنا غير سكنية إلى جانب عدم وجود مساحات مخصصة للعب الأطفال مهياً بطريقة جيدة أو حدائق عمومية ويكتمل هذا بعدم نظافتها وما ينجر عنها من أمراض مختلفة، ومن خلال المعاينة الميدانية في أبريل 2014 م تبين لنا أن هناك

(1): أنظر: إشراف الأستاذ بلحواس، تقرير تربص حول الأشكال الجديدة للتوسع الحضري بمدينة قسنطينة- حالة النطاق الشمالي الشرقي- للطالبات: لعور سهام، شاين ربيع، فيدوم ليندة، ناصري ليندة، جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 1997 م، ص 09.

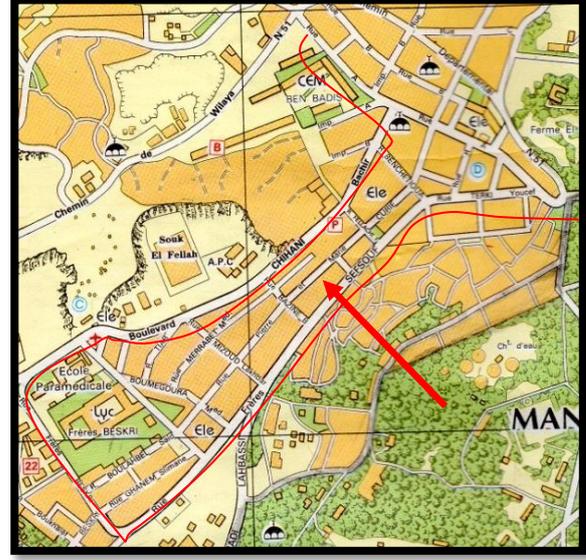
الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبديية والقنطرة

الكثير من سكان هذه الأحياء يتمنون تغيير مكان إقامتهم وخاصة بالحي السكني باب القنطرة. (لاحظ الأشكال⁽¹⁾ رقم: 14 و 15 و 16).

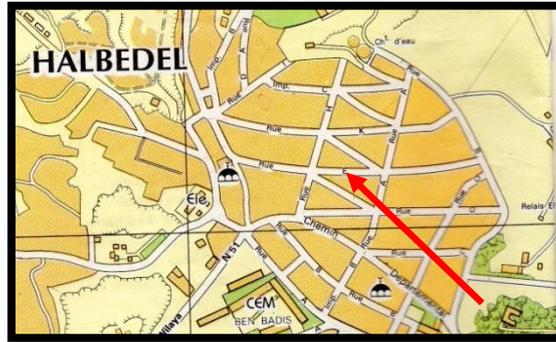
الشكل رقم (15): انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني باب القنطرة



الشكل رقم (14): انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني الأمير عبد القادر



الشكل رقم (16): انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني بلاد الرومية



وعليه فحي باب القنطرة الذي ظهر خلال الفترة الاستعمارية إذ يعد النواة الأولى للقطاع ويخطته الشعاعية ومبانيه المتراسة، حيث يتجاوز معدل شغل الأرض به 95%⁽²⁾ مما انعكس سلبا على توفر شروط التهوية والتشمس وكذا الدورة الهوائية داخل المساكن (لاحظ الشكل رقم: 17)

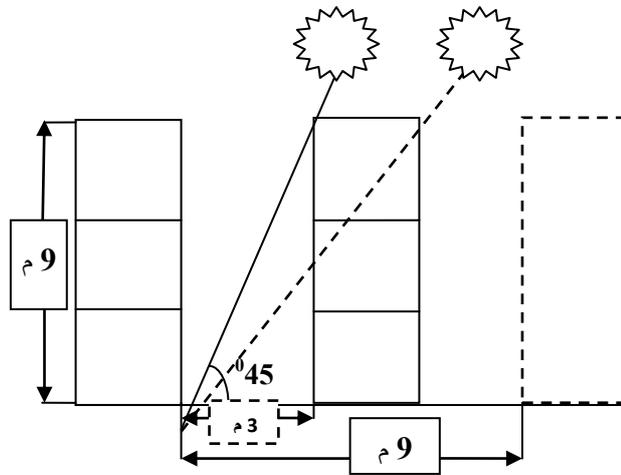
(1): Institut National de Cartographie, Plan de rue (Constantine sud), Echelle 1/7500, Janvier 1993.

(2): لعور سهام، شاين ربيع، فيدوم ليندة، ناصري ليندة، مصدر سابق، ص 11.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

إلى جانب انعدام المجالات الشاغرة، وهذا كان عائقا أمام عملية إقامة مختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية فكانت الحلول هي الإبقاء على المرافق الموروثة كالمستشفى الجامعي ابن باديس، إلى جانب تحويل مباني سكنية إلى مرافق مثل مدرسة الشرفية التي هي في الحقيقة عبارة مبنى سكني تم تحويله لمدرسة خاصة للطورين الأول والثاني بحي الأمير عبد القادر. وكل هذا ناتج عن عدم التحكم في تسيير النسيج الحضري.

الشكل رقم (17): المسافة القانونية (PROSPECT) المناسبة للشمس.



5- أحياء السكن الجماعي بقطاع الزبائية: معدل شغل الأرض منخفض لكن بدون تهيئة

تعتبر المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) نموذج تعمير وطني جديد ينظم ويهيكل الأنشطة الاقتصادية والحضرية في ميدان التنمية الحضرية لإنتاج وإقامة المرافق الخدمية الكبرى والبنى التحتية المرافقة والموجهة أساسا للتجمعات الحضرية إذ يجسد رغبة الدولة في توجيه التوسع الحضري والتحكم في مساراته لمواجهة الضغط السكاني المتولد عن النمو الحضري⁽¹⁾.

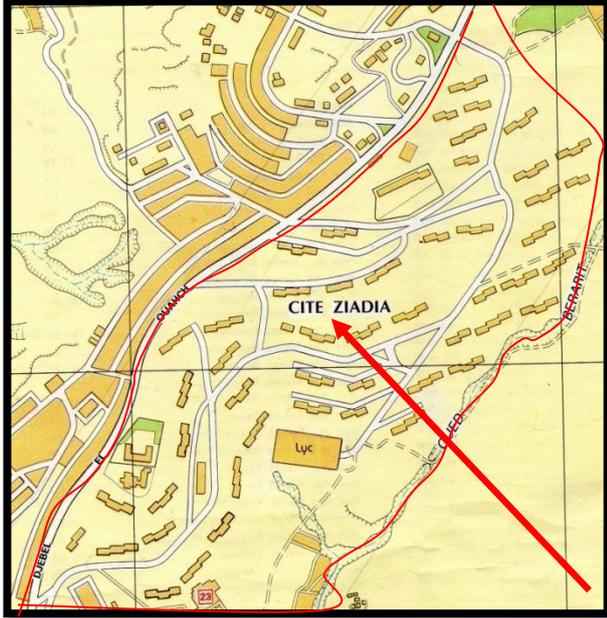
فالمطقة الأولى مقامة بحي ساقية سيدي يوسف وتقدر مساحتها بـ 38.16 هكتار ويمثل نمط السكن الجماعي بها مساحة تقدر بـ 5.17 هكتار وأما الثانية مقامة بحي الزبائية حيث تمثل مساحة تقدر بـ 72.85 هكتار بينما السكن لا يمثل سوى مساحة قدرت بـ 2.99 هكتار

(1): د. بشير ربيوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية- العوامل والفاعلون- دار مداد يونيفارسييتي برانس

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

وأخيرا منطقة جبل الوحش التي يمثل فيها السكن الجماعي مساحة تقدر بحوالي 0.78 هكتار.

الشكل رقم (18): الحي السكني الزبادية الجماعي⁽¹⁾



فلو أخذنا المنطقة القائمة بحي الزبادية نجد بها 1406 مسكن جماعي والتي تقع بالجهة الشمالية لمرتفعات جبل الوحش وتقدر مساحة الحي بحوالي 72.85 هكتار، أما المساحة المبنية فقدت بـ 02.99 هكتار لكان معدل شغل الأرض⁽²⁾ يعادل 04 % وهو معقول مقارنة بباقي النسيج الحضري للقطاع لكنه يبق دون تهيئة حيث كانت آليات النقل ذو حظ أوفر من

السكان إذ بقيت المجالات الشاغرة لهذه الأحياء عبارة على أشواك وحشائش مما زاد من عدم تناسق المظهر الحضري لها فهل سيظل الوضع على حاله؟. (لاحظ الصورتان رقم: 22 و 23).



الصورتان رقم (22) و(23): عدم تهيئة المجالات المحيطة بالعمارات الجماعية بالحي السكني الزبادية

(1): Institut National de Cartographie, Plan de rue (Constantine sud), Echelle 1/7500, Janvier 1993

(2): تم حساب معدل شغل الأرض كالتالي = المساحة المبنية (SB) / المساحة العقارية (SF) × 100

ومنه: معدل شغل الأرض للحي السكني الزبادية = $0.04 = 100 \times (72.85 / 2.99) = 0.04 = 4\%$

6- التركيز الشديد للسكان على مستوى الأحياء السكنية عبر القطاعين:

انطلاقاً من دراسة توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة بالتفصيل في الفصل الأول نميز فئتين أساسيتين على مستوى كل قطاع حضري كمايلي:

فعلى مستوى القطاع الحضري الزبائية نجد الفئة الأولى تمثلها فئة الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، حيث يسيطر عليها نمط السكن الجماعي الاجتماعي ونصف الجماعي وتظهر هذه الأحياء بنوع من التخطيط الحضري وهي أكبر كثافة من الفئة التي تليها. فمثلاً بلغت الكثافة السكانية بحي ساقية سيدي يوسف وحي سعدة خلال ب (314.95-338.31) نسمة/ هكتار على الترتيب، أما بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة فنجد هذه الفئة تتواجد على مستوى أحياء سكنية يغلب عليها النمط الفوضوي الصلب غير المخطط وكذا النمط الأوروبي فيلا والنمط الفردي (الذاتي)، حيث يمثلها كل من حي: بلاد الرومية وحي الأمير عبد القادر بنسب بلغت ب (256.50-256.11) نسمة/ هكتار على التوالي كما تتميز بتركز عدد معتبر من المرافق الخدمية العامة والوظيفية نسبياً. (لاحظ الصورتان رقم: 24 و 25).



الصورة رقم (25): الكثافة المرتفعة بالحي

السكني بلاد الرومية



الصورة رقم (24): الكثافة المرتفعة بالحي

السكني الباردة

أما الفئة الثانية والتي تمثل الأحياء السكنية بكثافة سكانية ضعيفة جداً فتمثل في حي الباردة بقطاع الزبائية وحي فج الريح بقطاع القنطرة وتراوحت الكثافة السكانية على مستوى كل

منها ب (10.87-48.28) نسمة/ هكتار على الترتيب ويضاف إلى هذا افتقارها لجميع المرافق الخدمية العامة حيث تظهر وكأنها أحياء معزولة عن المجال الحضري للقطاعين.

II- الأحياء السكنية والشبكات التقنية:

1- عفوية استغلال المجال الحضري عبر القطاعين:

أظهرت المعاينة الميدانية للأحياء السكنية بمجال الدراسة عن وجود عجز في التحكم في تسيير المجال على مستوى النسيج الحضري المكون لهذه الأحياء فالبناء الفوضوي الصلب ينتشر في كل من حي بلاد الرومية وكذا في منطقة فراندو بحي فج الرياح حيث يتصرف الساكن بطريقة عشوائية وفق مصلحته ورغباته الشخصية وذلك بالإفراط في استهلاك المجال بحي الباردة مثلا دون أخذ في الحسبان وجود أي مخطط سواء للتهيئة أو غيرها مما ترتب على ذلك العديد من الإشكاليات أبرزها صعوبة الربط بالشبكات التقنية وكذلك إعادة تهيئة الطرق أو ترك مجالا مخصص لإقامة أي مرفق أو مساحة خضراء، ولعل سبب ذلك يرجع أساسا إلى غياب جهاز التحكم في النمو الحضري بقوانينه الصارمة. فمهما يكن النسيج الحضري مخططا أو دون تخطيط مسبق فعندما لا تكون المتابعة المستمرة من طرف الهيئات المختصة تتعدد المشاكل وتكون صعوبة في إعادة تنظيم هذا النسيج. (لاحظ الصورتان رقم: 26 و 27).



الصورة رقم (27): فوضى في شغل الأرض

بالحي السكني بوشامة



الصورة رقم (26): فوضى في شغل الأرض

بالحي السكني سر كينة

2- أحياء غير مهياة وبدون شبكات رئيسية:

إن النمو الحضري وما تمخض عنه من وجود طرق مهترئة وأرصفة في حالة سيئة ومنعدمة في بعض الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة، ونخص بالذكر كل من حي الباردة، الزبادية وبلاد الرومية وحي باب القنطرة، حيث أصبحت تشكل عائقا أمام حركة المرور وتشويه المظهر الحضري العام للقطاع خاصة في فصل الشتاء، إذ تتجمع المياه في الحفر المنتشرة في الطرق وما يزيد الأمر سوءا هو انعدام نظام تصريف مياه الأمطار، وكما يعتبر مشكل انسداد البالوعات من الظواهر المميزة لقطاع القنطرة وخاصة على مستوى حي باب القنطرة. ويعود سبب ذلك إلى اعتماد السكان على التصريف السطحي بالإضافة إلى استعمال شبكة واحدة لتصريف المياه القذرة المنزلية وتصريف مياه الأمطار، ناهيك عن قدم قنوات هذه الشبكة وعدم صيانتها هذا من جهة وتزايد عدد السكان دون أن تتبعه عملية توسيع وتكثيف لشبكة التصريف من جهة أخرى، أما في فصل الصيف فنجد الغبار وانتشار الروائح الكريهة مما ينعكس سلبا على صحة السكان وخاصة فئة الأطفال بصفاتهم أكثر الفئات السكانية استعمالا للشوارع غير المهياة وكذا الطرق والمساحات المرافقة للمجال السكني.



الصورة رقم (29): تصريف المياه القذرة

في الحفرة بالحي السكني الباردة



الصورة رقم (28): تسربات في قنوات الصرف

الصحي بالحي السكني جبل الوحش



الصورة رقم (31): تسربات كبيرة بقنوات المياه الصالحة للشرب بالحي السكني باب القنطرة



الصورة رقم (30): تسرب المياه الصالحة للشرب بالحي السكني الأمير عبد القادر

أما فيما يخص الشبكات التقنية فهناك مشكل وجود تسربات في قنوات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، حيث تظهر بكل من حي الأمير عبد القادر وحي سعدة خلال كما يشهد حي جبل الوحش تسربات في شبكة الصرف الصحي بينما تتعدم كل من شبكة الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب بصفة كلية وجزئية بحي الباردة. مما يدل على عدم توافق الموارد المتاحة مع النمو الحضري فتسبب ذلك في عجز تغطيته، مما دفع بكثير من السكان لحفر الآبار بمساكنهم ومد خطوط كهربائية في كل الاتجاهات مما أدى لتشويه المظهر الحضري لأحيائهم وهذا دون علم السلطات وجهلا بعواقب هذه التصرفات. (لاحظ الصور السابقة رقم: 28 و 29 و 30 و 31) والشكل الأتي رقم (19) يبين انعكاسات حالة الشبكات التقنية على البيئة العامة عبر مجال القطاعين.

بالإضافة للحالة السيئة للممرات والدروب على مستوى حي باب القنطرة وكذا حي بوشامة إلى جانب غياب وجود الأرصفة وتدهور حالتها إن وجدت، حيث يغلب عليها التشقق والتصدع مع صغر مساحتها بجل الأحياء السكنية لقطاع القنطرة خصوصا، كذلك الحال بالنسبة للممرات الموجودة بقطاع الزبدية فالبرغم من حداثة جل أحياء القطاع مقارنة بالقطاع الحضري القنطرة إلا أن أغلب الممرات غير مهياة مثل ما هي عليه بحي الباردة وحي سركنية، أما الأرصفة فإن وجدت كانت في حالة بين متوسطة إلى متدهورة. (لاحظ الصور رقم: 32 و 33).

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة



الصورة رقم (33): تأكل وتصدع الأرصفة

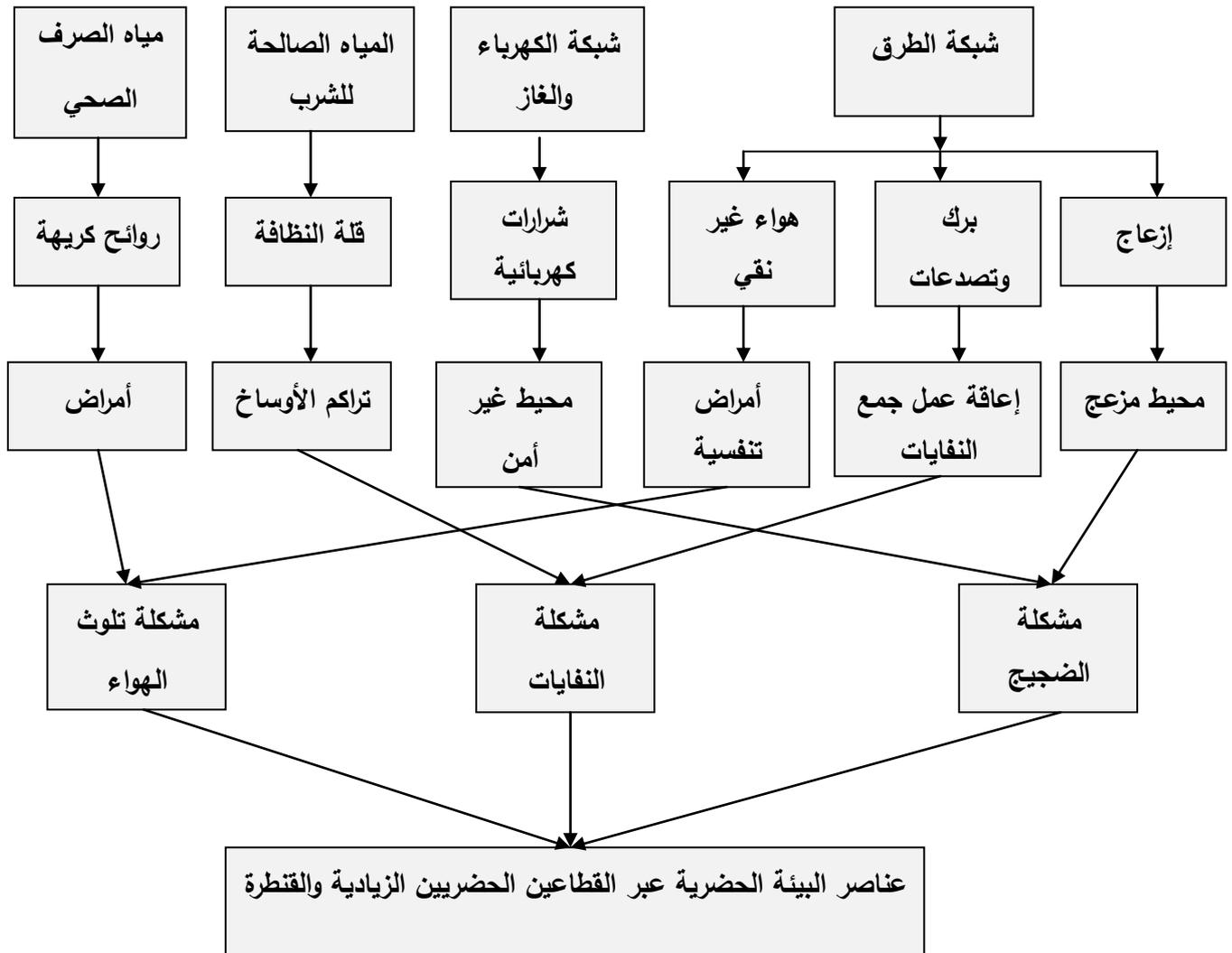
بالحي السكني جبل الوحش



الصورة رقم (32): تدهور حالة الممرات

بالحي السكني باب القنطرة

الشكل رقم (19): انعكاسات حالة الشبكات التقنية على البيئة العامة عبر مجال القطاعين



3- غياب المساحات المخصصة للأطفال داخل الأحياء السكنية:

ما يلاحظ من خلال المعاينة الميدانية النقص الكبير في هذه المساحات حتى وإن وجدت كانت حالتها سيئة وغير مهيأة بالشكل المطلوب ولا تتناسب مع خصوصيات الأطفال والطامة الكبرى غيابها حتى داخل الأحياء السكنية الحديثة النشأة كحي جبل الوحش ناهيك على الأحياء السكنية القديمة كحي ساقية سيدي يوسف، الأمير عبد القادر وحي بلاد الرومية حيث طغى البناء على جل الأراضي فتداخلت وظائف الطرق والشوارع وكذا المساحات الشاغرة خاصة على مستوى أحياء السكن الجماعي فأصبحت غير مؤهلة لاستقبال الأطفال ولعبيهم أمام زيادة حركة المرور والمشاة أما بالنسبة لفئة كبار السن فلم يترك العمران لهم مجالاً تستريح فيه هذه الفئة وبالتالي فالمنزل هو السبيل الوحيد لذلك. (لاحظ الصورتان رقم: 34 و 35).



الصورتان رقم (34) و(35): غياب وتدهور حالة المساحات المخصصة للأطفال بالحي السكني الزيدية وساقية سيدي يوسف.

4- التلاقي المجالي بين النسيج الحضري المخطط والعشوائي غير المخطط:

إن النمو الحضري للقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة بشقه الثاني أي عنصر السكن، حيث كان من نتائجه السلبية هو ظهور أنماط سكنية مختلفة والتي يعود سبب ظهورها للنمو السكاني المتزايد وتعرض مساكن المدينة القديمة للانهايار والتلف وكذلك الكوارث الطبيعية وهذا ما

أدى بالسلطات المعنية لاتخاذ قرارات يمكن اعتبارها سياسية أكثر منها تخطيطية لحل هذه الأزمة. وذلك بإنجاز مشاريع وبرامج سكنية مستعجلة، ونتيجة لهذه السياسة ظهرت أحياء غير مندمجة مع النسيج الحضري للمدينة عامة ومجال الدراسة خاصة، كما أنها اعتبرت كأحياء للنوم فقط لعدم توفرها على المرافق الخدمية الضرورية وخاصة بالحي السكني ساقية سيدي يوسف وحي الزبائية. وعليه فقد كانت عملية توفير مختلف المرافق فيما بعد عملية صعبة لعدم توفر المساحة الملائمة والشاغرة لاستقبالها. أما الأنماط السكنية التي ظهرت بعد المناطق السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) فقد عرفت نوعاً من التخطيط المسبق وكان ظهورها يهدف إلى محاولة القضاء على السلبات التي طرحتها الأنماط السابقة، حيث عملت السلطات على أن تكون المرافق ملازمة للمساكن، غير أن حالتها لم تختلف عن سابقتها لأنه عند إنجازها أكملت المساكن وأهملت هي وإنجازها يبقى متأخراً.

ما يقال على القطاع الحضري الزبائية ينطبق على القطاع الحضري القنطرة فالأنماط السكنية الأولى والتي هي ذات طابع أوروبي محض كانت مغايرة لتلك القائمة على مستوى قطاع الزبائية حيث تظهر بصورة متداخلة إذ تجتمع عدة أنماط سكنية داخل حي سكني واحد، ويرجع سبب هذا لقدم بنايات القطاع من جهة وإدخال بعض التغييرات والتحويلات والتعديلات التي أجراها الكثير من السكان على مبانيهم السكنية لتحسينها من جهة أخرى، مما جعل المجال السكني العام يظهر كخليط يتكون من عدة أنماط سكنية تعكس حقيقة المستوى الثقافي وحتى الاقتصادي والتنظيمي لسكان القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة.

وعليه فقد أدت هذه الامتدادات إلى اتصال نسيج الأحياء السكنية عبر مجال الدراسة بأنماطه السكنية المتعددة مما ترتب عنه إلتقاء النسيج الحضري المخطط مع النسيج العشوائي غير المخطط فأدى ذلك لفقدان التجانس والتوازن داخل النسيج العام، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على النسق العمراني لمجال القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 36 و 37).



الصورة رقم (37): اندماج النسيج الحضري المخطط

مع غير المخطط بالقطاع الحضري الزيادة



الصورة رقم (36): تعدد الأنماط السكنية بالمجال

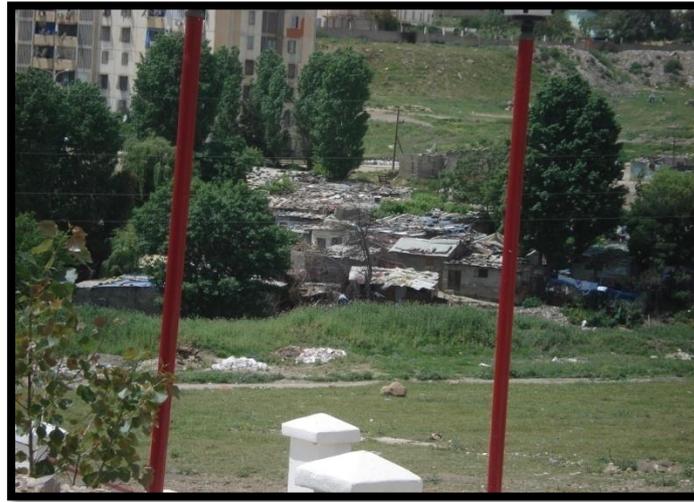
السكني للقطاع الحضري القنطرة

5- أزمة السكن وظهور الأكوخ القصديرية:

ليس هناك شك في أن المستويات السكنية الرديئة كانت موجودة منذ احتلال فرنسا للجزائر، لكن انتشارها بشكل واسع عبر المجال الحضري القسنطيني كان بعد الاستقلال عندما واجهت مدينة قسنطينة تدفقات كبيرة وسريعة لسكان الأرياف نحوها، وقد أدى ذلك إلى فقدان التوازن في التوزيع السكاني مما نتج عنه تركيز شديد لمعظم السكان الوافدون عبر أحيائها، ولقد حدث ذلك في وقت لم تكن فيه المدينة مهياًة لاستقبال هذه الأعداد الكبيرة من الوافدون إليها بسبب مركبات الموضع التي لا تتلاءم مع هذا النمو الحضري. وكانت النتيجة ظهور الأكوخ القصديرية في نقاط مختلفة بالمدينة لاسيما تلك القائمة على مستوى حي الزيادة وكذا بالجهة الجنوبية لحي ساقية سيدي يوسف والمقدر عددها بـ 501 كوخا قصديريا مما يشكل حوالي 95.25 % من مجموع عدد الأكوخ القصديرية المتواجدة بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة والبالغ عددها 526 كوخا قصديريا، بالإضافة إلى 25 كوخا قصديريا قائما بمنطقة فراندو بحي فج الريح بمحاذاة الطريق الوطني رقم 03 وتمثل نسبة 4.75 % من إجمالي عدد الأكوخ بمجال الدراسة حيث تفتقر حتى إلى أبسط شروط السكن الصحي إضافة إلى افتقارها لمعظم الشبكات التقنية كالصرف الصحي

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

وكذا الإنارة العمومية وغيرها ولهذا أصبحت هذه المناطق أنوية لإشكاليات بيئية مطروحة. فهل سيتم استكمال إزالتها أم ستبقى الأمور على حالها؟ (لاحظ الصور رقم: 38 و 39 و 40).



الصور رقم (38) و (39) و (40): أزمة السكن وظهور الأكواخ القصبيرية بالقطاع الحضري الزبائية

6- الاستيلاء على الأماكن العمومية المحيطة بالسكن الجماعي:

قام السكان القاطنين للعمارات الجماعية بالقطاع الحضري الزبائية بالاستيلاء على الأماكن العمومية الشاغرة وذلك باستغلالها في ممارسة أنشطة تجارية بصفة غير رسمية أو بتهيئتها وتحويلها إلى حدائق مقامة بجوار العمارات وطبعاً هذا دون ترخيص مسبق من طرف الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري (OPJI) أو استغلالها لإغراض أخرى، غير أن هذه المساحات

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة

كان من المفترض أن تكون ذات طابع عمومي موجهة لخدمة جميع سكان الأحياء السكنية، وكننتيجة يعود السبب الرئيسي لكل هذا لانعدام المتابعة المستمرة من طرف المصالح المختصة وغياب التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية وعدم تشبع الأحياء السكنية للقطاع بمختلف المرافق الوظيفية الضرورية هذا من جهة، وانعدام ثقافة المحافظة على الأماكن العمومية لدى السكان من جهة أخرى وتنتشر هذه الظاهرة على وجه الخصوص على مستوى كل من حي الزيادة وساقية سيدي يوسف وكذا حي سركينة وغيرها. (لاحظ الصور: 41 و 42 و 43).



الصورة رقم (42): الاستيلاء على الأماكن العمومية

بإضافة أجزاء للمساكن الأرضية



الصور رقم (41): الاستيلاء على الأماكن العمومية

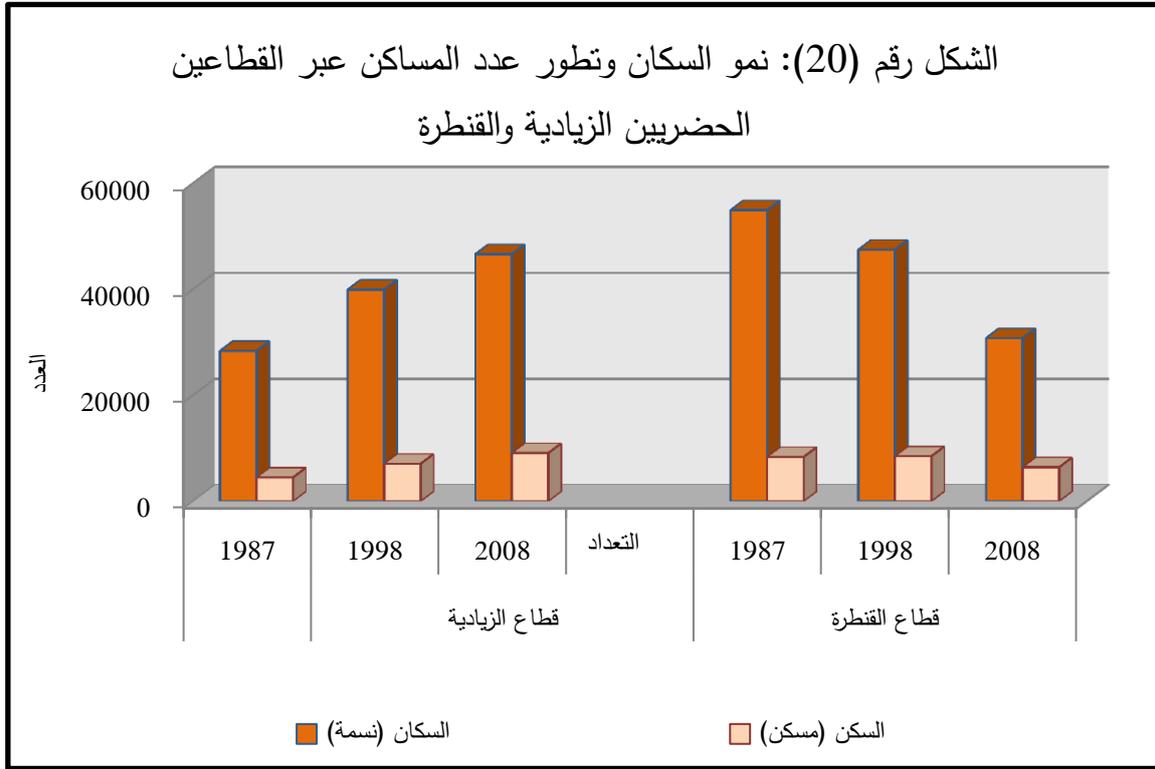
بممارسة أنشطة تجارية غير رسمية



الصور رقم (43): الاستيلاء على الأماكن العمومية وتحويلها لحدائق

خاصة وغير مهياة

7- نمو السكان وتطور عدد المساكن: تباين كبير



من خلال الشكل السابق رقم (20) والموضح لنمو السكان وتطور عدد المساكن عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة نستقرأ الآتي:

تطور عدد المساكن بقطاع الزيادة كان وفق تزايد منتظم من خلال التعدادات العامة للسكان والسكن المتتالية حيث انتقل من 4504 مسكن عام 1987 م إلى 7089 مسكن عام 1998 م ثم ارتفع إلى 9109 مسكن عام 2008 م، أي بمعدل زيادة قدرت بـ 2020 مسكن كل عشر سنوات. بيد أن عدد السكان قد شهد زيادة هامة خلال الفترة (1987-1998) م، ثم استمر بوتيرة أقل من سابقتها إلى حد الساعة وهذا ما يدل على وجود تقارب كبير ما بين تطور عدد المساكن ونمو السكان. بينما قطاع القنطرة كان عكس قطاع الزيادة حيث سجل تراجعاً يظهر جلياً من خلال التعدادات المتتالية وذلك من 8375 مسكن عام 1987 م إلى 8504 مسكن عام 1998 م ليتراجع إلى 6425 مسكن خلال تعداد 2008 م، حيث عرف تراجعاً في عدد السكان بشكل ملفت للانتباه خلال الفترة (1998-2008) م، مما يدل على وجود عدم التجانس بين

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

عنصري النمو الحضري، كل هذا انعكس سلبيًا على إيجارات المساكن سواء العمومية أو الخاصة عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة حيث قدر سعر الإيجار ما بين (8000-25000) دينار جزائري للشهر الواحد.

8- إدخال تغييرات بالمساكن الجماعية ونصف الجماعية والجماعي الأوروبي:

الجدول رقم (46): يوضح أشكال التغييرات بالمسكن الأكثر انتشارا

القطاع الحضري القنطرة		القطاع الحضري الزيادة		أنماط السكنية
النمط الأوربي الجماعي		النمط الجماعي الاجتماعي + نصف الجماعي		
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	أشكال التغييرات
06.96	169	02.75	139	تغيير التقسيم الداخلي للمسكن
01.24	30	01.50	76	نزع الشرفات للتوسيع
13.50	328	19.79	1001	تغييرات بالمطبخ
0.41	10	01.27	64	استبدال الشرفة بالمطبخ
10.67	259	15.05	761	تغييرات بالمرحاض
05.72	139	14.53	735	الخزف الجداري
15.16	368	19.55	989	تغييرات بأبواب الغرف
06.96	169	0.49	25	تزيينات
09.84	239	12.28	621	تغييرات بالحمام
01.65	40	0.75	38	بناء وتسيج ساحة البيت
0.41	10	04.01	203	توسيع الغرف
01.24	30	02.25	114	استبدال المطبخ بغرفة
01.24	30	02.51	127	وضع شبابيك النوافذ والشرفات
19.28	468	03.26	165	ترميمات
05.72	139	-	-	انهيارات بأجزاء المسكن
100	2428	100	5058	المجموع
32.43		67.57		النسبة (%)

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

إن أهم أشكال التغييرات الواردة عن عائلات العينة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة تنحصر في عدة أنواع تختلف باختلاف نسب الإجابات بين القطاعين، حيث تم ترتيبها وحصرتها في 15 شكل وجاءت كما يوضحها الجدول السابق رقم (46) كالتالي:

أ- القطاع الحضري الزيادة:

تعتبر نسبة 19.79 % من عينة البحث أجمعت على أن أكثر أشكال التغييرات انتشارا لديهم هي إدخال تغييرات بالمطبخ وكذلك إدخال تغييرات بأبواب الغرف بنسبة بلغت نحو 19.55 % والتي تم تغييرها بطريقة تتوافق ومتطلباتهم الخاصة، أما نسبة 15.05 % من السكان فقد أدخلوا تغييرات بالمرحاض، بينما كانت نسبة التغييرات المتعلقة بالخزف الجداري والأرضي بحوالي 14.53 %، أما التغييرات المتعلقة بالحمام فكانت بنسبة قدرت بـ 12.28 % من إجمالي التغييرات المدخلة على السكن الجماعي ونصف الجماعي بالقطاع الحضري الزيادة أما باقي نسب أشكال التغييرات فتراوحت ما بين (0.49-04.01) %.

ب- القطاع الحضري القنطرة:

ما نلاحظ من خلال الجدول السابق هو أن أكبر نسبة عادت لفئة الترميمات بنسبة معتبرة بلغت نحو 19.28 % وهذا نظرا لتدهور وانهايار بعض أجزاء المساكن لاسيما بحي باب القنطرة بسبب قدمها وكذا الرطوبة الناتجة عن التراصف الكبير للمساكن، أما التغييرات المدخلة على أبواب الغرف فكانت بنسبة قدرت بـ 15.16 % حيث تم تعديلها بطريقة تتلاءم مع خصوصيات حياتهم اليومية زيادة على إتلافها، أما في المرتبة الثالثة فقد عادت لفئة التغييرات المدخلة على المطبخ بـ 13.50 % بينما كانت نسبة 10.67 % من نصيب فئة التغييرات المدخلة على المرحاض أما نسب باقي أشكال التغييرات فتراوحت ما بين (0.41-9.84) %.

ولعل أسباب إدخال هذه التغييرات على المساكن يمكن إرجاعها إلى أربعة عناصر أساسية، حيث اعتبر 35 % من السكان أن السبب الأول يعود إلى رداءة المسكن سواء كان ذلك

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

من حيث التقسيمات الداخلية أو شكله الهندسي، بينما نجد 23 % يرون أن التخطيط الذي وجد عليه المسكن لا يتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، أما 17 % منهم فيرجعون عملية التعديل إلى إدخال تزيينات من أجل تحسين المظهر العام للمسكن بينما النسبة الباقية 25 % كانت لأسباب أخرى، فلماذا كل هذه التحويرات وماذا عن المرسوم التنفيذي رقم 66-83 المؤرخ في 07 صفر عام 1404 هـ الموافق لـ 12 نوفمبر 1983 م⁽¹⁾ والمحدد للقواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير العمارات الجماعية فإننا نجد المادة 66 تحدد كيفية التعديل أو التغيير بالمساكن بالتفصيل. (لاحظ الصور رقم: 44 و 45 و 46).



الصورة رقم (45): مساكن في حالة ترميم بالحي السكني باب القنطرة



الصورة رقم (44): تشويه مظهر العمارة بإدخال تعديلات مختلفة بالحي السكني الزبائية



الصورة رقم (46): عدم تناسق المظهر الخارجي للعمارة بالحي السكني ساقية سيدي يوسف

(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 47 بتاريخ 12 نوفمبر 1983 م الموافق لـ 10 صفر 1404 هـ، ص 2873.

9- تدهور حالة المساكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة:

الجدول رقم (47): توزيع مساكن القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة حسب الحالة العامة

المجموع	حالة متدهورة	حالة رديئة	حالة متوسطة	حالة جيدة	حالة المسكن	
					القطاع	العدد
877	72	70	409	326	العدد	الزبائية
100	8.21	7.98	46.64	37.17	النسبة (%)	
511	57	171	201	82	العدد	القنطرة
100	11.15	33.46	39.33	16.05	النسبة (%)	

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول السابق رقم (47) نلاحظ أن عدد المساكن ذات الحالة المتوسطة بقطاع الزبائية يقدر بـ 409 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 46.64 % من إجمالي عدد مساكن القطاع، أما المساكن التي هي في حالة جيدة فتمثل عددها قرابة 326 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 37.17 % من مجموع المساكن القائمة بالقطاع. وبعدها تأتي المساكن ذات الحالة المتدهورة بـ 72 مسكن وبنسبة تقدر بـ 8.21 %، أما النسبة المتبقية والبالغة نحو 7.98 % فتضم مساكن في حالة رديئة بـ 70 مسكن ونشير لوجود 501 كوخ قصديري وبصفة عامة فإن المساكن المتوسطة والجيدة هي السائدة بالقطاع الحضري الزبائية والذي تتوزع عبر مجاله. أما بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة فإن عدد المساكن ذات الحالة المتوسطة فقد بلغ عددها بحوالي 201 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 39.33 % من مجموع مساكن القطاع، أما عدد المساكن التي هي في حالة رديئة فتمثل قرابة 171 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 33.46 % لتليها المساكن ذات الحالة الجيدة بـ 82 مسكن وبنسبة تقدر بـ 16.05 %، أما النسبة المتبقية والبالغة نحو 11.15 % فتضم مساكن في حالة متدهورة بـ 57 مسكن ونشير لوجود 25 كوخا قصديريا وبصفة عامة فإن المساكن المتوسطة والرديئة هي السائدة عبر القطاع الحضري القنطرة والذي تتوزع عبر مجاله. (لاحظ الصورتان رقم: 47 و 48).

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة



الصورة رقم (48): هشاشة المساكن بالحي

السكني باب القنطرة



الصورة رقم (47): سقوط مباني بالحي السكني

بلاد الرومية

10- تنوع وتداخل ملكيات المساكن عبر القطاعين:

يتوفر القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة على أربعة أنواع من الملكيات للمساكن وهي

تتوزع بين: ملك خاص، ملك مشترك، مستأجر وحالات أخرى كمايلي:

أ- القطاع الحضري الزبائية:

الجدول رقم (48): توزيع أنواع ملكية المساكن عبر أحياء القطاع الحضري الزبائية

المجموع		حالات أخرى		مستأجر		ملك مشترك		ملك خاص		ملكية المساكن الأحياء
النسبة (%)	العدد									
100	246	11.79	29	13.42	33	17.07	42	57.72	142	س.س. يوسف
100	238	5.04	12	5.88	14	44.54	106	44.54	106	جبل الوحش
100	192	11.46	22	17.18	33	23.44	45	47.92	92	الزبائية
100	98	17.34	17	20.41	20	24.49	24	37.76	37	سركينة
100	32	6.25	02	6.25	02	37.50	12	50.00	16	الباردة
100	71	9.86	07	4.22	03	47.89	34	38.03	27	سعدة خلخال
100	877	10.15	89	11.97	105	29.99	263	47.89	420	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

وعليه تحتل المساكن ذات الملكية الخاصة المرتبة الأولى والبالغ عددها 420 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 47.89 %، أما الرتبة الثانية فكانت من نصيب الملكية المشتركة بعدد مساكن بلغ نحو 263 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 29.29 % بينما عادت المرتبة الثالثة للملكية المؤجرة بعدد مساكن يقدر بـ 105 مسكن و بنسبة تقدر بـ 11.97 % وهي ناتجة عن كراء بعض الخواص لمساكنهم. وفي الأخير تأتي المساكن ذات حالات أخرى بـ 89 مسكن وبنسبة تقدر بـ 10.15 % والجدول السابق رقم (48) يوضح ذلك، فإذا كان أكثر من 47.89 % من المساكن ذات ملكية خاصة. فلماذا لا يظهر ذلك على الحالة العامة للمباني السكنية القائمة عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري الزبانية؟.

ب- القطاع الحضري القنطرة:

الجدول رقم (49): توزيع أنواع ملكية المساكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

المجموع		حالات أخرى		مستأجر		ملك مشترك		ملك خاص		ملكية المساكن
النسبة (%)	العدد	الأحياء								
100	74	10.81	08	29.73	22	17.57	13	41.89	31	باب القنطرة
100	19	100	19	—	—	—	—	—	—	فج الريح
100	117	5.98	07	8.55	10	41.88	49	43.59	51	الأمير عبد القادر
100	142	13.38	19	9.15	13	44.37	63	33.10	47	بلاد الرومية
100	110	10.00	11	9.09	10	25.45	28	55.46	61	بوشامة
100	49	8.16	04	10.20	05	34.69	17	46.94	23	محمد لوصيف
100	511	13.31	68	11.74	60	33.27	170	41.68	213	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

يتوفر القطاع الحضري القنطرة على أربعة أنواع من الملكيات للمساكن وهي موزعة كمايلي: مساكن ذات ملكية خاصة و يبلغ عددها حوالي 213 مسكن أي بنسبة بلغت نحو 41.68 % وهي ناتجة عن كراء بعض الخواص لمساكنهم، أما المرتبة الثانية فعادت للملكية المشتركة بعدد مساكن

بلغ 170 مسكن أي بنسبة تقدر بـ 33.27% ثم تأتي المساكن ذات حالات أخرى بـ 68 مسكن وبنسبة بلغت نحو 13.31%، وفي الأخير تأتي المساكن المؤجرة بعدد مساكن بلغ نحو 60 مسكن وبنسبة تقدر بـ 11.74% والجدول السابق رقم (49) يوضح ذلك، فهل كان لها الأثر الإيجابي على الحالة العامة للمساكن القائمة عبر المجال الحضري للقطاع الحضري القنطرة؟.

11- المضاربة بأسعار الكراء والبيع للسكنات الاجتماعية عبر القطاعين:

إن سعر الكراء والبيع للسكنات الاجتماعية الجماعية يتأثر بعدة عوامل منها استمرار النمو الحضري بالقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة، حيث ينخفض كل من المؤشرين كلما اتجهنا نحو وسط المدينة وهذين المؤشرين هما تجسيد فعلي للمضاربة بالأسعار للحصول على مسكن بصفة خاصة، وهما أيضا صراع على القطع الأرضية بالمجال المدروس لاسيما بحي الباردة وكذا تخصيص جبل الوحش، حيث قدر سعر المتر المربع الواحد للأراضي بالحي السكني الباردة بحوالي 20000 دج والذي قد حدد على أساس الموقع ونوعية التربة نظرا لزيادة الطلب ونقص العرض عليها تحت تأثير عامل النمو الحضري والجدولين رقم (50) و(51) يحملان مؤشرات البيع والكراء للسكنات الاجتماعية الجماعية عبر القطاعين: فمثلا وصل سعر البيع للسكنات الاجتماعية بالحي السكني ساقية سيدي يوسف ما بين (350 مليون-مليار و300 مليون) بينما سعر الكراء في نفس الحي كان ما بين (12000-25000) دج.

الجدول رقم (50): توزيع أسعار البيع والكراء للسكنات الاجتماعية بالقطاع الحضري الزبائية

الأحياء	عدد الغرف	المساحة (م ²)	ثمن البيع الحالي (دج)	ثمن الكراء (دج)
س.س.يوسف	2غ- 5غ	50- 100	350 مليون - مليار و300 مليون	12000 - 25000
جبل الوحش	3غ- 5غ	75- 106	مليار و300 مليون	14000 - 24000
الزبائية	3غ	70	600 مليون	18000
سركينة	3غ- 4غ	65- 78	400- 800 مليون	13000 - 15000
سعدة خلخال	3غ	75- 120	600 - مليار 700 مليون	15000 - 18000

المصدر: مديرية الضرائب لولاية قسنطينة+ تحقيق ميداني في جانفي 2014 م.

أما بالقطاع الحضري القنطرة فنجد أسعار البيع والكرء منخفضة مقارنة بالقطاع الحضري الأول، إذ أكبرها كانت بالحي السكني محمد لوصيف (400 مليون-800 مليون) هذا بالنسبة لسعر البيع أما عن سعر الكراء فكان ما بين (8000-22000) دج. وقد كانت إلى وقت قريب تباع بأسعار معقولة إذ لم نقل رمزية أي قبل حدوث هذا النمو والتوسع الذي يجعل موقف السلطات المحلية صعب أمام هذا الوضع لإيجاد مجالات شاغرة من أجل إقامة سكنات أخرى.

الجدول رقم (51): توزيع أسعار البيع والكرء للسكنات الاجتماعية بالقطاع الحضري القنطرة

الأحياء	عدد الغرف	المساحة (م ²)	ثمن البيع الحالي (دج)	ثمن الكراء(دج)
باب القنطرة	3غ-4غ	80 - 106	250 مليون - 500 مليون	8000 - 12000
الأمير عبد القادر	2غ-4غ	75 - 106	250 مليون - 800 مليون	10000 - 12000
بوشامة	1غ-3غ	40-80	340 مليون - 800 مليون	15000 - 16000
محمد لوصيف	4غ-5غ	78 - 106	400 مليون - 850 مليون	18000 - 22000

المصدر: مديرية الضرائب لولاية قسنطينة + تحقيق ميداني في جانفي 2014 م.

12- عدم تغطية أحياء القطاعين الحضريين بمخططات شغل الأرض (POS):

أسفرت الزيارات الميدانية لمختلف المديريات والمصالح المكلفة بالتهيئة والتعمير لولاية قسنطينة عن وجود تغطية مجال الدراسة بمخططات شغل الأرض لكنها بقيت حبر على ورق فقط. من دون إجراء الدراسات المتعلقة بهذه المخططات، لكن رغم قدم بعض أحياء القطاع إلا أنه لم يستفيد أي حي من أحيائها السكنية من مخطط شغل الأرض، مما نتج عن هذا توزيع غير متجانس (منصف) لمختلف مكونات المجال الحضري لهما. فعلى سبيل المثال حي سعدة خلال كان ظهوره منذ 1960 م، أما القطاع الحضري القنطرة فقد اكتمل نموه الحضري وتم إزالة الأكواخ القصدية كل هذا راجع إلى عدم الاهتمام بما يحدث من تعمير بمختلف أشكاله وثانيا تأخر ظهور القانون المعتمد في ميدان التهيئة والتعمير وأدواته وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)⁽¹⁾

(1): القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 م المتعلق بأدوات التهيئة والتعمير من الجريدة الرسمية رقم 52، ص1654

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

ومخطط شغل الأرض (POS) وأدوات مراقبة قواعد التعمير (الرخص والشهادات) بالإضافة للقواعد العامة للتهيئة والتعمير في تسيير وتنظيم المجال الحضري الذي له قوة القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م، وقد تم توزيع مخططات شغل الأراضي عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة. كما يؤكد الجدول الآتي رقم (52):

الجدول رقم (52): توزيع مخططات شغل الأرض عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

القطاع	المخطط	منطقة الدراسة
الزيادة	POS1	تمثل منطقة التوسع (الشرط الثاني) لحي سركينة تحصيل الباردة بالإضافة إلى برنامج السكن التطوري + الأراضي المبرمجة للتهيئة مساحتها 86 هكتار
	POS2	مساحتها 56 هكتار وهي أراضي شاغرة
	POS3	منطقة معمورة مساحتها 190 هكتار وبها 04 مجموعات سكنية (تحصيل جبل الوحش + السكن الجماعي الزيادة + حي ساقية سيدي يوسف)
	POS4	مساحة المنطقة 75 هكتار بها مرافق كمركب التسلية لجبل الوحش والمقبرة
القنطرة	POS1	نسيج حضري عتيق وتبلغ مساحته 90 هكتار ويحفظ على حالته ما عدا بعض عمليات الصيانة الخاصة بالطرق وتجميل العمارات
	POS2	منطقة مساحتها 130 هكتار تشمل السكن اللاشعري
	POS3	منطقة مساحتها 60 هكتار وهي سياحية (بانوراما + غابة) + أراضي عسكرية

المصدر: المصالح التقنية لبلدية قسنطينة في جانفي 2014 م.

هذا كله أدى إلى تفاقم وتداخل الإشكاليات المختلفة والمتعلقة بالتنظيم المجالي عبر أحياء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، وعليه فإن هذه الأدوات تلعب دورا كبيرا من الناحية القانونية في معالجة هذه السلبيات المطروحة بالأحياء السكنية للقطاعين، لذلك يجب إنجاز الدراسات المتعلقة بمخططات شغل الأرض (POS) مع تغطية المجال الحضري بقوانين وأسس مترابطة مع بعضها البعض ومتسلسلة وهذا للوصول إلى أحسن تنظيم مجالي يرقى لمستوى تصورات السكان.

13- انتشار البناء المخالف لمقاييس التعمير (المخالفات العمرانية):

يعتبر نمط سكن التخصيصات (فيلا) المقام بالشرط الثاني من تخصيص جبل الوحش كعينة مأخوذة في إطار توضيح بعض المخالفات العمرانية والمشاكل التي يعاني منها التخصيص ومدى قدرة قانون التسوية كبديل وخيار للحد من المخالفات والتجاوزات، وعليه فإنه يحتل مساحة كبيرة من حي جبل الوحش بنسبة قدرت بـ 60% من المساحة الإجمالية له وبـ 909⁽¹⁾ حصة ويقطع أرضية ذات مساحة كبيرة نوعاً ما تتراوح ما بين (240-420) م² وارتفاع المباني من طابقين إلى أربعة طوابق مع اختلاف في الواجهات وغياب كلي للمساحات الخضراء والمساحات المخصصة للعب الأطفال.

وأمام العدد الكبير من المخالفات العمرانية المسجلة على مستوى هذا التخصيص والمقدرة بـ 674 مخالفة ومقارنتها مع العقوبات المقدمة للمخالفين والبالغة نحو 14 عقوبة فقط، نلاحظ وجود فرق كبير وشاسع، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى نقص الرقابة من طرف المصالح المختصة في مراقبة عمليات البناء، بالإضافة لنقص الصرامة في تطبيق قوانين التعمير خاصة رخصة الهدم التي تعتبر رادعاً قوياً للتحكم في المخالفات والحد منها، إلا أن غياب سياسة عمرانية صارمة شجع استمرار المخالفات والتجاوزات في ميدان التعمير خاصة داخل التخصيص التي منها عينة الدراسة، وعليه فإن أهم المخالفات التي تم تسجيلها به هي: (لاحظ الصور رقم: 49 و 50 و 51 و 52 و 53 و 54) تحويل السياج، تجاوز معامل شغل الأرض، تبديل المخطط الأصلي، بناء جزء من المساحة التي لا يبني عليها، إنجاز فتوحات غير مقررة، بناء غرف زائدة في السطح، بناء جدار حول الواجهة الأمامية، بناء حديقة على ملكية عمومية، عدم الحصول على رخصة البناء لاستئناف الأشغال وغيرها.

(1): بونقجة أسماء، مسلف ريمة، عبيد الشارف هدى، نفايدة نور الهدى، المخالفات العمرانية في تخصيص جبل الوحش - الشرط الثاني - مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-3-مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية- قسم تسيير المدن والتعمير، سنة 2011 م، ص 43.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبديية والقنطرة



الصورة رقم (50): عدم احترام الارتفاع المرخص (CES)



الصورة رقم (49): تعديل الواجهة



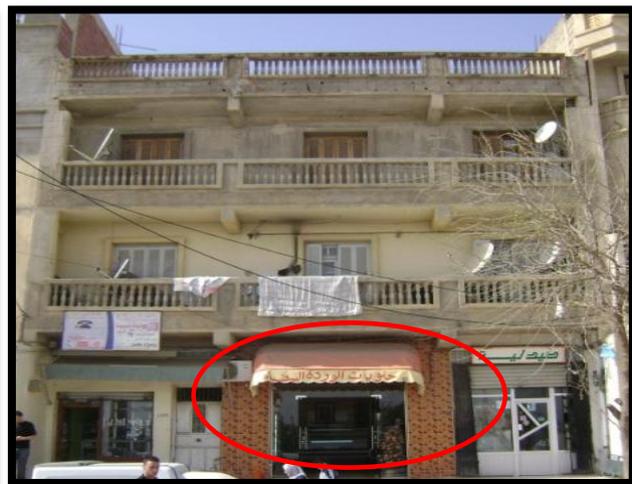
الصورة رقم (52): تعدد المراتب بالمبنى الواحد



الصورة رقم (51): الاستيلاء على أملاك الغير



الصورة رقم (54): تبديل المخطط



الصورة رقم (53): تحويل استعمال الطابق الأرضي

إن عدم التقيد بما جاء في رخصة البناء المحددة لأقصى ارتفاع للمباني بطابقين (R+2) وبناء على الأقل 60 % من المساحة العقارية، والنتيجة كانت تدهور كبير في المجال المبني العام بتحصيص الشطر الثاني بحي جبل الوحش بالإضافة لذلك ظهور مجال سكني شبه فوضوي داخل هذا التحصيص، إذ يفتقر لأدنى شروط التعمير والبناء من دون احترام لرخصة البناء وشهادة المطابقة ولحصر هذه التجاوزات العمرانية والقضاء عليها وجب على المشرع الجزائري وضع عدة قوانين وإجراءات قانونية⁽¹⁾ للحد من الظاهرة.

14- عناصر تأثير المجال الحضري: غياب التناسق الجمالي الحضري لمكونات البنية الحضرية

تنقسم عناصر تأثير المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة إلى قسمين رئيسيين:
أ- عناصر طبيعية: وهي التي يستخدمها المصممون من الطبيعة مباشرة لتنسيق وتنظيم المجال الحضري كالأشجار والنباتات والمياه والصخور وما شابه ذلك.

ب- عناصر تأثير المجال الحضري:

وهي عديدة كأعمال تهيئة الطرق وتبليط الأرصفة وحوافها حتى أغطية فتحات البالوعات والعناصر الإرشادية والعلامات المرورية واللوحات الإرشادية ولوحات الإعلانات وعناصر الشبكات التقنية بمختلف أنواعها، وأكشاك الهاتف ومواقف الحافلات وأماكن البيع لمختلف المنتجات غير

(1): يحدد الإطار القانوني للتعمير المخالفات العمرانية وعقوبتها في مجموعة من القوانين تتمثل في:

- القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 م المعدل والمتمم لقانون 29/90.
- القانون رقم 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008 م يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام انجازها زائد مراسيم محددة في:
- المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 م الذي يحدد تحضير شهادات ورخص التعمير.
- المرسوم التنفيذي رقم 176/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 م الذي يتعلق بكيفية إصدار شهادات ورخص التعمير
- المرسوم التشريعي رقم 07/94 والمؤرخ في 18 ماي 1994 م المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس.

الرسمية على الأرصفة وحاويات القمامة والمجسمات الجمالية والتراثية التي تشغل المجالات والساحات العمومية، هذا فضلاً عن العناصر المهيمنة كوجود مظهر حضري موحد للقطاعين أو تعدد ألوان المباني السكنية الموجودة بالأحياء السكنية وتعدد أنماط المباني وغيرها، لذلك سنركز في هذا المحور على عنصرين من العناصر الطبيعية وهي: جبل سيدي مسيد وجبل الوحش وكذا الحواف الصخرية وبعض عناصر تأثيث الشارع الحضري القائمة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة ودراسنها ميدانياً. بالإضافة لأعمدة إشارات المرور ولوحات الإعلانات لمختلف المنتوجات، وهذا لتوضيح مدى تأثير النمو الحضري على عناصر الجمال الطبيعية أولاً، أما عناصر تأثيث الشوارع فهي نتاج للنمو الحضري، وسوف نستوضح أثرها على المظهر الجمالي لمجال الدراسة مبتدئين بعناصر الجمال الطبيعية كما يلي:

أ-1- عناصر الجمال الطبيعي:

وتتمثل في الطبيعة الطبوغرافية المتاحة والمتداخلة مع المجال المبني لمجال الدراسة، وقد سبق الإشارة إلى أن القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة يتواجدا ضمن وسط طبيعي تنتشر به الإنحدارات وأن سطحهما ليس مستوي وأبرز مظاهر السطح بهما هي: جبل سيدي مسيد بالإضافة للنهايات الصخرية بالقرب منه وجبل الوحش، وسنركز على العناصر الثلاث المذكورة حيث أصبحت متداخلة مع المجال السكني خصوصاً بالقطاع الحضري القنطرة وذلك فيما يلي:

أ-1-1- جبل سيدي مسيد:

يقع جبل سيدي مسيد بالجهة الجنوبية الغربية للقطاع الحضري القنطرة بارتفاع يقدر بـ 720 م⁽¹⁾ إذ يكون فراغ ذو حواف صخرية حادة مع واد الرمال بالإضافة لما يشتمل عليه من أشجار وصخور وأشكال جمالية إذ يبعث في النفس مشاعر العلو وخصوصاً قمة الجبل، وهذا الأخير يتميز بشدة انحدار سفحه ووعورته، إلا أنه تم تغيير مظهره الجمالي بإنجاز بعض المرافق

(1): La carte topographique ville de Constantine, Echelle 1/5000, Année 1958.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

والشبكات الحضرية هي: (monument aux mort) والثكنة العسكرية بأعلى نقطة فضلا على شق الطريق الوطني رقم 03 (corniche) به مما أدى إلى إزالة أجزاء من جبل سيدي مسيد. (لاحظ الصورتان رقم: 55 و 56).



الصورة رقم (56): تغيير المظهر الطبيعي العام لجبل سيدي مسيد بإقامة مرافق وبعض المساكن به

الصورة رقم (55): تغيير الشكل الطبيعي العام لجبل سيدي مسيد بشق الطريق الوطني رقم (03)

أ-1-2- الحواف الصخرية:

وهي كتل صخرية عمودية الامتداد تظهر على سطح الأرض، تكونت نتيجة عوامل التعرية وتدخلات السكان لتغيير مظاهر السطح إذ تبرز في شكل حافات صخرية متقطعة بارتفاع يصل إلى عشرات الأمتار وتتركز بالقرب من جبل سيدي مسيد، حيث تمثل أجمل المناظر الطبيعية الجمالية في المنطقة حيث تبدو وكأنها حصن دفاعي طبيعي ومعلم سياحي كبير قل نظيره، إلا أنها مهملات ولم تعار أي اهتمام من قبل الباحثين والمهتمين وأحيانا يستخدمها المنحرفون لمزاولة جرائمهم المختلفة فضلا في أنها حجبت عن أنظار المسافرين وخصوصا السياح والمهتمين بالمناظر السياحية الطبيعية وذلك بإقامة المساكن والمرافق بجوارها زائد إدخال تغييرات عليها بوضع طلاء الجدران لاسيما تلك التي تتركز بالقرب من المطاعم لجعلها منظرًا جذابًا للزبائن لكن في الحقيقة عكس ذلك فقد زادها قبحًا. (لاحظ الصورتان: 57 و 58).



الصورة رقم (58): إقامة مرافق قرب الحواف الصخرية بالحي السكني محمد لوصيف



الصورة رقم (57): إدخال تغييرات بطلاء الحواف الصخرية بالحي السكني محمد لوصيف

أ-1-3- جبل الوحش:

يقع جبل الوحش بأقصى الجهة الشمالية للقطاع الحضري الزيدانية بارتفاع يقدر بحوالي 1202م⁽¹⁾ ونخص بالذكر غابة جبل الوحش التي تحتوي على العديد من أشجار (الزان، الصنوبر، البلوط، الكافور والسرو)، حيث تم إدخال تغييرات به من جراء حفر النفق الخاص بعبور الطريق السيار شرق غرب. (لاحظ الصورة رقم: 59).



الصورة رقم (59): تغيير الشكل الطبيعي العام لجبل الوحش بإنجاز نفق للطريق السيار شرق غرب.

(1) : La carte topographique ville de Constantine, Echelle 1/5000, Année 1958.

ب- عناصر تأثير الشارع:

تكمّن عناصر تأثير الشارع الحضري للمجال المدروس في عناصر صنعها السكان وقد تم التركيز على بعض العناصر الصالحة من نماذج منتقاة تتفاوت في وظيفتها وشكلها ومن خلال التحليل نحاول إبراز الملامح الفنية والجمالية لهذه العناصر والإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات لهذه المكونات داخل المجال المدروس وقد اخترنا أربعة عناصر هي:

ب-1-العناصر الإرشادية:

تعتبر من عناصر تأثير الشارع الهامة وتتطلب دراسة علمية واعية لاختيار مواضعها وأشكالها وألوانها المناسبة وتوفير الإضاءة لها ليلا وسوف نستعرض أهم العناصر فيما يلي:

ب-1-1-إشارات المرور:

تكاد تخلو شوارع القطاعين من هذه الإشارات والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تنظيم حركة المرور عبر شوارع المجال الحضري المدروس باستثناء الشوارع الرئيسية التي مقام بها عدد معتبر لاسيما نهج شهاني بشير بحي الأمير عبد القادر والطريق الولائي رقم (51) بقطاع الزبائية، مع العلم أن هناك الكثير من التقاطعات بشوارع القطاعين تحتاج لمثل هذه الإشارات لتنظيم حركة المرور ويجب أن تكون مواضعها منطقية وليس معلقة على الجدران وعلى مستوى عال وهذا حتى يتم رؤيتها من طرف السائقين. (لاحظ الصورتان رقم: 60 و61).



الصورتان رقم (60) و(61): الفوضى في وضع إشارات المرور بالحي السكني الأمير عبد القادر

ب-1-2-العلامات المرورية الضوئية:

يفتقر المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة للعلامات المرورية الضوئية الإرشادية والتنظيمية، والتي تسهل حركة المرور والمشاة في شوارع المجال الحضري للقطاعين خاصة ليلا.

ب-1-3-اللوحات الإشهارية:

تتواجد اللوحات الإشهارية بمجال الدراسة سواء كانت لشركات ومنتجاتها أو للمحلات التجارية والتي وضعت عشوائيا حسب أذواق أصحابها دون مراعاة المظهر والذوق العام للسكان، ودون ضوابط أو دراسة لاختيار موقعها أو مساحتها أو شكلها، بالإضافة للوحات التراثية الواقعة على الأسوار وجدران المساكن مما جعلها من مظاهر التلوث البصري وتشويه المظهر الحضري العام. (لاحظ الصورتان رقم: 62 و 63).



الصورة رقم (63): اللوحات الإشهارية
بالحي السكني جبل الوحش



الصورة رقم (62): اللوحات التراثية
بالحي السكني باب القنطرة

ب-1-4-حاويات القمامة:

تعتبر حاويات القمامة من العناصر الفعالة للمحافظة على نظافة الساحات الخارجية المكتملة للمجال المبني عبر مجال الدراسة، والتي تتوفر فيها البساطة والمتانة وتوضع على طول

مسار الحركة وكذا بالقرب من أماكن الجلوس، إلا ما نشاهده عكس ذلك نظراً لقلتها في شوارع القطاعين فضلاً عن حالتها المتدهورة خصوصاً بعض شرائح السكان تكل إلى أطفالها رمي القمامة فيرمونها بجوار هذه الحاويات لأنهم لا يستطيعون وضعها داخلها.

ب-1-5-المجسمات الجمالية:

لا شك أن المجسمات الجمالية لها دور بارز في إضفاء لمسات جمالية على المجال الحضري وخاصة في عبر الشوارع الرئيسية والساحات المفتوحة، حيث نجد ثلاثة مجسمات قائمة على مستوى القطاع الحضري القنطرة خاصة وهي كالتالي:

1-المجسم الأول: النصب التذكري بساحة باب القنطرة

وهو مجسم ناجح وجميل يحمل في تصميمه رسالة تشير إلى تراث وحضارة المدينة عامة والقطاع خاصة كما أن مكوناته والأعمال المحيطة به على ما أعتقد تمثل الحداثة والنمو الحضري للمدينة والقطاع، أما السلبيات التي تجدر الإشارة إليها فهي أن موقعه غير المناسب، إذ أن المار سواء الداخل إلى القطاع أو الخارج منه يتفاجأ بوجوده ولا يستمتع بالنظر إليه، كما أن موقعه وسط الازدحام لحركة المرور وخصوصاً الحافلات والعديد من سيارات الأجرة والتي تقع بمدخل محطة القطار مباشرة. (لاحظ الصورة رقم: 64).

2-المجسم الثاني: مريم العذراء

ويقع هذا المعلم بجوار الثكنة العسكرية لسيدى مسيد وذلك على مستوى الحي السكني فج الريح سابقاً وما يقال على النصب التذكري السابق ينطبق على مجسم مريم العذراء، حيث أن عزلة المنطقة وتواجد الثكنة العسكرية (حصن سيدى مسيد) بها جعلها معزولة بالإضافة إلى ذلك جهل العديد من السكان لوجود هذا المجسم بالمنطقة وبالإضافة لوجود العديد من الحيوانات الضالة التي تمنع الزوار والسياح من الوصول إلى المنطقة والمعلم خاصة بعد ترحيل سكان الأكواخ القصديرية التي كانت قائمة على مستوى الحي السكني فج الريح سابقاً. (لاحظ الصورة رقم: 65).

3-المجسم الثالث: (monument aux mort)

ويوجد على قمة جبل سيدي مسيد وهو تعبير جمالي وبالرغم أنه جميل أيضا وموقعه مناسب إلا أنه أهمل من قبل الجهات المختصة فضلا عن هذا فإن شريحة كبيرة من السكان لم تستوعب أهميته ضف لذلك أنه أصبح مكانا للعديد من المخالفات والجرائم للمنحرفين، كما أن وجود المستشفى الجامعي بن باديس بالقرب حال أما ظهوره بشكل جيد بالإضافة إلى مدخله صار بمثابة باحة لتوقف سيارات الزائرين لمرضاهم بالمستشفى. فكيف يمكن إعادة قيمة هذا المعلم التاريخي مستقبلا في ظل سوء التسيير والتنظيم لمثل هذه المعالم الهامة؟. (لاحظ الصورة رقم:66).



الصورة رقم (65): مجسم مريم العذراء
بالحي السكني فج الرياح



الصورة رقم (64): مجسم النصب التذكاري
بساحة باب القنطرة



الصورة رقم (66): مجسم (monument aux mort) بالحي السكني باب القنطرة

ثانيا - المرافق الخدمية العامة والوظيفية وأثرها على تنقلات السكان عبر القطاعين:

I- ضغط واكتظاظ على مستوى المرافق التعليمية والحجرات:

الجدول رقم (53): إحصائيات لمواسم دراسية للأطوار التعليمية الثلاثة عبر القطاعين

عدد الحجرات بالطور الثانوي		عدد الحجرات بالطور الثالث		عدد الحجرات بالطورين الأول والثاني		عدد تلاميذ الطور الثانوي		عدد تلاميذ الطور الثالث		عدد تلاميذ الطورين الأول والثاني		الموسم الدراسي
قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	
50	40	84	37	116	134	988	799	2667	1378	2902	3648	2009/2008
50	40	100	52	124	135	949	675	2864	2052	2409	3144	2010/2009
50	40	89	64	122	132	1258	867	2668	2170	2401	3249	2011/2010
50	40	98	54	127	134	1166	920	2491	2020	2289	3269	2012/2011
42	40	106	62	132	135	1119	948	2379	2082	2430	3422	2013/2012
60	40	91	53	128	137	1406	1094	1584	1694	2046	3104	2014/2013

المصدر: دليل مديرية التربية لولاية قسنطينة لمواسم دراسية مختلفة في جانفي 2014 م

ما يلاحظ على قطاع التربية في مجال الدراسة وانطلاقا من الإحصائيات المختلفة لستة (06) مواسم دراسية متتالية يتبين أن النمو الحضري قد شكل ضغطا على مستوى بعض المرافق التعليمية، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة ويظهر ذلك في عدد التلاميذ الذي بدوره يؤثر على طاقة استيعاب مختلف المرافق، فمن خلال الجدول السابق رقم (53) يتبين لنا أن عدد التلاميذ بالطور الثانوي يتزايد من موسم لآخر إذا ما استثنينا موسم (2010/2009) م ب 675 تلميذ وهذا بالنسبة لقطاع الزيادة، في حين نجد أن عدد الحجرات بقي ثابتا عند الرقم 40 حجرة أما قطاع القنطرة فهناك زيادة ونقصان من موسم لآخر بينما عدد الحجرات كان ثابتا إلى غاية الموسم الدراسي (2010-2011) م عند الرقم 50 حجرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على زيادة الضغط على المرافق التعليمية بالطور الثانوي.

أما بالنسبة للطور الثالث بقطاع الزيدية فهو في تذبذب فبعد ما كان عدد التلاميذ بحوالي 2170 تلميذ خلال الموسم (2010-2011) م صار 1694 تلميذا في آخر موسم دراسي، أي بفارق 476 تلميذ بينما لم يشهد تغيرات كبيرة في عدد الحجرات بين (64-53) حجرة، أما بالنسبة للقطاع الثاني فقد انخفض عدد التلاميذ منذ الموسم الدراسي (2010-2011) م واستمر إلى آخر موسم وذلك من (2668-1584) تلميذ أي بفارق 1084 تلميذ وهذا رافقه زيادة ونقصان في عدد الحجرات بين (84-106) حجرة ويرجع سبب كل هذا إلى احتلال الفئة العمرية للمتمدرسين بالطور الثالث والثانوي بالقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة نسبة معتبرة بلغت بحوالي (14.83-15.71) % على الترتيب إلى جانب عدم وجود ضوابط في توزيع عدد التلاميذ فمثلا تلاميذ حي الزيدية نسبة منهم تزاوول دروسها بالمرافق التعليمية للقطاع الثاني مما يدل على عدم أخذ بعين الاعتبار معيار الأصل الجغرافي للتلاميذ وفقا للحدود الإدارية للقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة حتى يتم تسجيلهم عبر المرافق التعليمية القائمة بهما.

وأخيرا الطورين الأول والثاني حيث يظهر أنهما أكبر من حيث عدد التلاميذ وهذا من الناحية العددية مقارنة بالطورين الثالث والثانوي وذلك بـ 3104 تلميذ بقطاع الزيدية أما القطاع الثاني فمثل بـ 2046 تلميذ وهذا بالرغم من احتلال الفئة العمرية للمتمدرسين بالطورين الأول والثاني في القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة نسبة أكبر مقارنة بالفئة العمرية السابقة للطور الثانوي والطور الثالث وذلك بـ (23.80-20.60) % على التوالي، أما بالنسبة للحجرات فهي تتراوح ما بين (132-137) حجرة بقطاع الزيدية وما بين (116-132) حجرة بالقطاع الثاني وهذا لا يشكل ضغطا إلا في حالة تطبيق الدوام الواحد وفي حالة تطبيق الدوامين لاسيما بمدرسة زواتين علي القائمة بحي جبل الوحش حيث نجد الحالة الثانية مما يرهق كاهل الأسرة التربوية.

II-التفاوت في التغطية الطبية بين القطاعين:

إن القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة كغيرهم من المجالات الحضرية يقدمان خدمات صحية بفضل قطاع الصحة خصوصا في إطار الصحة الجوارية، وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم

07/ 140 المؤرخ في ماي 2007 م⁽¹⁾ بالمدينة ولإبراز مدى التجسيد الفعلي للخريطة الصحية الجديدة ينبغي الإشارة للإمكانيات البشرية للمؤسسة العمومية للصحة الجوية منتوري بالقطاعين وانطلاقا من معطيات التحقيق الميداني سنحاول في هذا الجزء تصنيف القطاعين بالنظر إلى عدد أطباء الفحص العام والمتخصصين وجراحي الأسنان كالتالي:

ومن خلال الدور الذي لعبته مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوية بأحياء القطاعين فإنها تستحوذ على 14.56 % من عدد أطباء الفحص العام من مجموع مرافق المؤسسة بالجزء الغربي لمدينة قسنطينة و ب 02.82 % من عدد أطباء الفحص المتخصص بينما 11.76 % من عدد جراحي الأسنان وبناء على نتائج الجدول الآتي رقم (54) نستخلص ما يلي:

ما نلاحظه هو انعدام كلي للتغطية الطبية بالقطاع الحضري الزبانية أمام هذا وسهولة الاتصالية وكذا قرب مرافق الصحة الجوية القائمة بقطاع القنطرة ساعد على تردد المرضى على خدماتها مما أدى للاكتظاظ لاسيما في بعض التخصصات الطبية كقسم تلقيح الأطفال ... وغيرها. وعليه فقد بلغ معدل التغطية الطبية بالطب العام في القطاع الحضري القنطرة ب طبيب لكل 2200 ساكن أي بنسبة 60 % وبمقارنته بالمعدل الوطني والمقدر ب طبيب لكل 909 ساكن يعتبر ضعيف وهذا لا يتماشى مع إمكانيات القطاعين الذي يتوفر على عيادة متعددة الخدمات فقط بحي الأمير عبد القادر إلى جانب سوء التسيير في ميدان الصحة بينما هو ب طبيب لكل 5532 ساكن.

على مستوى القطاعين حيث تعتبر تغطية طبية ضعيفة جدا مقارنة بالمعدل الوطني السابق ذكره بالمقابل سجلت التغطية الطبية بالطب المتخصص في قطاع القنطرة ب طبيب لكل 15403 ساكن وبنسبة قدرت ب 08 % في حين قدر المعدل الوطني ب طبيب لكل 6414 ساكن حيث تعتبر تغطية طبية ضعيفة جدا ولعل سبب ذلك هو نقص الأطباء الأخصائيين وفي مختلف الاختصاصات الطبية أما بالنسبة للقطاعين عامة فكانت التغطية الطبية ب طبيب لكل

(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 33 بتاريخ 20 ماي 2007 م الموافق لـ 03 جمادى الأولى عام 1428هـ، ص 10.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

38721 ساكن وهي بعيدة كل البعد عن المعدلات الوطنية في هذا الميدان، بينما بلغت درجة التغطية الطبية بجراحي الأسنان بـ طبيب لكل 3851 ساكن ونسبة قدرت بـ 32 % وتعتبر جيدة جدا مقارنة بالمعدل الوطني والمقدر بـ طبيب لكل 3333 ساكن أما على مستوى القطاعين فكان بـ طبيب لكل 9680 ساكن الذي يعتبر مقبولا إلى حد ما.

الجدول رقم (54): التغطية الطبية (طب عام، طب مختص، جراحي الأسنان) بالقطاعين

البيان	عدد السكان (ن)	عدد أطباء الفحص العام	التغطية طبيب/ساكن	عدد أطباء الفحص المتخصص	التغطية طبيب/ساكن	عدد جراحي الأسنان	التغطية جراح/ساكن
قطاع الزيادة	46636	-	-	-	-	-	-
قطاع القنطرة	30806	14	2200	02	15403	08	3851
المجموع	77442	14	5532	02	38721	08	9680

المصدر: مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية منتوري في فيفري 2014 م.

III- نقص في بعض التجهيزات الضرورية الداخلية عبر مساكن القطاعين:

تكمن أهمية دراسة التجهيزات الداخلية للمساكن في التنظيم وإبراز الدوافع وراء الإجراءات التي قام بها السكان لتحسين أوضاع إسكانهم، فمن خلالها نتمكن من معرفة المستوى المعيشي لسكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة إلى جانب معرفة الأسباب التي تكمن من وراء إدخال عدة تغييرات على المساكن ولهذا اعتمدنا في المسح الميداني الذي أجريناه في أبريل 2014 م على ثلاثة مؤشرات صنفناها إلى:

أولا نجد التجهيزات الصحية وتتمثل في: المطبخ، الحمام، المرحاض، وثانيا الشبكات التقنية وهي: كهرباء، غاز المدينة، قنوات الصرف الصحي، قنوات المياه الصالحة للشرب، وثالثا مؤشرات الرفاهية وهي ما بين: الهاتف، المقعر الهوائي، الكمبيوتر، الانترنت، التلفاز، الغسالة، الثلاجة، المكيف الهوائي، وعليه فقد وصل مؤشر الإسكانية بالقطاع الحضري الزيادة إلى 91.43 %، أما بالقطاع الحضري الثاني فهو بـ 92.43 %، حيث كلما كان هذا المؤشر مرتفعا

كلما دل على أن القطاعين والأحياء السكنية لهما أحسن وأرقى، وأما بالنسبة للأحياء السكنية فقد تباين من حي لآخر بين متوسط إلى جيد جدا وهو ما انعكس سلبا على مستوى السكن الذي يعاني من مشاكل ونقائص ومن خلال الخريطة رقم (13) وبتطبيق مؤشر الإسكانية⁽¹⁾ توصلنا إلى ثلاث فئات عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة كالآتي:

1- الفئة الأولى: مؤشر إسكانية جيد جدا (95.45-99.46) %

وتشمل فئة الأحياء ذات تجهيز داخلي جيد جدا للمساكن وتضمنت حي سرينة وكذا حي ساقية سيدي يوسف حيث أنهما موصولان بكل من التجهيزات الصحية والشبكات التقنية ويرجع ذلك لحدثة حي سرينة وقدم حي ساقية سيدي يوسف، حيث سجلنا نقصا وبنسبة ضعيفة في تجهيز المساكن بالانترنت والهاتف فقط.

أما بالقطاع الثاني فهو ممثل بحي باب القنطرة وحي محمد لوصيف، ويرجع ذلك لعدم هذه الأحياء الذي ساهم بشكل كبير في توفير معظم التجهيزات، هذا من جهة وطبيعة النمط الجماعي السائد بهما من جهة أخرى، أما بحي الأمير عبد القادر فقد سجلنا نقصا وبنسبة ضعيفة في تجهيز المساكن بالانترنت والهاتف، وكذا في التجهيزات الضرورية كالحمام بنسبة ضعيفة لأن المسكن تشغله أكثر من عائلة واحدة مما يجعلهم يشتركون في هذا التجهيز.

(1): تم حساب مؤشر الإسكانية (الرفاه) كالتالي:

$$IC = (L_1 + L_2 + \dots + L_n / NH) \times 100$$

حيث: IC: مؤشر الإسكانية.

L: عدد المساكن المجهزة بتجهيز معين.

H: عدد المساكن.

N: عدد المؤشرات (N = 15 مؤشر).

أنظر: محاضرة الأستاذ محمد الهادي لعروق: مقياس التهيئة الحضرية للسنة الرابعة تدرج محور: تنظيم وهيكلية المجال السكني جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، يوم 17 أبريل 2011 م، للسنة الدراسية الجامعية 2010/2011 م.

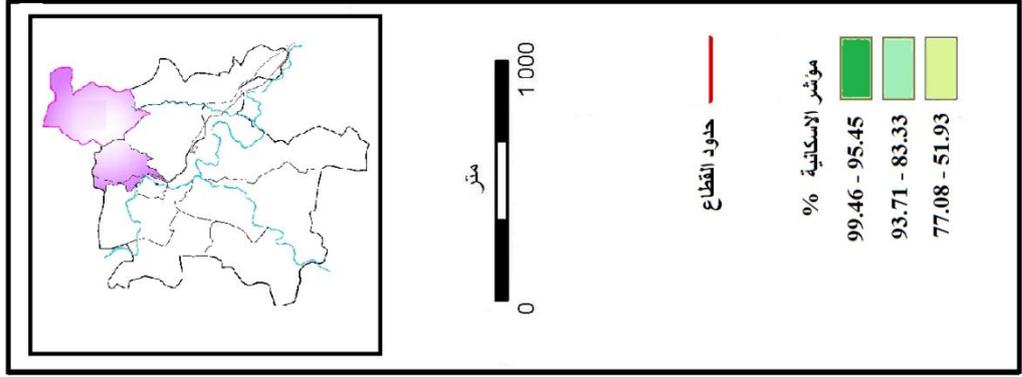
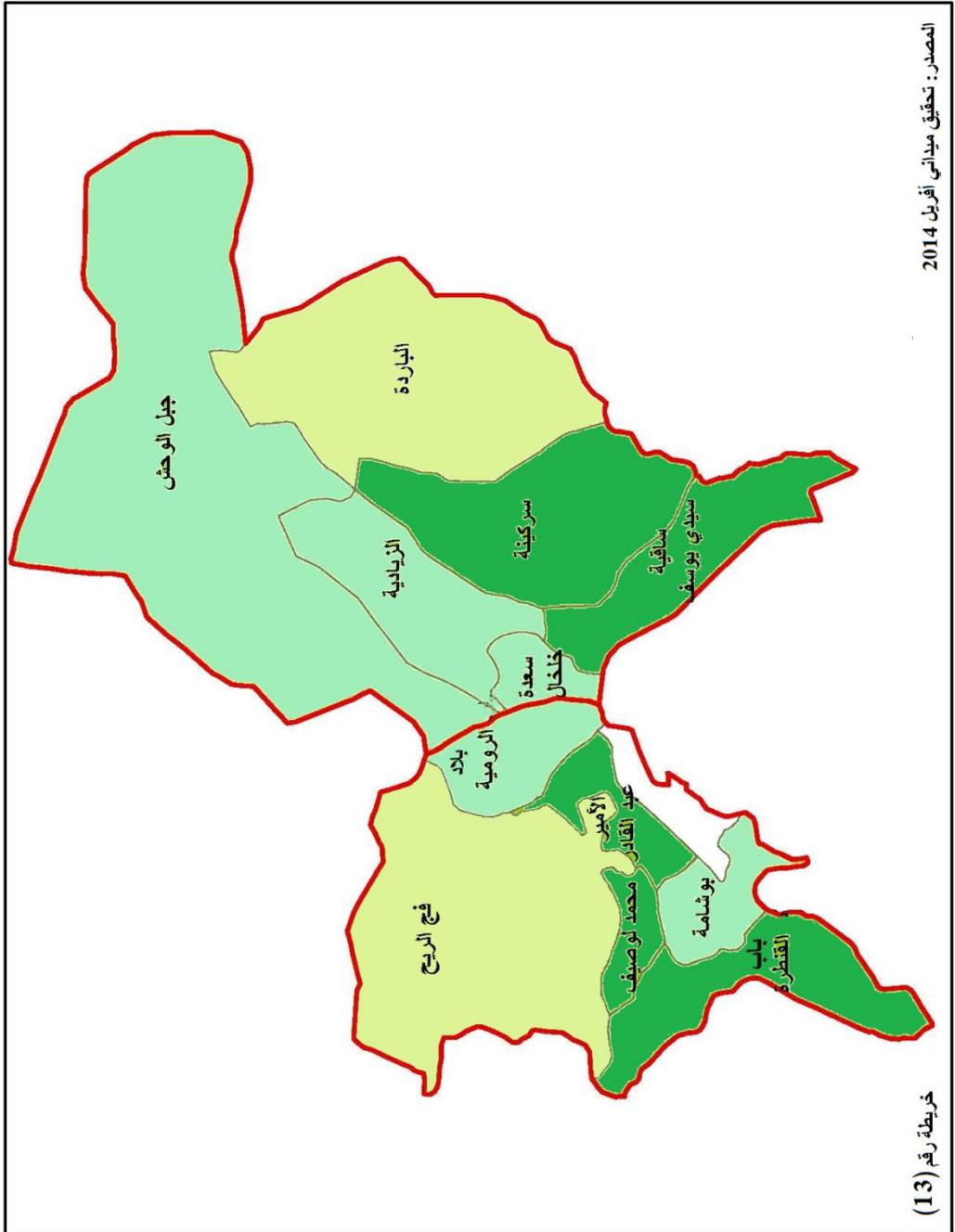
2- الفئة الثانية: مؤشر إسكانية جيد (83.33-93.71) %

وتضم فئة التجهيز الجيد للمساكن المقامة بكل من حي سعدة خلال، جبل الوحش وكذا حي الزبانية حيث سجلنا بحي جبل الوحش نقص في تجهيزات الرفاه للمسكن وهي الهاتف والانترنت وهذا بنسبة ضعيفة، كذلك حي سعدة خلال حيث سجل نقص في التجهيزات الضرورية كالانترنت والهاتف والمكيف الهوائي بنسبة ضعيفة، لكن قدم الحي والمساحة الصغيرة لعبت دورا في انخفاض مؤشر الإسكانية، أما بالنسبة للتجهيزات الصحية مثل المطبخ والحمام والشبكات التقنية الضرورية كالغاز والصرف الصحي فوجدنا أن حي الزبانية يعاني نقص فيها أكثر من باقي الأحياء نتيجة لتوفره على السكن القصدي القائم بالجهة الجنوبية الشرقية مما أثر في انخفاض مؤشر الإسكانية به، أما على مستوى القطاع الحضري الثاني فتضمنت كل من حي بلاد الرومية وكذا حي بوشامة حيث سجلنا نقصا كبيرا في تجهيز المساكن بتجهيزات الرفاه كالهاتف والانترنت وكذا في التجهيزات الضرورية كالحمام وهذا بنسبة ضعيفة ويفسر ذلك بسيطرة النمط الفوضوي الصلب والنمط الجماعي بهما ما يفسر تباين في مؤشرات الحياة العصرية.

3- الفئة الثالثة: مؤشر إسكانية متوسط (51.93-77.08) %

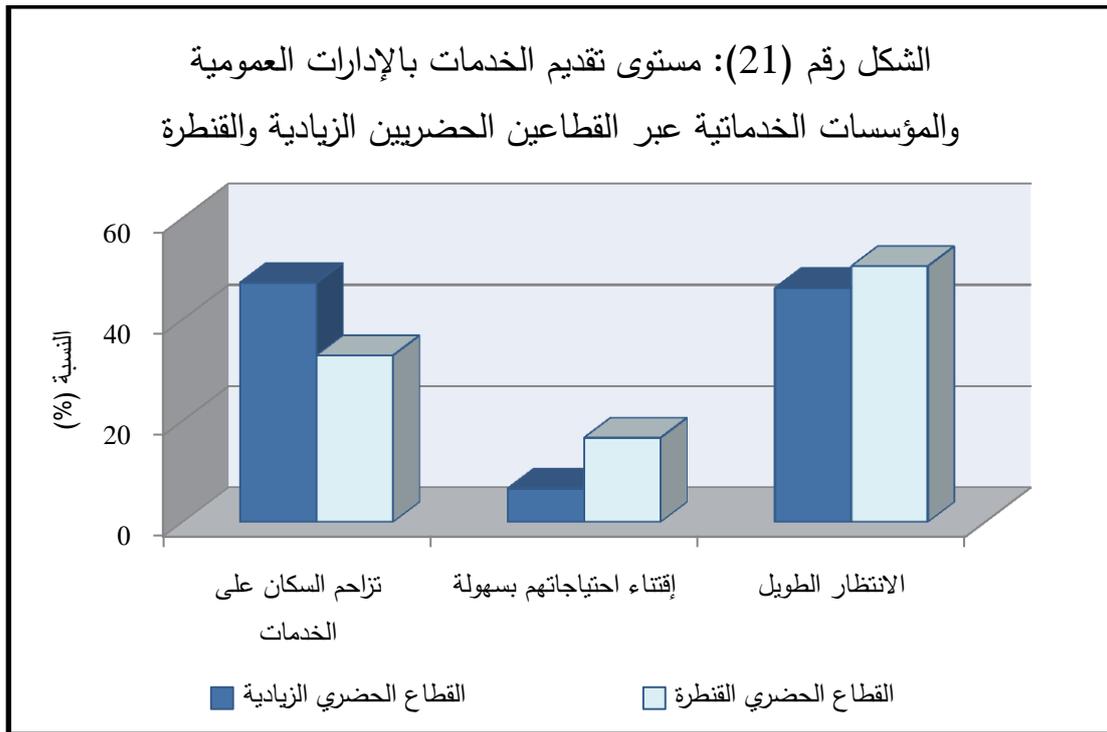
وتضم فئة التجهيز الداخلي المتوسط للمساكن المقامة بحي الباردة الذي مازال في طور الإنجاز وبالتالي عدم توفره على الشبكات الضرورية، بينما على مستوى القطاع الحضري الثاني فهي بحي فج الريح (منطقة فراندو) حيث سجلنا غياب كلي لتجهيزات الرفاهية للمسكن وهي الهاتف والانترنت ونقص في التجهيزات الصحية كالحمام لأن المسكن تشغله أكثر من عائلة واحدة ما يجعلهم يشتركون في هذا التجهيز، أما بالنسبة للشبكات التقنية الضرورية فوجدنا أن الحي تنعدم به شبكة الغاز بالإضافة لنقص في التغطية بشبكة الصرف الصحي فيه أكثر من باقي الأحياء السابقة نتيجة لتوفره على السكن القصدي الهش بالإضافة إلى أن أغلب المساكن القائمة به هي مساكن فوضوية صلبة منتشرة بالمنطقة. ويؤكد ذلك الجدول رقم (55) بالملحق.

القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة-مدينة قسنطينة- توزيع مؤشر الإسكانية عبر الأحياء



IV- رداءة مستوى تقديم الخدمات بالإدارات العمومية والمؤسسات الخدمائية:

لا يكاد تأثير النمو الحضري بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على مستوى نوعية وجودة الخدمة يظهر للعيان لكن التحليل المعمق اعتمادا على إحصائيات البحث الميداني أظهر لنا أن هذا الأثر بالغ الأهمية وقد تسبب في الكثير من المشاكل والصعوبات وانطلاقا من الشكل الآتي رقم (21) نستخلص ما يلي:



1- **تزامم السكان على الخدمات:** وذلك بنسبة بلغت نحو 47.21 % من إجمالي عدد سكان القطاع الحضري الزيادة وبالمقابل كانت بنسبة تقدر بـ 32.88 % بالقطاع الحضري القنطرة.

2- **إقتناء احتياجاتهم بسهولة:** حيث أكدت نسبة 6.61 % من سكان القطاع الحضري الزيادة عن السهولة في إقتناء احتياجاتهم بينما كانت أكبر من سابقتها بالقطاع الثاني بنحو 16.63 %.

3- **الانتظار الطويل:** إذ نسبة 46.18 % من سكان قطاع الزيادة اشتكوا من الازدحام وطول الانتظار بمختلف الإدارات والمؤسسات الخدمائية بينما أكثر من نصف سكان القطاع الحضري القنطرة أجابوا أيضا بالانتظار الطويل وذلك بنسبة بلغت نحو 50.49 % ولعل سبب ذلك يرجع

بالمقام الأول إلى نقص الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمائية بالقطاعين وبقاء معظمها بوسط المدينة وذلك منذ الحقبة الاستعمارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التسيير الفوضوي واللامبالاة لكثير من العاملين مثلا ما نلاحظه بمقر القطاع الحضري القنطرة أيام الدخول الاجتماعي بقسم الحالة المدنية حيث الاكتظاظ يعم مختلف المكاتب وهذا برهان على نقص الوعي والإهمال بالمسؤولية في العمل. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (56) و(57) بالملحق.

V-التنقلات من أجل إقناء الحاجيات:

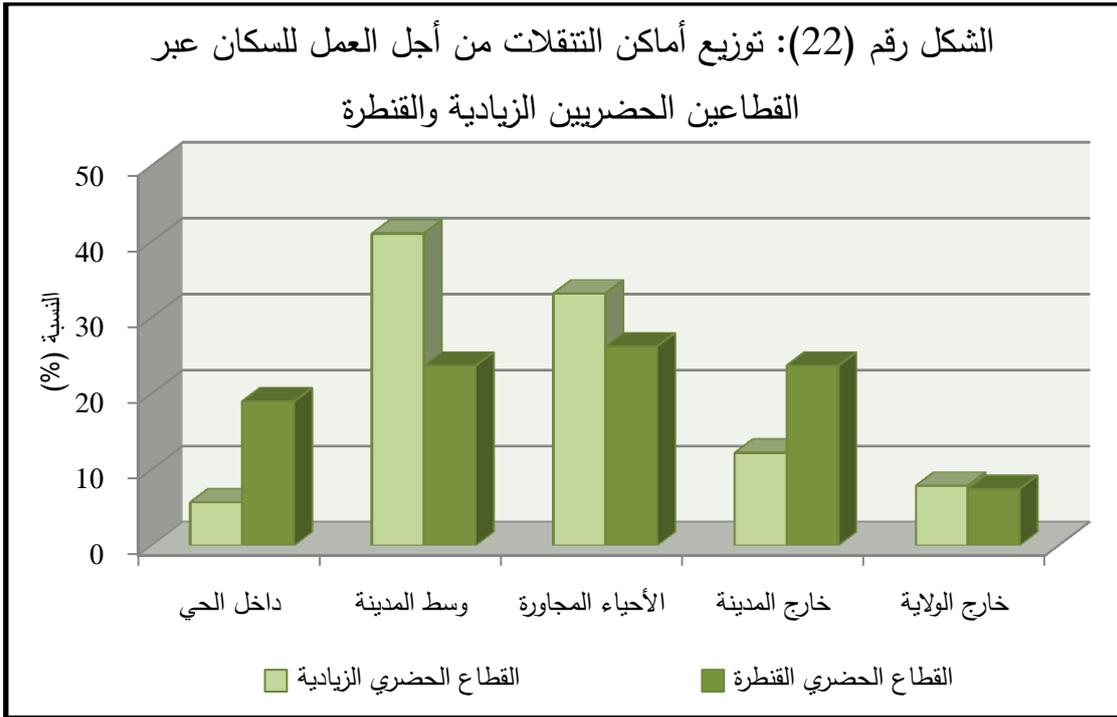
تهدف الدراسة الوظيفية التي تتسجها مختلف الخدمات بين أحياء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة إلى معرفة تأثير الأحياء على المجال بتواجد هذه الخدمات التي تجعل من هذه الأحياء مجالا مستقطبا وجاذبا ومستهدفا ومدى تأثيرهم في حالة انعدامها وهذا من خلال تنقلاتهم اليومية على مسافات مختلفة:

1-الحركة من أجل إقناء الحاجيات:

كما لاحظنا سابقا من خلال دراسة واقع التنظيم المجالي القائم للمرافق الوظيفية القائمة بالأحياء السكنية لمجال الدراسة، فإن هذه الأحياء تتوفر على عدد معتبر من الأنشطة التجارية المتنوعة لكن البعض الآخر يشهد عجزا كبيرا في تواجدها وبذلك تباينت نسبة التغطية ما أثر سلبا على حركة السكان باتجاه الأحياء الأخرى وحتى خارج المدينة والولاية للحصول على هذه الاحتياجات الضرورية:

أ-التنقل من أجل العمل:

انطلاقا من نتائج الاستمارة الاستبائية (عينة 10 %) والموزعة على سكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في أفريل 2014 م تم التوصل إلى تحديد أهم الأماكن التي يتوجه إليها السكان بشكل كبير من أجل ممارسة وظائفهم المهنية (العمل) وحسب الشكل الآتي رقم (22) كانت الحقائق التالية:

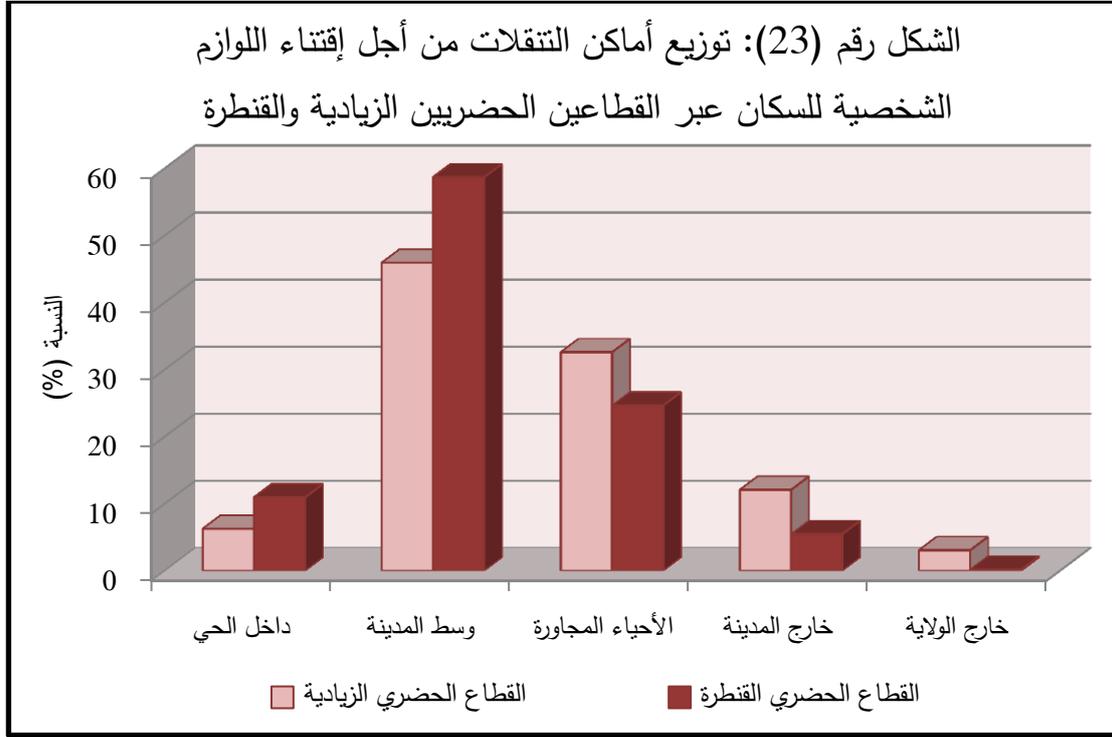


تأتي نسبة 41.05 % من سكان القطاع الحضري الزيدانية الذين يمارسون وظائفهم المهنية بوسط المدينة في المرتبة الأولى ثم تأتي في المرتبة الثانية نسبة المتنقلين من أجل العمل للأحياء المجاورة بـ 33.18 %، أما المرتبة الثالثة والمقدرة بـ 12.20 % فعادت للعاملين بخارج المدينة بينما المرتبة الرابعة كانت للعاملين المتنقلين لخارج الولاية من أجل العمل بنسبة بلغت نحو 07.87 %، بينما أصغر نسبة فكانت من نصيب العاملين بداخل الحي بحوالي 05.70 % من إجمالي عدد السكان العاملين بالقطاع الحضري الزيدانية. ويؤكد ذلك الجدول رقم (58) بالملحق.

أما على مستوى قطاع القنطرة فقد تصدرت نسبة المتنقلين من أجل العمل إلى الأحياء المجاورة بنسبة بلغت بـ 26.22 % تليها في المرتبة الثانية نسبة السكان المتنقلين إلى وسط المدينة وكذا خارج المدينة للعمل بنسب متقاربة جدا وذلك بـ (23.67-23.68) % على الترتيب ثم تأتي نسبة السكان العاملين داخل أحياء القطاع بنسبة تقدر بـ 18.98 %، أما آخر نسبة فعادت للسكان العاملين خارج الولاية حيث بلغت نحو 07.44 %. ويؤكد ذلك الجدول رقم (59) بالملحق، ويمكن تفسير ارتفاع حجم التنقلات من أجل العمل نحو وسط المدينة لكون أغلبية السكان القاطنين لأحياء القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة هم عبارة عن المقيمين نتيجة تفريغ الفائض السكاني

القسنطيني والذين احتفظوا بمناصب عملهم بوسط المدينة رغم تغيير أماكن إقامتهم.

ب-التنقل من أجل إقتناء اللوازم الشخصية: وتضم هذه الفئة جميع الأصناف (ملابس وأحذية+ مواد التجميل+ أثاث منزلي...) وحسب الشكل الآتي رقم (23) كانت الحقائق التالية:



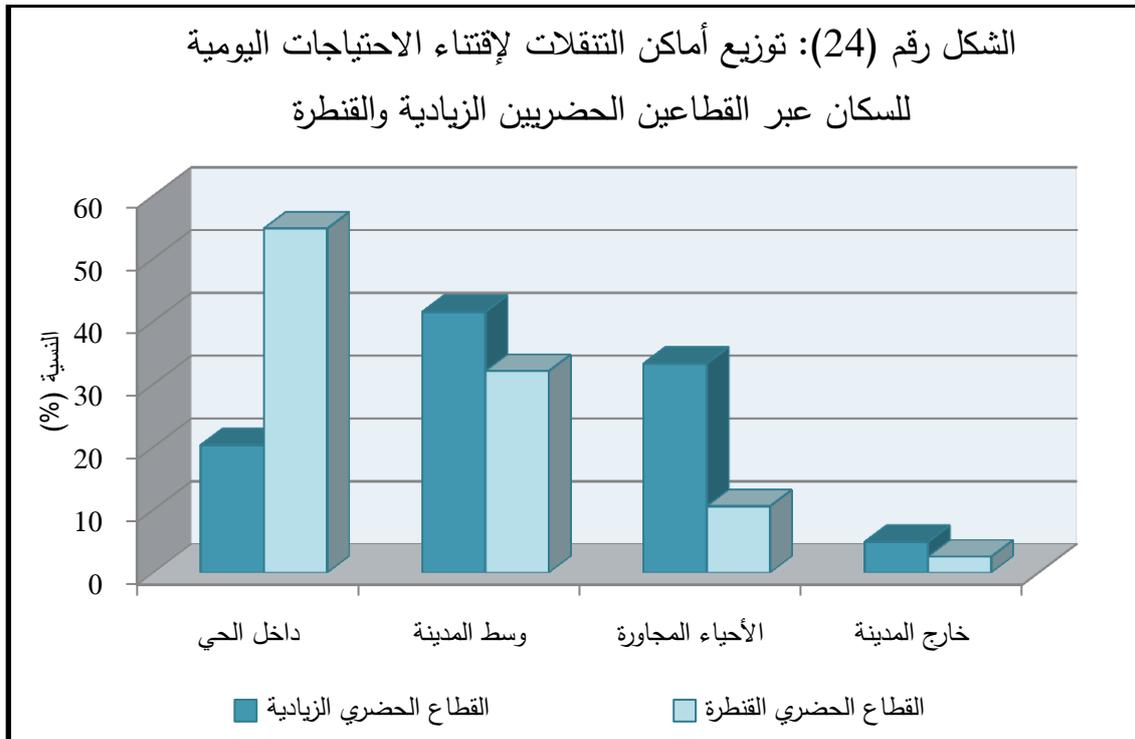
تصدرت نسبة سكان القطاع الحضري الزيادة الذين يلجؤون إلى إقتناء مستلزماتهم الشخصية من وسط المدينة في المرتبة الأولى بحوالي 45.95 % لتليها في المرتبة الثانية نسبة السكان المتنقلين لأحياء المجاورة للحصول على مستلزماتهم الشخصية بـ 32.61 %، أما المرتبة الثالثة فكانت للسكان الذين يقصدون مناطق خارج المدينة بحوالي 12.09 % بينما المرتبة ما قبل الأخيرة فعادت للسكان الذين يقتنون لوازمهم من داخل الحي السكني المقيمين به بنسبة تقدر بـ 06.27 %، أما المرتبة الأخيرة فهي للمتقلين إلى خارج الولاية بـ 03.08 % من إجمالي عدد سكان القطاع الحضري الزيادة. ويؤكد ذلك الجدول (60) بالملحق.

نفس الوضعية بالنسبة لقطاع القنطرة حيث أكبر نسبة عادت للسكان المتنقلين من أجل إقتناء لوازمهم الشخصية من وسط المدينة بـ 58.71 %، أما المرتبة الثانية فكانت للسكان

المتقلين للأحياء المجاورة بحوالي 24.66 % ثم تأتي بعدها نسبة السكان الذين يحصلون على مستلزماتهم الشخصية من داخل الحي وذلك بـ 10.96 %، أما نسبة السكان الذين يترددون على مناطق من خارج المدينة للحصول على مستلزماتهم الشخصية فقدت بحوالي 05.48 % وأخيرا نسبة السكان القاصدين لمناطق من خارج الولاية بـ 0.19 %، وعليه فإن دوافع واتجاهات الحركة من أجل إقتناء اللوازم الشخصية المختلفة والتي نال وسط المدينة النسبة الأكبر منها كانت كلها راجعة لعدم توفر هذه اللوازم بشكل كبير داخل الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة. ويؤكد ذلك الجدول رقم (61) بالملحق.

ج-التنقل من أجل إقتناء الاحتياجات اليومية: يمكن تقسيم الاحتياجات اليومية لدى السكان إلى قسمين هما: ج-1- المواد الغذائية العامة ج-2- الخضر والفواكه

ملاحظة: تم ضم المعطيات المتعلقة بأماكن التنقلات للسكان من أجل إقتناء المواد الغذائية مع الخضر والفواكه وهذا لتطابق النتائج المتحصل عليها بعد فرز الإجابات الواردة في الإستمارات الإستبائية الموزعة على سكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة.



وحسب الشكل السابق رقم (24) فإن نسبة 41.51 % من سكان القطاع الحضري الزايدة يقتنون احتياجاتهم اليومية المتعلقة بالمواد الغذائية والخضر والفواكه من وسط المدينة، أما نسبة السكان الذين يقتنون احتياجاتهم اليومية السابقة الذكر من الأحياء المجاورة فقد بلغت نحو 33.29 %، بينما إقتناء الاحتياجات اليومية من داخل الحي فكانت بحوالي 20.30 %، غير أن هذا لم يمنع من وجود نسبة تقدر بـ 4.90 % من السكان يتوجهون إلى خارج المدينة وهذا في بعض الأحيان. ويؤكد ذلك الجدول رقم (62) بالملحق.

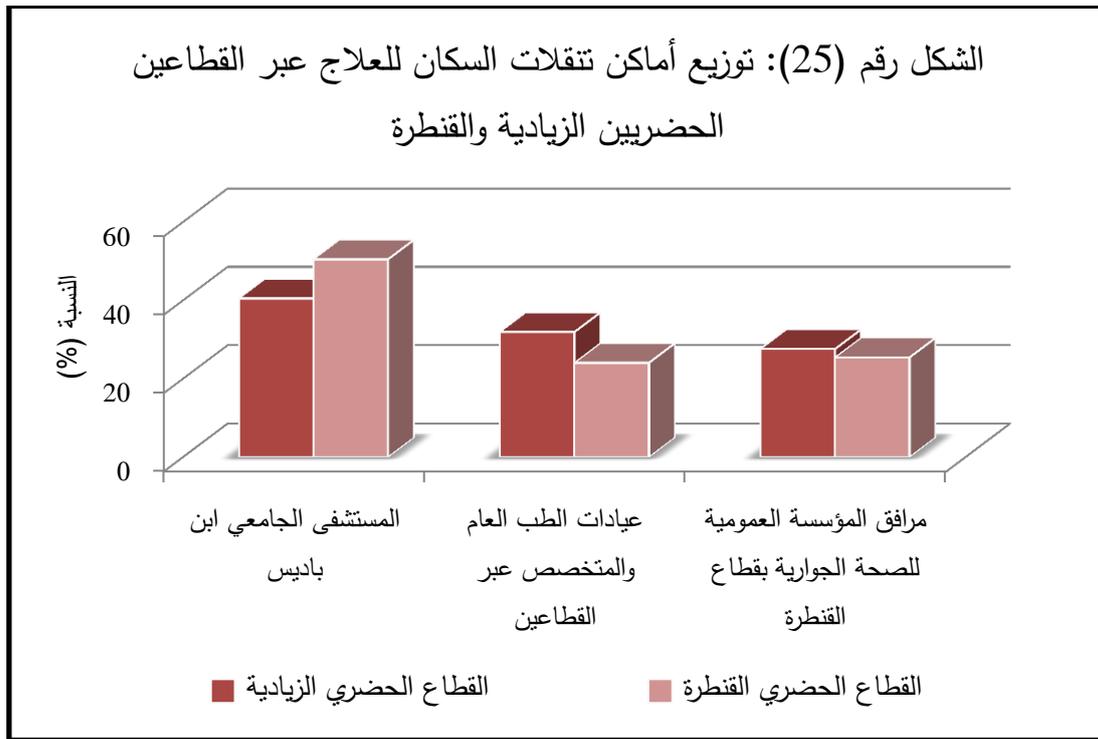
أما بالنسبة لقطاع القنطرة فنلاحظ عكس ما هو موجود بالقطاع السابق حيث النسبة الكبيرة والمقدرة بـ 54.79 %، أي ما يزيد على نصف سكان القطاع يقتنون احتياجاتهم اليومية من المواد الغذائية والخضر والفواكه من داخل الحي وهذا لتوفر بعض المحلات بهذه الأحياء السكنية والتي تعتبر في نظرهم كافية وطبعاً هذا لم يمنع وجود نسبة تقدر بـ 32.09 % من السكان يتجهون نحو وسط المدينة للغرض نفسه، أما السكان المتنقلين للأحياء المجاورة فقدت نسبتهم بـ 10.57 % وأحياناً حتى خارج المدينة بنسبة تقدر بـ 2.54 %. ويؤكد ذلك الجدول رقم (63) بالملحق.

د- التنقل من أجل العلاج: إن دوافع الحركة من أجل الحصول على خدمة العلاج كانت وفق ثلاث وجهات رئيسية وهي بين: المستشفى الجامعي ابن باديس، عيادات الطب العام عبر القطاعين الحضريين والزراعية والقنطرة، مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية منتوري ومن خلال الشكل الأتي رقم (25) المبين لتوزيع حركية السكان حسب اتجاهات العلاج كانت الحقائق الآتية:

د-1- المستشفى الجامعي ابن باديس: بلغت نسبة السكان الذين يلجؤون إلى هذه المرفق بالقطاع الزايدة الحضري الزايدة نحو 40.48 % من إجمالي سكان القطاع، أما بالنسبة للقطاع الحضري الثاني فكان بنسبة قدرت بـ 50.49 % من إجمالي عدد سكان القطاع، ولعل سبب هذا يرجع لقرب المستشفى الجامعي ابن باديس من السكان ومدة المناوبة بـ 24 / 24 سا وسهولة الوصول إليه إضافة لتوفره على عدة اختصاصات طبية دقيقة أهمها: طب الأطفال، طب المفاصل والعظام، طب الأمراض المعدية والطب العام وغيرها.

د-2- عيادات الطب العام والمتخصص عبر القطاعين: قدرت نسبة سكان القطاع الحضري الزيادة الذين يعالجون بهذه العيادات بـ 31.93 % بينما قدرت نسبة سكان قطاع القنطرة الذين يعالجون على مستوى هذه العيادات بـ 24.07 %، ولعل هذا التفاوت يرجع للغياب الكلي للمرافق الصحية العمومية بالقطاع الأول وتنوعها بالقطاع الثاني.

د-3- مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بقطاع القنطرة: إن مرافق هذه المؤسسة تقديم بعض الخدمات الطبية خاصة تلقيح الأطفال، وعليه فقد سجلت نسبة سكان قطاع الزيادة الذين يترددون على مرافق هذه المؤسسة بـ 27.59 % وهي مقارنة لتلك المسجلة بقطاع القنطرة بحوالي 25.44 %. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (64) و(65) بالملحق.

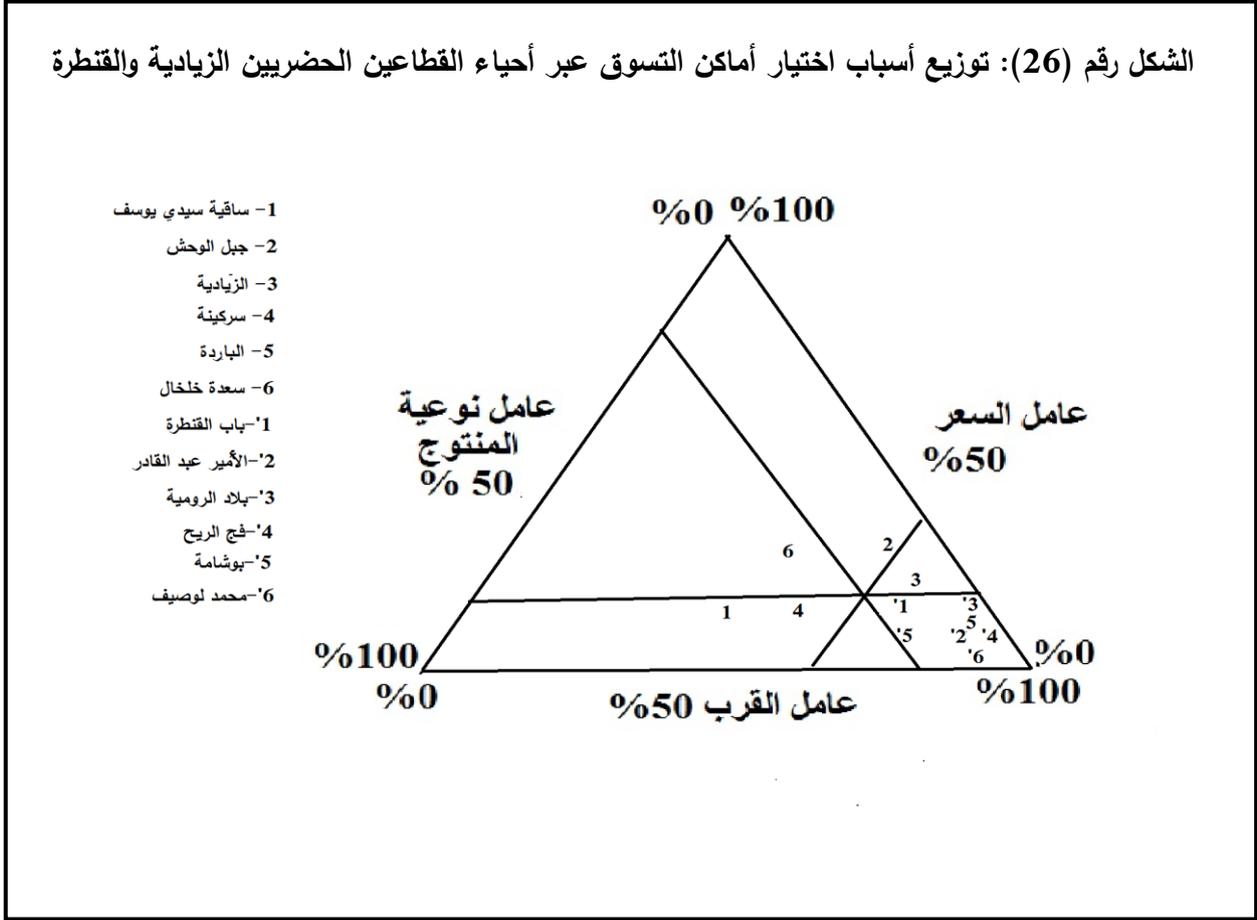


هـ- أسباب اختيار أماكن التسوق للسكان:

إن الهدف الأول من هذه الدراسة هو معرفة أسباب تنقل سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خارج أحيائهم السكنية من أجل التسوق، ومن خلال الإستمارة الإستبائية لاحظنا أن الأسباب المتحكمة في هذه العملية قد حددت في ثلاثة عوامل رئيسية هي: عامل القرب وكذا عامل

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

السعر وأخيرا عامل نوعية المنتج وهذا ما يظهر من خلال الخريطة رقم (14) والشكل الآتي رقم (26) حيث نستخلص خمسة (05) فئات هي:



هـ-1- الفئة الأولى: عامل القرب وتضم سبعة (07) أحياء سكنية وهي:

حي الباردة ويمثل 81.25 % من سكانه يعتمدون على عامل القرب لتحديد مكان التسوق للحصول على حاجياتهم و12.50 % يعتمدون على عامل السعر، بينما 06.25 % يعتمدون على عامل نوعية المنتج.

حي باب القنطرة: والذي يمثل 70.27 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب في تحديد مكان التردد لإقتناء حاجياتهم أما 13.51 % فيعتمدون على سعر المنتج المعروض، بينما 16.22 % منهم يعتمدون على عامل نوعية المنتج.

حي الأمير عبد القادر: ويمثل 80.34 % من سكانه يعتمدون على عامل القرب في تحديد مكان إقتناء حاجياتهم و8.55 % من سكانه يعتمدون على عامل السعر و11.11 % على عامل نوعية المنتج.

حي بلاد الرومية: ويمثل 80.28 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب 16.90 % من سكانها يعتمدون على عامل السعر بينما 2.82 % على عامل نوعية المنتج.

حي فج الريح: ويمثل 89.47 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب في تحديد مكان إقتناء حاجياتهم غير أنه لم يتم تسجيل، أي حالة لعامل نوعية المنتج في تحديد مكان إقتناء حاجياتهم بينما 10.53 % اعتمدوا على عامل السعر.

حي بوشامة: ويمثل 75.45 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب في اختيار أماكن التسوق لإقتناء حاجياتهم أما 7.27 % منهم يعتمدون على عامل السعر وأخيرا 17.27 % يعتمدون على نوعية المنتج.

حي محمد لوصيف: حيث نجد 87.76 % من سكانه يعتمدون على عامل القرب في تحديد مكان التسوق أما 8.16 % منهم فيعتمدون على السعر، بينما 4.08 % منهم فيحددون عامل نوعية المنتج كمعيار هام في عملية التسوق.

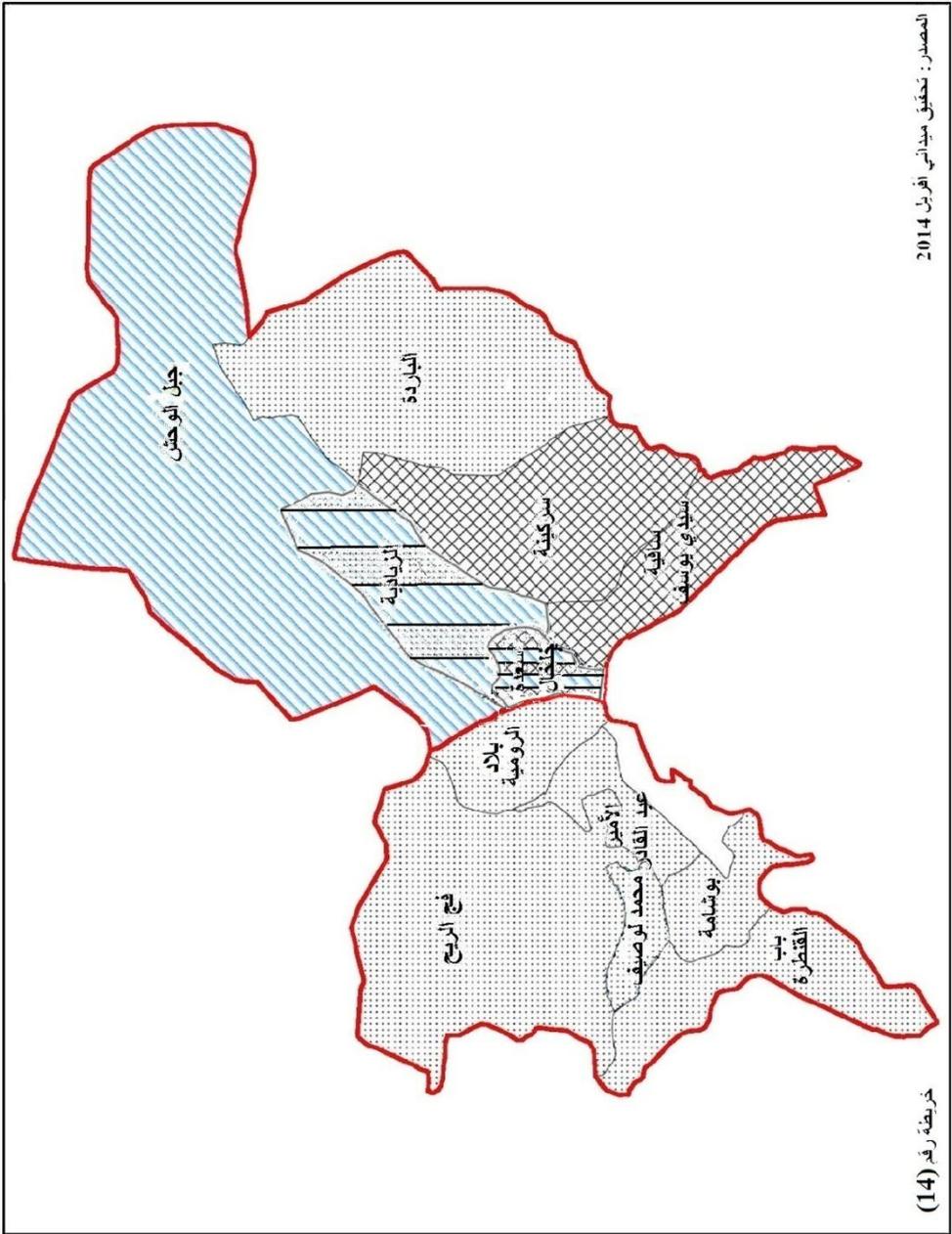
هـ-2-الفئة الثانية: عامل السعر وتضم حي سكني واحد وهو حي جبل الوحش

والذي يمثل 62.61 % من سكانه يعتمدون على عامل السعر في إقتناء حاجياتهم، بينما 28.99 % من سكانه يعتمدون على عامل القرب و08.40 % على عامل المنتج.

هـ-3-الفئة الثالثة: عامل نوعية المنتج وتضم الأحياء السكنية التالية:

حي ساقية سيدي يوسف: حيث يمثل 40.65 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب في تحديد مكان شراء حاجياتهم بينما 15.45 % من سكانها يعتمدون على عامل السعر و43.90 % على عامل نوعية المنتج.

القطاعين الحضريين الريفية والقنطرة-مدينة قسنطينة - توزيع أسباب اختيار أماكن التسوق عبر الأحياء



حي سركينة: ويمثل 53.06 % من سكانها يعتمدون على عامل القرب في اختيار مكان الشراء بينما 14.29 % يعتمدون على عامل السعر و32.65 % على عامل نوعية المنتج.

ه-4-الفئة الرابعة: عامل القرب + السعر وتضم حي سكني واحد وهو:

حي الزبانية: والذي تشكل نسبة سكانه الذين يعتمدون على عامل القرب 72.40 % أما عامل السعر بنسبة 18.75 %، بينما 8.85 % منهم يعتمدون على عامل نوعية المنتج كقاعدة أساسية في اختيار أماكن التسوق لهم.

ه-5-الفئة الخامسة: عامل السعر + نوعية المنتج وتضم هي الأخرى حي سكني واحد وهو:

حي سعدة خلخال: حيث 46.48 % من سكانها يميلون لعامل القرب و28.17 % منهم على عامل السعر فيما سجل نصيب السكان الذين يعتمدون على نوعية المنتج بنسبة قدرت بـ 25.35 %. ويؤكد ذلك الجدول رقم (66) بالملحق.

VI- إشكالية تنظيم حركة المرور عبر القطاعين:

من بين الإشكاليات التي تواجه القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة حاليا هي إشكالية تنظيم حركة المرور والتي تشكل إحدى العناصر الهامة في تنظيم المجال الحضري بهما، باعتبارها تلعب دورا هاما في زيادة الحركة والربط بين مختلف المكونات الحضرية، إذ تعتبر هذه الإشكالية على جانب كبير من التعقيد ولقد أدى انعدام مخطط فعال لتنظيم هذه الحركة عبر أحياء مجال الدراسة إلى الاكتظاظ وفوضى عارمة في معظم الطرق سواء بالسيارات الخاصة أو سيارات الأجرة وخاصة بتلك الحافلات القديمة التابعة للخواص وكذا الجديدة التابعة للدولة. وحسب المعطيات المقدمة من طرف مديرية النقل لولاية قسنطينة لسنة 2014 م كما هي مبينة في الجدول الآتي رقم (67) حيث نجد أن القطاع الحضري الزبانية يتوفر على 207 حافلة مختلفة الأحجام تربط بين أحيائه السكنية كالاتي: بين مركز المدينة وأحياء القطاع بواسطة 87 حافلة منها 79 حافلة تابعة للخواص وتمثل نسبة 38.16 % و08 حافلات تابعة للدولة وبنسبة تقدر بـ 3.87 % من إجمالي

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة

عدد حافلات القطاع، وبين بوالصوف وأحياء القطاع بـ 18 حافلة وتمثل نسبة 8.70 % منها 04 حافلات تابعة للدولة، أي ما يعادل 1.93 % من إجمالي عدد الحافلات بالقطاع.

أما باتجاه المدينة الجديدة علي منجلي فقدّر عدد الحافلات التابعة للخواص بـ 88 حافلة أي بنسبة تقدر بـ 42.51 % و 10 حافلات تابعة للقطاع العام بنسبة 4.83 % من إجمالي حافلات القطاع، بينما قطاع القنطرة لا يتوفر إلا على حافلتين (02)، أي بنسبة 100 % من إجمالي عدد الحافلات بالقطاع تربط بين (المدينة الجديدة علي منجلي-محطة التليفريك) هذا بالنسبة للنقل الحضري الجماعي، أما بالنسبة للنقل بسيارات الأجرة (Taxi): فالقطاعين تتعدم بهما باحة مهيأة لتوقف سيارات الأجرة، حيث يتم تنقل السكان باتجاه الأحياء المجاورة بواسطة المحطة العشوائية الموجودة على مستوى ملتقى الزيادة إضافة لتلك القائمة بمدخل محطة النقل بالسكة الحديدية فقط وانطلاقاً من المعطيات المقدمة من طرف مديرية النقل يتراوح عدد سيارات الأجرة بحوالي 120 سيارة وهذا في أوقات الذروة وعليه بلغ نصيب الفرد بـ 0.002 سيارة/ ساكن⁽¹⁾ كما نشير بخصوص عدد سيارات الأجرة لم نتمكن من الحصول على معلومات دقيقة وذلك راجع لعدم ثبات خطوط العمل.

الجدول رقم (67): عدد حافلات النقل الحضري الجماعي حسب الخطوط بالقطاع الحضري الزيادة

المجموع	اتجاه المدينة الجديدة - علي منجلي والخروب-				اتجاه بوالصوف				اتجاه مركز المدينة				اتجاه الخط	
	حافلات الدولة		حافلات خاصة		حافلات الدولة		حافلات خاصة		حافلات الدولة		حافلات خاصة			
(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	الزيادة
100	207	4.83	10	42.51	88	01.93	04	8.70	18	3.87	08	38.16	79	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: مديرية النقل لولاية قسنطينة في جانفي 2014 م.

(1): تم حساب نصيب الفرد كالتالي: نصيب الفرد = عدد سيارات الأجرة (Taxi) / إجمالي عدد السكان

ومنه: نصيب الفرد عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة = $(30806+46636)/120 = 0.0015 \approx 0.002$ نسمة/ سيارة

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين والزراعية والقنطرة

وعليه فإن عدم توفر الباحات بشكل كافي إلى جانب نقص تهيئة القائمة منها وزيادة عدد السيارات في الآونة الأخيرة أصبحت هذه الباحات غير كافية وتتجلى في انتشار ظاهرة ركن السيارات على مستوى شوارع الأحياء السكنية عبر القطاعين حيث يضطر السائقين إلى الوقوف العشوائي على جوانب الشوارع والأرصفة المخصصة لحركة المشاة وخاصة سائقي السيارات الخاصة، هذا ما يؤدي إلى عرقلة حركة المرور وازدحام السير لذلك يجب تخصيص أماكن وباحات خاصة لركن السيارات ومنع الوقوف الخاطئ على جوانب الأرصفة وعند التقاطعات وفي الشوارع المزدهمة وهذا لمعالجة هذه الظاهرة. (لاحظ الصور رقم: 67 و 68 و 69 و 70).



الصورة رقم (68): ندرة مواقف سيارات الأجرة عبر الأحياء السكنية للقطاعين



الصورة رقم (67): الركن العشوائي أمام مدخل المستشفى الجامعي بالحي السكني باب القنطرة



الصورتان رقم (69) و (70): الركن العشوائي أمام مداخل المساكن والمرافق الخدمية العامة بجل أحياء القطاعين

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

وتتجسد هذه الإشكالية في عجز شبكة الطرق على سيولة حجم التنقلات التي تتم فيها وبمختلف الآليات، مما أدى إلى تأزم في حركة المرور وهذا ما تعاني منه شبكة الطرق للقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة، حيث تتصف بضعف قدرتها على السيولة المرورية خاصة وأن حجم المرور يتزايد مع عامل الزمن بسبب النمو السكاني المتواصل دون توسيع متوازن لشبكة الطرق وتقاس حدة أزمة حركة المرور بالمقارنة ما بين حجم الطرق على الطلب وسعة الطرق في ساعات ذروة الحركة، أي عند ساعات الذروة الصباحية من الساعة السابعة إلى الساعة التاسعة صباحاً حيث جل السكان بمختلف فئات الأعمار يتوجهون للعمل أو للدراسة وإقتناء احتياجاتهم اليومية المختلفة فيحدث تأزم في حركة السير ونفس الشيء في الفترة المسائية خاصة عند الساعة الرابعة.

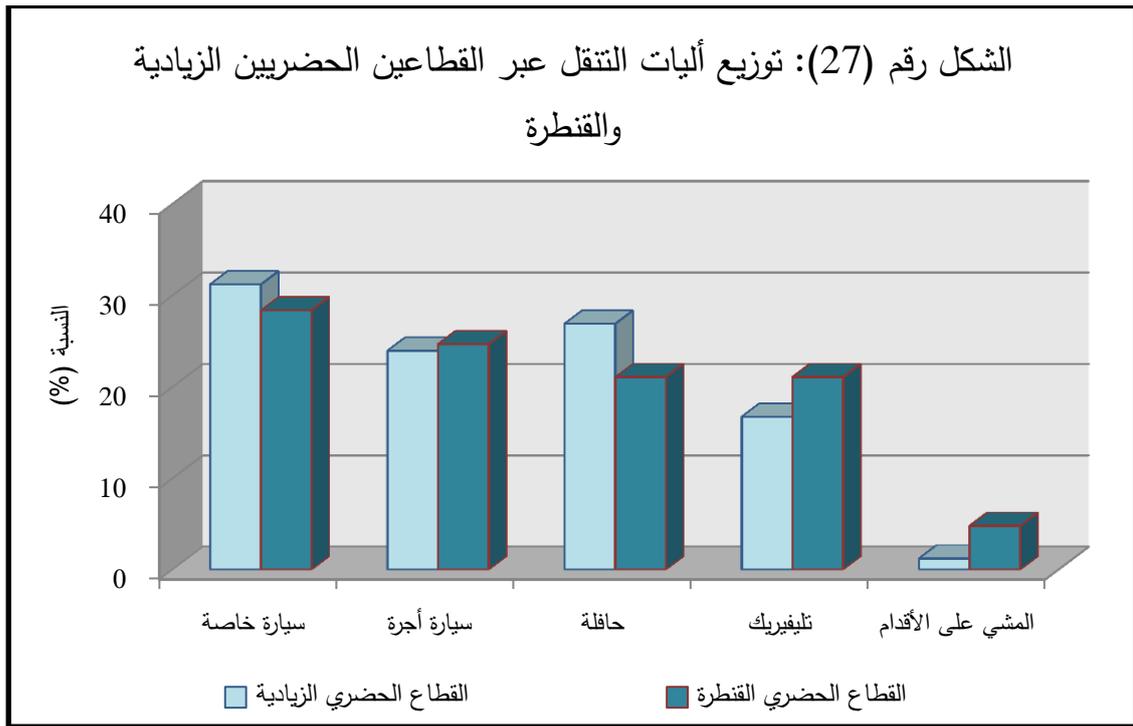
كما أن معظم الطرقات القائمة بمجال الدراسة تتعرض لحركة مرور كثيفة مما جعلها تصل إلى حد الإشباع بسبب تجاوز حجم طلب المرور عليها، مع العلم أن هناك بؤر اختناق تظهر خاصة في مفترق الطرق الزبانية إلى جانب البؤرة المألوفة بحي باب القنطرة إذ تجاوزت حركة المرور بها الحد الأقصى خلال ساعات النهار الأولى وكذلك في المساء فهل بإمكان السلطات إيجاد الحلول لهذه الإشكالية؟. (لاحظ الصور: 71 و72).



الصورتان رقم (71) و(72): أزمة حركة المرور الخائفة خلال الساعات الأولى للنهار في مفترق الطرق باب القنطرة.

VII- رداءة مستوى خدمة النقل الحضري الجماعي بالقطاع الحضري الزيادة:

يتضح أن الوضعية الحالية للنقل الحضري الجماعي عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة تبرز حقيقة مهمة تتمثل في أن المتقل يتجه سلوكه نحو النفور من استعمال النقل الحضري الجماعي أي بواسطة الحافلة، وهذا نظرا للجوانب السلبية الكثيرة المرافقة لهذه الخدمة ويلجأ إلى استعمال وسائل النقل البديلة في تنقلاته الحضرية، وإذا استعمل النقل بواسطة الحافلة فيكون مرغماً على ذلك، كما لوحظ على مستوى التنقلات الحضرية أنها قوية ومنتامية في كل أوقات النهار أما على مستوى التكلفة (السعر) فيلاحظ هيمنة الدولة، ومن خلال نتائج التحقيق الميداني في أبريل 2014 م تم تحديد خمسة (05) آليات للنقل مستخدمة من طرف السكان كما هو مبين في الشكل الآتي رقم (27):



1- التنقل بواسطة السيارة الخاصة:

وتقدر نسبة استخدامها من طرف سكان قطاع الزيادة بـ 31.21 % بينما كانت بـ 28.38 % بقطاع القنطرة وهي تمثل بذلك أكبر نسبة بين وسائل النقل عبر القطاعين مقارنة بباقي استخدام وسائل النقل الأخرى وهذا راجع لتحسن الدخل الفردي للسكان مما فتح المجال أمام

امتلاك السيارات الخاصة بصورة واسعة.

2-التنقل بواسطة سيارة الأجرة:

وتعتبر نسبة استخدامها من قبل سكان مجال الدراسة منخفضة نسبيا مقارنة بوسيلة النقل الأولى، إذ تقدر بقطاع الزيادة بحوالي 23.94 % وقطاع القنطرة بـ 24.67 % هذه النسبة في ظل عدم وجود باحات مخصصة لسيارات الأجرة عبر مجال القطاعين، حيث أن سائقي هذه السيارات يستخدمون مواقف متنوعة ومؤقتة داخل الأحياء السكنية للقطاعين خصوصا مفترق الطرق الزيادة وفي حي باب القنطرة كما أشرنا لها سابقا.

3-التنقل بواسطة الحافلة:

بالرغم من انعدام الحافلة كوسيلة نقل بقطاع القنطرة باستثناء الخط الرابط بين المدينة الجديدة علي منجلي- محطة التليفريك بحي الأمير عبد القادر إلا أن نسبة السكان المستعملين لهذه الوسيلة بقطاع القنطرة تقدر بحوالي 21.07 % والسبب هو إجبارية السكان لاقتناء الحافلة حتى وإن كانت بعيدة وهذا لأسباب معلومة وأخرى خفية بالمقابل سجلت نسبة السكان المستعملين للنقل بواسطة الحافلة بقطاع الزيادة بـ 26.90 %.

4-التنقل بواسطة التليفريك:

بالرغم من انعدامها بقطاع الزيادة إلا أن السكان يترددون على خدماتها وذلك بنسبة بلغت نحو 16.73 %، وهذا راجع لنجاعة موقع هذا الخط المقام الذي يعبر قطاع القنطرة حيث يربط القطاع بوسط المدينة بالإضافة لقربه من قطاع الزيادة وخصوصا من حي سعدة خلخال، أما نسبة السكان المستعملين لهذه الوسيلة بقطاع القنطرة فقد بلغت بـ 21.07 %.

5-المشي على الأقدام:

وتشكل نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالنسب السابقة إذ بلغت بقطاع الزيادة حوالي 01.22 %، بينما كانت نحو 04.80 % بقطاع القنطرة وبذلك تحتل المرتبة الأخيرة بين وسائل

التنقل المستخدمة من طرف سكان القطاعين. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (68) و(69) بالملحق.

إن النقل الحضري الجماعي بمدينة قسنطينة يتكفل بمعظم التنقلات الحضرية للسكان، فهو يمثل 58%⁽¹⁾ من مجمل الحركة الحضرية بواسطة محرك، وذلك يرجع لعدم التوازن بين تكاليف النقل بواسطة الحافلة والبدايل الأخرى فالبرغم من تطور عرض خدمات النقل الحضري الجماعي، إلا أن طاقة الاستيعاب بواسطة الحافلة غير كافية وهذا لعدة أسباب منها: عدم انتظامها وفوضى في التسيير وتأخر الانطلاق وطول المدة الزمنية للوصول وبالإضافة لاختلال في التوزيع المناسب لعدد الحافلات على مختلف الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة.

VIII- مؤشرات خدمة النقل الحضري الجماعي:

إن مؤشر الأمن غير متوفر عبر (محطات التوقف، صعود ونزول المواطنين من الحافلة) بالإضافة إلى طريقة السياقة غير الآمنة في معظم الأحيان وعدم أهلية السائقين لذلك، والنقص الفادح لأدوات الأمن داخل الحافلة (علب الإسعاف، مثلث العطب، ...) بالإضافة لعدم إمكانية الاعتماد عليها في التنقلات الحضرية.

أما على مستوى مؤشر الرفاهية فإن حالة الحافلة تتراوح بين السيئة والمتوسطة وحسنة وعدم ملائمة الحافلة لراحة الركاب وغياب النظافة داخل الحافلة وعدم ملائمة الموسيقى الموضوعية وانتشار الروائح الكريهة داخل الحافلة، ويضاف إليها ضجيج المحركات وكثافة الإكتظاظ في بعض الأحيان وانتشار التدخين فيها وغيرها.

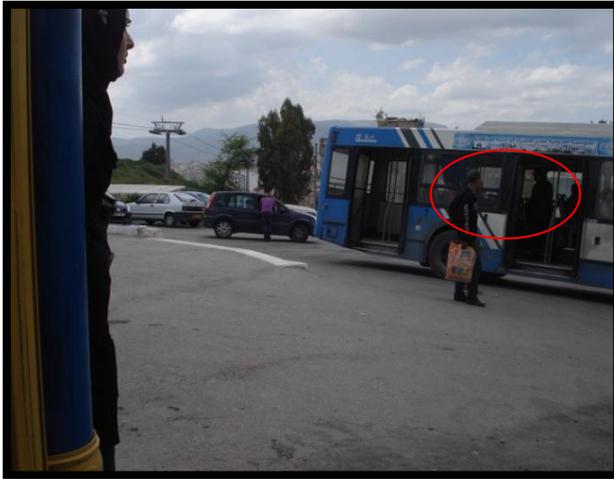
أما على مستوى مؤشر الاستقبال فيتميز بغياب المعاملة الحسنة للمتقلين بالإضافة للهدام غير اللائق للقابض والسائق وعزوف الكثير من المتقلين عن مرافقة أفراد عائلاتهم في التنقل

(1): د.أ. سليم بوقنة فارس بوبا كور، ملتقى وطني حول: استعمال الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية مداخلة بعنوان: استعمال الأساليب الكمية في دراسة سلوك المستهلك نحو خدمات النقل الحضري الجماعي (دراسة حالة النقل الحضري لمدينة قسنطينة)، جامعة 20 أوت 1955 م-سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 26-27 جانفي 2013 م.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

بالحافلة لغياب الاحترام داخلها. أما مؤشر الوقت فطول زمن الوصول دفع بالكثير من السكان المتتقلين إلى اللجوء لوسائل نقل بديلة خاصة سيارة الأجرة والنقل غير الرسمي.

أما بخصوص وجود محطات التوقف فحدث ولا حرج، حيث تتميز بالفوضى والتسيب في التسيير، فتأخر الحافلات في انطلاقها ووصولها وطول مدة التعبئة وغياب اللوحات الإعلامية عن مواقيت انطلاق ووصول حافلات هو المظهر السائد في محطات النقل الحضري الجماعي بأحياء القطاع الحضري الزبانية، كما أنها تفتقد لأدنى شروط محطات التوقف الحضرية لعدم وجودها أولاً ومظهرها غير اللائق ثانياً. (لاحظ الصورتان رقم: 73 و 74 و 75).



الصورة رقم (74): عدم احترام محطات التوقف

الصورة رقم (73): قدم بعض حافلات النقل الحضري

المخصصة لحافلات النقل الحضري الجماعي

أخل بمكونات خدمة النقل الحضري الجماعي

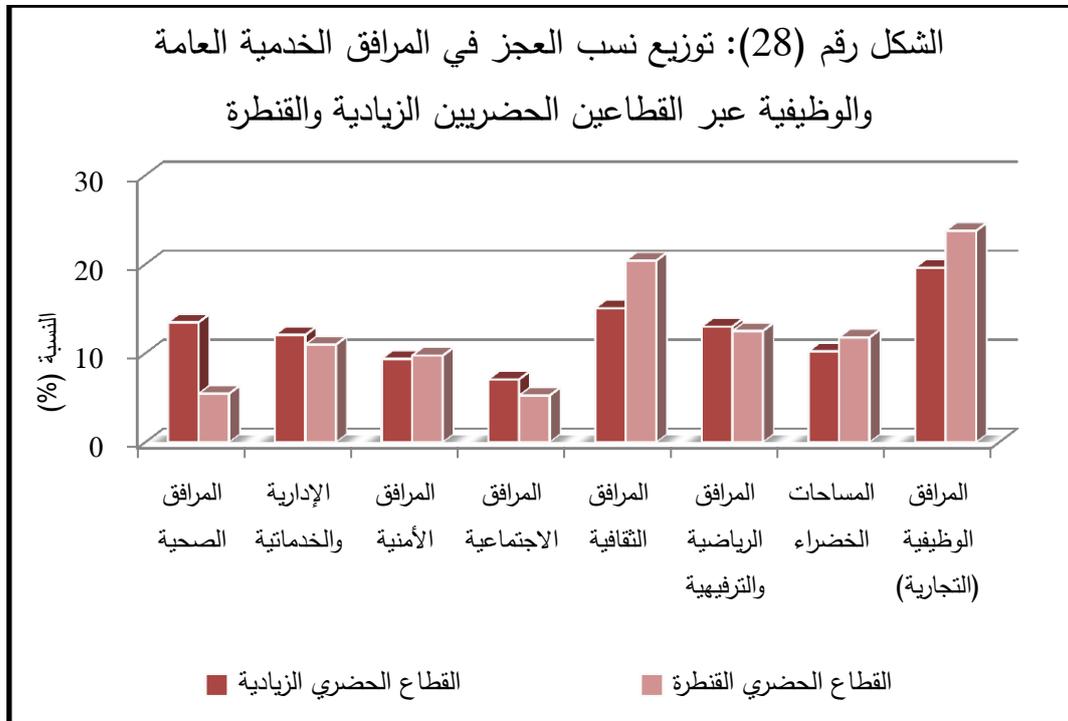


الصورة رقم (75): محطة النقل الحضري الجماعي مقامة بجوار المباني السكني جبل الوحش

IX-محدودية وانعدام بعض المرافق عبر أحياء القطاعين:

إن قلة المرافق الخدمية العامة والأساسية بالمجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة أو انعدامها يؤدي حتما إلى ظهور العديد من المشكلات المختلفة كالإنحراف وزيادة تنقلات السكان وما يصاحبهم من أمور سلبية، وبالتالي فإنه لا بد من تحديد تصورات معينة ومضبوطة في ظل خطة محكمة في ميدان التهيئة والتعمير تساعد على توزيع مجالي منظم وعادل وإنتاجية شكل يتماشى واحتياجات السكان ومطالبهم، ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1401 هـ الموافق لـ 28 ماي 1981 م⁽¹⁾ والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء يمكننا استخلاص أهم الشروط اللازمة والضرورية لإنجاز مشروع سكني وهي:

وجود طرق وشبكة لتوزيع الماء والتطهير والإنارة العمومية، وكذلك مساحات لإيقاف السيارات، مساحات للألعاب وباحات شاغرة (les parkings)، بناء محلات ذات استعمال تجاري أو حرفي لتلبية احتياجات السكان بالإضافة لإنجاز مرافق عمومية.



(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 21 بتاريخ 28 ماي 1981 م الموافق لـ 14 ذو القعدة عام 1401 هـ، ص 684.

ومن خلال الدراسة التفصيلية للتوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر أحياء القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة بالفصل الأول واستنادا للنتائج العددية للإستمارة الإستبائية استخلصنا الحقائق التالية: يشهد القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة الكثير من الانتقاد وعدم الرضا من طرف الهيئات العامة والسكان، وهذا من حيث تواجد وتوزيع ونوعية الخدمات المقدمة وحسب الشكل السابق رقم (28) تبين لنا:

1- صغر مساحة الفناء للمرافق التعليمية القائمة بقطاع القنطرة:

اعتمادا على المعلومات المقدمة من مكتب الإحصاء لمديرية التربية لولاية قسنطينة وبخصوص المرافق التعليمية، حيث سجلنا صغر مساحة الأفنية على مستوى بعض المرافق التعليمية وانعدامها أحيانا أخرى خاصة بمدرسة صاولي الشريف، باستور والخلدونية بالحي السكني باب القنطرة ومدرسة فاطمة لوصيف بالحي السكني محمد لوصيف ومدرسة الشرفية بالحي السكني الأمير عبد القادر وهي مقامة ببنائات راجعة للحقبة الاستعمارية والمار أمامها لا يكاد يميز بينها وبين باقي المباني السكنية القائمة بالقطاع، مما حال دون إدخال بعض التجهيزات العصرية المتمثلة في وسائل الإعلام الآلي والمطاعم وغيرها. وعلى الرغم من السلبيات المطروحة فنوعية الخدمة مقبولة وتشهد الأسرة التربوية ارتياحا ورضا.

بالمقابل نجد المرافق التعليمية القائمة عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري الزيدية كانت وفق المقاييس العصرية للبناء مع توفرها على أفنية واسعة ومهيأة. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (70) و(71) بالملحق.

بالإضافة لمحدودية المرافق الخدمية العامة بالقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة، الشئ الذي أدى إلى الاستفادة منها خارج مجال الدراسة، بالإضافة لانعدام وتدهور بعضها وخاصة منها الثقافية والرياضية والترفيهية وكذا الصحية بالقطاع الحضري الزيدية ونقص في المرافق الإدارية والأمنية في بعض أحياء القطاعين. (لاحظ الصورتان رقم: 76 و 77).



الصورة رقم (77): ملعب لكرة القدم يفقر لأدنى



الصورة رقم (76): أماكن الراحة والترفيه

شروط التهيئة بالحي السكني الزبائية

قيد أشغال التهيئة بالحي السكني باب القنطرة

ثالثا- النمو الحضري وأثاره البيئية على مجال القطاعين:

تعتبر النفايات، الضجيج وتلوث الهواء من أهم العناصر البيئية لوضع تقييم حقيقي للوضع البيئي العام، خاصة أنها أصبحت ظاهرة ليست غريبة عن مدننا والقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة مثال عن هذه الظاهرة ومما يزيد الوضع تفاقمًا وتآزمًا هو غياب الثقافة البيئية لدى السكان ومدى خطورة الظاهرة التي تمس بشكل مباشر وخطير صحة وسلامة الساكن. ولعل أهم مشكلة يعاني منها المجال الحضري المدروس هي:

I- النمو الحضري والتلوث وبيئة غير صحية:

1- عدم التحكم في الملوثات الحضرية: انتشار الأمراض والأوبئة

يشكل التلوث مصدر قلق يومي لفئات المجتمع المختلفة، بسبب تعدد صورته وتوسع إشكالاته المؤثرة سلبًا على البيئة وصحة السكان، وتشير العديد من المصادر المرجعية إلى مفهوم التلوث البيئي على أنه " كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية أو غير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها"⁽¹⁾ ونتيجة لاستمرار النمو الحضري والتطور السريع في

(1): وديع المخلافي، علي إسماعيل العريقي، البيئة والتنمية البشرية المستدامة، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، جامعة ذمار باليمن، (بدون تاريخ)، ص 48.

مختلف الأنشطة السكانية الحضرية المختلفة تعرضت ولا تزال تتعرض بيئة المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة يوميا إلى زيادة في التلوث، فالمجال بنيائاته ومرافقه المختلفة هو الإطار الذي يعيش فيه السكان، هذا الأخير يعتبر المتسبب الأول في تلوثه من خلال لا مبالاته وعدم اكثراته، هذا المحيط غير الصحي يندر بأخطار كثيرة نتيجة لتراكم النفايات الصلبة والسائلة وعليه فقد تم تحديد أهم المتغيرات التي تقود إلى تجلي هذه الظاهرة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وهي كالآتي:

تجاهل الأوقات النظامية لمرور شاحنات جمع النفايات، حيث يعتمد بعض السكان رمي القمامة في أماكن غير مخصصة وهذا ما ساعد على انتشار أماكن عشوائية للرمي وهذا زاد من مضاعفة العمل للمصالح الخاصة بجمع القمامة بإضافة دورات إضافية لتحسين عملية الجمع عبر الأحياء السكنية للقطاعين.

طبيعة الأكياس غير المحكمة التي توضع فيها النفايات ورميها في الهواء الطلق زاد من تعرضها للحيوانات الضالة، وينتج عنه تبعث للنفايات مما يصعب جمعها ويجعلها بيئة خصبة لتكاثر الحشرات وانبعاث للروائح كريهة.

أما بالنسبة للملوثات السائلة التي تشكل أهم ملوثات المحيط منها المياه المستعملة في محطات غسل وتشحيم السيارات المسجلة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة والمقدر عددها بحوالي (22-06) محطة على الترتيب، وعليه فإن التلوث الناتج عن طرح الزيوت ومختلف الشحوم في الوسط البيئي من الصعب معالجته وذلك نظرا لسمية هذه الزيوت، حيث تبقى محافظة على طبيعتها الكيميائية وتعتبر أيضا مصدرا لتلوث المياه الجوفية والسطحية وهناك صعوبة في مراقبة المواقع التي تلقى فيها هذه المواد، وزيادة على هذا فإن هذه المياه المستعملة تصرف مباشرة في شبكة صرف المياه القذرة (المنزلية) بدون معالجة، زيادة على مياه الصرف الصحي التي تلقى مباشرة في كل من واد البراغت بجوار منطقة السكن القصديري بحي الزيادة وكذا بشعبة حشوش بجوار حي بوشامة.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

هذا ما يؤدي إلى تشكيل وسط طبيعي مناسب لتكاثر الميكروبات والحشرات لاسيما الناموس الذي يشكل خطرا على صحة السكان وانتشار الروائح الكريهة الناجمة عن تعفن وتحلل هذه النفايات، وما لها من تأثيرات سلبية على صحة السكان فضلا أنها مناظر قبيحة تشوه جمال بيئة المجال الحضري للقطاعين، بالإضافة إلى التلوث الضوضائي الناتج عن تواجد مجموعة من الحرف التي زادت من الإزعاجات خاصة وإنها تتركز بشكل كبير في الجهة الجنوبية الشرقية لقطاع القنطرة والجهة الغربية لقطاع الزبائية. (لاحظ الصور رقم: 78 و 79 و 80 و 81).



الصورة رقم (79): انتشار النفايات

بالحي السكني الباردة



الصورة رقم (78): تلويث المحيط بالنفايات الصلبة

بالحي السكني الأمير عبد القادر



الصورة رقم (81): مياه الصرف الصحي تعبر بجوار

السكن القصديري بالحي السكني الزبائية



الصورة رقم (80): مياه الصرف الصحي

تعبر بالحي السكني بوشامة

2-الإخلال بالتوازن الإيكولوجي:

يمكن اعتبار المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة كنسق إيكولوجي محلي على أنه بمجاله يمثل مساحة ترابية معينة به عدد معين من السكان يتفاعل كلاهما مع الآخر، وهو جزء من النسق الكلي للمدينة والوطن، ولذا فقد أحدث النمو الحضري خللا في التوازن الإيكولوجي في بيئة القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة والذي يؤدي إلى الضغط على المؤهلات الموجودة وسوف نستعرض ذلك فيما يلي:

أ-تدمير الغطاء النباتي:

عملت مختلف مشاريع التنمية الحضرية مثل الإسكان وإنشاء الطرقات وإنجاز مختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية، على تحويل الكثير من مناطق الغطاء النباتي إلى مناطق تغطيها المباني السكنية وغيرها واستنادا للمعلومات المقدمة من طرف رئيس جمعية متحف سيرتا في جانفي 2014 م فإن قطاع القنطرة كان عبارة عن غابة كثيفة تم الشروع بإزالتها منذ توجيه النمو الحضري نحوها منذ الفترة الاستعمارية، مما يعني القضاء على التنوع الحيوي المتصل بوجود الغطاء النباتي، كذلك بالنسبة لغابة جبل الوحش فقد تم قطع العديد من الأشجار وزحف العمران بها. (لاحظ الصورتان رقم: 82 و83).



الصورة رقم (83): إهمال ورمي الردم بالمجال الغابي بالجهة الشمالية لغابة جبل الوحش



الصورة (82): تدمير الغطاء النباتي الطبيعي جنوب غرب القطاع الحضري القنطرة

ب- إحداء تشوهات في سطح الأرض:

إن إقامة المباني السكنية ومختلف المرافق وتعبيد الطرق لاسيما ما حدث عند شق الطريق الوطني رقم (03) وإنجاز مقطع الطريق التابع لجسر صالح باي العملاق الذي يعبر بالجهة الشرقية لقطاع القنطرة هو دليل واضح على ذلك، بالإضافة للأنشطة البشرية الأخرى مثل مد مختلف الشبكات التقنية داخل المجال الحضري للقطاعين فضلا استنزاف المياه الجوفية بحي الباردة وكذا حي بلاد الرومية هذا ما أدى إلى تدني معدل تسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض نتيجة لتحويل سطح الأرض لحالة غير مسامية بسبب إقامة المباني السكنية وتبليط الشوارع والأرصفة والمساحات العمومية وغيرها. (لاحظ الصورتان رقم: 84 و85).



الصورة رقم (85): إحداء تشوهات بسطح الأرض بسبب إنجاز السلام بالحي السكني سركينة



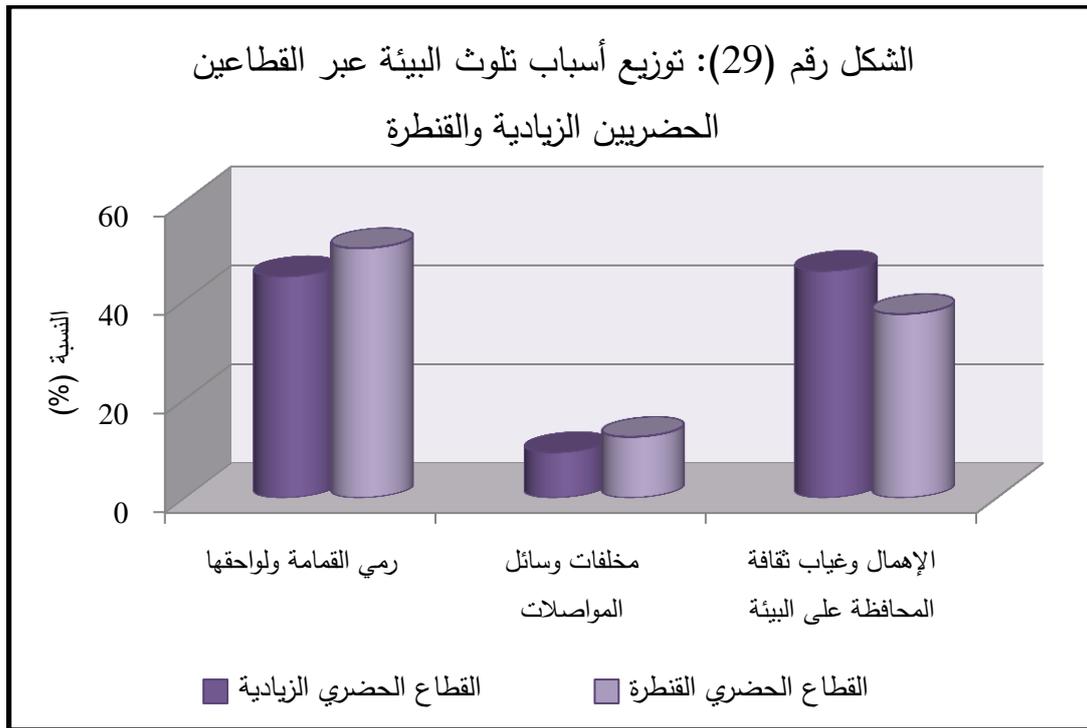
الصورة رقم (84): إحداء تشوهات بسطح الأرض نتيجة إنجاز المقطع التابع للجسر العملاق بقطاع القنطرة

ج- تدمير التربة الزراعية:

تعد من العناصر الهامة في التوازن الإيكولوجي وذلك بتحويلها إلى مناطق وأحياء سكنية وبالتالي تدني الإنتاج الزراعي، وهذا أثر بشكل واضح وظاهر للعيان بالقطاع الحضري الزبائية، وبناء على المقابلات التي أجريت مع بعض السكان فقد صرحوا بأن جل مجال القطاع كان خلال الفترات الزمنية القليلة الماضية عبارة عن زراعات واسعة متمثلة في القمح والشعير بالإضافة لنشاطات زراعية أخرى.

د- الأسباب المتحكمة في الآثار البيئية السائدة:

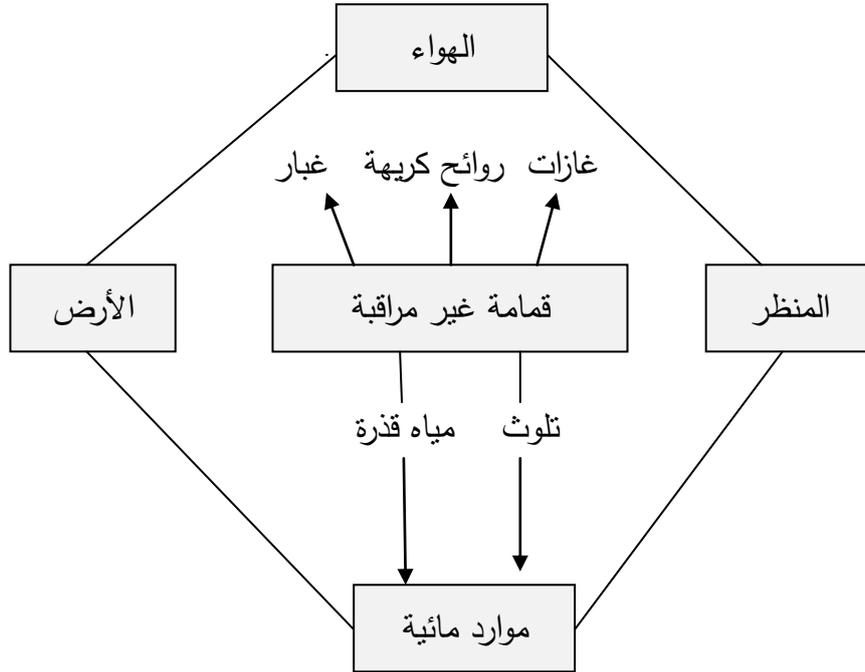
إن الوقوف على حقيقة تأثير النمو الحضري في الإخلال بمكونات البيئة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ينبغي تحديد أهم الأسباب التي تقف وراء الحالة البيئية السائدة ودراستها وتحليلها، وعليه فقد اعتمدنا في ذلك على نتائج التحقيق الميداني وكانت الأسباب مبينة في الشكل الآتي رقم (29) كالتالي:



د-1- رمي القمامة ولواحقها:

مثل قطاع الزيادة بنسبة بلغت نحو 44.81 %، بينما هي أكبر من سابقتها بقطاع القنطرة وذلك بنسبة قدرت بـ 50.49 %، ويعود هذا إلى رمي القمامة بصورة غير منتظمة الذي أرجعه بعض السكان لبعد الحاويات وعدم وجودها أصلاً بالقرب من مكان السكن ناهيك على تدهور حالة الحاويات الموجودة عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وقلة الاهتمام وضعف المراقبة المستمرة من طرف المصالح المختصة في هذا الجانب، أما فيما يخص تأثيراتها المختلفة فقد أوردناها ملخصة في الشكل الآتي رقم (30) المبين لتأثير القمامة على البيئة.

الشكل رقم (30): تأثير القمامة على البيئة بالأحياء السكنية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة



د-2-مخلفات وسائل النقل والمواصلات:

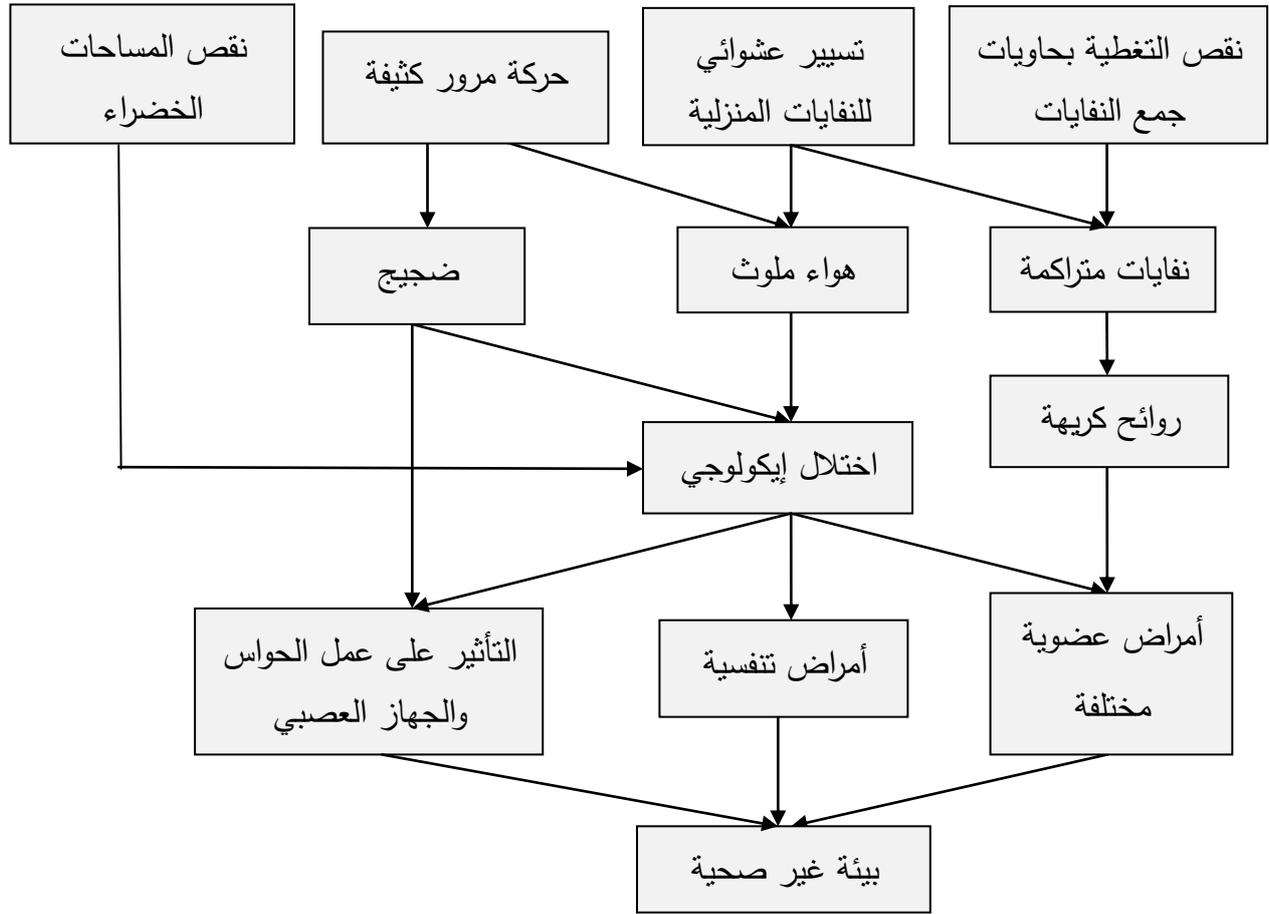
أرجعت نسبة 09.24 % من سكان قطاع الزيادة تلوث البيئة إلى مخلفات وسائل النقل والمواصلات بمختلف أنواعها، بينما بقطاع القنطرة فقدرت بـ 12.33 %، وكمثال يسبب الدخان المتصاعد من القطارات التي تفرز غاز (CO₂) ويعتبر من الغازات الملوثة للغلاف الجوي وهذا بالنظر إلى حجم الحركة التي يشهدها خط السكة الحديدية الذي يمر بقطاع القنطرة بعدد إجمالي بلغ نحو 41 رحلة⁽¹⁾ في الأسبوع، حيث تتوزع في اتجاه المناطق والولايات التالية: عنابة بـ 04 رحلات، سكيكدة برحلتين (02)، عين بوزيان بـ 10 رحلات، زيغود يوسف بـ 07 رحلات، جيجل برحلة واحدة، الخروب بـ 12 رحلة والجزائر العاصمة بـ 05 رحلات.

د-3-الإهمال وغياب ثقافة المحافظة على البيئة:

أرجع ما يقارب 45.95 % من سكان قطاع الزيادة الوضعية البيئية الراهنة لغياب ثقافة المحافظة على البيئة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لقطاع القنطرة بنسبة بلغت نحو 37.18 % . ويؤكد ذلك الجدولين رقم (72) و(73) بالملحق.

(1): مديرية النقل بالسكة الحديدية لولاية قسنطينة أكتوبر 2014 م.

الشكل رقم (31): ملخص حول الببئة العامة وانعكاساتها البانببئة عبر القطاعين



ه- المساحات الخضراء تكاد تنعدم عبر مجال القطاعين:

يعاني مجال الدراسة من نقص حاد في المساحات الخضراء مما أدى إلى انعكاسات سلبية تمس السكان أولاً وتنظيم مجال الأحياء السكنية ثانياً، وإلى الإخلال بالتوازن البيئي داخل المجال الحضري وتغير طبيعة التربة واضطراب في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان وإلى الإنغلاق على الذات وتغيير في سلوكيات السكان ونظرتهم إلى البيئة الطبيعية وكذا التلوث البصري والسمعي والاقتصار على العلاقات المغلقة بين الأسرة والأفراد فقط، لذلك سنركز في هذا العنصر على معرفة أنواع المساحات الخضراء التي تتوفر عليها مجال القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة، وكذا توزيعها المجالي بالإضافة لمختلف العوامل المعيقة لوجودها وتنظيمها عبر مجال الدراسة كما يلي:

ه-1-أنواع المساحات الخضراء:

يقدر نصيب الفرد من المساحات الخضراء بالقطاعين بـ 0.54 م²/فرد وبالتالي فهو معدل منخفض جدا مقارنة بالموصفات العالمية بحوالي 10 م²/فرد⁽¹⁾، بينما يعد منخفضا مقارنة بالمعدل الوطني والبالغ 2 م²/فرد⁽²⁾ ولكنه يعتبر حسن إذا ما قورن بالمعدل المحلي لبلدية قسنطينة والمقدر بـ 0.22 م²/فرد⁽³⁾ وتتوزع المجالات الخضراء عبر القطاعين في ثلاثة أشكال كالتالي:

ه-1-1-المساحات الغابية:

إن أغلبية المجالات الخضراء بالقطاعين هي عبارة عن غابة بمساحة تقدر بحوالي 18.19 هكتار⁽⁴⁾ وتتركز في الجهة الجنوبية الشرقية لقطاع القنطرة وذلك بحي باب القنطرة وكذا حي بوشامة (كاستور) وحي بلاد الرومية، كما يضم حي فج الريح عددا معتبرا من الأشجار تنتشر بجوار المقبرة اليهودية وتشرف على تسييرها محافظة الغابات وتعاني من مشاكل الإهمال وسوء الاستغلال، أما بقطاع الزبانية فنجد غابة جبل الوحش بمساحة قدرت بـ 19 هكتار⁽⁵⁾ فقط وتشكل في مجملها مساحة قدرت بـ 37.19 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 89.46 % من مجموع المساحات الخضراء بالقطاعين و3.95 % من إجمالي مساحة مجال الدراسة.

ه-1-2-الحدائق العامة:

تمثل الحدائق العمومية أهم أشكال المجالات الخضراء المخططة والمجهزة لارتباطها الوثيق بخدمة السكان وتوجد بقطاع القنطرة حديقة بورصاص الواقعة بجوار معهد مريم بوعتورة وتقدر مساحتها بـ 1.38 هكتار من مجموع المساحات الخضراء بالقطاعين، أما بقطاع الزبانية فيحتوي

(1)+(2)+(3): الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2013 م

(4): عبد الهادي مزودة، مجيد بلحري، الوضعية البيئية لأحياء مدينة قسنطينة- حالة القطاع الحضري القنطرة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة -1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2004 م، ص93.

(5): مدحت شبانة، محمود الغصين، الوضعية البيئية لأحياء مدينة قسنطينة- حالة القطاع الحضري الزبانية- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة -1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2005 م، ص116.

على حذيفة صغيرة بمساحة تقدر بـ 3 هكتار ويوجد بها بعض الحيوانات والطيور من مناطق مختلفة من العالم إلا أنها تحتاج إلى عناية واهتمام كبيرين وتمثل نسبة 10.54 % من المساحة الخضراء بالقطاعين، هذا فضلاً على أنها غير مجهزة تجهيزاً كاملاً. هذه الأسباب حولت الحقائق العامة إلى مناطق طاردة للسكان يرتادها المنحرفون الأمر الذي أساء إلى دورها وأثر على مستوى أدائها لوظائفها.

هـ-1-3-المساحات الخضراء داخل المرافق الخدمية العامة:

تتفرد بعض المرافق الخدمية في القطاعين بوجود مساحات خضراء داخلها مثل المستشفى الجامعي ابن باديس والمركز الوطني المهني للمعوقين، أما بقطاع الزبائية فهي بمركز التكوين المهني بوودن عمار ومستشفى الأمراض العقلية والنفسية وبعض المرافق التعليمية التي تحتوي على مساحات صغيرة، إلا أن هذه المساحات الخضراء لا تخدم السكان مباشرة ولكن تساهم في تحسين البيئة العامة فقط.

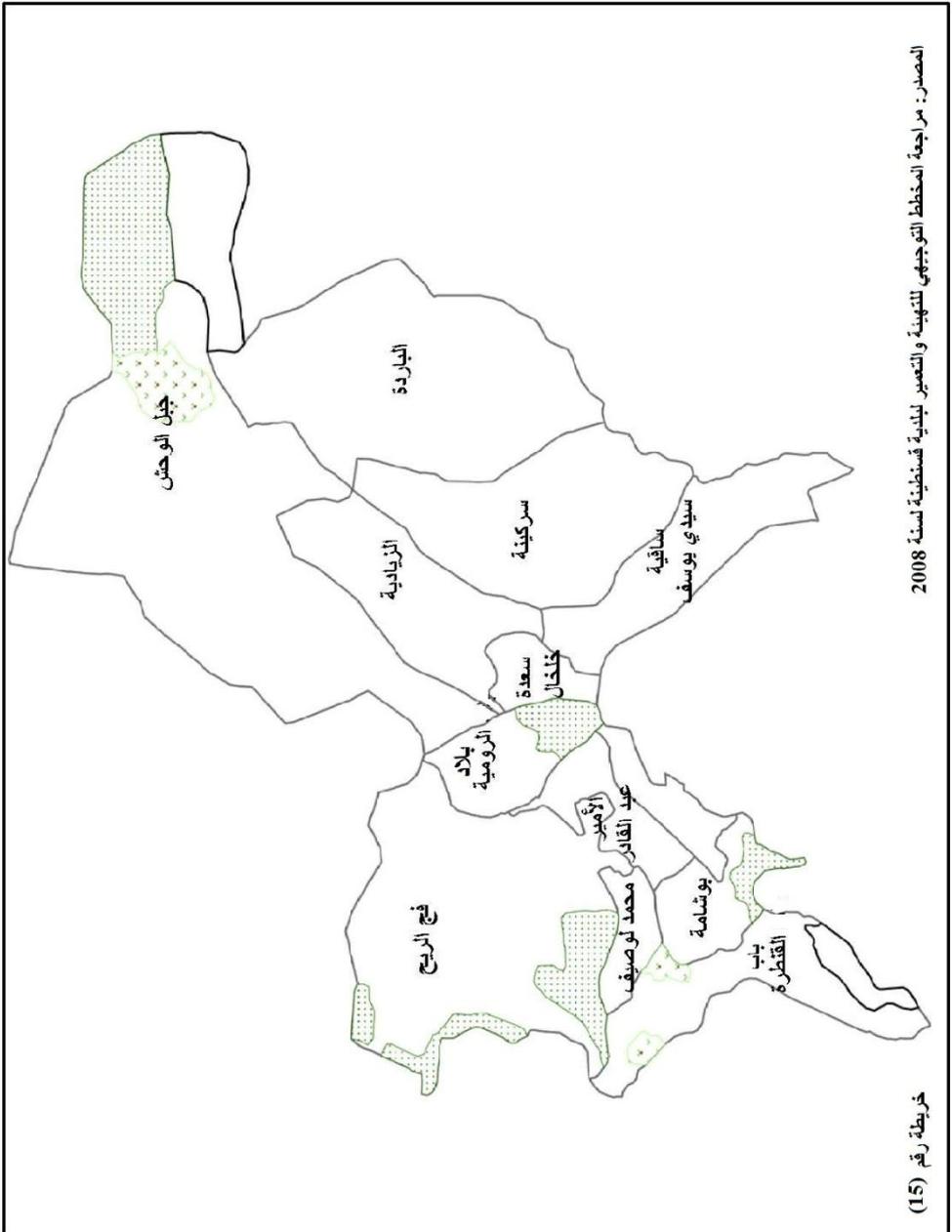
هـ-1-4-المساحات الخضراء المرافقة للمباني السكنية: تختلف المساحات الخضراء المرفقة

للمباني من حي لأخر إلا بعض الأشجار بجانب الطرقات وأهميتها تكمن في جمالية المنظر العام.

هـ-2-التوزيع المجالي للمساحات الخضراء عبر القطاعين:

تبرز أهمية دراسة توزيع المساحات الخضراء داخل مجال القطاعين في التعرف على مدى ملائمة هذا التوزيع لواقع السكان وكثافتهم على مستوى الأحياء السكنية، إذ أن أغلب أحياء المدينة تفتقر إلى هذه المساحات، أي أن هناك تبايناً في التوزيع المجالي للمساحات الخضراء في القطاعين ويتضح ذلك من خلال ملاحظة الخريطة رقم (15) التي تبين أن هناك توزيعاً مجالياً للمساحات الخضراء في شكل بقع بقطاع القنطرة، وتركز نسبي للمساحات الخضراء بقطاع الزبائية بسبب وجود غابة وحديقة عمومية في هذا الجزء من القطاع، وتحثل مساحة إجمالية بالقطاعين قدرها 41.57 هكتار وتمثل نسبة 4.42 % من المساحة الإجمالية لمجال الدراسة وهذا نظراً لصغر مساحتها وارتباطها بأحياء القطاعين منذ إنشائها.

التوزيع المجالي للمساحات الخضراء القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة-مدينة قسنطينة -



ه-3-العوامل المعيقة لتوسع المساحات الخضراء عبر القطاعين:

لقد أوضحت الدراسة الميدانية لواقع المساحات الخضراء بالقطاعين أن المجالات الخضراء تعاني من مشاكل انطلاقاً من أكبر وحدة والمتمثلة في الغابة إلى أصغر وحدة وهي الشجرة، ويعود ذلك إلى وجود العديد من العوامل التي تقف عائقاً أمام عملية توسيع المساحات الخضراء في القطاعين، فعدم الاهتمام من قبل السكان بها أدى إلى عدم الحفاظ عليها وعليه نلاحظ من خلال الشكل الأتي رقم (32) المبين لأهم العوامل المتحكمة في الحالة الراهنة للمساحات الخضراء بالقطاعين وقد كانت إجابات السكان وفق ثلاث حالات رئيسة هي:

ه-3-1-لم تترك لها البنايات مكاناً:

قدرت نسبة السكان الذين خلصوا إلى أن البنايات هي العامل الرئيسي في نقص وغياب المساحات الخضراء بالقطاع الحضري الزبائية بـ 41.96 %، هذه النسبة تتطابق نسبياً مع تلك المسجلة بالقطاع الحضري الثاني والمقدرة بـ 41.68 %، ولعل تصدر هذه النسبة في المراتب الأولى كان بسبب عدم ترك مساحات خضراء والأمل في إقامة أو الحصول على مسكن واسع فقط. هذا بغض النظر عن أهمية المساحات الخضراء، حيث يظهر الإهمال على مستوى حي الزبائية وكذا حي باب القنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 86 و 87).



الصورة رقم (87): نقص في المساحات الخضراء

بالحي السكني باب القنطرة



الصورة رقم (86): غياب تام للمساحات

الخضراء بالحي السكني الزبائية

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة

هـ-3-2-الحدائق قليلة جدا: وذلك بنسبة بلغت ب 26.68 % في قطاع الزبائية، بينما قدرت نسبتها ب 21.72 % بقطاع القنطرة فبالرغم من كل هذا فالمساحات الخضراء الموجودة غير مهياة لاسيما تلك القائمة بحي باب القنطرة وكذلك حديقة بورصاص. (لاحظ الصورتان رقم: 88 و 89).



الصورة رقم (89): حديقة بورصاص دون تهيئة بالحي السكني القنطرة

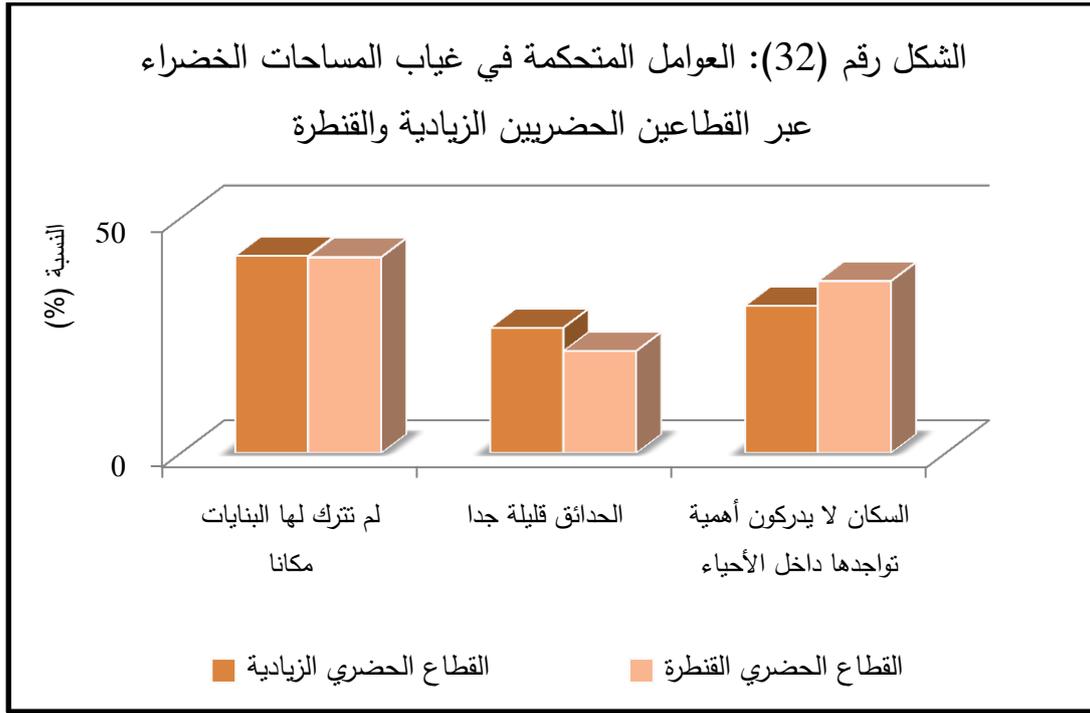


الصورة رقم (88): مساحات غابية غير مهياة بقطاع القنطرة

هـ-3-3-السكان لا يدركون أهمية تواجدها داخل الحي: أما بالنسبة للعامل الثالث فقد بلغت نسبة السكان الذين أجابوا بعدم الاهتمام بها في قطاع الزبائية ب 31.36 %، بينما هي أكبر بقليل من القطاع الأول بقطاع القنطرة وهي ب 36.59 % ويؤكد ذلك الجدولين رقم (74) و(75) بالمحلق. (لاحظ الصورتان رقم: 90 و 91).



الصورة رقم (90) و(91): إهمال السكان لتهيئة المساحات الخضراء بالحي لسكني جبل الوحش



رابعاً- النمو الحضري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية:

إذا كان المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة ظاهر للعيان فإنه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يكون أكثر وضوحاً من خلال التحليل المعمق واستبانه من خلال البحث الميداني وهذا المجال الذي تتمازج وتتفاعل فيه مختلف الفئات السكانية وتقام فيه مختلف العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية... الخ، فالمجال الحضري بحد ذاته أعمار سكانه يحمل أهم مقومات تنميته وتطوره، لأنها القوى العاملة والمحركة للنشاطات الاقتصادية بالقطاعين والتي تنتشر بمختلف الميادين، وهذا من خلال تبادل المنافع والخبرات فيستفيد كل فرد من الآخر ويفيد نفسه في الوقت ذاته أيضاً حيث نبدأ بـ:

I- النمو الحضري وأثاره الاقتصادية:

1- انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عبر الأحياء السكنية للقطاعين:

إن تدني مستوى الدخل تحت تأثير البطالة أدى بالكثيرين إلى ممارسة عمل إضافي، وهذا لتحسين مستواهم المعيشي وغالباً ما يدخل هذا النشاط ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي، أما

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة

الذين هم عاطلون عن العمل وخاصة فئة الشباب فإن ذلك يدفعهم لممارسة أي نشاط مهما كان نوعه خاصة التجارة غير المرخصة في المجالات العمومية غير المخصصة ومهيئة لاستقبال ذلك باستعمال الأرصفة لوضع المنتجات والمبيعات وكذا أماكن عبور المركبات والراجلين وأعمال أخرى كحراسة محطات توقف السيارات العشوائية، لاسيما قرب المرافق الخدمية العامة وتنتشر هذه المخالفات بكل من حي الأمير عبد القادر خاصة بالجهة الشمالية الغربية، وحي باب القنطرة وكذا حي سعدة خلال بالإضافة لانتشارها بصورة نقطية عبر مختلف الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 92 و93).



الصورة رقم (93): انتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي

الصورة رقم (92): انتشار النشاط الاقتصادي

وتلويثه للمحيط بالحي السكني الأمير عبد القادر

غير الرسمي بالحي السكني باب القنطرة

كل هذا ينحصر ضمن النشاط الاقتصادي غير القانوني، والذي يشير إلى أن الخزينة العمومية سواء المحلية أو الوطنية لا تستفيد من مداخيل هذه الأنشطة وحتى الضرائب لا توجد على تلويث المحيط العام، ويخلف هذا انعكاسات سلبية أهمها تشويه المظهر الحضري للأحياء السكنية وإعاقة السير سواء للمشاة أو حركة السيارات، فضلا عن تلويث الأماكن التي يتجمعون فيها بالمخلفات مساء، ولذلك فهي تشكل عبئا كبيرا على المجال من الناحية الجمالية والاقتصادية معا، وكل هذا ناتج عن اللامبالاة من طرف الجهات الإدارية المختصة وغياب التخطيط في هذا الميدان فهل سيظل الوضع على حاله؟.

2-سيطرة قطاع الخدمات والإدارة على قطاعات النشاط الاقتصادي لسكان القطاعين:

يبقى قطاع الخدمات والإدارة هو النشاط الاقتصادي (قطاع الزيادة بـ 43.78 %) و(قطاع القنطرة بـ 50.60 %) المسيطر على المجال الحضري المدروس، والذي يضم أيادي عاملة وحرفية تنتظر الاستثمار، وعليه يجب تطوير هذا الجانب الاقتصادي ليمتص العاطلين عن العمل والمؤهلين. لكن رغم هذه الهيمنة لقطاع الخدمات والإدارة فإنه منتشر ولا يمكنه لوحده توفير مناصب شغل أكثر وحتى تقديم خدمات في المستوى لسكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين والريفية والقنطرة الذين يعانون من عدة مشاكل في هذا الجانب والتي تظهر جليا من خلال: الانتظار الطويل وتزاحم السكان على الخدمات عند إقنتاء حاجياتهم عبر مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمائية بما فيها التزاحم على وسائل النقل والمواصلات بسبب التنقل إليها لبعدها عن أحيائهم السكنية لا سيما عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة لترهق كاهل السكان بمصاريف إضافية لم تكن في الحسبان.

II-النمو الحضري وأثاره الاجتماعية:

1-تقهقر في العلاقات الاجتماعية بين السكان⁽¹⁾:

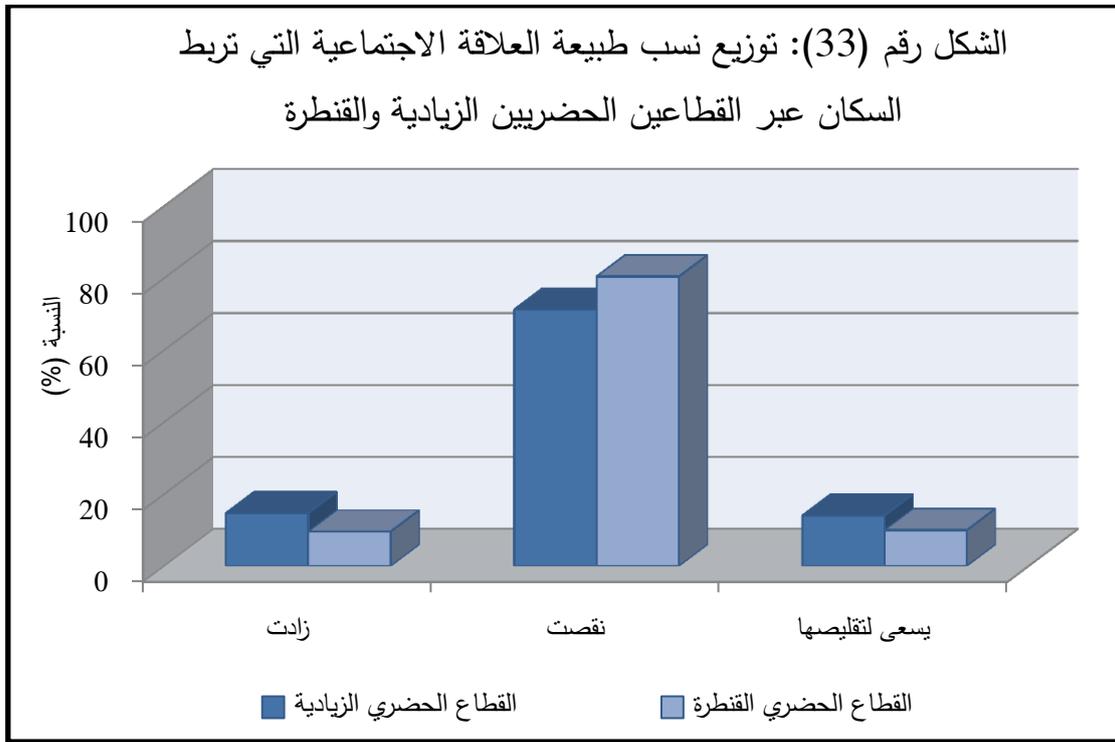
لقد تمخض عن النمو السكاني للقطاعين الحضريين والريفية والقنطرة نمطا خاصا من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان فمن المفروض أن تزيد نسبة الترابط الاجتماعي بين السكان وحسب الشكل الأتي رقم (33) سجلت نسبة السكان الذين زادوا في علاقتهم الاجتماعية

(1): إن الفرد الحضري مع نمو حجم المدينة تقل معرفته بالآخرين معرفة شخصية وبالتالي يحدث هناك تقهقر في العلاقات الاجتماعية التي تربطه مع السكان وتصبح علاقاتهم سطحية ومؤقتة، كما أن مسؤولية الفرد تصبح أكثر وضوحا فالمدينة لا تحمل الكسل بل تشجع دائما على العمل الخلاق وتتيح الفرص أمام العاملين لأن ينتقلوا انتقالا اجتماعيا من فئة لأخرى^(*).

(*) : أنظر محاضرة الأستاذة: بن حركات أسيا، مقياس علم الاجتماع الحضري للسنة الثالثة تدرج، الفصل الثاني: النمو الحضري وسيمات المدن، جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، يوم 07 جانفي 2010 م، السنة الدراسية الجامعية 2010/2009 م.

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

ب 14.71 % بقطاع الزيادة، أما بقطاع القنطرة فكانت ب 09.59 % وهي متباينة بالنسبة للمعدل العام للقطاعين والمقدر ب 12.82 %، وهذا بحكم الاحتكاك الدائم بين الأفراد من خلال تبادل المصالح والأعمال المختلفة التي تجمعهم كما أشار البحث الميداني أنها تناقست بنسبة كبيرة فكانت بحوالي 71.27 % بقطاع الزيادة و 80.43 % بقطاع القنطرة إذ يعتبر الفرق ظاهر للعيان بين القطاعين والمعدل العام البالغ نحو 74.64 % ويمكن تفسير هذا بكون الساكن في البداية يسعى لتكوين علاقات اجتماعية متنوعة وبصورة جيدة ليتم تقليصها فيما بعد، حيث قدرت نسبة السكان الذين يسعون لتقليصها ب 14.02 % بقطاع الزيادة و 09.98 % بقطاع القنطرة وهي متباينة مقارنة بالمعدل العام للقطاعين وهو ب 12.54 % . ويؤكد ذلك الجدول رقم (76) بالملحق.



ونستخلص من خلال كل هذا أن التبيان القائم بين هذه النسب خلف انعكاسات سلبية تتجلى من خلال الإهمال وعدم الإكثار لما يحدث بالمجال الحضري عبر الأحياء السكنية للقطاعين كما يمكن أن ينعكس بالإيجاب إذ تضافرت الجهود بالتعاون بين السكان عن طريق الحركات الجموعية للأحياء والسلطات بتكوين مجال حضري أكثر نظافة ومساحات خضراء منظمة وأكثر جمالية.

2- إدخال بصمات الطابع الريفي عبر المجال الحضري للقطاعين:

تظهر في هذه النقطة بذات الهجرة الريفية وكأنها تغيير مكان الإقامة (الريف) بمكان آخر هو الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين والزراعية والقنطرة بالنسبة لكثير من المهاجرين أي أنه لم يحصل التغيير الجذري أو ذلك التحول عند الانتقال من الريف إلى الحضر، حيث اصطحب العديد منهم عاداتهم وتقاليدهم وحتى نشاطاتهم إلى كل من حي الأمير عبد القادر العلوي، سركينة، الزيادة، بلاد الرومية وكذا حي الباردة بصورة كبيرة وهذا من دون تنازل أو تبديل لنشاط الرعي مثلا حيث يمارس بالأحياء السالفة الذكر بنقاط رمي القمامة المنزلية وكذا عبر مجالات غير المعمورة، هذا فضلا على تربية الحيوانات الأليفة مثل الدجاج بالطوابق الأرضية مما انعكس سلبا على السكان بخلق جو غير صحي يؤدي مربيها أولا وجيرانهم بسبب الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات التي تعيش على مخلفات هذه الحيوانات، إضافة إلى المشاكل التي تسببها بالشوارع والطرق من عرقلة لحركة المرور عند خروجها وعودتها، لذا كان من البديهي أن تصاغ القوانين للحفاظ على المظهر الحضري لأحياء القطاعين ونضع حدا لمثل هذه الممارسات غير الحضرية عبر مجال الدراسة. (لاحظ الصورتان رقم: 94 و 95).



الصورتان رقم (94) و(95): ظاهرة رعي الأبقار في المزابل العمومية وتربية الحيوانات الأليفة عبر الأحياء

(الحي السكني الباردة والزيادة)

3- الأعراس البدوية المزعجة:

يضاف إلى ما سبق عادة أخرى وهي في الحقيقة انعكاس آخر يكثر في فصل الصيف، ويشمل في ظاهرة الأعراس بطابع تقليدي والتي يستخدم فيها الآلات الموسيقية المتنوعة والبارود إلى وقت متأخر من الليل مع استعمال مكبر الصوت الممنوع قانونياً، فأحياء القطاعين لا تنام في هدوء وسكينة خلال فصل الصيف وتأثير ذلك بالغ حيث يفوق هذا قدرة تحمل المجتمع الحضري لتلك العادات التي لا تتلاءم وخصوصيات المجال الحضري. كل هذه النشاطات تؤدي إلى تمزق في العلاقات الاجتماعية بين السكان والتي هي في توتر دائم وما يتضمنه من سلبيات هذه الأخيرة تجعلنا نتساءل هل نحن في مجال حضري أم في الريف؟ فما حمله النمو الحضري لقطاعي الزيادة والقنطرة من ناحية نمو السكان يتجلى في انعكاسه السلبي هذا البالغ الأهمية، لذا يجب على السلطات المعنية التدخل لمعالجتها والحد من هذه العادات الدخيلة على مجالتي الحضريين.

4- الجريمة الحضرية: تنوع وتفاوت بين القطاعين

الجدول رقم (77): توزيع المخالفات عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة للفترة (2011-2013) م

المخالفة	المساس بالممتلكات		المساس بالأشخاص		المساس بالأمن العام		مكافحة المخدرات		محل أمر بإيداع		عمليات التطهير		المجموع
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
الزيادة	483	30.07	670	41.72	32	1.99	61	3.80	292	18.18	68	4.23	1606
القنطرة	1088	74.83	196	13.48	20	1.38	09	0.62	108	07.43	33	2.27	1454
المجموع	1571	51.34	866	28.30	52	1.70	70	2.29	400	13.07	101	03.30	3060

المصدر: مديرية الأمن لولاية قسنطينة في جوان 2014 م.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول السابق رقم (77) توصلنا إلي الحقائق التالية:

بلغ عدد الجرائم المسجلة عبر أحياء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال ثلاث سنوات متتالية (2011-2012-2013) م حوالي 3060 جريمة، إذ يستحوذ قطاع الزيادة على 1606 جريمة أي بنسبة قدرت تقدر بـ 52.48 % من إجمالي عدد الجرائم المسجلة عبر القطاعين

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة

وبمقارنتها بعدد السكان نحصل على معدل جريمة قدر بـ 29 جريمة لكل 1000 ساكن في السنة. أما قطاع القنطرة فقد سجل به 1454 جريمة أي بنسبة بلغت 47.52 % من إجمالي عدد الجرائم بالقطاعين وبمقارنتها بعدد السكان نجد 21 جريمة لكل 1000 ساكن في السنة. بينما إذا ما تمعنا في نسب الجرائم داخل كل قطاع فنجد أكبر نسبة سجلت بقطاع القنطرة وكانت من نصيب المخالفة المتعلقة بالمساحات بالممتلكات بنسبة قدرت بـ 74.83 % من إجمالي عدد الجرائم بالقطاع لتليها نسبة الجرائم المسجلة على مستوى المساحات بالأشخاص بـ 13.48 %.

قطاع الزيدانية هو الآخر قد سجلت به أكبر نسبة من المخالفات التي تمس بالأشخاص بـ 41.72 % من إجمالي عدد الجرائم بالقطاع لتأتي بعدها الجرائم الخاصة بالمساحات بالممتلكات بنسبة بلغت نحو 30.07 % من إجمالي عدد الجرائم بالقطاع.

أما باقي الجرائم فتراوحت نسبها ما بين (01.99-18.18) % هذا بالنسبة لقطاع الزيدانية وما بين (07.43-0.62) % بقطاع القنطرة، وطبعاً بغض النظر على بعض التذبذبات ومهما تكن أسباب ودوافع هذه الجرائم فإن هذه المؤشرات لا تعني شيئاً سوى عدم التحكم والسيطرة كلياً على الجانب الأمني داخل الأحياء السكنية للقطاعين، مما أدى إلى انتشار الجريمة وتباين نسبها بالإضافة إلى عدد السكان المرتفع خصوصاً بالأحياء الفوضوية لاسيما المنتشرة بكل من حي الأمير عبد القادر العلوي وبلاد الرومية غيرها ويدل هذا على تفاقم الأوضاع الاجتماعية في ظل ظروف معيشية صعبة.

5-مضاعفة الحماية الأمنية بالمساكن:

إن المجال الحضري الملائم للسكن والنشاط والإنتاج هو المحيط الآمن وعليه فقد تبين لنا من خلال المعاينة الميدانية للنسيج الحضري القائم عبر مجال القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة أن الشرفات تعد أكبر المشاكل التي تهدد سكان هذه الأحياء وقد وجد أن الحلول الفردية التي يلجأ إليها العديد من أرباب الأسر إن لم نقل كل العائلات لرفع مستوى الوقاية من هذه

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة

المشاكل هي وضع شبابيك من الحديد على النوافذ والشرفات خصوصا بالطوابق الأرضية والمالية وأحيانا حتى على مستويات عالية وكذلك المبالغة في رفع أسوار الحدائق المرافقة للسكن الفردي سواء كان تخصيص (فيلا) أو أوروبي جماعي أو غير ذلك، حيث يوضع عليها شرائح من الزجاج وأحيانا أشرطة السياج الحديدي الشائك مما يجعل ذلك من المسكن يبدو كقلعة فضلا عن أنها تساهم في نفس الوقت في زيادة العزل الاجتماعي بين السكان علما أن توفر العلاقات الاجتماعية بين السكان يعد عاملا جدمهما في رفع مستوى المراقبة وبالتالي إيجاد الثقة داخل الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 96 و 97).



الصورتان رقم (96) و(97): تعزيز الحماية الأمنية للمساكن بالحي السكني الأمير عبد القادر وجبل الوحش

خامسا - العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن عبر القطاعين:

إن إنشاء الأحياء السكنية المكونة للقطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة كان خاضعا لظروف وعوامل عديدة ومتغيرة تضافرت فيما بينها عبر الزمن وهي بين: تاريخية، بشرية، طبيعية، اقتصادية واجتماعية مع تسجيل غياب كلي لعنصر التنظيم بأغلب الأحياء السكنية لهما، باستثناء بعض الأحياء السكنية كحي الأمير عبد القادر السفلي وكذا حي جبل الوحش، وعليه سنقوم بتحليل مختلف العوامل المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج هذه السلبيات المطروحة على كل المستويات وهذا حتى يمكننا من الوصول إلى أهم النتائج والبدائل الممكنة والتي تساعدنا على تحسين المجال المدروس بطريقة عقلانية وفيما يلي إيجاز لهذه العوامل وآثارها كالاتي:

I- تأثير العامل التاريخي:

لقد كان للعامل التاريخي تأثير كبير على إقامة السكان وتمركزهم في الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة، حيث نلتمس من خلال مراحل النمو الحضري التي مر بها كل قطاع حضري الأتي:

شهد القطاع الحضري الزبائية نموًا حضريًا ملحوظًا خلال فترة ما بعد الاستقلال، حيث كان امتداد أحيائه تبعًا لامتداد شبكة الطرق لاسيما الطريق الولائي رقم (51) وبداية التعمير به من حي سعدة خلال ضمن المخطط الإستعجالي الذي وضعته السلطات العمومية وبعدها ظهرت عدة برامج سكنية حضرية جديدة (Z.H.U.N) وعلى شكل تخصيصات كما حدده المخطط التوجيهي (P.U.D) لسنة 1973 م بحي الزبائية وكذا حي ساقية سيدي يوسف بالإضافة لظهور منطقة حضرية جديدة بحي جبل الوحش واستمر النمو الحضري في الجهة الشمالية للقطاع الحضري وذلك بظهور حي سركينة والباردة.

أما بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة فقد إلتمنا من خلال مراحل نموه الحضري التي توالى منذ الحقبة الاستعمارية والتي كان لها الدور الكبير في ظهور أغلب أحيائه السكنية بداية بحي باب القنطرة والأمير عبد القادر (Faubourg Lamy) وهذا قبل 1935 م وكذا حي الأمير عبد القادر ثم حي بوشامة (Chemin des Dames) ثم حي بلاد الرومية (Halbedel) الذي ظهر سنة 1964 م، كل هذا سهل الطريق أمام السكان فيما بعد للتوطن والاستقرار ضمن المجال الحضري للقطاع وخاصة بعد الاستقلال، وهذا من أجل الاستفادة أكثر من فرص العمل المتاحة بمدينة قسنطينة والتقرب أكثر من خدمات مختلف المرافق الإدارية والاجتماعية والتعليمية وغيرها.

II- تأثير العامل البشري:

من أهم العوامل التي أثرت على تنظيم المجال الحضري بالقطاعين الحضريين الزبائية والقنطرة هو النمو السكاني عبر فتراته المتتالية والمختلفة، وللعامل البشري علاقة كبيرة مع المجال السكني حيث دراسة هذا العنصر ستكون من خلال ما يلي:

1- النمو السكاني:

الجدول رقم (78): نمو سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة مقارنة بالمدينة

التعدادات	عدد السكان (نسمة)		معدلات النمو (%)		معدل النمو للمدينة (%)
	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	
1987	28398	54951			
1998	39949	47488	03.07	01.32-	0.53
2008	46636	30806	01.54	04.26-	0.76-

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS).

عرف قطاع الزيادة زيادة معتبرة في عدد السكان خلال التعدادات العامة للسكان لسنوات (1987-1998-2008) م بحيث ارتفع عدد السكان من 28398 نسمة في سنة 1987 م إلى 39949 نسمة في سنة 1998 م وهذا بزيادة سكانية قدرت بـ 11551 نسمة أي بمعدل نمو بلغ نحو 3.07 %، أما قطاع القنطرة فقد شهد تراجعاً في عدد السكان وذلك من 54951 نسمة خلال سنة 1987 م إلى 47488 نسمة في سنة 1998 م وهذا بقيمة تراجع قدرت بـ 7463 نسمة أي بمعدل نمو قدر بـ 1.32 %.

2- تأثير العامل الثقافي:

يعتبر التركيب الثقافي للسكان من أهم العناصر التي لها دور فعال في توعية السكان من أجل الاستغلال الجيد والأمثل لمجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وبمختلف مكوناته وكذا المحافظة عليه، ومن خلال نتائج التحقيقات الميدانية التي قمنا بها سنتطرق إلى كل من المستوى التعليمي للأبناء وكذا المستوى التعليمي لأرباب الأسر عبر القطاعين كمايلي:

أ- المستوى التعليمي للأبناء:

تعتبر فئة الأبناء والشباب القوى المستقبلية لسكان للقطاعين، لذا يجب الاهتمام والعناية بها أكثر بتوفير مختلف المرافق الضرورية لها وهذا من أجل الحصول على تنظيم مجال حضري متوازن وبطريقة جيدة وراقية، فجاءت النتائج العديدة المستخرجة من الإستمارة الإستبائية والخاصة

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

بالمستوى التعليمي للأبناء عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في ستة (06) مستويات مبينة في الجدول الآتي رقم (79):

الجدول رقم (79): توزيع المستوى التعليمي للأبناء عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

المستوى التعليمي	العدد		النسبة (%)		المجموع
	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة	قطاع القنطرة	
غير متعلم	-	-	-	-	-
إبتدائي	824	726	37.05	44.49	1550
متوسط	421	372	18.93	22.79	793
تكوين مهني	178	94	08.00	05.76	272
ثانوي	480	264	21.58	16.18	744
جامعي	321	176	14.43	10.78	497
المجموع	2224	1632	57.68	42.32	3856

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق رقم (79) نلاحظ أن هذه النسبة تتوزع بصورة متفاوتة نسبيا بين مختلف المستويات التعليمية للأبناء عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، أما على مستوى المجموع العام للقطاعين فكانت أكبر نسبة للأبناء المتمدرسين في المستوى الإبتدائي بحوالي 40.20 %، ثم تليها نسبة الأبناء المتمدرسين في المستوى المتوسط بـ 20.57 % ثم تأتي بعدها نسبة الأبناء الذين يتابعون دراستهم في المستوى الثانوي بحوالي 19.29 %، ثم نسبة الأبناء الذين يواصلون دراستهم في المستوى الجامعي بـ 12.89 % في حين عادت أخفض نسبة للأبناء الذين يزاولون تكويناتهم المهنية على مستوى مختلف مراكز التكوين المهني والتمهين أو عبر مختلف مراكز التكوين الأخرى وذلك بـ 07.05 % وعليه فإن هذه المستويات تعكس مدى تقبل واستيعاب السكان لمختلف الحملات التحسيسية ومختلف الأفكار المرتبطة بالتنظيم المجالي الحضري الراقى.

ب- المستوى التعليمي لأرباب الأسر:

يبين الجدول الآتي رقم (80) عن وجود تقارب بين نسب مختلف فئات المستويات التعليمية لأرباب الأسر عبر القطاعين، إذ ما يقال على كل قطاع ينطبق على المجموع العام لهما، حيث عادت أكبر نسبة لأرباب الأسر الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي وذلك بحوالي 33.32 % ثم في المرتبة الثانية نجد نسبة أرباب الأسر بمستوى تعليمي جامعي بـ 26.95 % لتليها نسبة أرباب الأسر بمستوى متوسط بـ 23.23 % ثم نسبة أرباب الأسر بمستوى ابتدائي بحوالي 11.13 %، أما المرتبة ما قبل الأخيرة فكانت لأرباب الأسر الذين ليس لهم مستوى تعليمي وكذلك التكوين المهني بنسب متقاربة بـ (2.99-2.38) % على التوالي، وعليه يمكننا القول من خلال هذه المعطيات أن هناك نسبة معتبرة من السكان لم يحالفهم الحظ في الحصول على مستوى تعليمي عال وذلك لأسباب عديدة منها: محدودية الإمكانيات وكذلك الاحتياج كما بينت اللقاءات الميدانية التي جمعتي ببعض الفئات خصوصا الفئة الخامسة (05) والسادسة (06) حول موقفهم من التناقضات التي تشهدها الأحياء السكنية إذ أرجعوها لعدم احترام التخطيط لواقع الأسرة الجزائرية.

الجدول رقم (80): توزيع المستوى التعليمي لأرباب الأسر عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

المجموع	النسبة (%)		العدد		المستوى التعليمي	
	النسبة (%)	العدد	قطاع القنطرة	قطاع الزيادة		
			قطاع القنطرة	قطاع الزيادة		
02.99	83	02.74	03.14	28	55	غير متعلم
11.13	309	12.13	10.55	124	185	ابتدائي
23.23	645	20.65	24.74	211	434	متوسط
02.38	66	02.25	02.45	23	43	تكوين مهني
33.32	925	34.34	32.73	351	574	ثانوي
26.95	748	27.89	26.40	285	463	جامعي
100	2776	36.82	63.18	1022	1754	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

III- تأثير العامل الاقتصادي:

يعتبر الأصل القانوني للأراضي أي الوضعية القانونية للأراضي من العوامل الأساسية والهامة في توزيع وتحديد الشكل العام للمجال الحضري لمجال الدراسة، لذلك كان من الصعب الحصول على بعض عقود الملكية التي تنسب ملكية العقار لجهة معينة مع الإشارة لوجود بعضها بمديرية أملاك البلدية بينما باقي الملكيات الناقصة تم الاعتماد في تحديدها على المقابلة المباشرة مع السكان ليتم تقسيم طبيعة ملكية الأراضي للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة إلى ثلاثة أنواع وهي: 1- ملكية الدولة، 2- ملكية الخواص، 3- ملكية البلدية. كما توضحه الخريطة رقم (16).

1- طبيعة الملكية العقارية لأراضي قطاع الزيادة:

إن ملكية الأراضي بقطاع الزيادة تعود بطريقة مباشرة للدولة وهي ملكية مسجلة في سجل أملاك الدولة والتي تتمثل في التخصيصات السكنية ومجموع السكنات الفردية والجماعية ونصف الجماعية باستثناء حي الباردة والذي تعود ملكيته للخواص ومن بين الملكيات⁽¹⁾ نذكر منها:

أ- ملكية حي ساقية سيدي يوسف:

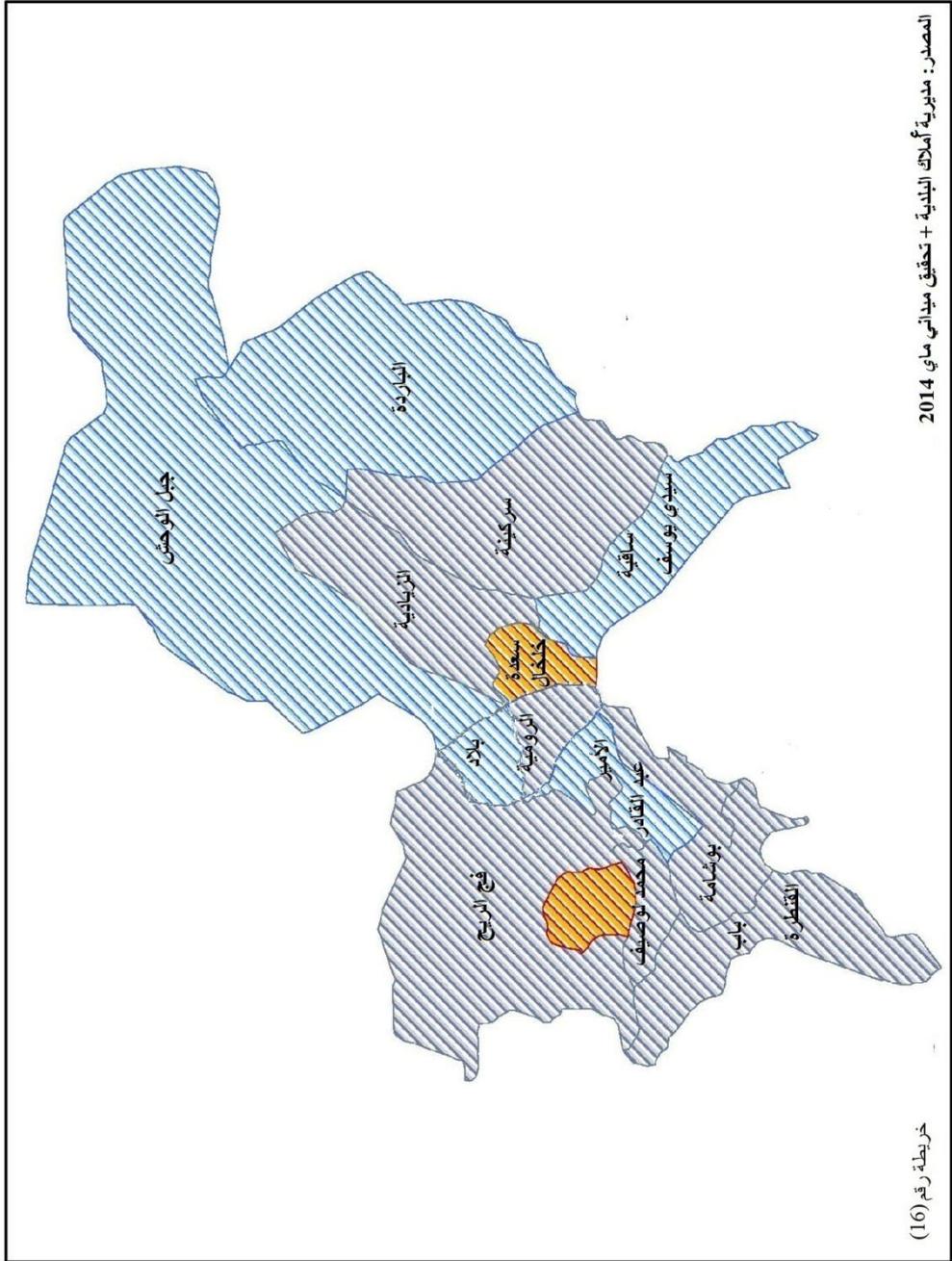
وتقدر مساحته بـ 19 هـ و 28 أ ر، حيث بداية البناء به كانت في مطلع السبعينات وهي تابعة لورثة بن سي حمدي وهم ملاك بقرار رقم 175 مرخص في مارس 1989 م المتعلق بنقل الملكية من الورثة إلى الدولة.

ب- ملكية حي جبل الوحش:

بعد انتقال الملكية من الورثة لفائدة الدولة وهذا لقطعة أرض مساحتها 21 هـ و 51 أ ر والتي كانت تابعة لورثة بن سي حمدي وزيادي عباس بتاريخ 29 أوت 1984 م تم إنشاء منطقة سكنية فردية ومرافق خدمية عمومية تابعة لأملاك الدولة على مساحة تقدر بحوالي 66 هـ و 80 أ ر والمسجلة بتاريخ 13 فيفري 1985 م.

(1): مديرية أملاك بلدية قسنطينة، سجل الملكية العقارية، جانفي، فيفري، مارس 2014 م.

القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة-مدينة قسنطينة- طبيعة الملكية العقارية للأراضي



ج- ملكية حي الباردة:

ويضم تخصيص الباردة بمساحة قدرت بـ 1118 حصة مع مرافق خدمية عمومية تابعة لأمالك الدولة وأخرى للخواص منهم بشتارزي وبولحليب وهي مدمجة في القطاعات والاحتياجات العقارية للبلدية بتاريخ 24 ديسمبر 1989 م بقرار من الوالي رقم 88/1411 وهي مسجلة بتاريخ 19 سبتمبر 1988 م.

2- طبيعة الملكية العقارية لأراضي قطاع القنطرة:

أما بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة فإن الوضعية القانونية للأراضي فهي ملك الدولة والتي تتمثل في مجموع السكنات الجماعية الأوروبية والفيللا بنمط أوروبي باستثناء المقبرة اليهودية القائمة بحي فح الريح والتابعة لملكية البلدية، وعليه سيتم ذكر أصول بعض الملكيات عبر الأحياء السكنية للقطاع الحضري القنطرة كالتالي:

أ- ملكية حي بلاد الرومية:

وتتمثل في منطقة ألبال (Halbedel) والتي تمت تسويتها في 25 أكتوبر 1995 م بعد المصادقة عليها بموجب الأمر رقم 01-85 المؤرخ في 13 أوت 1985 م⁽¹⁾ التعلق بتسوية المباني الفوضوية، أما الملكية الخاصة فتتمثل في بلاد زيادي عباس التي هي عبارة عن أراضي بيعت في شكل قطع أرضية لغرض البناء بعقود عرفية من طرف مالكها عباس زيادي إذ أن أرض زيادي كانت ضمن المناطق التي تمت المصادقة على تسويتها بموجب الأمر السابق ذكره وقد تمت عملية التسوية في 14 جوان 1995 م.

ب- ملكية المحاجر:

يشمل القطاع الحضري القنطرة على عدد من المحاجر منها: محجرة لانتييني (Lantini)، قرانيتي (Grait), فونص (Gans)، ألكسندرا (Alexandra)، فراندو (Ferando) هذه المحاجر وكما تدل عليها أسماؤها كانت ملك للمعمرين وبعد الاستقلال وخروج هؤلاء عادت ملكيتها للدولة وهذا طبقا

(1): المصلحة التقنية للقطاع الحضري القنطرة، تقرير حول عملية تسوية المباني الفوضوية في 31 أكتوبر 1999 م

للقانون رقم 90/30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م⁽¹⁾ المتضمن أملاك الدولة، هذه الأخيرة منحت للبلدية حق الانتفاع بها دون الملكية والتي قامت بتأجيرها للخواص، بينما أرض طنوجي فقد كانت تابعة لمعمر يهودي "طنوجي" وبعد الاستقلال وطبقا للقرار رقم 66/102 المؤرخ في 06 ماي 1966م⁽²⁾ المتضمن تحويل الأملاك الشاغرة للدولة وبالتالي حولت لأملاك الدولة، أما حي فج الريح وهي تسمية محلية هذه الأراضي وعملا بالقانون رقم 90/30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م⁽³⁾ وحسب المادتين رقم 39 و51 اللتان تتصان في مجملهما على أنه إن لم يكن للعقار مالك معروف أو توفي مالكة دون أن يترك ورثة يحق للدولة المطالبة به، أما ملكية البلدية في قطاع القنطرة فإنها تنحصر في المقبرة اليهودية وكذا مدرسة كحلوش صالح هذه الأخيرة مغلقة نتيجة ترحيل سكان الأكواخ القصديرية التي كانت قائمة بالقطاع.

IV-تأثير العامل الاجتماعي:

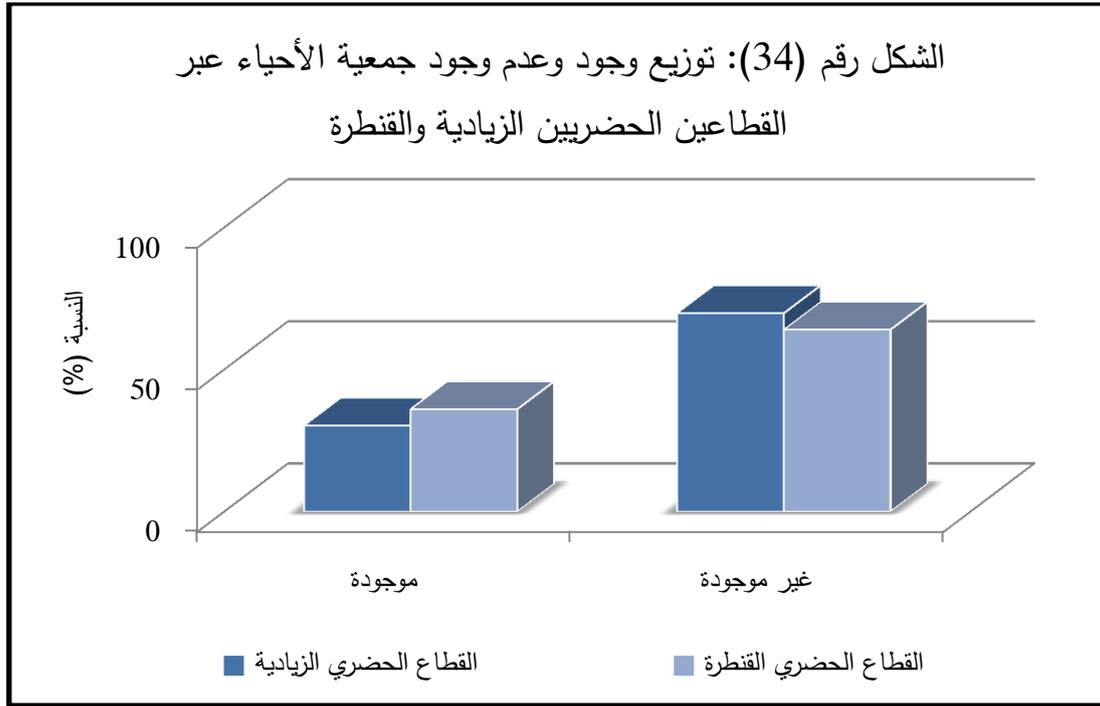
يلعب سكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة دورا كبيرا في الوضع القائم للتنظيم المجالي لهذه الأحياء، إذ أنهم لا يقومون بأي مبادرة لتحسين ظروف حياتهم ولا الاهتمام بالمظهر الحضري لأحيائهم، وعلى الرغم من وجود عدد معتبر من جمعيات الأحياء عبر القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة والمقدرة بحوالي (09-14) جمعية⁽⁴⁾ على الترتيب إلا أن هذه الأخيرة في أغلبها غير فعالة وهذا راجع لعدم اهتمام السلطات المحلية بها، وعليه كان المفروض أن تعتبر هي القناة السليمة والفعالة والأقرب للوصول إلى حل مشاكل هذه الأحياء باعتبارها الخلايا المكونة للمجال الحضري بكل أبعاده إلا أن السكان لا يأبهون لوجودها أو عدم وجودها وبناء على النتائج العددية للإستمارة والمبينة في الشكل الأتي رقم (34) ثم التوصل للحقائق التالية:

(1): المصلحة التقنية لبلدية قسنطينة، جانفي 2014 م.

(2): مصلحة الأرشيف بقسنطينة.

(3): مديرية أملاك البلدية، أرشيف سجل الملكية العقارية، أكتوبر 2014 م.

(4): المقرات الإدارية للقطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة، مارس 2014 م.



بلغت نسبة سكان قطاع الزيادة الذين نفوا وجود مثل هذه الجمعيات بحوالي 69.78 % من إجمالي سكان القطاع بينما نسبة 30.22 % منهم أكدوا وجودها بغض النظر عن مهامها ووظائفها التي تقوم بها، نفس الشيء بالنسبة للقطاع الثاني حيث كانت نسبة السكان الذين أكدوا عدم وجودها (لا) بنسبة تقدر بـ 63.99 % أما نسبة 36.01 % فكانت لصالح السكان الذين أكدوا وجودها. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (81) و(82) بالملحق.

ومن خلال الاتصال ببعض رؤساء هذه الجمعيات أكدوا لنا الغياب الكلي للسكان لاسيما في الحملات التحسيسية والتوعية وخاصة إذا ما تعلق الأمر بصيانة وتجميل المجالات المحيطة بالسكنات الجماعية وما شابه ذلك، ضف إلى ذلك المستوى المعيشي المتدني وأثاره على ارتفاع المباني خاصة بحي بلاد الرومية كما أن النمو السكاني المتسارع كان له الأثر الظاهر على ضعف التماسك الاجتماعي بين السكان، لذلك نظن أن تفعيل هذه الجمعيات وتشجيع وجودها وكذا دورها من خلال إنشاء عدة نقاط لتبادل المناقشات والآراء لممثليها مع السكان لحل المشاكل وأخذ بتطلعات السكان هي السبيل الأمثل للوصول إلى مجال حضري أكثر تناسقا وتسييرا محكما، وعليه لا يمكن الوصول لمجال حضري منسجم وأكثر نظافة دون تعاون طرف السكان والسلطات المحلية.

1-الهجرة:

تعتبر الهجرة من العوامل المؤثرة في تغيير عدد السكان، إذ تؤثر مباشرة في النمو السكاني زيادة ونقصان كما تعطي لنا انطباعا عن أهمية المجال، ومن أهم الأسباب العامة المحرزة على مغادرة السكان من أماكن الإقامة الأصلية هي كالتالي: أ- الأمل في الحصول على عمل ذو دخل أحسن. ب- قلة الحواجز التي تحول دون الهجرة. ج- المستوى الجيد للمرافق والخدمات وعموما هو أفضل في المدن، وقد اعتمدنا في تقدير الهجرة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على تحديد الأصل الجغرافي للسكان والمتعلق بمكان الإقامة السابق وهنا نعتمد على المعلومات المستخرجة من الاستمارة الإستبائية.

أ-الأصل الجغرافي للسكان الوافدون نحو القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة:

ما نلاحظه من خلال الشكل الآتي رقم (35) أن نسبة السكان الوافدون إلى مجال الدراسة

تتغير بين ثلاث اتجاهات رئيسة هي:

أ-1-السكان الوافدون من أحياء المدينة:

بلغ عدد السكان الوافدون لقطاع الزيادة ب 773 وافدا أي بنسبة تقدر ب 87.84 % من إجمالي السكان الوافدون للقطاع وهي نسبة تبين أن أكثر من ثلثي السكان هم من الأحياء الداخلية للمدينة، حيث أكبر نسبة للسكان الوافدون كانت من حي الأمير عبد القادر ب 23.67 % ليليه وسط المدينة بحوالي 17.08 %، أما باقي النسب فتراوحت ما بين (0.39-10.35) % من إجمالي عدد السكان المستجوبين عبر أحياء القطاع.

بينما قدر المجموع العام للسكان الوافدون لقطاع القنطرة من أحياء المدينة ب 241 وافد أي بنسبة قدرت ب 47.16 % من إجمالي عدد السكان الوافدون وهي نسبة مرتفعة إذ قرابة نصف الوافدون للقطاع هم من الأحياء الداخلية للمدينة وبناء على هذا فإن أكبر نسبة كانت من وسط المدينة ب 112 وافد أي بنسبة بلغت نحو 46.47 % من إجمالي السكان الوافدون للقطاع ثم حي سيدي مبروك بحوالي 32 وافد، أي بنسبة قدرت ب 13.28 % من إجمالي الوافدون، بينما باقي

النسب تراوحت ما بين (0.41-6.22) %، وهنا نجد عدة أسباب راجعة أغلبها إلى انهيار بعض السكنات وضيق السكن وعدم التفاهم بين الورثة، لذا اختاروا هذه الأحياء لوقوعها ضمن المجال الحضري القسنطيني للإقامة فيها وأهمها: وسط المدينة، الأمير عبد القادر، الدقيسي والمنظر الجميل وغيرها.

أ-2- السكان الوافدون من بلديات الولاية:

وصل عدد السكان الوافدون لقطاع الزيادة من هذا الاتجاه إلى 84 وافداً، أي بنسبة قدرت بـ 9.55 % من إجمالي عدد السكان الوافدون للقطاع، حيث أكبر عدد كان من بلدية الخروب وذلك بحوالي 52 وافداً أي بنسبة بلغت بـ 61.90 % من إجمالي عدد الوافدون للقطاع لتليها بلدية حامة بوزيان بـ 12 وافداً، أي بنسبة بلغت نحو 14.29 % من إجمالي عدد السكان الوافدون للقطاع بينما باقي النسب تراوحت ما بين (03.57-9.52) %.

بينما قدر عددهم بحوالي 119 وافداً أي بنسبة بلغت نحو 23.29 % من إجمالي عدد السكان الوافدون لقطاع القنطرة حيث أكبر عدد كان من بلدية زيغود يوسف بـ 35 وافداً وبنسبة بلغت نحو 29.41 % ثم بلدية الخروب بـ 28 وافداً أي بنسبة قدرت بـ 23.53 % لتليها بلدية بني حميدان بـ 23 وافداً وبنسبة قدرت بـ 19.33 % من إجمالي عدد السكان الوافدون من بلديات الولاية للقطاع في حين النسب الباقية كانت ما بين (09.24-0.84) % ويمكن حصر هذه الأصول الجغرافية للسكان الوافدون للقطاعين في البلديات التالية: الخروب، ديدوش مراد، حامة بوزيان، زيغود يوسف، بني حميدان، أولاد رحمون وغيرها. ويؤكد ذلك الجدولين رقم (83) و(84) بالملحق.

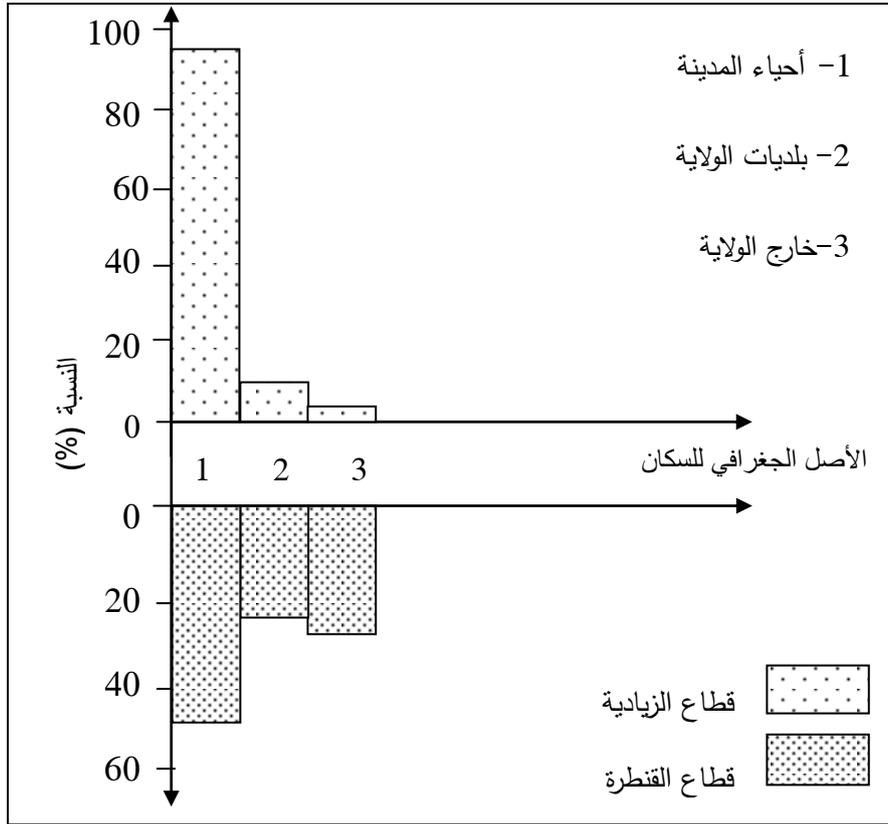
أ-3- السكان الوافدون من خارج الولاية::

إن ما يمكن ملاحظته هنا هو انخفاض عدد السكان الوافدون لقطاع الزيادة من خارج الولاية مقارنة بالاتجاهين السابقين حيث بلغ عددهم بـ 23 وافداً، أي بنسبة بلغت نحو 02.61 % من إجمالي عدد السكان الوافدون للقطاع إذ أكبرها عادت لولاية جيجل بـ 06 وافداً وبنسبة قدرت

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

ب 26.09 % لتليها ولاية عنابة ب 05 وافد وبنسبة 21.74 % أما النسب الباقية فكانت تتساوى فيما بينها وقدرت نسبتها ب 13.04 % من إجمالي عدد السكان الوافدون للقطاع من خارج الولاية.

الشكل رقم (35): توزيع الأصل الجغرافي لسكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة



ب-دوافع الهجرة لهؤلاء السكان:

بعد ما تم ذكر الاتجاهات الرئيسية للسكان الوافدون للقطاعين الحضريين الزيادة أي الأصل الجغرافي حسب مكان الإقامة، نأتي الآن لمعرفة الدوافع المتحركة في هذه الحركة حيث تم الاعتماد على عناصر مختلفة لتحديد دوافع الهجرة عبر القطاعين الحضريين الزيادة بستة (06) فئات والقنطرة بسبعة (07) فئات كالتالي:

ب-1-القطاع الحضري الزيادة:

ما يظهر من الجدول الآتي رقم (85) أن السبب الرئيسي لتوافد السكان والذي يستحوذ على أكبر نسبة هو حجم المسكن القديم للعائلة وذلك ب 38.54 % وهو سبب مشترك بين جميع أحياء

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

القطاع إذ أكبر نسبة كانت لحي جبل الوحش وكذا حي الباردة بـ (53.12-53.36) % على الترتيب وأصغرهما بحي سرينية بـ 20.41 %، أما باقي الأحياء فتراوحت نسبها ما بين (29.27-50.70) % ثم تلي فئة الإستفادة من عنصر السكن، وهذا في إطار عدة أسباب هي: انهيار المسكن بسبب انزلاق التربة وسقوط بعض أجزاء المنازل بنسبة بلغت نحو 23.03 % أما على مستوى الأحياء فكانت أكبر نسبة لحي سرينية بـ 53.06 % أما حي سعدة خلخال والباردة فسجل بنسبة 0 % فيما بلغت نسب باقي الأحياء ما بين (15.85-38.02) %، تلي ذلك فئة الظروف الاجتماعية والذي مثل بنسبة قدرت بـ 11.74 % وكذا الانتقال بسبب بناء مسكن جديد بحوالي 10.38 %، بينما نسب الأحياء فكانت (06.25-14.23) % (0-31.25) على الترتيب وأخيرا نجد 05.93 % لفئة الأسباب المختلفة إذ يصعب تصنيفها لتداخلها فيما بينها.

الجدول رقم (85): دوافع الهجرة بالقطاع الحضري الزيادة عبر الأحياء السكنية

أسباب أخرى		بناء مسكن جديد		ظروف اجتماعية		العمل وتعليم الأطفال		حجم المسكن القديم		الإستفادة من السكن ⁽¹⁾		دوافع الهجرة الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
13.82	34	17.48	43	14.23	35	09.35	23	29.27	72	15.85	39	س.س. يوسف
03.36	08	09.66	23	10.08	24	07.56	18	53.36	127	15.97	38	جبل الوحش
04.69	09	02.08	04	13.54	26	07.29	14	34.38	66	38.02	73	الزيادة
01.02	01	11.22	11	08.16	08	06.12	06	20.41	20	53.06	52	سرينية
-	-	31.25	10	06.25	02	09.38	03	53.12	17	-	-	الباردة
-	-	-	-	11.27	08	38.03	27	50.70	36	-	-	سعدة خلخال
05.93	52	10.38	91	11.74	103	10.38	91	38.54	338	23.03	202	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

(1): فئة الإستفادة من السكن تندرج ضمنها عدة حالات وهي: 1- الإستفادة من السكن الاجتماعي 2- الإستفادة في إطار إخطار طبيعية كإنزلاق التربة 3- الحصول على سكن وظيفي.

ب-2- القطاع الحضري القنطرة:

انطلاق من الجدول الآتي رقم (86) يتبين لنا أن أكبر نسبة عادت لفئة حجم المسكن، وهذا بنسبة بلغت نحو 36.99 % بينما على مستوى الأحياء فنجد أكبرها سجلت بحي بوشامة ب 50.00 % وأصغرها بحي بلاد الرومية ب 26.76 %، أما باقي الأحياء فتراوحت نسبها ما بين (26.76-44.59) %، أما المرتبة الثانية فكانت لفئة الظروف الأمنية وذلك بنسبة قدرت بحوالي 18.40 % وهذا يتوافق مع النزوح الريفي والهروب من الاستعمار بسبب تطبيق سياسة الأرض المحروقة وذلك قبل الاستقلال والبحث عن عنصر الأمن خلال العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر عامة والمدينة وقطاع القنطرة خاصة، حيث أكبر نسبة عادت لحي الأمير عبد القادر ب 29.91 %، أما باقي الأحياء فتراوحت نسبها ما بين (0-28.87) %، ثم تأتي فئة العمل وتعليم الأطفال بنسبة قدرت ب 15.85 % لتليها نسبة الظروف الاجتماعية ب 09.00 % أما المراتب الأخيرة فكانت لفئة القرب من مختلف المرافق ب 07.05 % وكذا فئة نهاية مدة الإيجار بحوالي 6.65 % وفئة الأسباب الأخرى بنسبة تقدر ب 06.06 %.

الجدول رقم (86): دوافع الهجرة بالقطاع الحضري القنطرة عبر الأحياء السكنية

أسباب أخرى		ظروف اجتماعية		القرب من المرافق		نهاية مدة الإيجار		العمل وتعليم الأطفال		حجم المسكن القديم		الظروف أمنية		دوافع الهجرة الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
08.11	06	04.05	03	06.76	05	20.27	15	10.81	08	44.59	33	05.41	04	باب القنطرة
03.42	04	-	-	11.11	13	03.42	04	11.11	13	41.03	48	29.91	35	الأمير.ع. القادر
02.82	04	17.61	25	09.15	13	-	-	14.79	21	26.76	38	28.87	41	بلاد الرومية
31.58	06	52.63	10	-	-	-	-	-	-	-	-	15.79	03	فج الرياح
-	-	-	-	04.54	05	10.00	11	25.45	28	50.00	55	10.00	11	بوشامة
22.45	11	16.33	08	-	-	08.16	04	22.45	11	30.61	15	-	-	محمد لوصيف
06.06	31	09.00	46	07.05	36	06.65	34	15.85	81	36.99	189	18.40	94	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

ونستخلص من كل هذا أنه بالرغم من التباينات المسجلة بين القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في النسب المحددة لدوافع وأسباب توافد السكان نحوهما إلا أن الهجرة تعتبر أحد المميزات الديموغرافية التي يتميز بها مجال الدراسة قبل وبعد الاستقلال نتيجة تداخل عوامل مختلفة بعضها ارتبط بحجم المسكن والبحث عن العمل وفرص أكثر لتعليم الأطفال وأخرى تعلق بالاستعمار وكل هذا في ظل انتشار الوعي الثقافي الحضري بسبب تنوع وسائل الإعلام والاتصال خاصة.

2- التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان: مستوى اقتصادي متوسط ومتقارب بين القطاعين

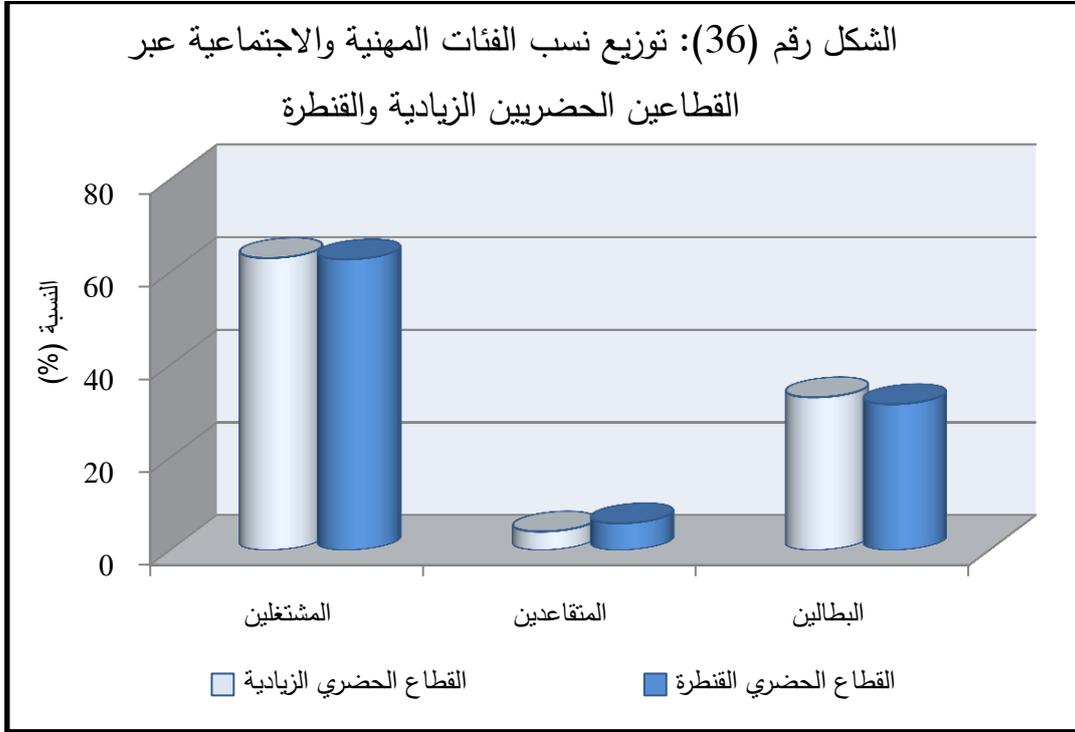
إن الهدف من دراسة التركيبة المهنية والاجتماعية لسكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة هو تشخيص الوضعية الاقتصادية التي يعيش فيها سكان مجال الدراسة حتى تسمح لنا بتحليل العديد من الآثار المتعلقة بالتنظيم المجالي وعلاقتها بالمشاكل الاجتماعية وعلى المجال الحضري خاصة ومن خلال الجدولين رقم (87) و(88) بالملحق تم استخراج ثلاث فئات رئيسية وقد كانت النتائج كالاتي:

سيطرة فئة المشتغلين على سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وذلك بنسبة قدرت بـ 63.03 % بقطاع الزيادة و 62.74 % بقطاع القنطرة بمعنى آخر أن أكثر من نصف سكان القطاعين يمارسون نشاط اقتصادي معين، أما ثاني نسبة فهي لفئة البطالين وذلك بـ 32.96 % بقطاع الزيادة و 31.48 % بقطاع القنطرة أما النسبة الأخيرة فكانت لفئة المتقاعدين بـ 04.01 % بالنسبة لقطاع الزيادة و 05.78 % لقطاع القنطرة. ويؤكد ذلك الشكل الآتي رقم (36).

وعليه فالمعطيات تبين لنا بوضوح أن مجال الدراسة تغلب عليه فئة المشتغلين هذا جيد لكن نسبة البطالة والتي هي نسبة معتبرة تعتبر من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المطروحة بمجال الدراسة، حيث تقضي هذه الفئة معظم أوقات فراغها بالأحياء السكنية أو داخل المساكن فيكون الأثر السلبي ظاهر لاسيما في انتشار الآفات الاجتماعية والمخدرات والمساس بأموال الغير سواء المادية أو المعنوية، إذن فالمستوى الثقافي والتعليمي كان مقبولا والذي يساعد على تقبل كل

الفصل الثاني: تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

حملات التوعية والتحسيس بأهمية التنظيم المجالي، لكن المستوى الاقتصادي لم يكن كذلك حيث طغى العامل الاقتصادي على العامل الثقافي فكانت النتيجة عكسية.



V- الموقع الهام للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة:

يعد الموقع من العوامل الجغرافية الثابتة من حيث محدودية مساحته الملائمة لل عمران وعليه ففقر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة من مركز المدينة واتصالهما بأهم القطاعات الحضرية المكونة للمدينة ساعد ذلك على تفعيل حركية النمو الحضري بقطاع الزيادة وجعلها في سيرورة دائمة بالمقابل تشبع المجال الحضري لقطاع القنطرة.

VI- تأثير عامل عدم الاهتمام:

إن بلوغ جميع الأهداف المستقبلية للتنظيم المجالي للمجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة يتوقف أساسا على التحكم في النمو السكاني المتزايد وعلى البدائل والخيارات العلمية والعملية المتطورة والملائمة التي يجب تقديمها للسكان، وبالطبع فإن إعادة تنظيم مجال حضري كالمجال الحضري المدروس أصبح أمرا في غاية التعقيد حيث يعاني من إشكاليات مختلفة

موروثة عن العهد الاحتلال بقطاع القنطرة وجديدة ارتبطت بالنمو الحضري بقطاع الزيادة خلال مرحلة الاستقلال وهي إشكاليات تتزايد للأسف مع النمو الحضري السريع لمدينة قسنطينة وزحف العمران بصفة مستمرة في كل الاتجاهات تقريبا حيث نتج عنها اختلاف في التوازن وتكاليف مالية باهضة وانعكاسات سلبية على المستوى السكاني تجاوزت الحدود التي يمكن قبولها، إذ أصبحت تعيق تنميتها مع العلم أن لبعض هذه السلبيات خاصية محلية وأخرى إقليمية وبأبعاد اجتماعية واقتصادية وكذلك بالتهاون واللامبالاة في تنفيذ ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) ومخطط شغل الأرض (P.O.S) أو والاقتصار على سياسة المعالجة الظرفية مما كان لها الأثر السلبي في تقادم هذه الانعكاسات التي تم دراستها وتحليلها عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة.

VII-تأثير العامل الطبيعي: من المعروف أن العامل الطبيعي من أهم العوامل التي لها تأثير كبير ومباشر على النمو الحضري وذلك في تنظيم المجال الحضري فهو يساعد على تفسير الوضع القائم له وهذا من خلال تحليل وتفسير أهم مركباته وهي:

1-الإنحدارات⁽¹⁾:

يكتسي عامل الانحدار أهمية بالغة في تحديد أماكن التعمير ويلعب دورا كبيرا في التوجه المستقبلي للنمو الحضري، وكذا مد مختلف الشبكات التقنية حيث تميز ثلاثة فئات من الأراضي عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وذلك حسب درجة انحدارها وهي كالاتي:

أ-الفئة الأولى: الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (3-6) % : فئة الانحدار الضعيفة

وهي المناطق الصالحة للتعمير حيث تنتشر في الجهة الغربية لقطاع الزيادة، أما بالقطاع الثاني فنجدها تنتشر في شكل بقع تظهر في الجهة الشرقية للقطاع وجزء في وسط القطاع، كما تشمل جزء من المنطقة الشمالية والجنوبية الغربية للقطاع.

(1): دباش ربيعة، مصدر سابق، ص 125 - 126.

ب- الفئة الثانية: الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (6-12) %: فئة الانحدار المتوسطة

وهي الفئة النموذجية للتعمير تنتشر في الجنوب الشرقي لقطاع الزيادة بينما بقطاع القنطرة فنجدها تنتشر بالجهة الشمالية الغربية للقطاع .

ج- الفئة الثالثة: الأراضي التي يتراوح انحدارها بين (12-25) %: فئة الانحدار القوية

تعتبر هذه الفئة أراضي صعبة التعمير حيث تنتشر في شكل بقع في الشمال الغربي وجزءا من الجنوب الشرقي لقطاع الزيادة، أما على مستوى قطاع القنطرة فهذه الفئة تحتل جزءا كبيرا من مساحة القطاع حيث تشمل الجهة الغربية منه وكذا الجهة الشمالية الغربية.

وعليه نجد انحدارات قوية تتركز في الجزء الشمالي الغربي للقطاع الحضري الزيادة يقابلها انبساط في جزئه الشرقي حيث تتواجد الحاضرة السكنية ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية، وانحدارات قوية نسبيا تتركز في الجزء الشرقي للقطاع الحضري القنطرة تقابلها انحدارات قوية جدا بالجزء الغربي حيث تنعدم المرافق به.

الخلاصة:

من خلال تحليل وتفسير ومعالجة عناصر هذا الفصل تم التوصل إلى أن مجال القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة يعاني من عدة مشاكل ونقائص نوردتها فيما يلي:

الاستهلاك غير العقلاني للعقار الحضري وعدم احترام أروقة الأمان في عملية التوسع واستنفاد الاحتياطات العقارية الصالحة للتعمير هذا ما أدى لتكدس السكان وتركزهم على مستوى بعض الأحياء، زائد عفوية استغلال المجال الذي كان على حساب أماكن لعب الأطفال مع عدم وجود باحات لركن السيارات وضعف تغطية بعض الأحياء بالشبكات التقنية، والتلاقي المجالي بين النسيج الحضري المخطط والعشوائي غير المخطط مع إدخال عدة تغييرات على المساكن بالإضافة للمضاربة بأسعار البيع والكراء للمساكن وكذا عدم تناسق مكونات البنية الحضرية. كما شكل النمو الحضري ضغطا على خدمات مختلف المرافق القائمة، فكان ذلك بتعدد اتجاهات التنقلات اليومية للسكان من أجل إقتناء احتياجاتهم المختلفة، وكذا الإكتظاظ على مستوى المرافق التعليمية وكذا الصحية بالتفاوت في التغطية الطبية بين القطاعين، وكل هذا في ظل رداءة خدمات النقل الحضري الجماعي وصعوبة تنظيم حركة المرور.

بينما كان أثر النمو الحضري على المحيط الطبيعي والبيئي معا بتلويثهما بمخالفات النفايات الصلبة والسائلة ما نتج عنها بيئة غير صحية في المحيط الطبيعي باعتباره كنسق إيكولوجي أصبح غير قادر على تحمل هذه الوضعية زائد النقص الكبير في المساحات الخضراء. كما تجلت آثار النمو الحضري الاجتماعية بتقهقر في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان وعدم اهتمام وإتحاد السكان من أجل المساهمة في مناقشة المشاكل التي تهم أحيائهم السكنية إلى جانب بروز بصمات الطابع الريفي والعادات البدوية المزعجة، وانعدام الأمن وذلك باشتغال القطاعين على نسبة إجرام معتبرة، وعليه فإن هذا التنظيم المجالي الراهن عبر مجال الدراسة تحكمه عدة عوامل في مقدمتها العامل البشري بالإضافة لعوامل أخرى لكن بدرجات متفاوتة هي: تاريخية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، طبيعية وبالإضافة لعدم الاهتمام.

الفصل الثالث:

النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

-تمهيد

أولاً-المستقبل العددي للسكان عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

ثانياً- تقدير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية من السكن عبر القطاعين

ثالثاً- تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين

رابعاً- التدخل على مستوى الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية

خامساً- التدخل على المستوى الاجتماعي للسكان والبيئي عبر القطاعين

سادساً- آليات النمو الحضري المستقبلي لمجال الدراسة بين الخيارات والاحتمالات

سابعاً-مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في معالجة وتنظيم المجال الحضري عبر القطاعين

-الخلاصة

تمهيد:

من خلال تحليلنا للواقع القائم للمجال الحضري المدروس، استطعنا إبراز مختلف النقائص ومعرفة مدى انعكاساتها السلبية عليه، لتتوصل في الأخير إلى تكوين خلفية عامة للمعلومات من حيث الكم والنوع حول مختلف مكونات المجال الحضري، وعلى أساسها سنقوم بالتدخل على المجال لتنظيمه وتحسين هيكلته ليصبح ذو فعالية، كما سمحت لنا الدراسة بضبط جملة من الاختيارات العملية والعلمية المقترحة على كافة المستويات ومكونات المجال الحضري، وهذا وفق رؤى وتطلعات لما سيكون عليه المجال بعد التدخل حاضرا ومستقبلا منطلقا الواقع وأساسها التقيد بمبادئ التهيئة والتعمير معتمدين في ذلك على جداول الاحتياجات الحالية والمستقبلية من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية، ومن تم إيجاد مناطق النمو الحضري المستقبلي انطلاقا من التقديرات المساحية اللازمة لذلك حيث نبدأ بـ:

أولاً- المستقبل العددي للسكان عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة:

لما كان المستقبل مبدئيا غير أكيد فإن وجهات النظر تختلف حول نمو سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال 05 سنوات الموالية أو 10 سنوات أو 20 سنة القادمة باعتبارهم الهدف الرئيسي للتهيئة، وعليه تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان حيث يعرف هذا التغيير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان بالحركة السكانية وعليه تكتسي دراسة الحركة الطبيعية للسكان أهمية كبيرة حيث تعتبر مؤشرا هاما لمعرفة وتيرة النمو السكاني السنوي المتوقع خلال سنوات التقدير والتي تبنى على أساسه عملية تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، حيث أن التزايد المستمر أو التراجع المسجل في عدد السكان يخضع لعاملين هامين هما:

العامل الطبيعي: متمثلا في الزيادة الطبيعية العادية للسكان أي المواليد والوفيات.

العامل غير الطبيعي: متمثلا في صافي الهجرة والناج عن حركة السكان غير الطبيعية.

وللوقوف على الدور الحقيقي الذي يمثله كل من العاملين السابقين في عملية النمو السكاني عبر القطاعين ونصيب كل منهما فيها، سنقوم بمعالجة المعطيات واستقراءها وفق طرق علمية وعملية. فما هو العامل الأكثر تأثيرا في النمو الحضري المستقبلي عبر القطاعين يا ترى ؟.

I- العامل الطبيعي:

ويعتبر من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني، لأنه الركيزة الأساسية لتجديد الأجيال القادمة وذلك بتعويض الوفيات التي يتعرض لها المجتمع بمواليد جدد⁽¹⁾، وعليه استوجب دراسة عناصره المتمثلة في: المواليد والوفيات

1-المواليد:

وهو الأفراد الذين ولدوا عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين والريفية والقنطرة أو خارج مجال الدراسة وهذا بشرط أن يكونا والدي المولود دائمي الإقامة بالقطاعين خلال فترة الولادة⁽²⁾ وعليه سنعتمد في هذا الجانب على معدل المواليد الخام⁽³⁾ في المقارنة والتحليل.

ومن خلال الجدولين رقم (89) و(90) بالملحق والمتعلقين بتطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م، هذه العناصر الثلاثة مبينة في الشكلين الآتيين رقم (37) و(38) حيث يتضح لنا أن منحى تطور عدد المواليد في كل قطاع قد تميز بوجود مرحلتين

(1): خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية تنظيم المجال، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 1994 م، ص70.

(2): محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة في جغرافية العمران، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة -1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية سنة 1979 م، ص23.

(3): معدل المواليد = (عدد المواليد خلال سنة معينة / عدد السكان خلال نفس السنة) × 1000

ومنه: معدل المواليد لقطاع الزيادة في سنة 2008 م = $1000 \times 46636 / 500 = 10.72\%$

ويعتبر معدل المواليد منخفضا إذا كان أقل من 20 ومتوسطا إذا تراوح ما بين 20-40 ومرتفعا إذا كان يفوق 40 والجزائر تنتمي ضمن فئة 50. من كتاب بشير مقيس: مدينة وهران في جغرافية العمران، ص 138.

أساسيتين مسجلة خلال مسيرة تطورهما خلال الفترة (2008-2014) م وهي كالاتي:

أ-المرحلة الأولى: "ارتفاع سريع في عدد المواليد عبر القطاعين"

تميز القطاع الحضري الزيادة خلال الفترة (2008-2012) م بالتطور في عدد المواليد، حيث قدر عددهم في سنة 2008 م بحوالي 500 مولودا، أي بمعدل مواليد قدر بـ 10.72 %، ليقفز في سنة 2012 م إلى 854 مولود وهذا بمعدل مواليد بلغ نحو 17.23 % وعليه فقد بلغت قيمة الزيادة المطلقة للمواليد بـ 354 مولود.

بينما شهد القطاع الحضري القنطرة خلال الفترة (2008-2013) م هو الآخر تزايدا مستمرا في عدد المواليد بداية من سنة 2008 م حيث سجل بـ 257 مولودا، أي ما يعادل 8.34 %، بينما سجل هذا المعدل أعلى قيمة له في سنة 2013 م بـ 428 مولود أي بمعدل بلغ 21.46 %، وعليه فقد بلغت قيمة الزيادة المطلقة للمواليد بـ 171 مولود.

ب-المرحلة الثانية: "تراجع نسبي في عدد المواليد عبر القطاعين"

سجل القطاع الحضري الزيادة خلال الفترة (2013-2014) م تراجعاً في عدد المواليد وذلك من 832 مولود في سنة 2013 م إلى 793 مولودا خلال سنة 2014 م، وهذا بمعدل مواليد بلغ (15.52-16.54) % على التوالي، حيث بلغت قيمة التراجع في عدد المواليد بـ 39 مولودا.

نفس الشيء بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة حيث بلغ عدد المواليد في سنة 2014 م بحوالي 291 مولودا، أي بمعدل قدر بـ 15.24 % وهذا بعد ما كان 428 مولودا خلال سنة 2013 م، أي بمعدل قدر بـ 21.46 % وعليه قدر فارق التراجع بحوالي 137 مولود ناقص، ولعل التفسير المنطقي لهذا التراجع الملحوظ عبر القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة راجع إلى:

السبب الأول هو ترحيل السكان القاطنين للأكوخ القصدية بالحي السكني فج الرياح، حيث بلغ عددهم بحوالي 6014 نسمة خلال سنة 2013 م، والذي ساهم بنسبة كبيرة في تراجع عدد المواليد بقطاع القنطرة، أما السبب الثاني فهو متعلق بزيادة درجة وعي المجتمع وسياسة تنظيم النسل الإرادية والتي من شأنها تحسين ظروف معيشة السكان حاضرا ومستقبلا.

2-الوفيات: استقرار نسبي في عدد الوفيات

تعتبر دراسة الوفيات لها أهمية بالغة في التحليل الديمغرافي وكذا من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني المستقبلي لكونها تعكس وصدق واقع الظروف الصحية ومستوياتها السائدة في أي منطقة ما، كما أنها ستهتم في رصد آليات النمو السكاني، حيث الفارق بين المواليد والوفيات هو العامل الرئيسي في هذا النمو⁽¹⁾.

واستنادا للمعطيات الواردة في الجدولين رقم (89) و(90) بالملحق ومن خلال الشكلين رقم (37) و(38) نلاحظ أن منحنى تطور عدد الوفيات خلال الفترة (2008-2014) م قد تميز هو الآخر بعدم الاستقرار وهذا تبعا للتفاوت الطفيف الموجود في عدد الوفيات سواء كان ذلك داخل كل قطاع أو ما بين القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة وعليه يمكن استنتاج الحقائق التالية:

ملازمة منحنى الوفيات لمنحنى المواليد بصورة موازية عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة، حيث يشير لاستمرار واضح في عدد الوفيات أما بالنسبة لكل قطاع فقد تراوح عدد الوفيات بقطاع الريفية خلال الفترة (2008-2014) م نحو (124-194) حالة وفاة وهذا بفارق يقدر بـ 70 حالة وفاة، بينما سجل معدل الوفيات ما بين (2.62-3.86)⁽²⁾.

أما بالنسبة لقطاع القنطرة فتراوح عدد الوفيات خلال الفترة (2008-2014) م ما بين (71-105) حالة وفاة، أي بفارق قدر بـ 34 حالة وفاة، أما بالنسبة لمعدل الوفيات فتراوح ما بين (2.30-5.27) % وهذا إذا ما استثنينا بعض التذبذبات، ويمكن تفسير كل هذا بسياسة الدولة التي أولت أهمية بالغة للرعاية الصحية وذلك بتدعيم المرافق الصحية القائمة وتجهيزها بمختلف التجهيزات الطبية وتكوين طاقات بشرية طبية كفاء في هذا الميدان، وكل هذا رافقه توزيع لعدد

(1): محمد الهادي لعروق، مصدر سابق، ص125.

(2): تم حساب معدل الوفيات كالتالي:

$$\text{معدل الوفيات} = (\text{عدد الوفيات خلال سنة معينة} / \text{عدد السكان خلال سنة معينة}) \times 1000$$

$$\text{ومنه: معدل الوفيات لقطاع القنطرة خلال سنة 2008 م} = 1000 \times 30806 / 71 = 2.30 \%$$

كبير من مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بداية من سنة 2007 م بالمدينة عامة. وإن كان القطاع الحضري الزيادة لا يتوفر على أي منها كل هذا ساهم في تقلص نسبة الأمراض والأوبئة وما صاحبها من تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتخلي فئة النساء على الولادة في المنازل كما كانت سائدة في الفترات الماضية.

3- الزيادة الطبيعية:

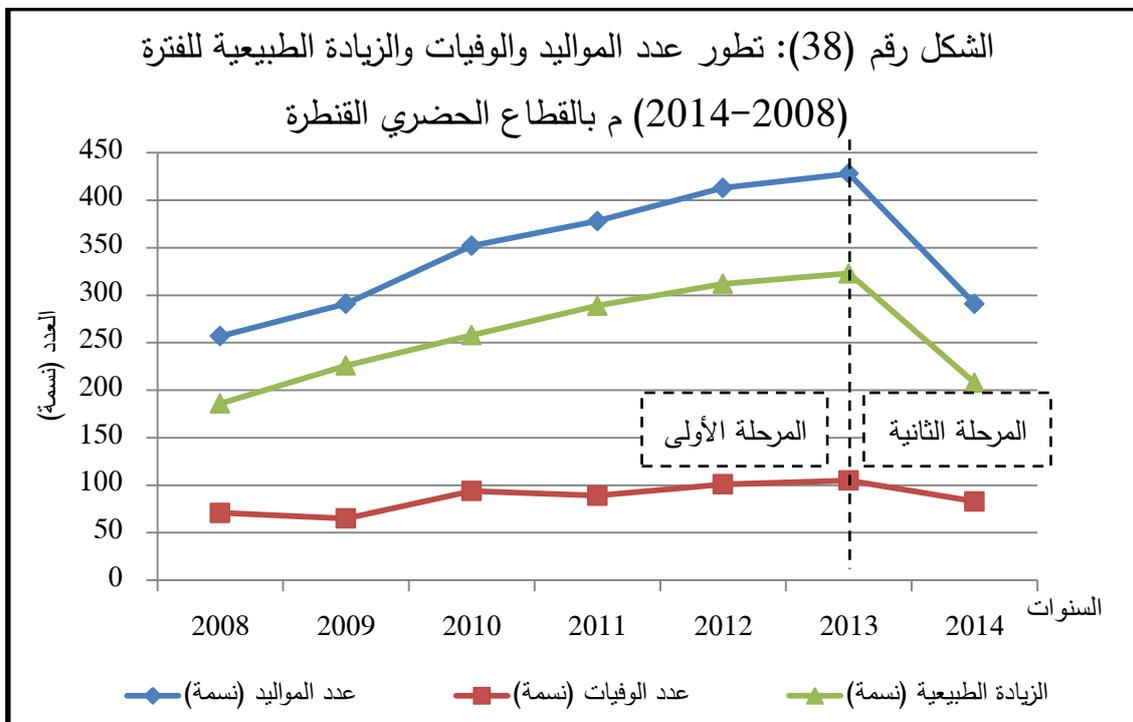
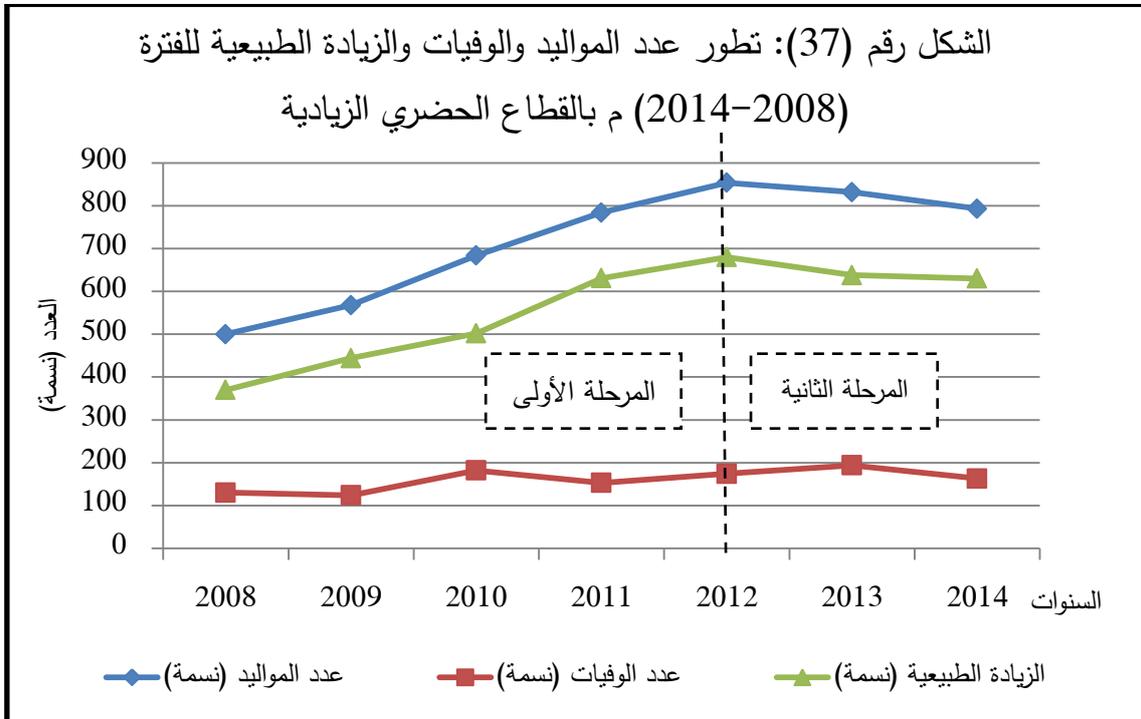
تعتبر الزيادة الطبيعية مؤشرا حيويا وحقيقيا في تحديد المستوى الاقتصادي للمجتمعات وترتبط الزيادة الطبيعية بارتفاع أو انخفاض معدلات المواليد والوفيات، كما تعد من أهم العوامل المساهمة في النمو السكاني ومن خلال الشكلين رقم (37) و(38) نجد أن الزيادة الطبيعية لسكان القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة قد اتسمت بما يلي:

فعلى مستوى القطاع الحضري الزيادة نجد أعلى قيمة للزيادة الطبيعية سجلت في سنة 2012 م وذلك بحوالي 680 نسمة، أي بمعدل يقدر بـ 13.72 % وهذا ما يقابله معدل مواليد مرتفع ومعدل وفيات منخفض نوعا ما، بينما أدناها سجلت خلال سنة 2008 م بحوالي 370 نسمة أي بمعدل بلغ نحو 7.93 % وهذا ما يعكس تأثيره بأصغر معدل مواليد موجود بالقطاع.

أما بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة فقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2013 م وهي بحوالي 323 نسمة، أي بمعدل بلغ نحو 16.20 % وهذا طبعا يقابله أكبر عدد للمواليد وأكبر معدل للوفيات بـ 5.27 % خلال الفترة المدروسة، بينما سجلت أدنى قيمة للزيادة الطبيعية في سنة 2008 م بحوالي 186 نسمة وبمعدل زيادة طبيعية بلغ نحو 6.04 %.

مما سبق نستنتج أن الزيادة الطبيعية تساهم بشكل واضح في الزيادة السكانية عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة، لكن سياسة الترحيل في إطار القضاء على السكن الهش بالقطاع الحضري القنطرة لعبت دورا هاما في تخفيض عدد المواليد بصورة ملحوظة وكل هذا لم يلغي وجود زيادة طبيعية سنوية عادية مثله مثل سائر القطاعات الحضرية الأخرى، لذا فعملية تقدير السكان

أنيا وخلال المدى القريب سنة 2020 م والمتوسط سنة 2025 م والبعيد سنة 2035 م سيتم فيها أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار.



II - العامل غير الطبيعي (صافي الهجرة) عبر القطاعين:

إن لصافي الهجرة أهمية كبيرة في تغيير سكان المدن والتي بدورها تؤثر في اتجاه التغيير الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الأمني، بما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وعدد السكان، لهذا بات من الضروري معرفة الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وقد تم ذلك خلال فترة التعدادات العامة للسكان والسكن والمنتالية للفترة (1987-1998) م وكذا الفترة (1998-2008) م وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي رقم (91):

الجدول رقم (91): نصيب الزيادة الطبيعية⁽¹⁾ وصافي الهجرة السكانية⁽²⁾ ونسبتها⁽³⁾ عبر القطاعين

الفترة (2008-1998)			الفترة (1998-1987)			تعداد م2008	تعداد م1998	تعداد م1987	القطاع
نسبة صافي الهجرة (%)	صافي الهجرة (m)	الزيادة الطبيعية (a)	نسبة صافي الهجرة (%)	صافي الهجرة (m)	الزيادة الطبيعية (a)				
0.23	91	6596	01.21	345	11206	46636	39949	28398	الزيادة
0.17	79	16761-	0.02	10	7473-	30806	47488	54951	القنطرة

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على تعدادات السكان والسكن (ONS)، في ديسمبر 2014 م.

(1): تم حساب الزيادة الطبيعية كالتالي: الزيادة الطبيعية (a) = $p_1' - p_0 = a$ حيث:

$$p_1' = P_0 (1+R)^N$$

P_0 = عدد سكان التعداد السابق، R = معدل النمو، N = عدد السنوات الفاصلة بين التعداد السابق واللاحق

(2): تم حساب صافي الهجرة (m) كالتالي = $m = p_1 - p_1'$ ، حيث P_1 = عدد سكان التعداد اللاحق

(3): تم حساب نسبة صافي الهجرة كالتالي = التغيرات الديمغرافية - الزيادة الطبيعية / $100 \times P_0$

كمثال: الزيادة الطبيعية (a) لقطاع الزيادة خلال الفترة (1998-1987) = $a = p_{98}' - p_{87} =$

$$28398 = P_{98}$$

$$R = 3.07\%$$

$$P_{98}' = 28398 (1 + 0.0307)^{11} = 39604$$

$$a = 39604 - 28398 = 11206$$

$$m = P_{98} - P_{98}' = 39949 - 39604 = 345$$

ومنه: نسبة صافي الهجرة = $100 \times 28398 / 345 = 1.21\%$

أنظر: إشراف الأستاذ غانم عبد الغني، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الطالب فحيف صالح عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص37.

1- الزيادة الطبيعية: تفاوت كبير بين القطاعين

تساهم الزيادة الطبيعية بنسبة كبيرة في الزيادة السكانية عبر القطاعين وهي كالآتي:

أ-الفترة الأولى (1987-1998) م:

بلغت قيمة الزيادة الطبيعية بقطاع الزيادة خلال هذه الفترة بـ 11206 نسمة، أما بقطاع القنطرة فقد أظهرت قيمة الزيادة المسجلة بـ -7473 نسمة أنه حدث تحول، حيث نجد أن القطاع بدأ في الهجرة الطاردة منذ الفترة (1987-1998) م وهذا غير صحيح كون هناك ارتياب نسبي في معطيات الديوان الوطني للإحصاء خلال هذه الفترة كما أشرنا إليها سابقا في الفصل الأول،ويمكن إرجاع هذا إلى الفترة الحرجة التي مرت بها البلاد وما صاحبها من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي وما لها من انعكاسات سلبية على حياة السكان خاصة في الأرياف مما فتح الباب أمام نزوح ريفي نحو مدينة قسنطينة عامة ومجال القطاعين خاصة.

ب-الفترة الثانية (1998-2008) م:

أما خلال الفترة (1998-2008) م فنجد قيمة الزيادة الطبيعية في قطاع الزيادة قد بلغت نحو 6596 نسمة، أما بقطاع القنطرة فقد سجلت كذلك بالقيمة السالبة بحوالي -16761 نسمة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن قطاع القنطرة أصبح يشكل مجالا طاردا للسكان، وهذا راجع لكونه شهد تغييرات عديدة من خلال ترحيل سكان الأكواخ القصديرية (ترحيل جماعي) القاطنين لمناطق السكن القصديري السابق ذكرها والذي ساهم بنسبة كبيرة في اختلال وتخفيض قيمة الزيادة الطبيعية للسكان، والتي من المفترض أن يظهر بها القطاع الحضري القنطرة كفرق بين أول تعداد وآخر تعداد للفترتين بصورة عادية مثل ما هو موجود بالقطاع الحضري الزيادة.

2-صافي الهجرة: هجرة وافدة عبر القطاعين

أما فيما يخص نصيب القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة من صافي الهجرة فقد تميز مجال الدراسة بهجرة وافدة حيث قدرت خلال الفترتين السابقتين بـ (91,345) نسمة وبنسبة بلغت

(0.23،01.21) % على الترتيب، كذلك الحال بالنسبة لقطاع القنطرة حيث قدر صافي الهجرة بحوالي (79،10) نسمة وبنسبة بلغت نحو (0.17،0.02) % على التوالي.

ويمكن القول أن الهجرة الوافدة للسكان مع الزيادة الطبيعية التي شهدتها مجال الدراسة جاءت كنتيجة منطقية للفترة التي سبقتها، أي ما بعد الاستقلال حيث استقبل مجال الدراسة خاصة أعدادا كبيرة من السكان النازحين من الأرياف في ظل تدهور الوضع الأمني الذي يعد العامل الحاسم في هجرة وحركة السكان، بالإضافة إلى الفائض السكاني الناتج عن تشبع مركز المدينة تحت تأثير النمو الحضري السريع لها، وعليه نلاحظ أن نمو السكان يعتمد على عاملين لا يقل كل واحد منهما عن الآخر أهمية وهما الزيادة الطبيعية الناتجة عن المواليد وصافي الهجرة.

إلى جانب العاملين السابقين هناك عوامل أخرى تتعلق بثبات الخصوبة المتعلقة بارتفاع وانخفاض مستوى المعيشة وتطور التعليم، وتداخل عدة عوامل في مقدمتها انتشار الثقافة عن طرق الوسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة.

نتيجة هامة:

تعتبر الزيادة السكانية والتي ترتبط أساسا بالزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة من المناطق المجاورة، إلى جانب العوامل السابقة الذكر من أهم محفزات الإخلال بالتنظيم المجالي العام عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة.

وبناء على النتائج المتوصل لها سابقا في الفصل الأول والتي أظهرت أن قطاع القنطرة قد شهد تراجعا ملحوظا في عدد السكان حيث انتقلت قيمة الزيادة السكانية بعدما سجلت بالقيمة السالبة والبالغة نحو-7463 نسمة خلال الفترة (1987-1998) م إلى -16682 نسمة خلال الفترة (1998-2008) م، وهذا طبعا وفق معدلات نمو سنوية للسكان سجلت بالقيمة السالبة أيضا ب (-1.32، -4.26) على الترتيب، بمعنى آخر إن قطاع القنطرة يشهد عملية طرد للسكان (هجرة طاردة) بصورة مستمرة هذا صحيح لكن الزيادة الطبيعية العادية للسكان تبقى

قائمة مهما كانت التغيرات والظروف التي مر بها القطاع خلال الفترات الزمنية القليلة الماضية. وعليه فسكان القطاع الحضري القنطرة يتزايدون بصورة طبيعية وهذا بحكم التطور المستمر في عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة (2008-2014) م وإن كانت هذه الأخيرة فترة قصيرة للحكم، وكل هذا يضاف لوجود نسبة ضئيلة لصافي الهجرة السكانية الوافدة نحو القطاع، لذا فعملية التقدير المستقبلي خلال سنوات التقدير المنظورة لسكان القطاع الحضري القنطرة تبقى طبيعية جدا وعادية وإن كان هناك تباين بينه وبين القطاع الحضري الزيادة في معدلات النمو السنوية للسكان، كما هو مبين في فرضيات النمو السنوي للسكان عبر القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة والتي سنتطرق إليها لاحقا.

III- فرضيات النمو السكاني عبر القطاعين:

من بين ما تخضع له التوقعات المنظورة لنمو سكان قطاعي الزيادة والقنطرة هي معرفة احتمالات نمو السكان، ونظرا لكل هذا قمنا بعدة حسابات لواقع سكان القطاعين وتبيننا أرقاما تعطينا صورة معقولة لمستقبل عدد السكان بالمجال المدروس، وقد تم هذا التقدير باستخدام ثلاث فرضيات لمعدل النمو السنوي للسكان ولكل فرضية لها مبرراتها الخاصة ليتم في الأخير الاعتماد على متوسط هذه الفرضيات كخيار أوسط وأمثلة في كل الظروف والمبررات حيث أخذت كالأتي:

ملاحظة:

إن السنة المرجعية لتقدير حجم السكان والمساكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال الفترة الحالية وكذا خلال الآماد الثلاثة أي المدى القريب والمتوسط والبعيد عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة هي سنة 2008 م، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المساكن التي تم إزالتها من الحي السكني فج الريح وهذا بالقطاع الحضري القنطرة خلال سنة 2013 م تقدر بـ 1495 مسكن وقد كانت تقطن بها حوالي 1438 عائلة وبعدها سكان بلغ نحو 6014 نسمة وطبعا كان هذا حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م.

1-الفرضية الضعيفة:

أ-القطاع الحضري الزيادة: معدل النمو السنوي للسكان يساوي معدل النمو الوطني

قدر معدل النمو السنوي للسكان على مستوى هذا القطاع خلال الفترة (1998-2008) م ب 1.54 % وهو أصغر من المعدل الوطني خلال نفس الفترة والمقدر ب 1.60 % والذي يخص كل سكان القطر الجزائري (الحضر والريف)، كما يختلف من نطاق لآخر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وهي الفترة التي عرفت مبدئيا نوعا من الاستقرار السياسي والأمني وحتى الاقتصادي للبلاد بشكل عام مع تراجع نسبي للهجرة باتجاه واحد من الأرياف نحو المدن، وعليه سنعتمد على المعدل الوطني المشار له سابقا وهذا كزيادة سنوية منتظمة خلال سنوات التقدير الثلاثة المقبلة كالتالي: (2015-2020) م و(2015-2025) م و(2015-2035) م.

ب-القطاع الحضري القنطرة: معدل النمو السنوي للسكان يساوي معدل النمو الوطني

بلغ معدل النمو السنوي للسكان على مستوى هذا القطاع خلال الفترة (1998-2008) م بالقيمة السالبة ب - 4.26 % وهو أصغر بكثير من المعدل الوطني المذكور سابقا وعليه نتوقع معدل النمو السكاني يرتفع ليتساوي مع المعدل الوطني والمقدر ب 1.60 % خلال نفس الفترة وهذا كزيادة سنوية منتظمة خلال سنوات التقدير السابقة الذكر، ولعل مبررات تبني هذا المعدل راجع لكون المعدل المسجل بالقطاع لا يتوافق مع الحالة الراهنة فالقيمة السالبة ما هي إلا نتيجة منطقية لعملية الترحيل الجماعية للسكان فقط وهذا في إطار القضاء على السكن القصدي سابقا وقاطني البنايات الهشة الآيلة للسقوط التي انطلقت منذ سنة 2003 م إلى غاية سنة 2013 م، لذا كان من البديهي أن يكون الافتراض المتبني يتماشى مع حقيقة الواقع القائم بقطاع القنطرة.

2-الفرضية القوية:

أ-القطاع الحضري الزيادة: معدل النمو السنوي للسكان يساوي معدل النمو للفترة (1998-2008) م

وحسب هذه الفرضية نتوقع ثبات معدل النمو السنوي للسكان والمسجل خلال الفترة الأخيرة (1998-2008) م ب 1.54 % كزيادة سنوية منتظمة خلال سنوات التقدير، وهذا نتيجة تأثير عدة

عوامل منها الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة بالرغم من توفر مجالات شاغرة وشاسعة بالجهة الشرقية والتي تساعد على إقامة برامج سكنية طموحة مستقبلا بالقطاع.

ب-القطاع الحضري القنطرة: معدل النمو السنوي للسكان يقارب معدل النمو لقطاع الزيادة

يقدر معدل النمو السنوي للسكان القطاع الحضري القنطرة خلال الفترة (1998-2008) م بـ 4.26 % وهذا نتيجة تأثير عدة عوامل منها الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة وعليه فاحتمال إعادة استغلال المجالات التي كانت تتوطن بها السكنات القصدية بحجج الريج والتي دخلت ضمن الاحتياطات العقارية للتعمير مستقبلا بإشغالها بإنجاز أبراج تحمل نمط السكن الجماعي بكثافة عمودية أو نمط السكن الفردي بكثافة أفقية، وبالتالي سيحدث العكس لكن هذا المرة في إطار ما نصت عليه أدوات التهيئة والتعمير وليس موجات الهجرة التي شهدها القطاع خلال الفترات الماضية، إذن وعلى ضوء هذا احتمال أن يسجل القطاع معدل نمو بالقيمة الموجبة وذلك بارتفاع ملحوظ في معدل النمو السنوي للسكان ليقارب معدل النمو المسجل على مستوى القطاع الحضري الزيادة في الفترة (1998-2008) م وذلك بـ 1.41 % وهذا كزيادة سنوية منتظمة خلال سنوات التقدير. كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (92).

3-الفرضية المتوسطة: معدل النمو السكاني يساوي متوسط الفرضيتين السابقتين.

في هذه الفرضية نبنى الافتراض على أساس متوسطات معدلات النمو في الافتراضين السابقين حيث يقدر معدل النمو السكاني في هذه الحالة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة نحو (1.51-1.57) % على الترتيب، وهي الفرضية التي سنعمد عليها ونأخذها بعين الاعتبار في تقدير السكان واحتياجاتهم المستقبلية من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية باعتبارها الأنسب والأقرب إلى الواقع لتطبيقها على القطاعين.

وبعد دراستنا للفرضيات الثلاث وتحليل كل منها ارتأينا أن نتبنى لكل فرضية معدل النمو السكاني السنوي الخاص بها كما هو مشار لها في الجدول الآتي وبالاعتماد على معدلات النمو للفرضية المتوسطة المتوقعة للقطاعين كان عدد السكان موضح في الجدول الآتي رقم (92):

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الجدول رقم (92): تقدير عدد السكان لسنوات (2020، 2025، 2035) م عبر القطاعين

تقديرات عدد السكان على المدى البعيد لسنة 2035 م			تقديرات عدد السكان على المدى المتوسط لسنة 2025 م			تقديرات عدد السكان على المدى القريب لسنة 2020 م			تقديرات عدد السكان حاليا لسنة 2015 م	عدد السكان لـ 2008 م (نسمة)	التقدير القطاع
الفرضيات			الفرضيات			الفرضيات					
الفرضية المتوسطة	الفرضية القوية	الفرضية الضعيفة	الفرضية المتوسطة	الفرضية القوية	الفرضية الضعيفة	الفرضية المتوسطة ⁽³⁾	الفرضية القوية ⁽²⁾	الفرضية الضعيفة ⁽¹⁾			
70941	70291	71269	60660	60381	60799	56092	55963	56157	51868	46636	الزيادة
24660	24210	25119	21232	21038	21429	19702	19611	19792	18281	30806	القطر

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على التعدادات العامة للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS)، جانفي 2015 م.

(1): تم تقدير عدد السكان بالاعتماد على المتوالي الهندسية التالية:

$$P_{2020} = \log q + N \log (r + 1)$$

حيث: P: سنة التقدير (2020 م)

q: سنة الأساس (2015 م)

N: عدد السنوات الفاصلة

r: معدل النمو السنوي للسكان

كمثال: تقدير عدد سكان القطاع الحضري الزيادة كالتالي:

$$P_{2020} = \log 51868 + 5 \log (1.60+1)$$

$$= 4.7149 + 5 \times 0.0069$$

$$= 4.7149 + 0.0345 =$$

$$4.7218 \leftarrow = 56157 \text{ نسمة حسب الفرضية الضعيفة.}$$

(2): بنفس المعادلة السابقة تم تقدير عدد السكان قطاع الزيادة حسب الفرضية القوية.

$$P_{2020} = \log 51868 + 5 \log (1.54+1)$$

$$= 4.7149 + 5 \times 0.0066$$

$$= 4.7149 + 0.033$$

$$4.7479 \leftarrow = 55963 \text{ نسمة حسب الفرضية القوية.}$$

(3): تم حساب معدل النمو السكاني في الفرضية المتوسطة كالتالي:

$$R = (1.60 + 1.54) / 2$$

$$= 1.57 \%$$

وبنفس المعادلة تم تقدير عدد سكان قطاع الزيادة حسب الفرضية المتوسطة كالتالي:

$$P_{2020} = \log 51868 + 5 \log (1.57 + 1)$$

$$= 4.7149 + 5 \times 0.0068$$

$$= 4.7149 + 0.034$$

$$4.7489 \leftarrow = 56092 \text{ نسمة حسب الفرضية المتوسطة.}$$

أنظر: الأستاذ غانم عبد الغني، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تحليل مدى التوازن بين السكان والسكن في مدينة بسكرة، جامعة منتوري قسنطينة-1، مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 1984 م، ص 157.

وبناء على نتائج الجدول السابق رقم (92) فإن عدد السكان الذي تبنى عليه عملية التقدير المستقبلي من سكن ومرافق لمجال الدراسة يسجل كالتالي:

بلغ عدد السكان خلال الفترة الحالية (في سنة 2015 م) عبر القطاعين الحضريين والزيادة القنطرة ب (51868-18281⁽¹⁾) نسمة على الترتيب.

يقدر عدد السكان على المدى القريب (في سنة 2020 م) عبر القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة ب (56092-19702) نسمة على الترتيب.

يصل عدد السكان خلال المدى المتوسط (في سنة 2025 م) عبر القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة ب (60660-21232) نسمة على الترتيب.

يسجل عدد السكان خلال المدى البعيد (في سنة 2035 م) عبر القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة ب (70941-24660) نسمة على الترتيب.

ثانيا - تقدير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية من السكن عبر القطاعين:

I- الاحتياجات السكنية الحالية في سنة 2015 م:

تبين لنا دراسة توزيع المساكن وتطورها عبر مجال القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة أنها قد عرفت فترتين مختلفتين ومتباينتين من حيث وتيرة الزيادة، وعلية فقد تم الاستنتاج من الفترة (1987-2008) م الحقائق التالية:

انخفاض متوسط التزايد السنوي للمساكن إلى 202 سنويا خلال الفترة (1998-2008) م بعدما كان خلال الفترة (1987-1998) م ب 235 مسكن هذا بقطاع الزيادة، أما على مستوى القطاع الحضري القنطرة فكان التراجع ظاهر للعيان على مستوى متوسط التراجع السنوي، حيث

(1): لقد تم حذف عدد السكان الذين كانوا يقطنون الأكواخ القصديرية بالحي السكني فج الرياح سابقا والمقدر عددهم بحوالي 6014 نسمة قبل عملية التقدير وهذا من المجموع العام للسكان المتحصل عليه تبعا لنتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م كالتالي: 6014-30806 = 24792 نسمة.

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

نجد 208 مسكن يتم إزالتها سنويا وهذا بعدما كان في تزايد مستمر بـ 12 مسكن سنويا خلال الفترة (1987-1998) م، وكل هذا لأسباب سبق شرحها في الفصل الأول من فصول هذه الدراسة، ولقد كان الهدف من وراء إجراء مقارنة معدلات تطور عدد المساكن ونمو السكان عبر القطاعين هو معرفة الاختلافات وهذا مثل ما يوضحه الجدول الآتي رقم (93).

الجدول رقم (93): مقارنة معدلات تطور عدد المساكن ونمو السكان عبر القطاعين

القطاع	البيان	1987	1998	2008	2015
الزيادية	عدد السكان (نسمة)	28398	39949	46636	51868
	عدد المساكن	4504	7089	9109	-
	معدل نمو السكان	03.07	01.54	-	-
	معدل تطور المساكن	04.05	02.49	-	-
القنطرة	عدد السكان (نسمة)	54951	47488	30806	18281
	عدد المساكن	8375	8504	6425	-
	معدل نمو السكان	01.32-	04.26-	-	-
	معدل تطور المساكن	0.14	02.79-	-	-

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (04) و(11) و(26) و(33) بالفصل الأول، جانفي 2015 م

وبناء على نتائج الجدول السابق نسجل تراجعا في معدل نمو المساكن عبر الفترات التعدادية مقارنة بمعدل النمو السنوي للسكان، حيث قدر معدل نمو المساكن خلال الفترة الأخيرة بحوالي (0.14-4.05) % بعد ما كان (2.49، - 2.79) % خلال الفترة (1987-1998) م وهذا عبر القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة على الترتيب ويرجع سبب ذلك إلى:

استمرار عملية النمو الحضري بقطاع الزيادية نتيجة للزيادة السكانية والسكنية المسجلة مع توفر المجال العام للتوسع وإن كانت وفق وتيرة أقل من سابقتها، كل هذا في ظل معدل إشغال المسكن المقدر بـ 5 أفراد/ مسكن عبر القطاعين وهذا تبعا لنتائج التعداد العام لسنة 2008 م.

تشبع مجال القطاع الحضري القنطرة ونفاذ الاحتياطات العقارية للتوسع إضافة إلى تدهور حالة المباني والمجال السكني القائم إلى جانب العدد الكبير من المساكن القصدية التي كانت متوطنة بمجاله، وعليه فقد بلغ عدد المساكن عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م ب (9109-6425) مسكن على الترتيب وبناء على نتائج التحقيق الميداني في أبريل 2014 م فقد تم تسجيل عددا من المساكن في حالة غير ملائمة للسكن وهي بين حالة رديئة ومتدهورة تتوزع بنسب متفاوتة بين القطاعين وهي كالآتي:

بلغ عدد المساكن التي في حالة رديئة بقطاع الزيادة ب 70 مسكنا، أي بنسبة 7.98 % من إجمالي عدد مساكن القطاع و72 مسكنا في حالة متدهورة وبنسبة 8.21 % من إجمالي عدد مساكن القطاع إلى جانب 501 كوخا قصديريا بنسبة 5.50 % من مجموع عدد مساكن القطاع.

أما بقطاع القنطرة فقد عدد المساكن الرديئة ب 171 مسكن، أي بنسبة 33.46 % من إجمالي عدد مساكن القطاع و57 مسكن في حالة متدهورة وبنسبة 11.15 % من إجمالي عدد مساكن القطاع، وهي في الغالب المساكن التي تم إنجازها خلال الفترة الاستعمارية وبالتالي فحالتها لا تليق بمقام أي مجال حضري كمجال مدينة قسنطينة، وكل هذا يضاف إلى عدد الأكواخ القصدية التي تم إزالتها من حي فج الريح سنة 2013 م والمقدر عددها نحو 1495 كوخا قصديريا، أي بنسبة 23.27 % من إجمالي عدد مساكن القطاع إضافة إلى 25 كوخا قصديريا قائما بمنطقة فراندو وبنسبة 0.51 % من إجمالي عدد مساكن قطاع القنطرة.

وعليه قدر مجموع عدد المساكن غير الصالحة للسكن عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ب (228-142) مسكنا على الترتيب، في حين قدر العدد الحقيقي للمساكن الصالحة للسكن عبر القطاعين ب (4702-8466) مسكنا في سنة 2014 م، وبهذا وصل عدد سكان مجال الدراسة خلال سنة 2015 م وهذا بافتراض ثبات معدل النمو السنوي للسكان عبر القطاعين للفترة الأخيرة إلى (51868-18281) نسمة على الترتيب. ولتقدير الاحتياجات المستقبلية سنعتمد على المعدل الوطني لإشغال المسكن والذي يعتبر كمييار وطني موافق للشبكة النظرية للتجهيز، حيث

قدر بـ 6 أفراد/ مسكن، ومنه فإن تقدير العجز النظري الحالي⁽¹⁾ خلال سنة 2015 م في السكن عبر مجال الدراسة قد أسفر عن وجود عجز في عدد المساكن بـ 179 مسكنا بقطاع الزيادة، أما بالنسبة لقطاع القنطرة فقد تم تسجيل وجود فائض في عدد المساكن يقدر بـ 1655 مسكن وطبعا هذا من الناحية النظرية.

II-تنظيم عملية التدخل على المجال السكني القائم عبر القطاعين:

بناء على نتائج التحقيقات الميدانية في أبريل 2014 م فقد تم حصر أهم المشاكل والانعكاسات التي يعاني منها المجال السكني للقطاعين وبهدف الوصول لتحقيق عملية تنظيم مجالي جيد وجب التدخل على المباني السكنية القائمة وبمختلف الأنماط السكنية وهذا حسب الوضعية القانونية لها وحالتها وموقعها ضمن مجال القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة، وعليه فإن البدائل المطروحة للمعالجة والأقل سلبية كانت كالآتي:

1-التدخل الأول: الإزالة (Résorption) التامة للأكواخ القصدية المتبقية عبر مجال القطاعين الحضريين والزيادة والقنطرة على المدى القريب 2020 م كحد أقصى.

وفقا للسياسة الوطنية الحالية الرامية إلى إزالة السكن القصدية والقضاء عليه نهائيا مع نهاية سنة 2015 م والذي ينص على المباني الواجب تهديمها والتي لا يتوفر فيها الحد الأدنى من قواعد التعمير، لذا فهي مباني لا تقبل وضعيتها التسوية إطلاقا وتضم: البناءات التي تشوه المجال الحضري بصورة كبيرة والبناءات المخالفة لقواعد التعمير ومقاييس البناء سواء قبل أو بعد

(1): تم تقدير العجز الحالي في عدد المساكن كالتالي:

عدد المساكن النظرية = عدد السكان/ المعدل الوطني لشغل المسكن (6 أفراد/ مسكن).

ومنه: عدد المساكن النظرية بقطاع الزيادة = $51868 / 6 = 8645$ مسكن.

العجز الحالي = عدد المساكن النظرية- عدد المساكن الموجودة فعلا.

ومنه: العجز الحالي في المساكن بقطاع الزيادة = $8466 - 8645 = 179$ مسكن.

إنجازها وهذا وفقا للمرسوم الوزاري الصادر في 13 أوت 1985 م وطبقا للمادة 05 من المرسوم رقم 85 / 212⁽¹⁾ وتسمح هذه العملية بإزالة الأكواخ القصديرية وهو ما يتوافق مع الأحياء السكنية والمناطق الأتي ذكرها فيمايلي:

إزالة حوالي 450 كوخا قصديريا قائما بالحي السكني الزيدانية بالإضافة إلى 51 كوخا قائما بأقصى الجهة الجنوبية لحي ساقية سيدي يوسف، وتقدر مساحة التدخل بـ 0.62 هكتار، أي ما يعادل نسبة 1.95 % من إجمالي المساحة السكنية للقطاع الحضري الزيدانية.

إزالة ما تبقى من الأكواخ القصديرية القائمة بمنطقة فراندو وذلك بمحاذاة الطريق الوطني رقم (03)، وتقدر بـ 25 كوخا قصديريا وتبلغ مساحة التدخل بـ 0.06 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 0.22 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع الحضري القنطرة.

وبذلك يتراوح عدد الأكواخ القصديرية المراد استكمال إزالتها خلال المدى القصير في سنة 2020 م عبر القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة بـ (25-501) كوخا قصديريا، كما تضم هذه الأكواخ حوالي (1430-150) نسمة، أي بنسبة تقدر بـ (0.82-2.76) % من إجمالي عدد السكان في سنة 2015 م عبر القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة على الترتيب وعليه فسيتم وضع خيارين وتطبيق الأنسب والأقل تكلفة منهما وهي كالتالي:

أ-الخيار الأول:

إيجاد حلولاً مناسبة وأكثر عقلانية وذلك بتهيئة قطع أرضية عبر الأحياء السكنية المجاورة خاصة بقطاع الزيدانية بحي سركينة أو الباردة وكذا بحي فج الريح مع تقديم مساعدات مالية لأصحابها من أجل المساهمة في تقديم الدعم في عملية البناء خاصة في ظل استحداث صيغة جديدة وهي البناء الذاتي، وذلك خلال البرامج الخماسي القادم وفق نظام التجزئة⁽²⁾.

(1): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 34 بتاريخ 13 أوت 1983 م الموافق لـ 27 ذو القعدة عام 1405 هـ، ص 1197.

(2): بناء على تصريحات وزير السكن والعمران وحماية البيئة والمدينة، القناة الجزائرية الأرضية، نشرة الأخبار الرئيسية الثامنة مساء، 03 فيفري 2015 م.

ب-الخيار الثاني:

نقل سكان الأكواخ القصدية إلى أماكن التوسع العام لمدينة قسنطينة، أي نحو المدينة الجديدة علي منجلي ويكون ذلك على المدى القصير أي في سنة 2020 م ويلزم لهؤلاء سكان الأكواخ القائمة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة حوالي (238-25) مسكنا⁽¹⁾ وبمساحة تقدر بـ (0.03-0.31) هكتار⁽²⁾ على الترتيب.

2- التدخل الثاني: التسوية القانونية للأنسجة الفوضوية على المدى القريب (2020 م) والمتوسط (2025 م) كأخر أجل لإتمام عملية التسوية لجميع المباني السكنية عبر القطاعين.

تم تسجيل من خلال التحقيق الميداني وجود النزعة نحو تجاوز قانوني في نمط التخصيصات السكنية القائمة عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة خاصة وسائر البنايات الفردية الأخرى، وعليه ولمعالجة هذه الإشكالية نطبق عملية التسوية والتي نعني بها الاعتراف ببعض الأنسجة الفوضوية هذا بالنسبة للبناء الذاتي المخالف لقواعد التعمير لذا نرى استحالة تهديمها كونها صلبة ومادة بنائها من الإسمنت. وتهدف عملية التسوية القانونية لهذه المباني السكنية لجعلها قانونية من حيث ملكية الأرض ورخصة البناء وهذا وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها طبقا للمرسوم الوزاري رقم 212 /85⁽³⁾ الصادر في 13/08/1985 م والذي نص على عدة نقاط هامة نوردتها فيما يلي:

(1): تم حساب عدد المساكن اللازمة لسكان الأكواخ كالتالي:

عدد المساكن اللازمة لسكان الأكواخ = عدد السكان خلال سنة 2015 م / معدل إشغال المسكن الوطني.

ومنه: عدد المساكن اللازمة لسكان الأكواخ بقطاع الزيادة = 6 / 1430 = 238 مسكن.

(2): تم تقدير المساحة كالتالي:

ومنه: المساحة = نصيب الفرد من المسكن (الجماعي) × عدد سكان الأكواخ.

ومنه: المساحة = 238 × 13 = 0.31 هكتار.

(3): الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 34 بتاريخ 13 أوت 1983 م الموافق لـ 27 ذو القعدة عام 1405 هـ، ص 1199.

- ✓ البنايات غير المكتملة الإنجاز " سيتم منحها رخصة بناء لإستفاء على عقد البناء"
- ✓ تخص كذلك من يمتلك رخصة البناء وخالف رخصة البناء (مضمونها) خلال الإنجاز "سيتم العمل على موازنة البناية مع الرخصة بمخطط عمراني جديد".
- ✓ كما تتعلق بالبنايات المنجزة والمكتملة من دون رخصة بناء" تسمح لها الرخصة بتسوية الوضعية" والتي لا يمتلك صاحبها لا رخصة ولا عقد بناية سينظر في كيفية تسويتها.
- ✓ تسليم رخصة البناء أو رخصة الأشغال للمباني المطابقة لقواعد التعمير ومقاييس البناء والمباني السكنية التي يمكن أن تصبح مطابقة لقواعد التعمير.

وعليه تكون عملية التسوية في الصنف الثاني ويتفرع عنها مجموعتين متميزتين كمايلي:

أ-المباني المطابقة لقواعد التعمير ومقاييس البناء تدعم بتسليم رخصة البناء بعنوان تسوية وضعيتها، بينما الثانية

ب-المباني التي يمكن أن تصبح مطابقة لقواعد التعمير ومقاييس البناء بعد تنفيذ الأشغال التي تجعلها مطابقة.

ونقصد بإتمام عملية التسوية تسليم أصحاب المساكن عقود الملكية الرسمية والشروع في عملية التهيئة من أجل الحد من معاناتهم.

بالإضافة إلى إزالة بعض المباني الفوضوية القديمة⁽¹⁾ القائمة بالقطاع الحضري القنطرة خاصة على مستوى كل من حي باب القنطرة وكذا حي بوشامة والجهة الشمالية الشرقية لحي الأمير عبد القادر، وهذا لكون هذه البنايات غير خاضعة في مظهرها للمقاييس المعمارية وانعدام مؤشر الرفاهية، إذ تشوه مظهر الأحياء السكنية وتظهر بنوع من الفوضى لدرجة لا يمكن تعدادها لتداخلها فيما بينها، كما تساهم بقدر كبير في إعطاء صورة ريفية لا تليق بالمجال الحضري للمدن الكبيرة أمثال مدينة قسنطينة ومجال القطاع الحضري القنطرة خاصة.

(1): بناء على نتائج التحقيق الميداني في أبريل 2014 م

وتسمح هذه العملية بتسوية مباني سكنية وهذا يتوافق مع الأحياء السكنية الأتي ذكرها:

التسوية القانونية عبر الحي السكني جبل الوحش لحوالي 2172 مسكن بنمط
التحصيلات وتبلغ مساحة التدخل بـ 15.40 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 48.32 % من إجمالي
المساحة السكنية بالقطاع الحضري الزيادة.

التسوية القانونية لما يقارب 140 مسكنا مقاما بأقصى الجهة الشمالية للحي السكني
الزيادة وتبلغ مساحة التدخل بحوالي 0.51 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 1.60 % من إجمالي
المساحة السكنية بالقطاع الحضري الزيادة.

التسوية لـ 366 مسكنا مقاما بالحي السكني الباردة وتبلغ مساحة التدخل بـ 1.23 هكتار
أي بنسبة تقدر بـ 3.86 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع الحضري الزيادة.

التسوية لـ 412 مسكنا بالحي السكني سركينة وتبلغ مساحة التدخل بـ 1.36 هكتار
أي بنسبة تقدر بـ 4.27 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع الحضري الزيادة.

التسوية لـ 71 مسكنا فرديا ذو طابع فوضوي قائم بأقصى الجهة الجنوبية بالحي السكني
ساقية سيدي يوسف وتبلغ مساحة التدخل بـ 0.45 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 1.41 % من
إجمالي المساحة السكنية بالقطاع الحضري الزيادة.

التسوية القانونية لـ 1305 مسكنا فوضويا قائما على مستوى الحي السكني بلاد الرومية
وتبلغ مساحة التدخل بـ 7.32 هكتار، أي بنسبة بلغت نحو 26.52 % من إجمالي المساحة
السكنية بالقطاع الحضري القنطرة.

وفي الأخير تسمح هذه العملية بالحصول على ما يقارب (1305-3161) مسكنا وفق
عملية التسوية القانونية عبر الأحياء السكنية المذكورة سابقا، وهذا عبر القطاعين الحضريين الزيادة
والقنطرة على الترتيب.

3- التدخل الثالث: عملية الترميم (Restauration)⁽¹⁾ والتهديب (Réhabilitation)⁽²⁾:

على غرار ما قام به ديوان الترقية والتسيير العقاري من ترميم في المدينة القديمة (الصخرة) فإن الكثير من البنايات القائمة بالجهة الجنوبية لقطاع القنطرة بصفة خاصة تحتاج للتدخل وفق هذه العملية لإصلاح ما يمكن إصلاحه، بالإضافة إلى التدخل وفق عملية التهديب على المساكن الجماعية ونصف الجماعية والبناء الذاتي والتطوري وبما فيها الأوروبية بإصلاح السلاالم وإعادة تلبيس وطلاء الواجهات الخارجية وإصلاح التشققات الموجودة بالجدران وهذا من أجل المحافظة على مثل هذه المباني السكنية عبر القطاعين وتسمح كل من العمليتين بـ:

ترميم بعض المباني المتصدعة بطريقة خاصة وهذا للمحافظة على خصائصها المعمارية وهذا على مستوى النواة القديمة بالقطاع الحضري القنطرة وذلك على النحو التالي:

162 بناية بالحي السكني باب القنطرة أي بنسبة 55.30 % من إجمالي عدد مباني الحي وهو ما يعادل 535 مسكن وتبلغ مساحة التدخل نحو 6.31 هكتار.

73 بناية بالحي السكني بوشامة أي ما يعادل 23.01 % من إجمالي عدد مباني الحي وهذا ما يمثل نحو 222 مسكنا وهذا بين النمط الجماعي الأوروبي والأوروبي الفيلا وتبلغ مساحة التدخل ما يعادل 3.43 هكتار. (لاحظ الصور رقم: (98، 99، 100، 101، 102، 103).

(1): الترميم (Restauration): وهي عملية نقطية هدفها المحافظة على مباني ذات قيمة تاريخية أو معمارية مثل المساجد والفنادق وتحتاج إلى التحكم الجيد في التقنيات.

(2): التهديب (Réhabilitation): وينقسم إلى قسمين هما: التهديب الخفيف والتهديب الثقيل.

أ- التهديب الخفيف: ويتمثل في مجموعة من الأشغال البسيطة كإصلاح الشقوق والجدران وطلاء الواجهات وإصلاح السلاالم وتصليح الإنارة داخل البناية وكذا النوافذ والأبواب.

ب- التهديب الثقيل: يتمثل في جملة من الأشغال الثقيلة والمتمثلة في نزع وإعادة تركيب القرميد وإصلاح الشقوق الكبيرة بالجدران والأرضيات واستبدال قنوات الشبكات المربوطة بصفة تستجيب أكثر لمعايير الصحة والنظافة.

أنظر: محاضرة الأستاذة مسقالي غنيم، مقياس مدن العام العربي والعالم الثالث للسنة الثالثة تدرج، المحافظة على الأحياء القديمة، جامعة منتوري - قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية- يوم 23 فيفري 2010 م، للسنة الدراسية الجامعية 2009/2010 م

التهديب لمساكن الأنماط السكنية الجماعية ونصف الجماعية بالإضافة إلى نمط البناء الذاتي والتطوري عبر الأحياء السكنية بقطاع الزيدية وكذا النمط الأوروبي الجماعي والفيليا بقطاع القنطرة كالأتي:

الحي السكني سعدة خلخال بـ 593 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل بـ 2.03 هكتار أي ما يعادل 6.37 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني ساقية سيدي يوسف بـ 2430 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل نحو 5.17 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 16.22 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع

الحي السكني الزيدية بـ 1406 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل بـ 2.99 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 9.38 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني جبل الوحش بـ 366 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل بـ 0.78 هكتار أي ما يعادل 2.45 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني سر كينة بـ 213 مسكنا جماعيا وتبلغ مساحة التدخل بـ 0.46 هكتار وهذا بنسبة بلغت نحو 1.44 % كذلك الحال بالنسبة لنمط السكن التطوري بـ 414 مسكن بمساحة بلغت نحو 0.48 هكتار وهذا بنسبة 1.51 %، وأخيرا مساكن النمط الذاتي بـ 25 مسكنا بمساحة تقدر بـ 0.39 هكتار أي ما يعادل 1.22 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

أما بالنسبة للمساكن الجماعية القائمة عبر المجال الحضري للقطاع الحضري القنطرة فتتوزع عبر الأحياء السكنية للقطاع كالتالي:

الحي السكني محمد لوصيف بـ 542 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل بـ 3.04 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 11.01 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني الأمير عبد القادر بـ 248 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل بـ 1.39 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 5.04 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني باب القنطرة ب 894 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل ب 5.02 هكتار⁽¹⁾ أي بنسبة تقدر ب 18.19 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني بوشامة ب 757 مسكنا وتبلغ مساحة التدخل ب 4.25 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 15.40 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

كل هذا يضاف لمساكن الأنماط السكنية الباقية بالقطاع وهي كالآتي:

الحي السكني باب القنطرة ب 69 فيلا وتبلغ مساحة التدخل ب 0.40 هكتار أي بنسبة تقدر ب 1.45 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني الأمير عبد القادر ب 509 فيلا وتبلغ مساحة التدخل 2.86 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 10.34 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني الأمير عبد القادر ب 310 مسكنا (الذاتي) وتبلغ مساحة التدخل بحوالي 1.74 هكتار أي بنسبة تقدر ب 6.29 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

الحي السكني بوشامة 202 فيلا وتبلغ مساحة التدخل ب 1.14 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 4.13 % من إجمالي المساحة السكنية بالقطاع.

وتسمح هذه العملية بالحصول على (2441-5008) مسكنا جماعيا عبر الأحياء السكنية المذكورة سابقا عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على الترتيب، إلى جانب باقي الأنماط السكنية الأخرى، والخريطة الآتية رقم (17) توضح تنظيم عملية التدخل على المباني السكنية القائمة عبر المجال الحضري المدروس.

(1): تم حساب المساحة السكنية عن طريق نظام (Autocad) وهذا بالاعتماد على:

La carte Révision du Plan Directeur d'aménagement et d'urbanisme (PDAU) intercommunal de: Constantine, El khroub, Hamma Bouziane, Didouche Mourad, Ain Smara, La Phase 01, Année 2008.

وعليه فقد بلغت المساحة السكنية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة نحو (27.60-31.87) هكتار على الترتيب.

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الصور رقم: (98، 99، 100، 101، 102، 103): تمثل نماذج لمباني سكنية قائمة قبل وبعد عملية الترميم والتهديب بالقطاع الحضري القنطرة (عبر الحي السكني باب القنطرة وبوشامة).



الصورة رقم (99): بعد العملية



الصورة رقم (98): قبل العملية



الصورة رقم (101): بعد العملية



الصورة رقم (100): قبل العملية

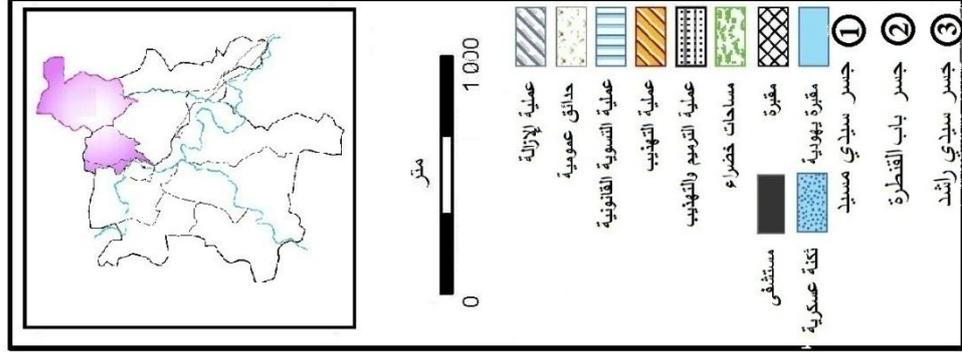
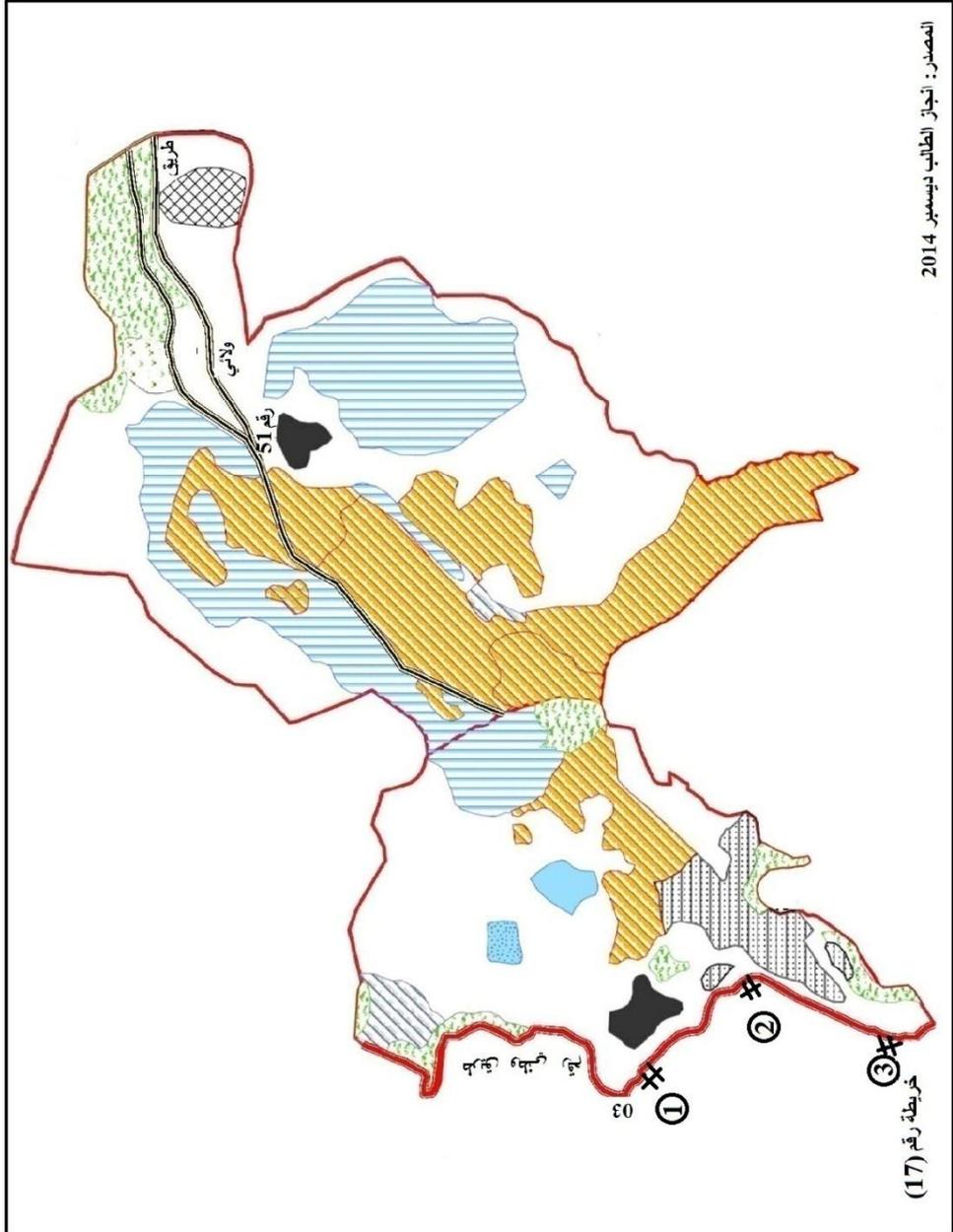


الصورة رقم (103): بعد العملية



الصورة رقم (102): قبل العملية

القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة-مدينة قسنطينة-
تنظيم عملية التدخل على المباني السكنية القائمة



III-الاحتياجات السكنية المستقبلية عبر القطاعين:

لتقدير الاحتياجات السكنية على المدى القريب خلال سنة 2020 م والمدى المتوسط سنة 2025 م كمدى متوسط والمدى البعيد سنة 2035 م سنقوم بحساب الزيادة السكانية المرتقبة عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة خلال الفترات الثلاثة التالية: (2020-2015) م و(2025-2020) م و(2035-2025) م كما يلي:

1-الاحتياجات السكنية على المدى القريب سنة 2020 م:

من خلال الجدول الآتي رقم (94) نتوقع أن يصل عدد سكان القطاعين الحضريين الريفية والقنطرة إلى حوالي (56092-19702) نسمة على الترتيب وبذلك تكون الزيادة السكانية ب (4224-1421) نسمة. وأمام هذه الزيادة السكانية فإن الاحتياجات السكنية اللازمة لهذه الفترة تقدر ب (704-237) مسكن⁽¹⁾ وبذلك ينبغي تأمين إنجاز هذا العدد من المساكن كما يلي:

إنجاز حوالي 141 مسكنا سنويا خلال الفترة (2020-2015) م بالقطاع الحضري الريفية كل هذا يضاف إلى نسبة المساكن غير الصالحة للسكن والتي قد أشرنا إليها فيما سبق والمقدرة ب 643 مسكن وبهذا يقدر عدد المساكن التي يمكن إنجازها ب (704 + 643 = 1347 مسكنا).

إنجاز 47 مسكنا سنويا خلال الفترة (2020-2015) م بالقطاع الحضري القنطرة وعليه فقد كانت الاحتياجات السكنية المسجلة خلال المدى القريب ب 237 مسكن وبإضافتها لعدد المساكن غير الصالحة والقائمة بالقطاع، وعليه يقدر عدد المساكن التي يفترض إنجازها كالتالي (237+253=490 مسكنا).

(1): تم تقدير عدد المساكن الواجب توفيرها لعام 2020 م كالتالي:

الزيادة السكانية = عدد السكان سنة 2020 م - عدد السكان سنة 2015 م

ومنه: الزيادة السكانية لسكان قطاع الريفية = 56092 - 51868 = 4224 نسمة

ومنه: تقدير المساكن = الزيادة السكانية/ معدل إشغال المسكن

ومنه: تقدير عدد المساكن = 4224 / 6 = 704 مسكن

2-الاحتياجات السكنية على المدى المتوسط سنة 2025 م:

من المتوقع أن يصل عدد سكان القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة إلى حوالي (21232-60660) نسمة على الترتيب وهذا بزيادة سكانية للفترة (2020-2025) م تقدر بـ (1530-4568) نسمة وعليه فإن الاحتياجات السكنية المستقبلية لهذه الفترة بلغت نحو (255-761) مسكنا وهذا ما يتطلب إنجاز حوالي (51-152) مسكنا سنويا عبر القطاعين.

3-الاحتياجات السكنية على المدى البعيد سنة 2035 م:

من المحتمل أن يسجل عدد سكان القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة خلال المدى البعيد في سنة 2035 م بـ (24660-70941) نسمة على الترتيب، وهذا بزيادة سكانية للفترة (2025-2035) م تقدر بـ (3428-10281) نسمة وعليه فإن الاحتياجات السكنية المستقبلية لهذه الفترة بلغت نحو (571-1714) مسكنا وهذا ما يتطلب إنجاز حوالي (57-171) مسكنا سنويا عبر القطاعين. وكحوصلة نلخص في الجدول الآتي رقم (94) عدد السكان والزيادة المرتقبة في عدد السكان والعجز المسجل في السكن خلال سنوات التقدير المبينة سابقا.

الجدول رقم (94): تقديرات لعدد السكان والمسكن لسنوات (2020، 2025، 2035) م عبر القطاعين

القطاع	البيان	سنة 2015 م	المدى القريب م (2020-2015)	المدى المتوسط م (2025-2020)	المدى البعيد م (2035-2020)	المجموع
الزيادية	عدد السكان (نسمة)	51868	56092	60660	70941	-
	الزيادة السكانية المرتقبة	4224	4568	10281	19073	
	العجز في السكن (مسكن)	179	704	761	1714	3358
القنطرة	عدد السكان (نسمة)	18281	19702	21232	24660	-
	الزيادة السكانية المرتقبة	1421	1530	3428	6379	
	العجز في السكن (مسكن)	فائض	237	255	571	1063

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على نتائج التقديرات السابقة، في جانفي 2015 م.

IV -تقدير مساحة الاحتياجات الحالية والمستقبلية من السكن وملحقاته عبر القطاعين:

نستعرض في هذا العنصر وتكملة لمختلف تقديراتنا لتحديد احتياجات القطاعين المستقبلية من مساحة السكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية لنقف على مدى أهميتها على امتداد سنوات التقدير وربط ذلك بإمكانيات مجال الدراسة العقارية للإجابة على تساؤل جوهري يؤرق كل مسؤول ألا وهو هل الاحتياطات العقارية المتاحة عبر مجال القطاعين كفيلة بتأمين الاحتياجات المستقبلية عبر مجال الدراسة أم أنها ستبقى محل تخمين مجهول الحل؟.

إن سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة يتزايدون بإطراد حسب الفرضيات التي تم اعتمادها في تقدير السكان، ولهذا فإن الاحتياجات المستقبلية من المساحة أو المناطق المهيأة للتعيمير تصبح هامة جدا، أي يجب تقدير احتياجات المساحة السكنية اللازمة، وهذا بعد تحديد المعايير التي تخصص لكل نمط سكني، وكذا الاحتياطات العقارية المتوفرة وطبيعتها، وإذا ما كانت غايتنا الأولى هي إيجاد تنظيم مجالي أسمى لمجال الدراسة لذا فقد أولينا أهمية للسكن الجماعي وامتيازات التوسع به مستقبلا لتلبية متطلبات النمو الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وسلبيات النمط الفردي (التحصيل) وذلك كما يلي:

■ أهمية السكن الاجتماعي وامتيازاته:

استهلاك المجال بصورة عقلانية وتوفير أكبر عدد من المساكن وتكلفة أقل، خلق توازن بين السكن الجماعي والسكن الفردي، الاقتصاد في الشبكات التقنية، تسهيل التنقل داخل مجال منطقة التوسع والمجال الحضري العام للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وكذا مركز المدينة، قرب المرافق من الأحياء السكنية وريح الوقت، إعطاء منظر جمالي للمجال الحضري وإظهار تقنيات جديدة في ميدان البناء التعيمير.

■ سلبيات السكن الفردي (التحصيل):

الاستهلاك المفرط للمجال، تباعد الأحياء السكنية عن بعضها البعض وعن مركز المدينة بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة لإنجاز الطرق بمختلف أنواعها.

1-تقدير مساحة الاحتياجات الحالية من السكن وملحقاته بقطاع الزيادة:

ينبغي الإشارة إلى أنه بعد تقييم العجز الحالي في عدد المساكن عبر مجال الدراسة، حيث تم التوصل إلى وجود فائض في عدد المساكن بقطاع القنطرة بـ 1655 مسكن. لذا فالقائمة يمكنها تلبية احتياجات السكان في الوقت الحالي أي لا يوجد احتياج مساحي أما خلال الآماد الثلاثة فالأمر مختلف، بينما على مستوى قطاع الزيادة فكان العجز النظري بـ 179 مسكن.

قبل البدء في حساب المساحات العقارية اللازمة لإقامة هذا العدد من المساكن وتماشيا مع النمط السكاني السائد عبر القطاعين، حيث كان بسيطرة النمط الجماعي بنسبة 49.02 % بقطاع الزيادة عبر مجال القطاع لذا سيتم حساب مساحات الاحتياجات السكنية المسجلة حاليا بالاعتماد على المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي وهي كالتالي:

$$\text{المساحة المتوسطة (SML)} = 80 \text{ م}^2$$

$$\text{المساحة السطحية للمسكن (SPH)} = 13 \text{ م}^2$$

$$\text{المساحة الحرة للمسكن (SLH)} = 12 \text{ م}^2$$

$$\text{معدل إشغال المسكن (TOL)} = 6 \text{ أفراد/ مسكن.}$$

$$\text{معامل شغل الأرض (COS)} = 0.6،$$

$$\text{عدد الطوابق 4 أي (RC+4)} = 5 \text{ طوابق}$$

$$\text{مؤشر التجهيز} = 0.46$$

وبتطبيق المعايير الوطنية الخاصة بالسكن الجماعي السالفة الذكر فقد كانت النتائج العددية مبينة في الجدول الآتي رقم (95) الخاص بالاحتياجات المساحية السكنية للقطاع الحضري الزيادة أما الطريقة المتبعة في حساب كل مؤشر من المؤشرات فقد كانت بصورة مفصلة كالتالي:

$$-1 \text{ حساب المساحات السطحية للمساكن (SPTc):}$$

$$\text{SPTc} = \text{SML} \times \text{N Logets}$$

$$SPTc = 80 \times 179 = 14320 \text{ m}^2 = 1.43 \text{ ha.}$$

2- حساب المساحة العقارية اللازمة (SFc):

$$SFc = SPTc \div \text{COS}$$

$$SF = 14320 \div 0.6 = 23867 = 2.39 \text{ ha.}$$

1- حساب المساحات المبنية (SBc):

$$SBc = SPTc \div 5$$

$$SBc = 14320 \div 5 = 2864 \text{ m}^2 = 0.29 \text{ ha}$$

2- حساب المساحة الحرة الكلية (SLTi):

$$SLTc = SFc - SBc$$

$$SLTc = 23867 - 2864 = 21003 = 2.10 \text{ ha.}$$

5- حساب المساحات الحرة وتوزع على ثلاثة أصناف وهي كمايلي:

أ-مساحة الطرق الفرعية (SVTc): وتمثل نسبة 5 % من المساحة العقارية وتقدر بـ:

$$SVTc = 23867 \times 5/100 = 1193 \text{ m}^2 = 0.12 \text{ ha.}$$

ب-مساحة أماكن توقف السيارات (SSTc)⁽¹⁾:

$$SSTc = 0.5 \times 25 \times 179 = 2238 \text{ m}^2 = 0.22 \text{ ha}$$

ج-المساحة الحرة (SLc):

$$SLc = \text{SSTc} + \text{SVTc} - \text{SFc} \text{ (2)}$$

(1): لحساب مساحة أماكن توقف السيارات (SSTc) نعتمد على: معدل امتلاك السيارة في الجزائر ويقدر بـ 1 سيارة لكل مسكن ومساحة توقفها = 25 م² × عدد المساكن.

$$(2): SLc = SFc - SBc = 2.10 - 0.34 = 1.76 \text{ ha}$$

$$SLc = (23867-2864) - (1193 + 2238) = 17572 \text{ m}^2 = 1.76 \text{ ha.}$$

6- حساب مساحة التجهيزات (SEQc):

$$SEQc = SEQc \times SPTc$$

$$SEQc = 0.46 \times 1.43 = 0.66 \text{ ha.}$$

حيث: COEc هو مؤشر التجهيز في السكن الجماعي ويقدر بـ $6 \div 13 = 0.46$

الجدول رقم (95): الاحتياجات المساحية السكنية الحالية عبر القطاع الحضري الزيادة

تقدير المساحات (هكتار)	نوع الاستخدام	
السكن الجماعي	المؤشرات	
1.43	المساحة السطحية الكلية للمساكن	
2.39	المساحة العقارية للسكن	
0.29	المساحة المبنية للمساكن	
0.12	مساحة الطرق الفرعية	المساحة الحرة الكلية
0.22	مساحة أماكن توقف السيارات	
1.76	المساحة الحرة	
2.10	المجموع	
0.66	مساحة التجهيزات	
179	عدد المساكن	
75	السكنية (مسكن/ هكتار)	الكثافات
450	السكانية (نسمة/ هكتار)	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية في جانفي 2015 م.

2- تقدير مساحة الاحتياجات السكنية على المدى القريب سنة 2020 م:

مما سبق توصلنا إلى أن الاحتياجات السكنية على المدى القريب عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة قد بلغت نحو (237-704) مسكنا على الترتيب، والتي ستكون موزعة على النحو التالي: 60 % سكن جماعي أي ما يمثل عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

نحو (142-422) مسكنا جماعيا على الترتيب و 40 % سكنا فرديا وبناءا على هذا تم تسجيل عدد مساكن قدر ب (95-282) مسكنا فرديا عبر القطاعين على الترتيب.

أ- السكن الجماعي:

سيتم تقدير الاحتياجات المساحية السكنية الخاصة بالسكن الجماعي عبر القطاعين خلال المدى القريب سنة 2020 م بالاعتماد على المؤشرات ذاتها، ونفس طريقة الحساب المنتهجة في تقدير الاحتياجات المساحية السكنية الحالية سنة 2015 م بالقطاع الحضري الزيادة.

ب- السكن الفردي:

أما بالنسبة للسكن الفردي فسنعتمد على مؤشرات تختلف تماما عن تلك المستعملة في نمط

السكن الجماعي وهي كمايلي:

المساحة المتوسطة للمسكن (SML) = 180 م²

المساحة السطحية للمسكن (SPH) = 30 م²

معدل إشغال المسكن (TOL) = 6 أفراد/ مسكن

معامل شغل الأرض (COS) = 0.6

عدد الطوابق 4 أي (RC+4) = طابقين

مؤشر التجهيز = 0.30

واستنادا إلى المؤشرات الوطنية الخاصة بالسكن الفردي السالفة الذكر جاءت النتائج العددية مبينة في الجدول الآتي رقم (96) الموضح بدقة للاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى القريب سنة 2025 م عبر القطاعين الحضريين والقرية وعليه فإن الطريقة المتبعة في حساب كل مؤشر من المؤشرات أوردناها مفصلة بالنسبة لقطاع القرية فكانت كالتالي:

1- حساب المساحات السطحية للمساكن (SPTi):

$$SPTi = SML \times N \text{ Logets}$$

$$SPT_i = 180 \times 95 = 17100 \text{ m}^2 = 1.71 \text{ ha.}$$

2- حساب المساحة العقارية اللازمة (SF_i):

$$SF_i = SPT_i \div \text{COS}$$

$$SF_i = 17100 \div 0.6 = 28500 = 2.85 \text{ ha.}$$

3- حساب المساحات المبنية (SB_i):

$$SB_i = SPT_i \div 2$$

$$SB_i = 17100 \div 2 = 8550 \text{ m}^2 = 0.86 \text{ ha}$$

4- حساب المساحة الحرة الكلية (SL_{Ti}):

$$SL_{Ti} = SF_i - SB_i$$

$$SL_{Ti} = 28500 - 8550 = 19950 \text{ m}^2 = 2.00 \text{ ha.}$$

وهذه المساحة الحرة تتوزع على ثلاثة أصناف وهي كمايلي:

أ-مساحة الطرق الفرعية (SV_{Ti}): وتمثل نسبة 5 % من المساحة العقارية وتقدر ب:

$$SV_{Ti} = 28500 \times 5/100 = 1425 \text{ m}^2 = 0.14 \text{ ha.}$$

ب-مساحة أماكن توقف السيارات (SS_{Ti}):

$$SS_{Ti} = 0.5 \times 25 \times 95 = 1188 \text{ m}^2 = 0.12 \text{ ha.}$$

ج- المساحة الحرة (SL_i):

$$SL_i = SF_i - (SV_{Ti} + SS_{Ti})$$

$$SL_i = (28500 - 8550) - (1425 + 1188) = 17337 \text{ m}^2 = 1.73 \text{ ha.}$$

6- حساب مساحة التجهيزات (SE_{Qi}):

$$SE_{Qi} = SE_{Qi} \times SPT_i$$

$$SE_{Qi} = 0.20 \times 1.71 = 0.51 \text{ ha.}$$

حيث: COEi هو مؤشر التجهيز في السكن الفردي ويقدر بـ $0.20 = 30 \div 6$

الجدول رقم (96): الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى القريب (2020 م) عبر القطاعين

تقدير المساحات (هكتار)						نوع الاستخدام	المؤشرات
المجموع	قطاع القنطرة		المجموع	قطاع الزيادة			
	السكن الفردي	السكن الجماعي		السكن الفردي	السكن الجماعي		
2.85	1.71	1.14	8.46	5.08	3.38	المساحة السطحية الكلية للمساكن	
4.74	2.85	1.89	14.09	8.46	5.63	المساحة العقارية للمسكن	
1.09	0.86	0.23	3.22	2.54	0.68	المساحة المبنية للمساكن	
0.23	0.14	0.09	0.70	0.42	0.28	مساحة الطرق الفرعية	المساحة الحرة الكلية
0.30	0.12	0.18	0.88	0.35	0.53	مساحة أماكن توقف السيارات	
3.12	1.73	1.39	9.29	5.15	4.14	المساحة الحرة	
3.66	2.00	1.66	10.87	5.92	4.95	المجموع	
0.57	0.34	0.23	1.70	1.02	0.68	مساحة التجهيزات	
237	95	142	704	282	422	عدد المساكن	
54	33	75	54	33	75	السكنية (مسكن/ هكتار)	الكثافات
324	198	450	324	198	450	السكنية (نسمة/ هكتار)	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية، في جانفي 2015 م.

3-تقدير الاحتياجات السكنية المستقبلية على المدى المتوسط سنة 2025 م:

مما سبق توصلنا إلى أن الاحتياجات السكنية على المدى المتوسط عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة قد بلغت نحو (255-761) مسكنا على الترتيب والتي ستكون موزعة على النحو التالي: 60 % سكنا جماعيا أي ما يمثل عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة (153-457) مسكن جماعي على الترتيب و40 % سكنا فرديا وبناءا على هذا تم تسجيل عدد مساكن قدر بـ (102-304) مسكنا فرديا عبر القطاعين على الترتيب. وعليه فقد كانت نتائج تقدير الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى المتوسط ملخصة في الجدول الآتي رقم (97):

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الجدول رقم (97): الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى المتوسط (2025 م) عبر القطاعين

تقدير المساحات (هكتار)						نوع الاستخدام	المؤشرات
المجموع	قطاع القنطرة		المجموع	قطاع الزيادة			
	السكن الفردي	السكن الجماعي		السكن الفردي	السكن الجماعي	مساحة الطرق الفرعية	مساحة أماكن توقف السيارات
3.06	1.84	1.22	9.13	5.47	3.66	المساحة السطحية الكلية للمساكن	
5.10	3.06	2.04	15.21	9.12	6.09	المساحة العقارية للسكن	
1.16	0.92	0.24	3.47	2.74	0.73	المساحة المبنية للمساكن	
0.25	0.15	0.10	0.75	0.45	0.30	مساحة الطرق الفرعية	
0.32	0.13	0.19	0.95	0.38	0.57	مساحة أماكن توقف السيارات	
3.36	1.86	1.50	10.04	5.55	4.49	المساحة الحرة	
3.93	2.14	1.79	11.74	6.38	5.36	المجموع	
0.93	0.37	0.56	2.77	1.09	1.68	مساحة التجهيزات	
255	102	153	7.61	304	457	عدد المساكن	
54	33	75	54	33	75	الكثافات	
324	198	450	324	198	450	السكنية (مسكن/ هكتار)	
						السكانية (نسمة/ هكتار)	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية، في جانفي 2015 م.

وللحصول على مجالات سكنية جماعية أو فردية (تحصيص) منظمة بطريقة جيدة اقترحنا ما يلي:

احترام الالتزامات المحددة في دفاتر الشروط والمتعلقة بعلو المباني ومعامل الاستيلاء وتوزيع السياج حول المبنى وكذا منع أي محاولة لإحداث أي شكل من أشكال التغييرات مهما كان نوعها والتي من شأنها أن تمس بهياكل البناءات خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمساكن الجماعية.

التعديل في دفاتر الشروط وإضافة بنود تنص على إنجاز واجهات للمباني السكنية الجماعية والفردية متناسقة الشكل والألوان. (لاحظ الصورتان رقم: 104 و 105).

كل هذا مع تحديد أجال زمنية لبناء القطع الأرضية الشاغرة الموجودة على مستوى حي جبل الوحش بقطاع الزيادة وإلا سيعاد تسليمها للهيئة المكلفة مع إمكانية استرجاع ثمنها خاصة وهذا لضمان التناسق في النسيج الحضري العام القائم والمقترح في الأفاق عبر مجال القطاعين.



الصورة رقم (104): تمثل نموذج لمباني سكنية فردية متناسقة الشكل والألوان مقترحة للتوسع عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة



الصورة رقم (105): تمثل نموذج لمباني سكنية جماعية منظمة بطريقة مثالية مقترحة للتوسع عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

4- تقدير مساحة الاحتياجات السكنية المستقبلية على المدى البعيد سنة 2035 م:

بلغت احتياجات الزيادة السكانية المرتقبة من المساكن عبر القطاعين على المدى البعيد بـ (1714-571) مسكناً على الترتيب، وبداية نقترح أن تتوزع المساكن على النحو التالي: مساكن جماعية تمثل نسبة 60 % ومساكن فردية تمثل نسبة 40 %، وعليه قدر عدد المساكن الجماعية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بحوالي (1028-343) مسكن على الترتيب بينما قدر عدد المساكن الفردية عبر القطاعين بحوالي (686-228) مسكناً على الترتيب، وبالاعتماد على المعايير الخاصة بالسكن الجماعي والسكن الفردي التي تم توظيفها في حساب الاحتياجات المساحية السكنية الحالية خلال الأمدنين السابقين وكذا نفس قواعد الحساب المتبعة في حسابها كانت نتائج الاحتياجات المساحية السكنية على المدى البعيد ملخصة في الجدول الآتي رقم (98):

الجدول رقم (98): الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى البعيد (2035 م) عبر القطاعين

تقدير المساحات (هكتار)						نوع الاستخدام	المؤشرات
المجموع	قطاع القنطرة		المجموع	قطاع الزيادة			
	السكن الفردي	السكن الجماعي		السكن الفردي	السكن الجماعي		
6.84	4.10	2.74	20.57	12.35	8.22	المساحة السطحية الكلية للمساكن	
11.41	6.84	4.57	34.29	20.58	13.71	المساحة العقارية للمسكن	
2.60	2.05	0.55	11.93	10.29	1.64	المساحة المبنية للمساكن	
0.57	0.34	0.23	1.71	1.03	0.68	مساحة الطرق الفرعية	المساحة الحرة الكلية
0.70	0.28	0.42	2.15	0.86	1.29	مساحة أماكن توقف السيارات	
7.53	4.16	3.37	18.49	8.40	10.09	المساحة الحرة	
8.80	4.78	4.02	22.35	10.29	12.06	المجموع	
2.08	0.82	1.26	3.25	2.47	3.78	مساحة التجهيزات	
571	228	343	1714	686	1028	عدد المساكن	
54	33	75	54	33	75	السكنية (مسكن/ هكتار)	الكثافات
324	198	450	324	198	450	السكانية (نسمة/ هكتار)	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على جملة من المؤشرات الوطنية، في جانفي 2015 م.

ثالثا- تقدير الاحتياجات الحالية المستقبلية من المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين:

لقد اعتمدنا في تقديراتنا لاحتياجات سكان القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة من مختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال الفترة الحالية سنة 2015 م وكذا المستقبلية خلال المدى القريب سنة 2020 م والمدى المتوسط سنة 2025 م والبعيد سنة 2035 م على معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995 م وهذا حسب الحجم السكاني الحالي والمتوقع على مستوى كل منهما، وعليه فقد استعنا في مختلف إسقاطاتنا وتقديراتنا لاحتياجات القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة من المرافق الخدمية العامة والوظيفية بالعلاقتين التاليتين:

$$\text{المساحة الإجمالية للمرافق} = (\text{نصيب الفرد من المساحة (م}^2\text{ / فرد)}) \div (\text{عدد السكان المحتمل (نسمة)})$$
$$\text{عدد الوحدات} = (\text{المساحة الإجمالية للمرفق (م}^2\text{)}) \div (\text{المساحة المثالية للوحدة م}^2\text{)})$$

أما عن نتائج تقديراتنا لاحتياجات القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة من المرافق الخدمية العامة والوظيفية الحالية والمستقبلية خلال الآماد الثلاثة فقد أوردناها حسب نوع المرافق الخدمية العامة والوظيفية موضوعة في جداول معا وهذا لتفعيل عملية التحليل والدراسة فكانت كالتالي:

I-الاحتياجات الحالية المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين:

1-المرافق التعليمية:

نتناول في هذا النوع من المرافق الاحتياجات الحالية والمستقبلية عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة وذلك وفق الترتيب التالي:

ملاحظة هامة:

لقد تم الاعتماد في تقدير الاحتياجات المستقبلية خلال المدى القصير سنة 2020 م وكذا المدى المتوسط سنة 2025 م والبعيد سنة 2035 م على أساس معدلات إشغال القسم وكذا نسبة عدد التلاميذ مقارنة بعدد السكان في سنة 2015 م وهي عبر القطاعين الحضريين والريفية

والقنطرة كمايلي: مرافق الطورين الأول والثاني (5.98-11.19) %⁽¹⁾ مرافق الطور الثالث (3.27-8.66) %⁽²⁾ مرافق الطور الثانوي (2.11-7.69) %⁽³⁾ على الترتيب.

أ-مرافق الطورين الأول والثاني:

انطلاقا من دراسة الواقع القائم عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة تبين لنا أن عدد المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني بلغ نحو 12 مدرسة لكل قطاع على حدى وبعدهد أقسام يقدر ب(137-128) قسم، حيث سجل عدد التلاميذ للموسم الدراسي (2013/2014)م ب(3104-2046) تلميذا ومنه كان معدل إشغال القسم ب (23-16) تلميذ/قسم وهو أقل من المعدل الوطني البالغ 46 تلميذ/قسم ومنه كان العجز الحالي كما هو موضح في الجدول الآتي رقم (99).

لقد تم تسجيل خلال سنة 2015 م فائضا في عدد الأقسام على مستوى مرافق الطورين الأول والثاني عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وذلك ب (70-84) قسم⁽⁴⁾ على الترتيب

(1): تم حساب نسبة (%) التلاميذ في كل طور كالتالي:

نسبة التلاميذ في الطورين الأول والثاني = عدد التلاميذ / إجمالي عدد السكان (في سنة 2015 م)

ومنه: نسبة التلاميذ في الطورين الأول والثاني بقطاع الزيادة = $51868 / 3104 = 5.98\%$

عدد التلاميذ في سنة 2020 م = عدد السكان لسنة 2020 × نسبة التلاميذ / 100

ومنه: عدد التلاميذ في سنة 2020 م بقطاع الزيادة = $56092 \times 5.98 / 100 = 3354$ تلميذ

عدد الأقسام في سنة 2020 م = عدد التلاميذ في سنة 2020 م / معدل شغل القسم الوطني (46 تلميذ/ قسم)

ومنه: عدد الأقسام في سنة 2020 م بقطاع الزيادة = $3354 / 46 = 73$ قسم

(2): تم حسابه بالطريقة السابقة مع العلم أن معدل إشغال القسم الوطني قدر ب 40 تلميذ/ القسم.

(3): تم حسابه بالطريقة السابقة مع العلم أن معدل إشغال القسم الوطني قدر ب 34 تلميذ/ القسم.

(4): تم تقدير العجز الحالي في عدد الأقسام كالتالي:

عدد الأقسام النظري = عدد التلاميذ / معدل إشغال القسم الوطني

ومنه: عدد الأقسام النظري للطورين الأول والثاني بقطاع الزيادة = $46 / 3104 = 67$ قسم

ومنه: العجز الحالي في عدد الأقسام = عدد الأقسام النظري - عدد الأقسام الموجودة فعلا.

ومنه: العجز الحالي في عدد الأقسام بقطاع الزيادة = $137 - 67 = 70$ قسم .

بيد أن الحي السكني الباردة لا يتوفر على هذا النوع من المرافق والذي ينص عليها القانون، حيث يؤكد على أن المدرسة الابتدائية لا تبعد عن التلميذ سوى بـ 500 م بالرغم الكثافة السكانية الضعيفة والمسجلة بـ 11 نسمة/ هكتار خلال التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م.

أما على المدى القريب فإن عدد الأقسام سيكون عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (48-73) قسم ويتقسيمه على عتبة ظهور المدرسة الابتدائية وبالغة 6 أقسام للمدرسة الواحدة فإننا نجد عدد المدارس يساوي (8-12) مدرسة⁽¹⁾ عبر القطاعين على الترتيب، وعليه فإن القطاعين في غنى عن هذه المرافق إلى غاية سنة 2020 م.

أما على المدى المتوسط فنجد أن عدد الأقسام قد سجل بـ (52-79) قسم وبتابعنا نفس الخطوات السابقة نجد (9-13) مدرسة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على الترتيب، وعليه نجد أن قطاع التعليم بالقطاع الحضري الزيادة يحتاج إلى مدرسة واحدة وبحاجة إلى 79 قسما وبناء على هذا نقترح ما يلي:

تسريع وتيرة أشغال التوسعة بمدرسة أبو بكر الصديق بالحي السكني جبل الوحش، حيث بلغت نسبة الأشغال بها 90 % وهي بمساحة تقدر بـ 2465.00 م² و بـ 12 قسم وبطاقة استيعاب 560 تلميذا وبالتالي سيتطلب الأمر توظيف أكثر من 20 أستاذ وأستاذة في جميع المواد على الأقل ناهيك عن باقي الأسلاك الأخرى وستدخل حيز الخدمة خلال موسم (2016/2015) م.

أما بقطاع القنطرة فنقترح إزالة مدرسة فاطمة لوصيف القائمة بالحي السكني محمد لوصيف وكذا مدرسة الشرفية القائمة بالجهة الجنوبية للحي السكني الأمير عبد القادر، وهذا بسبب رداءة الحالة العامة للبنية ناهيك عن ضيقها واستبدالها بمدرسة أخرى تضم كل منهما مقامة على أنقاض

(1): عدد المدارس اللازمة = عدد الأقسام اللازمة/ عتبة ظهور المدرسة.

ومنه: عدد المدارس اللازمة للطورين الأول والثاني بقطاع الزيادة = 6 / 73 = 12 مدرسة.

مدرسة الشرفية بصورة مطابقة لمعايير التصميم الحديثة، وهذا نظرا لوجود مدرسة فاطمة لوصيف ضمن المجال الشاغر والمخصص للمساحات الخضراء الموجهة لعمارة بيكاسو.

بينما خلال المدى البعيد فقد كان عدد الأقسام ب (92-60) قسم وياتبعنا نفس الخطوات السابقة نجد (15-10) مدرسة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على الترتيب إذن قطاع الزيادة بحاجة إلى ثلاث (03) مدارس بينما القطاع الثاني فهو في إكتفاء حتى أفاق 2035 م.

ب- مرافق الطور الثالث:

بلغ عدد التلاميذ الذين زاولوا دراستهم بمدارس هذا الطور خلال الموسم الماضي (2013 / 2014) م عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ب (1694-1584) تلميذا على الترتيب، وبناء على المعيار الوطني البالغ نحو 40 تلميذ/ القسم فإنه تم تسجيل فائضا في عدد الأقسام وذلك ب (11-51) قسم على التوالي وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على اكتفاء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة من المرافق التعليمية الطور الثالث.

أما خلال المدى القريب فإن عدد الأقسام وجدناه يساوي (46-43) قسم وبتقسيمه على عتبة الظهور والبالغة هنا 15 قسم نجد عدد المدارس يساوي 3 مدرسة لكل قطاع وبذلك تم تسجيل فائضا في هذا النوع من المرافق عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ب (0-3) مدرسة على الترتيب. لذا فمجال الدراسة في غنى عنها حتى أفاق 2020 م.

بينما خلال المدى المتوسط فقد سجل عدد الأقسام ب (50-46) قسم وياتبع نفس الخطوات السابقة نجد عدد المدارس الواجب توفيرها عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة تقدر بثلاثة (03) مدارس، لذا فالقائمة بهما تلبي الغرض حتى أفاق 2025 م.

أما خلال المدى البعيد فقد بلغ عدد الأقسام عبر القطاعين ب (58-53) قسم وياتبع نفس الخطوات السابقة نجد عدد المدارس يقدر ب (04-03) مدرسة عبر القطاعين على الترتيب، وعليه ينبغي تدعيم مرافق قطاع التعليم القائمة على مستوى القطاع الحضري الزيادة بمتوسطة خلال

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

المدى البعيد أما قطاع القنطرة فليس بحاجة لمثل هذه المرافق حتى أفق 2035 م.

الجدول رقم (99): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق التعليمية عبر القطاعين

القطاع	المرافق التعليمية	معدل إشغال القسم	مساحة الوحدة (م ²)	عدد الأقسام الموجودة	الاحتياجات الحالية سنة 2015 م			الاحتياجات المستقبلية					
					العدد المطلوب	العجز	المساحة اللازمة (م ²)	العدد المطلوب	العجز	المساحة اللازمة (م ²)	على المدى القريب سنة 2020 م	على المدى المتوسط سنة 2025 م	على المدى البعيد سنة 2035 م
الزيادية	مرافق الطورين الأول والثاني	46 تلميذ/ قسم	5000	137	67	-	-	73	-	-	92	-	-
	مرافق الطور الثالث	40 تلميذ/ قسم	5400	53	42	-	-	46	-	-	58	05	-
	مرافق الطور الثانوي	34 تلميذ/ قسم	9000	40	32	-	-	35	-	-	44	04	-
	المجموع			230	141	-	-	154	-	-	194	-	-
القنطرة	مرافق الطورين الأول والثاني	46 تلميذ/ قسم	5000	128	44	-	-	48	-	-	60	-	-
	مرافق الطور الثالث	40 تلميذ/ قسم	5400	91	40	-	-	43	-	-	53	-	-
	مرافق الطور الثانوي	34 تلميذ/ قسم	9000	60	41	-	-	45	-	-	56	-	-
	المجموع			279	125	-	-	136	-	-	169	-	-

المصدر: إنجاز الطالب (الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995م ومعطيات مديرية التربية لموسم (2014/2013م))، جانفي 2015 م.

ج- مرافق الطور الثانوي والتقني:

بلغ عدد تلاميذ الطور الثانوي عبر مؤسسات المرافق التعليمية للقطاعين الحضريين والزيادية والقنطرة نحو (1094-1406) تلميذا على الترتيب، وبناء على المعدل الوطني البالغ نحو 34 تلميذ/ القسم، وبهذا فعدد الثانويات اللازمة لهم خلال 2015 م هي ثانويتين (02)⁽¹⁾ عبر القطاعين الحضريين والزيادية والقنطرة ونفس الشيء خلال المدى القريب والمتوسط .

أما خلال المدى البعيد في سنة 2035 م فالأمر مختلف فقد بلغ عدد الأقسام عبر القطاعين الحضريين والزيادية والقنطرة ب (44-56) قسم على الترتيب، وبتقسيمه على عتبة الظهور نجد عدد الثانويات اللازمة عبر القطاعين تقدر ب (02-03) ثانوية على الترتيب. وبالتالي هناك

(1): بنفس الطريقة السابقة مع العلم أن عتبة الظهور هنا هي 20 قسم.

إكتفاء في هذه المرافق من حيث عدد الأقسام بقطاع الزيادة مما يشير إلى عدم وجود عجز في هذا الميدان بينما قطاع القنطرة فهو بحاجة لثانوية على المدى البعيد في أفق 2035 م.

2-المرافق الصحية:

حسب معايير الشبكة النظرية للتجهيز وبناءا على نتائج التحقيق الميداني فإن جميع هذه المرافق لا وجود لها على مستوى القطاع الحضري الزيادة بصفة خاصة (باستثناء مستشفى الأمراض العقلية والنفسية ذو بعد إقليمي)، ما نتج عنه تنقل السكان للحصول على هذه الخدمة من المرافق القائمة بالقطاعات الحضرية المجاورة لاسيما مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية (Etablissement public de santé de proximité) القائمة بقطاع القنطرة حيث بلغت نسبة سكان قطاع الزيادة المترددين على هذه المرافق بـ 27.59 % من إجمالي عدد سكان القطاع وكل هذا في ظل كثافة سكانية تقدر بـ 74 نسمة/ هكتار، وبما أن مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية تعتبر الحلقة الأولى لاتصال الساكنة بالقطاع الصحي سنركز عليها في اقتراحاتنا خاصة على مستوى قطاع الزيادة والجدول الآتي رقم (100) يوضح ذلك:

أ-العيادة المتعددة الخدمات (Polyclinique):

تعتبر العيادة المتعددة الخدمات الوحدة الأساسية للعلاجات الجوارية ويقدر نصيب الفرد من المساحة بـ 0.045 م² ومساحة الوحدة 1500 م²، بينما المعيار الوطني كان بعيادة لكل 25000 نسمة، وعليه فالقطاع الحضري الزيادة قد استفاد من عيادة لكن هيئات منذ عدة سنوات وهي مبرمجة حيث لا تتجاوز نسبة الأشغال بها 20 % وهي تقام بجوار دار الشباب بالحي السكني سركنة، وعليه نقترح تسريع وتيرة الإنجاز حتى يستفيد سكان الأحياء السكنية لقطاع الزيادة من خدماتها الصحية وعلى أن تكون مدة المناوبة بـ 24/24 سا بالإضافة إلى إدماج قاعة علاج بها لكونها الوحيدة بالقطاع وهذا لتخفيف الضغط على عيادة الأمير عبد القادر، أما بقطاع القنطرة فنكتفي بالقائمة لكونها تلبى الطلب.

ب-الوحدة الطبية المتخصصة:

وهي الوحدة القاعدية الثانية بعد العيادة المتعددة الخدمات والتي تقوم بتشخيص ومتابعة علاجية متخصصة في الطب العام والاستعجالات الطبية ونشاطات جراحة الأسنان والتلقيح ضد الأمراض والتخطيط العائلي والصحة المدرسية وطب العمل، وعليه يقدر نصيب الفرد من المساحة بـ 0.07 م² ومساحة الوحدة بـ 800 م²، وعليه فلا غرابة من أن لا يتوفر القطاع الحضري الزيادة على هذا العدد من الوحدات الطبية المتخصصة وعلى ضوء هذه النتائج نقترح وحدتين (02) طبييتين متخصصتين وهي تابعتان للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية منتوري بالقطاع بمساحة تقدر بـ 1600 م² حيث كل وحدة بـ 800 م² ونقترح أن تقام بالأحياء السكنية الآتية:

الوحدة الطبية المتخصصة الأولى نقترح أن تكون متخصصة في حماية الطفولة والأمومة والتخطيط العائلي ومقامة بالحي السكني الزيادة بمنطقة السكن القصديري بعد إزالتها، وبينما الوحدة الطبية الثانية فنتخصص في طب الأسنان ونقترح توطنها في وسط الحي السكني الباردة وهذا باعتباره يشهد ديناميكية حضرية واسعة لما يعرفه من عمليات التشييد لعدة مباني سكنية من جهة وكونه مجال النمو الحضري المستقبلي للقطاع الحضري الزيادة من جهة أخرى.

أما بالقطاع الحضري القنطرة فهو يتوفر على وحدتين (02) طبييتين متخصصتين لذا نقترح تسريع وتيرة أشغال الترميم التي تشهدها العيادة المتخصصة في طب الأسنان وإعادة تجهيزها بتجهيزات طبية عصرية وحديثة حتى تكون في مستوى تطلعات السكان حاضرا مستقبلا.

ج-قاعة العلاج (Salle de soins):

قاعة العلاج هي الوحدة الطبية الأقرب من المواطن باعتبارها المعلم الأساسي للصحة العمومية الجوارية، حيث يتم فيها تقديم العلاجات الأولية وتأمين فحوصات الطب العام وذلك بالتواجد الدائم لطبيب عام وممرض وضمان تواجد قاعة للعلاجات الطبية العامة كتغيير الضمادات والحقن، وعليه أمام انعدام مثل هذه المرافق بقطاع الزيادة من جهة والعدد الكبير المطلوب تواجده نقترح قاعة علاج واحدة تقام بالحي السكني جبل الوحش مقابل مدرسة زواتين علي بمساحة قدرت

ب 200 م²، أما الباقية منها فتقترح إدماج قاعة علاج بالعيادة المتعددة الخدمات سرينية كما أشرنا لها سابقا وأخرى على مستوى كل وحدة طبية متخصصة بينما على مستوى قطاع القنطرة فمرافق الصحة الجوارية القائمة بها قاعات علاج مندمجة وعددها 3 قاعات لذا فهي تلبي الغرض.

د- عيادة ولادة (Maternité):

يقدر نصيب الفرد من المساحة بـ 0.09 م²/فرد ومساحة الوحدة 3000 م²، وعليه نقترح إنجاز عيادة ولادة بطابع عمومي بالحي السكني الباردة بالجهة الغربية وهذا باعتبار القطاع لا توجد به عيادة ولادة وكذا لتقليل التردد على المستشفى الجامعي ابن باديس، حيث 40.48 % تمثل نسبة سكان القطاع المترددين على هذا الأخير، أما بقطاع القنطرة فالمستشفى الجامعي ابن باديس وإن كان ذو بعد إقليمي به جناح مكون من طابقين مخصص للولادة لهذا نعتبره يمكن أن يسد العجز في هذا الميدان.

هـ- الصيدلية (pharmacie):

يقدر نصيب الفرد 0.02 م²/فرد ومساحة الوحدة بـ 200 م² وعليه فمجال الدراسة يضمن تواجد عدد كافي منها مع وجود فائض حتى أفق 2025 م.

و- الأطباء العامون والأخصائيون:

يقدر نصيب الفرد من التغطية الطبية بطبيب لكل 1200 ساكن، ونظرا للعجز الكبير المقدر في عدد الأطباء كل هذا مع العدد المعتبر من المرافق الصحية المقترحة، لذا نقترح توزيع 43 طبيبا⁽¹⁾ في كل الاختصاصات على المرافق الطبية المقترحة بالإضافة للأعوان الشبه الطبيين للرفقي بخدمات القطاع الصحي بقطاع الزيادة، وبالتالي يمكن أن تبلغ التغطية الطبية بـ طبيب لكل

(1): عدد الأطباء المقترح مخصص لمرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية فقط، ولمزيد من التفاصيل حول هذا النوع من المرافق راجع: بوضياف هشام، واقع المرافق العمومية للصحة الجوارية بمدينة قسنطينة-محاولة تقييم- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2012 م.

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

1268 ساكنا بتوفير هذا العدد من الأطباء في أفق 2025 م وبالمقارنة كانت نسبة التغطية الطبية بالقطاع الحضري القنطرة ب طبيب لكل 1411 ساكنا، كل هذا مع كثافة سكانية بلغت ب 14 نسمة/هكتار وهي منخفضة مقارنة بكثافة قطاع الزيدانية والمقدرة ب 74 نسمة/هكتار.

الجدول رقم (100): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الصحية عبر القطاعين

الاحتياجات المستقبلية												الاحتياجات الحالية سنة 2015 م	المرافق الصحية	القطاع		
على المدى البعيد سنة 2035 م			على المدى المتوسط سنة 2025 م			على المدى القريب سنة 2020 م			العدد الموجود حاليا	مساحة الوحدة (م ²)	نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)				المعيار الوطني	
المساحة اللازمة (م ²)	العمق	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العمق	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العمق	العدد المطلوب				المساحة اللازمة (م ²)	العمق	العدد المطلوب		
1500	1	2	1500	1	2	1500	1	2	1500	1	2	1	1500	0.045	1/25000	عيادة متعددة الخدمات
4000	6	6	4000	5	5	4000	5	5	4000	5	5	0	800	0.07		وحدة طبية متخصصة
1400	7	7	1200	6	6	1200	6	6	1000	5	5	0	200	0.02	1/2000	قاعة علاج
6000	2	2	6000	2	2	6000	2	2	6000	2	2	0	3000	0.09	-	عيادة ولادة
200	1	7	0	0	6	0	0	6	0	0	5	6	200	0.02	-	صيدلية
-	59	59	-	50	50	-	47	47	-	43	43	0	-	-	طبيب لكل 1200 ساكن	الأطباء العامون والأخصائيون
13100	-	-	12700	-	-	12700	-	-	12500	-	-	-	-	-	المجموع	
0	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	1	1	1500	0.045	1/25000	عيادة متعددة الخدمات
0	0	2	0	0	2	0	0	2	0	0	2	2	800	0.07		وحدة طبية متخصصة
400	2	2	400	2	2	400	2	2	400	2	2	0	200	0.02	1/2000	قاعة علاج
3000	1	1	3000	1	1	3000	1	1	3000	1	1	0	3000	0.09	-	عيادة ولادة
0	2	2	0	0	2	0	0	2	0	0	2	16	200	0.02	-	صيدلية
0	0	21	0	0	18	0	0	16	0	0	15	24	-	-	طبيب لكل 1200 ساكن	الأطباء العامون والأخصائيون
3400	-	-	3400	-	-	3400	-	-	3400	-	-	-	-	-	المجموع	

المصدر: إنجاز الطالب (بالاعتماد على الشبكة النظرية لتجهيز لسنة 1995 م والتحقق الميداني)، في جانفي 2015 م.

3- المرافق الإدارية الخدماتية والأمنية:

بما أن مجال القطاعين الحضريين والزيدانية والقنطرة به عدد معتبر من المرافق الإدارية والخدماتية، وبالاستناد لمعايير الشبكة النظرية لسنة 1995 م نقترح في هذا الميدان وحسب نتائج

الجدول الآتي رقم (101) المرافق التالية:

أ-المرافق الإدارية والخدماتية:

أ-1- فرع بلدي إداري:

يقدر نصيب الفرد بـ 0.03 م²/ فرد ومساحة الفرع البلدي نحو 1200 م²، وعليه فقطاع الزيادة بحاجة إلى تدعيم فرع بلدي القائم بأخر على مستوى الحي السكني الباردة في أفاق سنة 2025 م، وهذا لتخفيف الضغط على المقر الإداري القائم وترقبا للزيادة السكانية المحتملة وما يصاحبها من ضغط في الحصول على خدمات هذا النوع من المرافق.

أ-2- فرع البريد:

بإتباع نفس الخطوات السابقة المتبعة في حساب الفرع البلدي الإداري سابقا نجد القطاع الحضري الزيادة بحاجة لإقامة مركز بريدي واحد في مطلع سنة 2025 م وهذا نظرا للإقبال الكبير للسكان على هذا المرفق هذا من جهة واللامحدودية في الحيز الجغرافي للسكان في الحصول على هذه الخدمة.

ب-المرافق الأمنية:

ونظرا لوجود مرافق أمنية قائمة عبر مجال الدراسة لكن السكان أكدوا نقص الفعالية وهو ما يؤثر سلبا على المجال الحضري ككل بالنظر لنسبة الجرائم المسجلة على مستوى القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال الفترة (2011-2013) م والمقدرة بـ (47.52-52.48) % على التوالي، لذا يقتصر تدخلنا على تدعيم عمل المرافق القائمة.

ب-1- مركز الشرطة (centre de police):

حيث يقدر نصيب الفرد 0.03 م²/ فرد ومساحة المركز 1000 م²، لذا نقترح مركز للشرطة يقام بوسط حي الباردة في أفاق 2025 م، أما بالقطاع الحضري القنطرة فنكتفي بالمرافق الأمنية القائمة فقط.

ب-2- فرع الحماية المدنية (protection civile):

يقدر نصيب الفرد 0.02 م²/ فرد ومساحة 666 م² وعليه نجد أن القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة بحاجة إلى هذا النوع من المرافق، حيث نقتح أن تقام عبر الأحياء السكنية التالية:

فرع للحماية المدنية بمساحة 666 م² بالحي السكني سركينة في الجهة الشرقية له بمحاذاة مسجد محمد الأمين، نفس الشئ بالنسبة للقطاع الحضري القنطرة حيث نقتح إقامة فرع للحماية المدنية في الجهة الجنوبية الشرقية لحي فج الريح سابقا وذلك على أنقاض مدرسة كحلوش صالح بمساحة 666 م²، وهذا نظرا للسيولة المرورية التي تشهدها هذه المنطقة وبالتالي سهولة دخول وخروج آليات الحماية المدنية عبر الطريق الولائي رقم (51) في حالة نشوب حرائق أو غير ذلك.

الجدول رقم (101): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الإدارية والخدمات والأمنية عبر القطاعين

الاحتياجات المستقبلية						الاحتياجات الحالية			نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)	نوع المرافق	القطاع			
على المدى البعيد سنة 2035 م		على المدى المتوسط سنة 2025 م		على المدى القريب سنة 2020 م		سنة 2015 م								
المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	مساحة الوحدة (م ²)	العدد الموجود حاليا	المجموع	الإدارية والخدماتية	الأمنية	القنطرة
1200	1	2	1200	1	2	0	0	1	1200	1	0.03	فرع بلدي		الزبانية
1200	1	3	1200	1	3	0	0	2	1200	2	0.05	فرع للبريد		
1200	1	2	1200	1	2	1000	1	2	1000	1	0.03	مركز للشرطة	الأمنية	
1332	2	2	1332	2	2	1332	2	2	666	0	0.02	فرع للحماية المدنية		
2532	-	-	2532	-	-	2332	-	-	-	-	-	المجموع		
0	0	1	0	0	1	0	0	1	1000	3	0.03	مركز للشرطة	الأمنية	القنطرة
666	1	1	666	1	1	666	1	1	666	0	0.02	فرع للحماية المدنية		
666	-	-	666	-	-	666	-	-	-	-	-	المجموع		

المصدر: إنجاز الطالب (بالاعتماد على الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995 م والتحقيق الميداني)، في جانفي 2015 م.

4- المرافق الشعائرية والاجتماعية:

أ-المرافق الشعائرية:

حسب الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995 م ومن خلال التحقيقات الميدانية لتشخيص الواقع القائم عبر الأحياء السكنية للقطاعات سجلنا توفرها على عددا كبيرا من المساجد خاصة، مع مقبرتين (02) بقطاع الزيدانية ولهذا كانت اقتراحاتنا حسب نتائج الجدول الأتي رقم (102) كالتالي:

أ-1- المساجد:

تسريع وتيرة الإنجاز للمساجد التي مازالت تعرف تأخرا وتماطلا في وتيرة الأشغال وهي: مسجد محمد الأمين بنسبة أشغال بلغت نحو 50 % وهو بالحي السكني سرينية ومسجد الإخلاص بـ 80 % وسراقة بن مالك بـ 50 % بحي جبل الوحش وكذا إعطاء إشارة انطلاق الأشغال لإنجاز مسجد السلام 0 % بحي جبل الوحش، بالإضافة لمسجد مالك بن انس بـ 20 % بالحي السكني الأمير عبد القادر هذا الأخير توقفت أشغال البناء على مستواه لأسباب غير معلومة منذ شهر أفريل المنصرم.

أ-2- المقابر:

يقدر نصيب الفرد منها 2.00 م² / فرد ومساحة المقبرة بـ 24000 م² وأمام العدد الكبير المتحصل عليه بالاعتماد النتائج المشار لها في الجدول الأتي فعلى مستوى قطاع الزيدانية تعتبر الموجودة كافية، أما على مستوى قطاع القنطرة وأمام نفاذ الاحتياطات العقارية ووقوع القطاع إن صح القول في قلب المدينة إلى جانب العدد المقابر المقدر بمقبرتين (02) مع صعوبة توفير المساحة العقارية اللازمة لهذا نقترح الاستعانة بالمقابر الموجودة بالقطاع الأول كحل أولي.

ب-المرافق الاجتماعية:

نظرا لتواجد عدد لا بأس به من هذه المرافق خاصة بقطاع الزيدانية، لذا سيتمحور تدخلنا على اقتراح دار حضانة على مستوى كل قطاع ويقدر نصيب الفرد منها بـ 0.02 م² / فرد بمساحة تقدر بـ 940 م² واقترحنا أن تقام عبر الأحياء السكنية التالية:

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

دار حضانة بالحي السكني جبل الوحش مقابل مدرسة كتاب الباهي هذا بالنسبة للقطاع الحضري الزيادة، أما بقطاع القنطرة فقد اقترحنا أن تقام دار الحضانة مقابل المركز الوطني للصم والبكم، أي في الجهة الشرقية للحي السكني بوشامة لتوفر المساحة العقارية الكافية إضافة لنقص الحركية وتوفر نوع من الهدوء وضرورة هذا الأخير في نمو راحة الأطفال في الجهة الغربية للقطاع الحضري القنطرة بنسبة ملحوظة مقارنة بالجهة الشرقية له.

الجدول رقم (102): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الشعائرية والاجتماعية عبر القطاعين

الاحتياجات المستقبلية						الاحتياجات الحالية						نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)	نوع المرافق	القطاع		
على المدى البعيد سنة 2035 م		على المدى المتوسط سنة 2025 م		على المدى القريب سنة 2020 م		سنة 2015 م		العدد الموجود حاليا	مساحة الوحدة (م ²)							
المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز			العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب			
0	0	6	0	0	5	0	0	5	0	0	4	07	2400	0.20	مسجد	الزيادة
96000	4	6	72000	3	5	72000	3	5	48000	2	4	02	24000	2.00	مقبرة	
96000	-	-	72000	-	-	72000	-	-	48000	-	-	-	-	-	المجموع	
1880	2	2	940	1	1	940	1	1	940	1	1	0	940	0.02	دار حضانة	الاجتماعية
0	0	2	0	0	2	0	0	2	0	0	2	7	2400	0.20	مسجد	القنطرة
48000	2	2	48000	2	2	48000	2	2	48000	2	2	0	24000	2.00	مقبرة	
48000	-	-	48000	-	-	48000	-	-	48000	-	-	-	-	-	المجموع	
940	1	1	940	1	1	0	0	0	0	0	0	0	940	0.02	دار حضانة	الاجتماعية

المصدر: إنجاز الطالب (بالاعتماد على الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995 م والتحقيق الميداني)، في جانفي 2015 م.

5- المرافق الرياضية والترفيهية والثقافية:

بالنسبة لهذا النوع من المرافق ونظرا للنقص الكبير الذي يشهده القطاعين في هذا النوع من المرافق حيث أغلبية السكان أبدوا إفتقارهم إليها وتطلعوا لإقامتها، وكما نعلم أن أكثر الفئات العمرية اهتماما بممارسة الرياضة هم الشباب الذين يتطلعون لهذه المرافق لتكون متنفسا لهم مع العلم أنه ليس كل الشباب يزاولون نشاطات رياضية لذا وحسب نتائج الجدول الأتي (103) نقتراح ما يلي:

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

أ- ملعب كرة القدم:

وصل نصيب الفرد منها 0.70 م²/ فرد ومساحة كل ملعب 16000 م² وعليه فالقطاع الحضري الزيدانية بحاجة إلى إقامة ملعب رياضي على المدى البعيد بالحي السكني سرينية في الجهة الغربية للحي مقابل السكن التطوري حيث يخدم سكان حي الباردة وسرينية خاصة وكذا مناطق التوسع المستقبلي، أما بقطاع القنطرة فالموجودة تعتبر كافية لكن ينبغي إعادة تهيئتها وخاصة ملعب بوشامة الذي هو في حالة سيئة.

الجدول رقم (103): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الرياضية والترفيهية والثقافية عبر القطاعين

الاحتياجات المستقبلية									الاحتياجات الحالية سنة 2015 م			نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)	نوع المرافق	القطاع		
على المدى البعيد سنة 2035 م			على المدى المتوسط سنة 2025 م			على المدى القريب سنة 2020 م			المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب					
المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب				المساحة اللازمة (م ²)	العجز	العدد المطلوب	العدد الموجود حاليا	مساحة الوحدة (م ²)
16000	1	3	16000	1	3	0	0	2	0	0	2	02	16000	0.70	ملعب كرة القدم	الزيدانية
30000	3	4	20000	2	3	20000	2	3	20000	2	3	01	10000	0.50	حديقة عمومية	
-	-	88.68	-	-	75.83	-	-	70.12	-	-	64.84	19	-	12.50	المساحات الخضراء	
46000	-	-	36000	-	-	20000	-	-	20000	-	-	-	-	-	المجموع	
0	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	1	03	16000	0.70	ملعب كرة قدم	القنطرة
0	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0	1	03	10000	0.50	حديقة عمومية	
-	-	30.83	-	-	26.54	-	-	24.63	-	-	22.85	18.13	-	12.50	المساحات الخضراء	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع	

المصدر: إنجاز الطالب (بالاعتماد على الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1995 م والتحقيق الميداني)، في جانفي 2015 م.

ب- الحدائق العامة والمساحات الغابية:

يقدر نصيب الفرد بـ 0.50 م²/ فرد ومساحة الحديقة 10000 م² وعليه فالقطاع الحضري الزيدانية بحاجة لإقامة حديقة عمومية حيث نقترح أن تقام بالحي السكني سعدة خلخال، أما تلك الحدائق القائمة عبر المجال الحضري المدروس فيقتصر تدخلنا على تهيئتها كالآتي:

إعادة تهيئة كل من حديقة: التسلية القائمة بحي جبل الوحش وحديقة باب القنطرة وحديقة بورصاص وكذا حديقة سيدي مسيد وذلك بإدخال مواصفات وتقنيات حديثة، وعليه فقد اقترحنا أن هذه الحدائق تتوفر على عناصر أساسية هي: مساحات خضراء، مساحة للعب الأطفال، مقاهي لخدمة العائلات وباحات صغيرة لركن السيارات إن أمكن ذلك، ويتمثل الأثاث المقترح لهذه الحدائق في: نافورات، إنارة عمومية، مقاعد وحاويات للقمامة وغيرها وهذا حتى تشكل مجالا للراحة والاستجمام سواء للأطفال أو لكبار السن، حيث يستفيد منها سكان الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة وسكان مدينة قسنطينة. (لاحظ الصورة رقم :106).



الصورة رقم (106): تمثل المظهر العام للحدائق العمومية المقترحة

استغلال المساحات الشاغرة والمحصورة بين العمارات على مستوى كل الأحياء السكنية عبر القطاعين الحضريين الزبانية والقنطرة وهذا لإنشاء مساحات خضراء صغيرة زائد مساحات للعب الأطفال وتأثيرها بمختلف المتطلبات الضرورية، نظرا لأهمية المساحات الخضراء وكونها تضيف الجمال والبهجة على المجال الحضري بالإضافة إلى أنها تساعد على تنقية الهواء من كافة الملوثات وفي هذا السياق كان تدخلنا وفق النقاط الآتية:

التدخل على المساحات الخضراء وذلك من أجل التغلب على الطابع السكني المتمثل بالإسمنت المسلح المسيطر على المحيط العمراني للأحياء السكنية عبر القطاعين إلى جانب خلق ديناميكية اجتماعية وطابعا جماليا جذابا على مستوى الأحياء السكنية عبر القطاعين.

تشجير المنطقة المحاذية لواد البراغيت بنوع معين من الأشجار وخاصة التي تتميز بجذورها المقاومة من أجل تثبيت التربة والتقليل من خطر الانزلاق وكذلك التي تتميز بأوراقها بامتصاص الروائح الكريهة بالإضافة لتهيئة المنحدرات بالسلام والتشجير للحد من انزلاق التربة مع مراعاة الجانب الجمالي لها، زائد إعادة تهيئة الساحات الغابية المنتشرة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة والتي يهددها العمران الحضري المخطط وغير المخطط.

تهيئة المساحات الداخلية المحصورة بين العمارات الجماعية على مستوى كل الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادية والقنطرة، بالإضافة إلى إقامة مساحات مخصصة للعب الأطفال عبر الأحياء السكنية مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة المجالات الشاغرة لهذا الغرض عبر الأحياء السكنية الآتية: جبل الوحش، الزيادية، ساقية سيدي يوسف، سعدة خلخال، محمد لوصيف وباب القنطرة. (لاحظ الصورتان رقم: 107 و 108).



الصورة رقم (107): تمثل نموذج لمساحات اللعب المقترحة بالقرب من المباني الجماعية



الصورة رقم (108): تمثل نموذج لأماكن لعب الأطفال واستراحة كبار السن المقترحة عبر الأحياء

II- الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الوظيفية عبر القطاعين:

يقدر نصيب الفرد من المرافق الوظيفية على مستوى الأصناف التجارية المبينة في الفصل الأول من فصول هذه الدراسة عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (0.936-0.982) م²/فرد وهذا بالاعتماد على المعايير الواردة في الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1993 م باعتبارها تناولت مختلف الأصناف التجارية، حيث قمنا بإسقاطات مساحية لبعض الأصناف التجارية عبر مجال الدراسة والتي تعتبر جيدة إلى حد معين إذا ما تم مقارنتها بالمعدل المثالي والمقدر بـ 0.50 م²/فرد، وهذا يدل على أن هذه المرافق كافية من الناحية النظرية، وعليه سنتناول عينات من مختلف المحلات التجارية عبر الأصناف التجارية الثلاثة من حيث العدد المطلوب وكذا العجز الحالي والمساحة اللازمة (م²) وذلك كالتالي:

1-التجارة الصافية:

اعتمادا على نتائج المسح الميداني الذي أجريناه خلال شهر أفريل 2014 م عبر كامل الأحياء السكنية لمجال الدراسة وتطبيق معايير الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1993 م فإن نصيب الفرد من التجارة الصافية القائمة عبر المجال الحضري للقطاعين يقدر بـ 0.46 م²/فرد لكل منهما ويعتبر هذا الصنف من التجارة هو المسيطر على باقي الأصناف التجارية القائمة عبر القطاعين وعليه سيتم تشخيص العجز في بعض المرافق التجارية الصافية وهي كالتالي:

أ-محلات المواد الغذائية العامة:

وصل نصيب الفرد إلى 0.10 م²/فرد ومساحة كل محل بـ 40 م² وعليه فالعدد المطلوب حاليا منها عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة يقدر بـ (46-130) محلا على الترتيب، بينما كان العدد القائم على أرض الواقع هو (65-145) محل، إذن فقطاع القنطرة لا يعرف عجزا في هذا النوع من المحلات حاليا وحتى على الآماد الثلاثة، أما قطاع الزيادة فقد سجل العجز خلال الأمدين المتوسط والبعيد بـ (32-07) محلا على الترتيب، فإذا كانت هذه المحلات من الناحية العددية كافية إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات السكان حيث يعاني معظم السكان من نقص في المنتجات المطلوبة وكذا ارتفاع أسعارها ناهيك على رداءة نوعية المنتجات المعروضة، لذلك يضطر سكان القطاعين للتنقل بالأخص لمركز المدينة حيث كانت نسبة السكان المترددين على مركز المدينة عبر القطاعين بـ (32.59-41.51) % من إجمالي عدد سكان على الترتيب.

ب- محلات اللحوم:

يقدر نصيب الفرد منها بـ 0.032 م²/فرد ومساحة كل محل هي 80 م² وعليه يقدر عدد المحلات الموجودة عبر المجال الحضري لقطاعي الزيادة والقنطرة بـ (09-15) محلا حيث مثل العجز الحالي عبر القطاعين بـ (0-06) محلا على الترتيب، أما على خلال الآماد الثلاثة فنجد قطاع الزيادة سجل عجزا خلال المدى القريب والمتوسط والبعيد بـ (13-09-07) محل عكس قطاع القنطرة الذي سجل إكتفاء في محلات بيع اللحوم.

ج- محلات الخضر والفواكه:

وصل نصيب الفرد إلى 0.06 م²/فرد ومساحة المحل إلى 30 م²، فإذا كان عدد المحلات المسجلة فعلا عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال التحقيق الميداني في أبريل 2014 م لا يتجاوز (10-21) محلا على الترتيب، فإن الاحتياجات الحالية المسجلة في سنة 2015 م قد وصلت إلى (27-83) محلا وهو ما يجعل سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في حاجة ماسة إلى مثل هذا النوع من المحلات على المدى القريب بحوالي (29-91) محلا وعلى المدى المتوسط بـ (32-100) محلا والبعيد بـ (39-121) محلا. أما العجز في باقي أنواع المحلات التجارية الأخرى فقد أوردناها مفصلة في الجدول الآتي رقم (104).

2- التجارة الحرفية والمهنية:

يقدر نصيب الفرد من محلات التجارة الحرفية والمهنية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (0.251-0.297) م²/فرد على الترتيب، وعليه يحتل هذا الصنف من التجارة المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد العام، وفيما يلي سيتم تقدير الاحتياجات المستقبلية في المرافق الأكثر عجزا عبر مجال الدراسة حيث كانت الحقائق التالية:

أ-محطات غسل وتشحيم السيارات:

يقدر نصيب الفرد منها بـ 0.08 م²/فرد ومساحة محطة بـ 60 م² وعليه فقد بلغ عدد المحطات عبر مجال القطاعين بـ (06-22) محطة وبالنظر للعدد المتحصل عليه بالاعتماد على معايير الشبكة النظرية للتجهيز كان العجز الحالي يقدر بـ (18-47) محطة، أما على المدى القريب فقدر العجز بـ (20-53) محطة بينما كان على المدى المتوسط بـ (22-59) محطة، وأخيرا على البعيد بـ (27-73) محطة، ولذلك يجب توفير عدد معتبر منها بصفة مرخصة وقانونية عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة.

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الجدول رقم (104) : التوزيع النوعي والمساحي للاحتياجات الوظيفية الحالية والمستقبلية للسكان عبر القطاعين

القطاع	أصناف التجارة	الاحتياجات المستقبلية																	
		سنة 2025 م						سنة 2020 م						الاحتياجات الحالية سنة 2015 م		نصيب الفرد من المساحة (م ² /فرد)	مساحة الوحدة (م ²)	العدد الموجود	نوع التجارة
		العجز	المطلوب	العجز	المطلوب	العجز	المطلوب	العجز	المطلوب	العجز	المطلوب	العجز	المطلوب	العجز	المطلوب				
التجارة الصفية	مواد غير غذائية	1280	32	177	280	07	152	0	0	140	0	0	130	145	40	0.10	مواد غذائية عامة		
		0	0	35	1560	13	30	0	0	28	0	0	26	43	120	0.06	حلويات ومرطبات + مخابز		
		1040	13	28	720	09	24	560	07	22	480	06	21	15	80	0.032	لحوم		
		3630	121	142	3000	100	121	2730	91	112	2490	83	104	21	30	0.06	خضر وفواكه		
		4080	136	142	3450	115	121	3180	106	112	2940	98	104	06	30	0.06	أحذية وملابس		
		784	28	30	672	24	26	616	22	24	560	20	22	02	28	0.012	بيع المجوهرات		
		140	10	15	112	08	13	98	07	12	84	06	11	05	14	0.003	بيع الأفراس المصفوفة والأشرطة		
		3240	54	71	2640	44	61	2340	39	56	2100	35	52	17	60	0.06	مواد حديدية عامة		
		0	0	08	0	0	07	0	0	07	0	0	06	08	60	0.007	تجهيزات السيارات		
		3120	52	71	2520	42	61	2220	37	56	1980	33	52	19	60	0.06	بيع الأثاث + الأواني المنزلية		
		0	0	15	0	0	13	0	0	12	0	0	11	19	14	0.003	بيع النظارات + الهواتف النقالة		
		0	0	15	0	0	13	0	0	12	0	0	11	24	14	0.003	الأجهزة الإلكترونية + عتاد الإعلام الاتي		
		17314	-	-	14954	-	-	11744	-	-	10634	-	-	-	-	-	0.46	المجموع	
		التجارة الحرفية والمهنية	مواد غير غذائية	4380	73	95	3540	59	81	3180	53	75	2820	47	69	22	60	0.08	محطة غسل وتنشيم السيارات
				0	0	12	0	0	11	0	0	10	2920	73	09	82	40	0.007	مكاتب السيارات
0	0			15	0	0	13	0	0	12	0	0	11	18	90	0.019	نجارة عامة		
2580	43			71	1980	33	61	1680	28	56	1440	24	52	28	60	0.06	لحام		
0	0			05	0	0	04	0	0	04	0	0	03	12	60	0.004	إسكافي		
3870	129			142	3240	108	121	2970	99	112	2730	91	104	13	30	0.06	محلات خياطة		
280	07			12	240	06	11	200	05	10	160	04	09	05	40	0.007	تصليح السيارات والآليات		
0	0			08	0	0	07	0	0	07	0	0	06	21	60	0.007	تصليح الأجهزة الإلكترونية		
180	03			08	120	02	07	120	02	07	60	01	06	05	60	0.007	تصليح عتاد الإعلام الاتي		
11290	-			-	9120	-	-	8150	-	-	10130	-	-	-	-	-	0.251	المجموع	
0	0			15	0	0	13	0	0	12	0	0	11	71	14	0.003	أكشاك + هاتف عمومي		
0	0			28	0	0	24	0	0	22	0	0	21	36	40	0.016	حلاق + حلاقة		
21	01			10	0	0	09	0	0	08	0	0	07	09	21	0.003	مصور فوتوغرافي		
0	0			14	0	0	12	0	0	11	0	0	10	32	300	0.06	مطعم		
2200	11			35	1200	06	30	800	04	28	400	02	26	24	200	0.10	مقهى		
1000	20	35	750	15	30	650	13	28	550	11	26	15	50	0.025	مكتبة ووراقة				
630	07	14	450	05	12	360	04	11	270	03	10	07	90	0.018	دوش				
3851	-	-	2400	-	-	1810	-	-	1220	-	-	-	-	-	0.225	المجموع			
32455	-	-	26474	-	-	21704	-	-	21984	-	-	-	-	-	0.936	المجموع العام			
التجارة الصفية	مواد غير غذائية	0	0	62	0	0	53	0	0	49	0	0	46	65	40	0.10	مواد غذائية عامة		
		0	0	12	0	0	11	0	0	10	0	0	09	27	120	0.06	حلويات ومرطبات + مخابز		
		80	01	10	0	0	09	0	0	09	0	0	07	09	80	0.032	لحوم		
		1170	39	49	960	32	42	870	29	39	810	27	37	10	30	0.06	خضر وفواكه		
		1320	44	49	1110	37	42	1020	34	39	960	32	37	05	30	0.06	أحذية وملابس		
		252	09	11	196	07	09	168	06	08	168	06	08	02	28	0.012	بيع المجوهرات		
		56	04	05	56	04	05	42	03	04	42	03	04	01	14	0.003	بيع الأفراس المصفوفة والأشرطة		
		1080	18	25	840	14	21	780	13	20	660	11	18	07	60	0.06	مواد حديدية عامة		
		120	02	03	60	01	02	60	01	02	60	01	02	01	60	0.007	تجهيزات السيارات		
		1320	22	25	1080	18	21	1020	17	20	900	15	18	03	60	0.06	بيع الأثاث + الأواني المنزلية		
		42	03	05	42	03	05	28	02	04	28	02	04	02	14	0.003	بيع النظارات + الهواتف النقالة		
		0	0	05	0	0	05	0	0	04	42	03	04	07	14	0.003	الأجهزة الإلكترونية + عتاد الإعلام الاتي		
		5440	-	-	4344	-	-	3988	-	-	3670	-	-	-	-	-	0.46	المجموع	
		التجارة الحرفية والمهنية	مواد غير غذائية	1620	27	33	1320	22	28	1200	20	26	1080	18	24	06	60	0.08	محطة غسل وتنشيم السيارات
				0	0	04	0	0	04	0	0	03	0	0	03	17	40	0.007	مكاتب السيارات
0	0			05	0	0	04	0	0	04	450	05	04	09	90	0.019	نجارة عامة		
1380	23			25	1140	19	21	1080	18	20	960	16	18	02	60	0.06	لحام		
0	0			02	0	0	01	0	0	01	0	0	01	05	60	0.004	إسكافي		
1140	38			49	930	31	42	840	28	39	780	26	37	11	30	0.06	محلات خياطة + طرز تقليدي		
960	16			25	720	12	21	660	11	20	540	09	18	09	60	0.06	تصليح السيارات والآليات		
40	01			04	40	01	04	0	0	03	0	0	03	03	40	0.007	تصليح الأجهزة الإلكترونية		
5140	-			-	4150	-	-	3780	-	-	3810	-	-	-	-	-	0.297	المجموع	
0	0			05	0	0	05	0	0	04	0	0	04	51	14	0.003	أكشاك + هاتف عمومي		
0	0			10	0	0	09	0	0	08	0	0	07	31	40	0.016	حلاق + حلاقة		
42	02			04	21	01	03	21	01	03	21	01	03	02	21	0.003	مصور فوتوغرافي		
0	0			05	0	0	04	0	0	04	0	0	04	18	300	0.06	مطعم		
0	0			12	0	0	11	0	0	10	0	0	09	20	200	0.10	مقهى		
0	0			12	0	0	11	0	0	10	0	0	09	37	50	0.025	مكتبة ووراقة		
0	0	05	0	0	04	0	0	04	0	0	04	10	90	0.018	دوش				
42	-	-	21	-	-	21	-	-	21	-	-	-	-	-	0.225	المجموع			
10622	-	-	8515	-	-	7789	-	-	7501	-	-	-	-	-	0.982	المجموع العام			

المصدر: إنجاز الطالب (بالاعتماد على الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 1993 م والتحقيق الميداني)، في جانفي 2015 م.

ب-ورشات التلحيم العام:

يقدر نصيب الفرد بـ 0.06 م²/فرد وبمساحة تقدر بـ 60 م² وعليه بلغ العدد القائم عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (02-28) ورشة وإذا كان عدد الورشات التي يجب أن تكون في سنة 2015 م هي (16-24) ورشة، فإن مجال الدراسة سيكون بحاجة لمثل هذه الورشات على المدى القريب بـ (18-28) ورشة، وعلى المدى المتوسط بـ (19-33) ورشة على المدى البعيد بـ (23-43) ورشة.

ج- ورشات الخياطة:

يقدر نصيب الفرد منها بـ 0.06 م²/فرد ومساحة الورشة هي 30 م² وعليه فقد كان عدد الورشات القائمة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة هي (11-13) ورشة، فإن العجز الحالي المسجل عبر القطاعيين يقدر بـ (26-91) ورشة، وبذلك سيكون القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بحاجة إلى (28-99) ورشة خلال المدى القريب و(31-108) ورشة خلال المدى المتوسط وأخيرا على المدى البعيد بـ (38-129) ورشة على الترتيب.

3- التجارة الخدماتية:

لقد تساوى نصيب الفرد عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة من التجارة الخدماتية بـ 0.225 م²/الفرد، حيث يحتل هذا الصنف من التجارة المرتبة الثالثة بين الأصناف التجارية بالقطاعين، وبناء على ذلك سنقدر العجز في بعض المحلات التجارية كالتالي:

أ-أكشاك:

بلغ نصيب الفرد منها بـ 0.003 م²/فرد وبمساحة تقدر بـ 14 م²، وعليه فقد بلغ عددها خلال التحقيق الشامل للأحياء السكنية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بحوالي (51-71) كشك، أي أضعاف العدد المطلوب، وهو ما يجعل سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة في غنى عنها سواء خلال سنة 2015 م أو خلال المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ب-المقاهي:

بلغ نصيب الفرد منها بـ 0.10 م²/ فرد وبمساحة تقدر بـ 200 م²، وعليه فقد سجل القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة نحو (20-24) مقهى على الترتيب، وهذا العدد غير كافي بالنسبة لقطاع الزيادة خلال الفترة الحالية بـ 02 مقهى و بـ 04 مقاهي على المدى القريب و06 مقاهي خلال المدى المتوسط و11 مقهى على المدى البعيد، بينما قطاع القنطرة فهو في حالة إكتفاء إذ سجل فائضا بـ 11 مقاهي خلال الفترة الحالية.

ج- مكتبة ووراقة:

يقدر نصيب الفرد منها بـ 0.025 م²/ فرد ومساحة المكتبة 50 م² وقد وصل عدد المكتبات بقطاعي الزيادة والقنطرة خلال أفريل 2014 م بـ (15-37) مكتبة على الترتيب، وعلى ضوء هذه النتائج فإن قطاع الزيادة بحاجة بـ 11 مكتبة خلال سنة 2015 م و13 مكتبة على المدى القريب و15 مكتبة على المدى المتوسط و20 مكتبة على المدى البعيد، بينما قطاع القنطرة لم يشهد عجزا في عدد المكتبات بالإضافة لوجود فائض سجل بـ 28 مكتبة ووراقة خلال سنة 2015 م.

ملاحظة:

توجد بعض أنواع المحلات على مستوى الأصناف التجارية الثلاثة لم تدخل في عملية تقدير الاحتياجات الوظيفية الحالية والمستقبلية عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة مثل: مخزن المشروبات، مرآة وزجاج، كراء السيارات، مدارس تعليم السياقة، بيع وطحن القهوة، تنظيف الملابس، بيع الطيور وغيرها.

وبناء على النتائج السابقة نقتح على مستوى المرافق الوظيفية للقطاعين ما يلي:

إعادة تهيئة وتنظيم السوق الجوارى القائم بالحي السكني الزيادة مع الحرص على قيامه بالوظيفة التجارية المحضة وذلك بتوفير عدد معتبر من محلات الخضر والفواكه، وكل هذا مع اشتراط المتابعة الدورية والمستمرة من طرف السلطات المعنية لمثل هذا النوع من المرافق لضمان

السير الحسن لوظائفها من جهة ومعاينة أسعار مختلف المنتجات المقدمة على مستواها، لأن نجاح أي مرفق مرهون بالخدمة المقدمة للسكان من جهة أخرى.

الإعلان الرسمي عن انطلاق العمل بالسوق الجوّاري المقام بالحي السكني سركينة، حيث لاحظنا من خلال المعاينة الميدانية في أفريل 2014 م أن أشغال الإنجاز على مستواه قد اكتملت لكن زجاج النوافذ محطم فما هو السبب وراء ذلك يا ترى؟

القضاء على أماكن البيع غير المرخصة والفوضوية والتي تزيد الطين بلة بعرقلة حركة السير سواء للمشاة أو للسيارات وذلك على مستوى كل من الحي السكني سعدة خلخال وباب القنطرة و كذا الحي السكني الأمير عبد القادر العلوي.

استكمال مشروع المركز التجاري القائم في الجهة الشمالية للحي السكني ساقية سيدي يوسف بمساحة تقدر بـ 1500 م² والذي تم انطلاق أشغال البناء في فترة زمنية سابقة تزيد على 3 سنوات لكنها سرعان ما توقفت لأسباب مجهولة وذلك باستكمال هذا المشروع ودخوله حيز الخدمة.

إزالة السوق التجاري المغطى القائم على مستوى الحي السكني بوشامة وتعويضه بمركز تجاري مشابه لذلك الذي سيقام بالحي السكني ساقية سيدي يوسف بالقطاع الحضري الزيدانية بمساحة تقدر بـ 1500 م² والمتضمن لعدة محلات تجارية متنوعة خاصة تلك المشار لها في الجدول السابق رقم (98) الموضح للتوزيع النوعي والمساحي للاحتياجات الوظيفية الحالية والمستقبلية للسكان عبر القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة.

زائد إعادة النظر في التوزيع المجالي للمحلات التجارية القائمة عبر الأحياء السكنية للقطاعين وذلك بخلق نوع من التوازن في توزيعها عبر المجال الحضري للقطاعين، والخريطة رقم (18) توضح التوزيع المجالي لمختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية المقترحة لتلبية احتياجات سكان القطاعين الحضريين الزيدانية والقنطرة الحالية خلال سنة 2015 م وخلال الأمدين القريب سنة 2020 م والمتوسط سنة 2025 م.

III- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين:

لضمان أفضل خدمة للسكان وتوزيع متوازن وعادل لمختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية بين مختلف الأحياء السكنية لمجال الدراسة، ينبغي وضع في الحسبان أن تقدير الاحتياجات على المدى البعيد للقطاعين يتم دون أخذ بعين الاعتبار المرافق المقترحة خلال المدى القريب والمتوسط، أي نعتبرها غير موجودة كذلك المقترحة لتلبية احتياجات الفترة الحالية وعليه يمكن إيجاز مجمل المرافق الخدمية العامة والوظيفية الواجب انجازها في الآجال المذكورة حيث تطرقنا للاحتياجات الحالية والمساحة اللازمة لها والاحتياجات المستقبلية خلال المدى القريب والمتوسط والبعيد في جداول لكل على حدى وهي كالتالي:

1- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية للفترة (2015-2020) م عبر القطاعين:

تقدر مساحة المرافق الخدمية العامة والوظيفية المقترحة للفترة (2015-2020) م عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ب (0.16-1.89) هكتار على الترتيب، بينما كانت مساحة المرافق الوظيفية عبر القطاعين ب (1.68-4.52) هكتار وهذا وفق الأصناف التجارية الثلاثة، إذن تقدر إجمالي مساحة احتياجات هذه الفترة من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين ب (6.58-22.89) هكتار على الترتيب وبهذا تصبح نسبة إجمالي مساحة السكن والمرافق عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة ب (2.14-3.62) % على الترتيب، وطبعا هذا بتقليل عدد بعض المرافق الخدمية العامة مثل قاعات العلاج هذا بقطاع الزيادة، وعليه فإن هذه المساحات يمكن توفيرها عن طريق الجيوب العمرانية المنتشرة عبر الأحياء السكنية هذا بقطاع الزيادة، أما على مستوى قطاع القنطرة فستتم على مستوى المجالات التي تم استرجاعها عن طريق مختلف عمليات التهيئة والتدخلات على المجال السكني القائم والجيوب العمرانية الشاغرة عبر الأحياء السكنية للقطاع والتي تسمح بإنجاز بعض المرافق الضرورية للسكان. والجدول الآتي رقم (105) يوضح احتياجات سكان القطاعين الحالية وخلال المدى القريب من المرافق الخدمية العامة والوظيفية كمايلي:

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الجدول رقم (105): الاحتياجات الحالية وخلال المدى القريب من المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين

القطاع الحضري القنطرة	القطاع الحضري الزيدية
<ul style="list-style-type: none"> - تسريع وتيرة أشغال الترميم بالوحدة الطبية المتخصصة في طب الأسنان بوشامة. - فرع الحماية المدنية بحي فج الرياح ب 666 م² - تهيئة ملعب كرة القدم بوشامة - تهيئة وتأثيث الحدائق القائمة عبر القطاع - دار حضانة ب 940 م² بالجهة الشرقية لحي بوشامة 	<ul style="list-style-type: none"> - عيادة متعددة الخدمات سركنة بمساحة 1500 م² - وحدتين (02) طبيتين متخصصتين ونقترح إنجازها بحي سركنة وأخرى بحي الزيدية ب 800 م² + قاعة علاج بحي جبل الوحش ب 200 م² - ثلاث (03) قاعات علاج ونقترح إدماجها عبر: العيادة المتعددة الخدمات سركنة- الوحدتين (02) الطبيتين المتخصصةين وكل وحدة طبية بها قاعة علاج- عيادة ولادة ب 3000 م² بحي الباردة- (من 43 إلى 47) طبيب عام ومتخصص (يتم توزيع هذا العدد عبر المرافق الصحية التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية السابقة - مركز الشرطة بحي البارة ب 1000 م² - فرع الحماية المدنية بحي سركنة ب 666 م² - دار حضانة ب 940 م² بحي جبل الوحش- حديقة عمومية بحي سعدة خلخال ب 10000 م².
<ul style="list-style-type: none"> - تسريع وتيرة الإنجاز للمساجد التي هي قيد الأشغال عبر مجال القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة - إعادة النظر في توزيع المحلات التجارية عبر الأحياء السكنية لمجال الدراسة - سد العجز في مختلف محلات الأصناف التجارية الثلاثة بتوفير محلات تجارية عبر المراكز التجارية المقترحة ب 1500 م² لكل قطاع - إخراج المهن والحرف التي تصدر أصواتا مزعجة للسكان خاصة المتعلقة ب مكانيك السيارات والحدادة وغيرها. - الحفاظ على النظافة العمومية بمنع بيع الخضر على أرصفة الطرق وذلك بتحويلهم إلى المراكز التجارية المقترحة عبر القطاعين. 	

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على الجداول السابقة الخاصة بتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية، في جانفي 2015 م

2- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال المدى المتوسط عبر القطاعين:

بلغت مساحة المرافق الخدمية العامة المقترحة على المدى المتوسط أي خلال الفترة (2020-2025) م عبر القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة ب (0-1.72) هكتار على الترتيب، أما المرافق الوظيفية فهي ب (0.85-2.65) هكتار، إذن تقدر مساحة إجمالي الاحتياجات من سكن ومختلف المرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال المدى المتوسط عبر القطاعين بحوالي (5.95-19.58) هكتار على الترتيب، أي بنسبة تقدر ب (1.93-3.09) % من إجمالي مساحة القطاعين. والجدول الآتي رقم (106) يوضح احتياجات سكان القطاعين خلال المدى المتوسط من المرافق الخدمية العامة كالتالي:

الفصل الثالث.....النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

الجدول رقم (106): الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى المتوسط

الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى المتوسط خلال الفترة (2020-2025) م	
القطاع الحضري القنطرة	القطاع الحضري الزيدانية
لم يتم تسجيل احتياجات في أي مرفق من المرافق الخدمية العامة بقطاع القنطرة لأن القطاع يعتبر في حالة اكتفاء.	<ul style="list-style-type: none"> - وحدة طبية متخصصة ونقترح إنجازها بحي جبل الوحش - قاعة علاج بحي ساقية سيدي يوسف مقامة بمنطقة السكن القصديري بعد إزالته - 50 طبيب عام ومتخصص. - حديقة عمومية بحي سرينية ب 10000 م² - مركز للبريد ب 1200 م² + مدرسة للطورين الأول والثاني ب 5000 م²

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على الجداول السابقة الخاصة بتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية، في جانفي 2015 م

3- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال المدى البعيد عبر القطاعين:

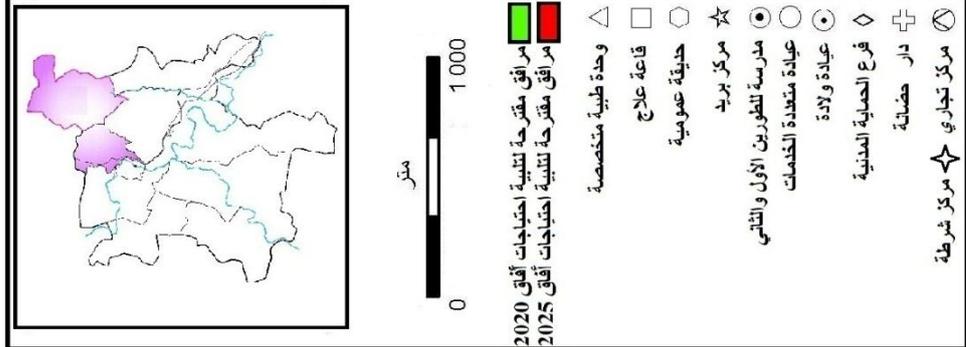
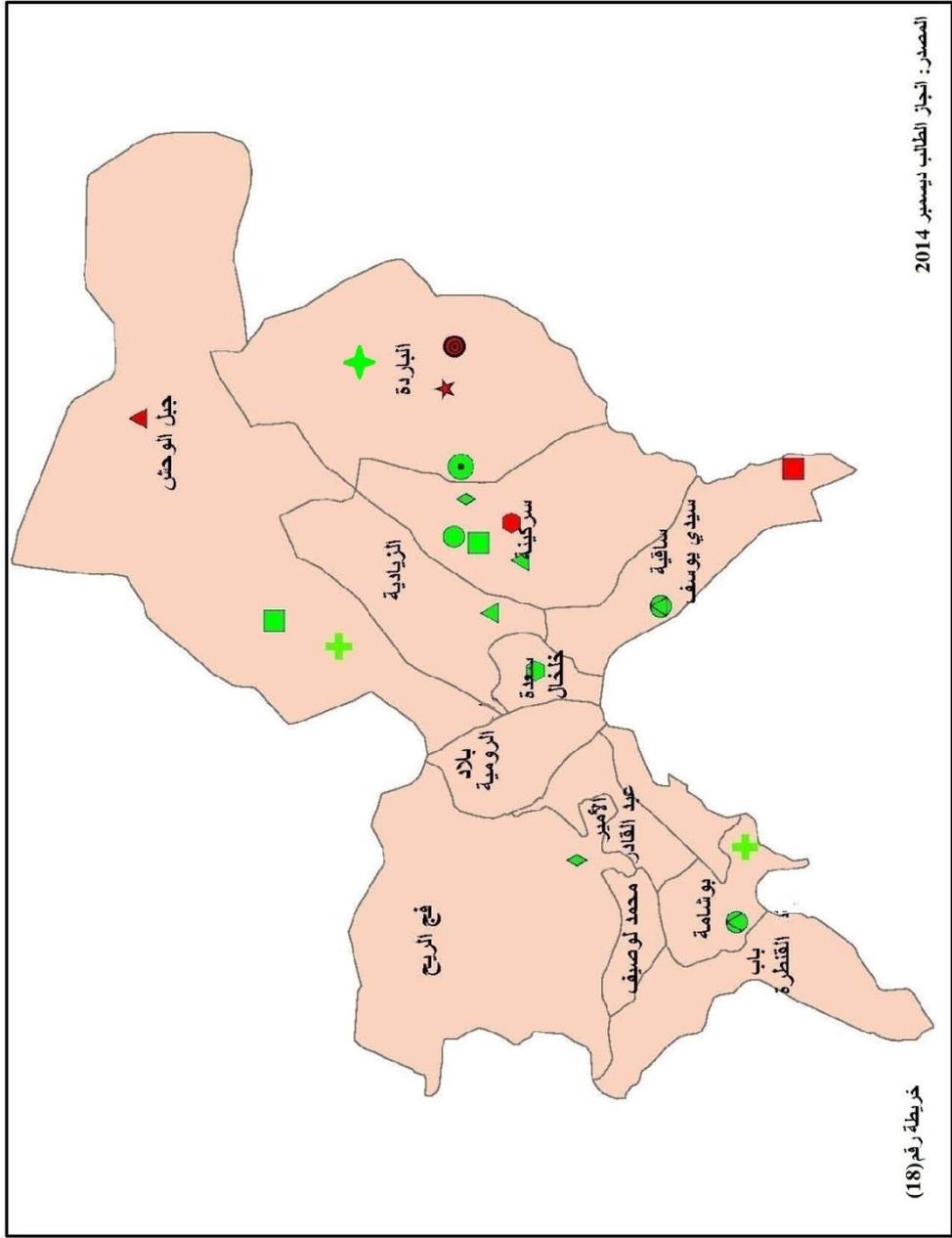
وفي الأخير نجد مساحة المرافق المسجلة خلال المدى البعيد للفترة (2025-2035) م عبر قطاعي الزيدانية والقنطرة ب (0.9-3.44) هكتار على الترتيب، أما مساحة المرافق الوظيفية فكانت ب (1.06-3.25) هكتار، إذن تقدر إجمالي مساحة الاحتياجات من سكن ومختلف المرافق عبر القطاعين ب (13.37-40.98) هكتار وبنسبة (4.34-6.47) % من إجمالي مساحة القطاعين. والجدول الآتي رقم (107) يوضح احتياجات سكان القطاعين لهذه الفترة كالتالي:

الجدول رقم (107): الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى البعيد

الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى البعيد (2025-2035) م	
القطاع الحضري القنطرة	القطاع الحضري الزيدانية
- ثانوية ب 9000 م ² فقط.	<ul style="list-style-type: none"> - عيادة متعددة الخدمات ب 1500 م² + وحدة طبية متخصصة. - 59 طبيب بين عام ومتخصص + عيادة ولادة ب 3000 م. - فرع بلدي ب 1200 م² + فرع البريد 1200 م² - مدرستين (02) للطورين الأول والثاني ب 5000 م² - ملعب كرة القدم ب 16000 م² - فرع الحماية المدنية بمساحة 666 م²

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على الجداول السابقة الخاصة بتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية، في جانفي 2015 م

المناطق الخدمية العامة والوظيفية المقترحة لتلبية احتياجات السكان في أفق 2025
القطاعات الحضرية الزيادة والقطر-مدينة قسنطينة -



رابعاً- التدخل على مستوى الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية:

I-الشبكات التقنية:

1-شبكة المياه الصالحة للشرب (A.E.P): تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية منها

يعتبر التموين بالمياه الصالحة للشرب من المشاكل التي تطرح بحدة في المدن الكبرى كمدينة قسنطينة، إذ تعتبر هذه المادة من العناصر الحيوية التي تشغل اهتمام معظم السكان وذلك لأهميتها القصوى ودورها في شتى مجالات الحياة، ولطالما بقي استهلاكها في تزايد مستمر تحت تأثير زيادة استعمالها من طرف السكان، ولتقدير احتياجات السكان الحالية من هذه المادة الحيوية والمستقبلية اعتمدنا على حجم الموارد المائية التي يتلقاها سكان القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، وكذا عدد السكان وقيمة الاستهلاك اليومي المتوسط والأقصى.

أ- تقدير الاحتياجات الحالية سنة 2015 م:

لتقدير العجز الحالي في المياه الصالحة للشرب تم الأخذ بعين الاعتبار قيمة الاستهلاك الحقيقي والذي يقدر عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة خلال سنة 2014 م بحوالي (4293-2470) م³/يوم⁽¹⁾ على الترتيب، وبالاعتماد على نتائج الجدول الأتي رقم (108) فقد قدرت الاحتياجات الحالية سنة 2015 م المتوسطة من المياه الصالحة للشرب في ظل قيمة التسرب المقدرة بـ 35 % كون هناك تسربات نقطية منتشرة عبر الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (7780-2742) م³/يوم على الترتيب، أما الاحتياجات اليومية القصوى فقد بلغت نحو (10892-3839) م³/يوم على الترتيب، ومنه كان العجز الحالي نحو (6210-1232) م³/يوم. ويؤكد ذلك الجدول الأتي رقم (108).

ب- تقدير الاحتياجات المستقبلية على الأمد القريب والمتوسط والبعيد:

اعتمادا على نفس المعايير ذاتها المتبعة في تقدير الاحتياجات الحالية واستنادا على عدد السكان المتوقع خلال الأمد الثلاثة عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة مع افتراض زيادة

(1): شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة- سياكو- مديريةية الزبائن- في نوفمبر 2014 م.

معدل الاستهلاك اليومي والذي يقدر خلال الأمدين المتوسط والبعيد بـ (180-200) ل/يوم/ساكن وهذا نتيجة لتطور وتحسن للظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأفاق المستقبلية، وعليه فقد تم تقدير الاحتياجات المستقبلية من المياه الصالحة للشرب كما هي ملخصة في الجدول الآتي رقم (108) حيث نجد أن الاحتياجات اليومية المتوسطة على المدى القريب سنة 2020 م عبر القطاعين تقدر بـ (10097-3546) م³/يوم على الترتيب، أما على المدى المتوسط سنة 2025 م فقد وصلت الكمية اليومية المتوسطة إلى (12132-4246) م³/يوم بينما قدرت الاحتياجات اليومية المتوسطة على المدى البعيد عبر القطاعين بـ (14188-4932) م³/يوم.

وعليه سيكون العجز خلال الأمد القريب والمتوسط والبعيد عبر قطاعي الزيادة والقنطرة بـ (9338-3262) م³/يوم و(14141-3262) م³/يوم و(14861-4188) م³/يوم على الترتيب، ومنه فإذا كانت نسبة التغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة تقدر بـ (75.15-90.59) % من إجمالي عدد مساكن القطاعين وهذا بناء على نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م وفي ظل هذه الوضعية نقترح القيام بإجراءات مستعجلة للرد على احتياجات هذا النمو الحضري من المياه الصالحة للشرب كمايلي:

ومن خلال المعاينة الميدانية تبين لنا أن السكان القطانين للأكواخ القصديري غير مزودين بالمياه الصالحة للشرب وهذا منطقي إذ يحصلون على هذه المادة الحيوية عن طريق عيون جماعية بالقرب من منطقة السكن القصديري بحي الزيادة وكانت بمثابة الحل الوحيد الذي وضعت شركة سياكو للمياه وهذا بناء على نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م.

استكمال تغطية باقي الأحياء السكنية عبر قطاع الزيادة خاصة الحي السكني الباردة، زائد إعادة شبكة جديدة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى تلبية متطلبات السكان من جهة ومن أجل وضع حد لمثل هذه التسربات المنتشرة في عدة نقاط على مستوى الأحياء السكنية كحي باب القنطرة جبل الوحش حيث أن التسرب يؤدي لضياع كميات معتبرة من المياه وكل هذا لعله يقي من

الفصل الثالث..... النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

احتمال اختلاط المياه الصالحة للشرب بالمياه القذرة وما ينتج عنها من أمراض وأوبئة لا يحد عقباها زائد احتمالية تلوث الطبقات الحاملة للمياه الجوفية من جهة أخرى.

الجدول رقم (108): الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المياه الصالحة للشرب عبر القطاعين

القطاع الحضري القنطرة			القطاع الحضري الزيدية				البيان	
الاحتياجات المستقبلية			الاحتياجات المستقبلية			الاحتياجات الحالية سنة 2015 م		
سنة 2035 م	سنة 2025 م	سنة 2020 م	سنة 2035 م	سنة 2025 م	سنة 2020 م	سنة 2015 م		
24660	21232	19702	18281	70941	60660	56092	51868	عدد السكان (نسمة)
200		180	150	200		180	150	معامل الاستهلاك اليومي (ل/يوم)
1.40								معامل الاستهلاك اليومي
35 ⁽¹⁾								نسبة التسرب (%)
4932000	4246400	3546360	2742150	14188200	12132000	10096560	7780200	ل/يوم
4932	4246	3546	2742	14188	12132	10097	7780	م ³ /يوم
6904800	5944960	4964904	3839010	19863480	16984800	14135184	10892280	ل/يوم
6905	5945	4965	3839	19863	16985	14135	10892	م ³ /يوم
1726	1486	1241	960	4966	4246	3534	2723	قيمة التسرب
6658	5732	4787	3702	19154	18434	13631	10503	الاحتياجات الكلية
4188	3262	3262	1232	14861	14141	9338	6210	قيمة العجز (م ³ /يوم)

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على بعض المؤشرات الوطنية، في جانفي 2015 م.

(1): مقدمة من طرف رئيس فرع سياكو القائم بالحي السكني جبل الوحش في جانفي 2014 م

(2): تم حساب الاحتياجات اليومية المتوسطة بالطريقة التالية: الاحتياجات اليومية المتوسطة (Qj) = معدل الاستهلاك الفردي في اليوم (N) × عدد السكان (H).

ومنه: الاحتياجات اليومية المتوسطة = 51868 × 150 = 7780200 ل/يوم أي 7780 م³/يوم.

تم الحصول على الاحتياجات اليومية القصوى كما يلي: الاحتياجات اليومية المتوسطة × معامل الاستهلاك اليومي

حيث: معامل الاستهلاك اليومي يقدر بـ 1.40 وعليه الاحتياجات اليومية القصوى = 1.40 × 7780 = 10892 م³/يوم

تم تقدير العجز الحالي كمايلي: الاحتياجات النظرية الكلية - الاستهلاك الحقيقي

الاحتياجات النظرية الكلية = الاحتياجات اليومية المتوسطة × 100 / 35 = 100 / 35 × 7780 = 2723 م³/يوم

الاحتياجات النظرية الكلية = 2723 + 7780 = 10503 م³/يوم

ومنه: العجز الحالي = 10503 - 4293 = 6210 م³/يوم

فهل سيبقى سكان الحي السكني الباردة يعانون النقص في هذا المورد وتحت إجبارية حفر الآبار وكذا الباعة المتجولون وخاصة أن أصحابها يفضلون الريح السريع على حساب النظافة والصحة العامة للسكان، وعليه نقترح إنجاز خزان على الأقل بسعة 2000 م³ مقام في الجهة الشمالية للحي السكني الباردة وهذا من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة حاليا ومستقبلا من المياه الصالحة من طرف سكان الحي خاصة أو لقطاع الزيدانية عامة.

2-شبكة الصرف الصحي (Assainissement):

إن شبكة الصرف الصحي لها أهمية بالغة في المجال الحضري إذ تعد المصرف الرئيسي للمياه المستعملة داخل الأحياء السكنية لمجال الدراسة، وعليه فقد تطرقنا إلى حساب كمية المياه المستعملة حاليا وخلال الآماد الثلاثة وذلك كما يوضح الجدول الآتي رقم (109):

الجدول رقم (109): توزيع كمية المياه المستعملة عبر القطاعين حاليا وخلال الآماد الثلاثة

البيان	القطاع	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية (نسمة)	معدل الاستهلاك اليومية (ل/يوم)	معامل التصريف	كمية المياه المستعملة (م ³ /يوم)
حاليا سنة 2015 م	الزيدانية	51868	-	150	0.80	6224
	القنطرة	18281	-			2194
المدى القريب سنة 2020 م	الزيدانية	56092	4224	180		8077
	القنطرة	19702	237			2837
المدى المتوسط سنة 2025 م	الزيدانية	60660	4568	200		9706
	القنطرة	21232	255			3397
المدى البعيد سنة 2035 م	الزيدانية	70941	10281			11351
	القنطرة	24660	571			3946

المصدر: إنجاز الطالب بالاعتماد على بعض المؤشرات الوطنية، في جانفي 2015 م.

من خلال الجدول السابق رقم (108) نجد أن صبيب المياه المستعملة خلال الفترة الحالية أي سنة 2015 م عبر القطاعين الحضريين والزيدانية والقنطرة يقدر ب (2194-6224) م³/يوم على الترتيب أما على المدى القريب سنة 2020 م فقد سجلت ب (2837-8077) م³/يوم بينما

على المدى المتوسط سنة 2025 م فهي ب (3397-9706) م³/يوم وأخيرا على المدى البعيد سنة 2035 م ب (3946-11351) م³/يوم، وعليه فإذا كانت نسبة التغطية بشبكة الصرف الصحي عبر مجال القطاعين تبقى غير كاملة حيث بلغت نحو (86.80-84.89) % من إجمالي عدد مساكن القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة على الترتيب وهذا حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م فإننا نقترح على ضوء هذه النتائج ما يلي:

إعادة شبكة جديدة للصرف الصحي بالحي السكني باب القنطرة بصفة خاصة بتقنيات حديثة بأنابيب مصنوعة من مواد أكثر صلابة ومرونة وهذا بطرق أكثر فعالية تتلاءم مع الوضعية الحالية وحفاظا على صحة السكان والبيئة الحضرية لكن هذا شبه مستحيل لتداخل المباني زائد ضيق الطرق الممرات والدروب وهي من صفات النسيج الحضري الأوروبي القديم، بالإضافة لإنشاء شبكة للصرف الصحي بالحي السكني الباردة بقنوات ذات قطر يتناسب وكمية المياه المستعملة يراعي فيها المشاريع السكنية المستقبلية، حيث بلغت كثافته السكانية تبعا لنتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م ب 11 نسمة/ هكتار ب 2 مسكن/ هكتار.

كما نقترح كذلك اعتماد نظام صرف منفصل أي وضع شبكة خاصة لتصريف مياه الأمطار تصب في البالوعات مع تجهيز كل الطرق بالبالوعات لضمان تصريف جيد لمياه الأمطار حيث يراعي في تصميم هذه الشبكة كمية التساقط والصبيب الحدي لمياه الأمطار بمجال الدراسة.

3- شبكة الكهرباء:

تلعب شبكة الكهرباء دورا مهما في الحياة الحضرية إذ يتوقف الاستهلاك اليومي المنزلي والعمومي عليها، فإذا كانت نسبة التغطية عبر القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة بهذه الشبكة قد سجلت ب (98.86-94.99) % على الترتيب فإن اقتراحاتنا ستكون كالتالي:

استكمال ربط الحي السكني الباردة بشبكة الكهرباء والحد من عملية الربط غير القانونية وذلك بتشديد المراقبة والمتابعة لكل مخالف مع تحويل كل الخطوط المارة فوق المساكن خاصة

بالجهة العلوية للحي السكني الأمير عبد القادر وبلاد الرومية وكذا الحي السكني الباردة وهذا للحفاظ على سلامة السكان من جهة وضمان لتناسق المظهر الحضري سواء لهذه الأحياء أو للمجال الحضري العام للقطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة.

4-شبكة غاز المدينة:

بلغت نسبة التغطية بشبكة غاز المدينة عبر القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة بـ (82.81-84.97) % من إجمالي عدد مساكن مجال الدراسة على الترتيب، وعلى ضوء هذه النتائج نقترح: استكمال إيصال هذه الشبكة للحي السكني الباردة خلال الآجال المذكورة سابقا.

II - المنشآت الحضرية:

يكون التدخل على المنشآت الحضرية القائمة والتي يجب توفيرها مستقبلا لتكون متماشية مع النمو الحضري عبر المجال الحضري للقطاعات ولضمان تنظيم مجالي محكم نقترح ما يلي:

1- شبكة الطرق (V.R.D):

تعد شبكة الطرق من أهم العناصر المكونة للمجال الحضري والمكملة لمختلف الوظائف الحضرية، كما أنها تضيف حيوية وديناميكية على المجال لذلك يستوجب إعطاء أهمية لها بمختلف أنواعها وفق تسلسل شبكة الطرق (الأولية، الثانوية والثالثية) كونها تحكم التنظيم المجالي للقطاعات وعلى الرغم من تكاليف شق وتعبيد وصيانة هذه الطرقات، إلا أن أهميتها تفرض ذلك وعلى هذا الأساس يكمن هدف تدخلنا على مستوى هذا النوع من الشبكات لجعلها تتطابق أكثر مع المعايير التقنية المعمول بها فكانت التدخلات التالية:

أ-الطرق الثانوية (Les Voies Secondaires): إن التدخل على جميع الطرقات الثانوية الموجودة عبر الأحياء السكنية بالقطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة والتي هي في حالة متوسطة يكون من خلال:

تعبيدها خاصة الطريق الثانوي المؤدي إلى الحي السكني سركنية والفاصل بين حي ساقية سيدي يوسف وسعدة خلخال وتصريفها، كما تعد الأرصفة جزء لا يتجزأ من الطريق وهي مهمة

الفصل الثالث..... النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري

ومكملة لتخطيط البناءات ويقاس عرض الرصيف تبعاً لأهمية الطريق وصنّفه ونسبة الأثاث الذي تستقبله الطرق من أشجار وأعمدة الإنارة العمومية وغيرها، وعليه يجب إقامة الأرصفة التي لا يقل عرضها عن 1.5 م لتسهيل حركة الراجلين وحركة السيارات، زائد إعادة توسعتها وتعبيد الموجودة في حالة متدهورة منها خاصة على مستوى الحي السكني باب القنطرة وحي سركنة وغيرها بالإضافة لغرس الأشجار على حواف الطرق لإضفاء بعد جمالي حضري طبيعي، كل هذا يجب أن يرافقه توفير شبكة الإنارة العمومية حيث البعد بين عمودين للإنارة العمومية لإنارة طرق بعرض 08 م وهذا على الجهتين يقدر بـ 12.5 م وصيانة الموجودة منها وفق مقاييس تقنية حديثة.

وتهيئة كل من الطريق الرابط بين الحي السكني سركنة وحي الزيادة، كذلك الحال بالنسبة للطريق الرابط بين كل من الحي السكني سركنة والباردة بالإضافة للطريق الرابط بين حي جبل الوحش والباردة وهذا لزيادة الاتصالية بين الأحياء السكنية الشمالية والجنوبية وكذا الشرقية والغربية للقطاع الحضري الزيادة. (لاحظ الصورة رقم: 109).



الصورة رقم (109) : تمثل نموذج لطريق مهياً بطريقة جيدة

ب- **الطرق الثالثة (Les Voies Tertiaires):** تعاني الطرق الثالثة المهيكلة للمجال الحضري للقطاعات الحضرية الزيادة والقنطرة من الإهمال لذلك فهي بحاجة إلى التدخل عليها من أجل تعبيدها وإقامة أرصفة إن أمكن مع توفير لشبكة الإنارة العمومية خاصة بالحي السكني الباردة الذي هو قيد التشييد. تهيئة مفترق الطرق من خلال تشجيرها ببعض الأنواع من النباتات التي لا يتجاوز علوها متر وذلك لتفادي حجب الرؤية على السائقين، وبالنسبة للطرق التي ستقام مستقبلا في بلاد الرومية (مباني في التسوية) وعلى مستوى حي الباردة وكذا مناطق التوسع المستقبلية حيث نقترح أن تتبع مقاييس الطرق النظرية المعمول بها في الجزائر⁽¹⁾.

ج- الممرات والدروب:

استصلاح الممرات والدروب المتواجدة عبر الأحياء السكنية عبر القطاعات الحضرية الزيادة والقنطرة، خاصة تلك المتواجدة بالأحياء القديمة بالحي السكني باب القنطرة وبوشامة والأحياء الحديثة مثلا حي الباردة وغيرها.

د- الساحات العمومية:

بناء على النتائج المستنبطة من تشخيص الواقع القائم للساحات العمومية والنصب التذكارية القائمة بقطاع القنطرة وأمام تدهور حالتها الإنشائية وغياب الاهتمام بها نقترح تحسين مظهرها الحضري كمايلي:

د-1- إعادة تهيئة ساحة الأمير عبد القادر (La place Emir Abdelkader):

انطلاقا من المعاينة الميدانية لهذه الساحات وأهمها ساحة الأمير عبد القادر القائمة بالحي السكني باب القنطرة هذه الأخيرة تفنقر لعنصر التهيئة بصورة كلية زائد الإهمال وانتشار النفايات والأوساخ بها ناهيك عن جريان المياه المتسربة من قنوات التزويد بمياه الشرب وغيرها إذ باتت

أنظر كتاب:

(1): Alberto zuchell, Introduction a l'urbanisme opérationnels et la composition urbaine, Tome II (O.P.U) Alger, Année 1984.

تشكل باحة لركن السيارات، وعليه كان لا بد من التدخل على هذه المعالم حيث نقترح ما يلي: إعادة تهيئة الساحة العمومية والحفاظ على نظافتها وهذا باستعمال نباتات وأزهار اصطناعية مع ضرورة تأثيثها ب: مقاعد للجلوس، حاويات للقمامة وغيرها وهذا بطريقة أكثر تنظيمية وجمالية تراعى فيها رغبة السكان وكذا طبيعية النسيج الحضري الأوروبي المحيط بها. (لاحظ الصورة رقم: 110).



الصورة رقم (110): تمثل إعادة تنظيم ساحة الأمير عبد القادر بالحي السكني باب القنطرة

د-2-إعادة تهيئة ساحة النصب التذكاري باب القنطرة (La place de la statue de Constantin):

هذه الساحة المعروفة من قبل سكان مدينة قسنطينة ومجال الدراسة خاصة وحتى من خارج المدينة إذ تعتبر البوابة الرئيسية للمدينة والقطاع الحضري القنطرة بالإضافة لتوفرها على إحدى المعالم التاريخية الهامة وأمام الإهمال وغياب أدنى تصميم يليق بسمعة هذا المعلم نقترح إعادة تجميل وتأثيث هذه الساحة كالتالي:

إعادة تعبيدها ورفع مستواها بما فيها النصب التذكاري مع وضع إشارة تنظيمية تحمل اسم الساحة وكذا النصب التذكاري المقام بها وترتيب عناصر تأثيث الساحة وأهمها: مقاعد للجلوس

،إنارة عمومية، حاويات للقمامة ونافورة وأزهار غيرها من العناصر الأخرى بالإضافة إلى رد الاعتبار لكل من مجسم مريم العذراء ومجسم (monument aux morts) مع وضع لوحات تحمل أسماء وتاريخ موجز عن هذه الأخيرة.

د-3- التخفيف النسبي من انبعاث الأصوات المزعجة:

من خلال المعاينة الميدانية اشتكى سكان الأحياء السكنية الجنوبية لقطاع القنطرة من الأصوات المزعجة الناتجة عن الحركة الآلية للقطار ولمعالجة هذه الظاهرة نقترح إقامة تشجير على حافتي خط السكة الحديدية وهذا للتخفيف من حدة الأصوات ولو نسبيا.

هـ- التدخل على مستوى تنظيم النقل الحضري الجماعي (Transport urbaine collectif):

يعتبر النقل الحضري الجماعي للأفراد شريان الحياة عبر المجالات الحضرية ونظرا لكون الاقتصاد الحضري للمدن يرتكز في الأساس على هذا النوع من النقل فقد أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام في هذا البحث لكونه الوسيلة التي توصل الأشخاص إلى أماكن عملهم واقتناء حاجاتهم، ولأجل تحسين خدمات النقل الحضري الجماعي والتخفيف من أزمة حركة المرور وتحسين شروط تنقل سكان مجال الدراسة ومعالجة النقائص المسجلة على مستوى الأحياء السكنية عبر القطاعين كانت توصيات التهيئة الحضرية المقترحة لتطوير النقل الحضري الجماعي كالآتي:

إجبار المتعاملين الخواص على التقيد بدفتر الشروط الذي يحدد نوعية خدمة النقل الحضري العمومي وإدخال منظومة الإعلام الآلي في تسيير النقل الحضري الجماعي وخاصة في قضية ضبط الوقت الزمني لانطلاق ووصول الحافلات وذلك وفق تنظيم محكم.

تبني الدولة لإستراتيجية شاملة لمنظومة النقل الحضري الجماعي تنظيما وتسييرا وتطويرا مستديما للبنية التحتية لهما، واعتبار التخطيط الحضري والنقل عبر المجال الحضري وجهاً لعملية واحدة وينبغي التنسيق والانسجام في توجهات المتعاملين.

إقامة ما يكفي من باحات ركن السيارات (Les Parkings) وإعادة تهيئة المحطة الأخيرة للنقل الحضري الجماعي القائمة بحي جبل الوحش وكذا الباحة القائمة بحي سعدة خلخال أما

بقطاع القنطرة فنقترح إعادة تهيئة الباحة القريبة من المستشفى الجامعي ابن باديس وهذا بإدخال مواصفات الراحة وفق معايير حديثة. (لاحظ الصورة رقم: 111).



الصورة رقم (111): تمثل موقف مقترح لركن السيارات مهياً ومنظم بطريقة راقية أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار وذلك بمشاركة جميع الفاعلين المحليين من مختلف المستعملين والناقلين والشروع في دراسات حول التلوث الناتج عن النقل الحضري الجماعي بالإضافة لتعميم نظام الإشارات الضوئية عبر كافة التقاطعات الحضرية وإصلاح إشارات المرور المتلفة منها لتنظيم الأولوية درءاً لأخطار الحوادث عبر الأحياء السكنية لقطاعي الزيادة والقنطرة. محاولة القضاء على ظاهرة التوقف غير القانوني للسيارات والحافلات على الأرصفة وأمام الساحات ومداخل المرافق والساحات العمومية وفي مناطق تعيق الحركة والمشاة.

توفير النقل الحضري الجماعي عبر أحياء قطاع القنطرة وذلك بواسطة النقل بحافلات صغيرة وهذا نظراً لضيق الطرق وكذا الانحدار، وإقامة محطة لتوقف سيارات الأجرة بالجهة الشمالية الشرقية لحي الأمير عبد القادر مقابل محطة التليفريك الأخيرة وهي موجهة لخدمة سكان كلا القطاعين مع تدعيم خط النقل (سركينة-باب القنطرة) بحافلات نقل حضري جماعي جديدة

والتي تعتبر غير كافية من الناحية العددية فالمدة الزمنية الفاصلة بين مرور الحافلة الأولى والثانية بهذا الحي تزيد على 60 دقيقة، كما نقترح فتح خط جديد يؤمن عملية النقل بين الحي السكني الباردة وباب القنطرة على المدى البعيد مع تعويض الحافلات القديمة المتدهورة وغير النظيفة بأخرى جديدة مع تقديم مساعدات للخواص وتحفيزات لتغيير مثل هذه الحافلات وكل هذا مع نشر لوائح تنص على قواعد العمل وشروط تقديم الخدمة من حيث مراعاة الآداب العامة والاحترام داخل حافلات النقل الحضري الجماعي.

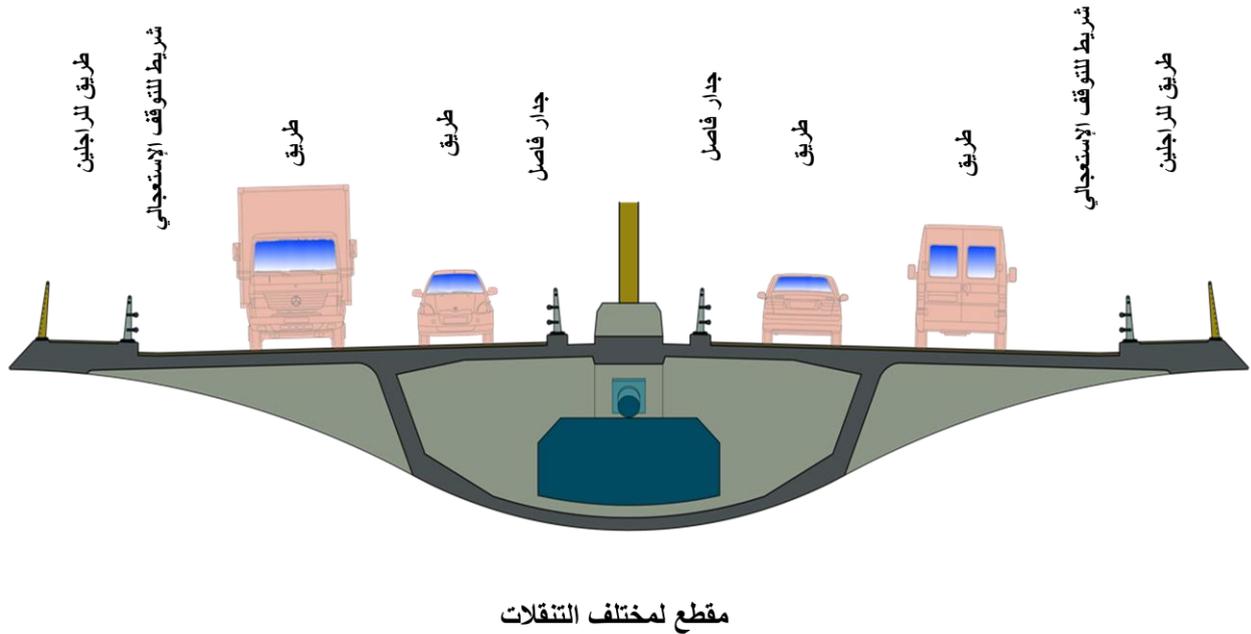
و- التدخل على مفترق الطرق ومشروع جسر صالح باي العملاق وزيادة السيولة المرورية عبر القطاعين⁽¹⁾

أما التدخل على مستوى مفترق الطرق الزيادة وكذا باب القنطرة والذي يشهدا اختناقا كبيرا في فترات الذروة خلال الفترة الصباحية والمسائية ويأتي هذا المشروع أيضا في سياق تدعيم البنية التحتية في ميدان النقل وحل أزمة حركة المرور الخانقة في ظل تزايد عدد المركبات بالمدينة عامة والقطاعين حالة الدراسة بصفة خاصة، وعليه فقد ظل المحور الشمالي الشرقي لمدينة قسنطينة (القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة) السبيل الوحيد لإنجاز هذا المشروع الذي سيسمح بانجاز مركز ثاني للمدينة إن صح القول ويعيد التوازن والانسجام أيضا بين وظائفها.

إن ومن الواضح أن هذا الاختيار سيسمح بالاتصال والربط بين مركز المدينة وهضبة المنصورة حيث سيؤمن المواصلات عمليا للقسم الجنوبي للمدينة، وخاصة بحي ساقية سيدي يوسف وامتدادات شوارعها باتجاه باقي أحياء قطاع الزيادة حتى نقطة التقاطع بحي جبل الوحش لضرورة الالتحام والربط مع الطريق السيار شرق غرب وكما يدعم ويعزز بتهيئة ملتقى طرق على مستوى حي كاستور (Cite Castors) بالإضافة للأحياء السكنية المجاورة لمنطقة الدراسة، كما خفف من الازدحام في حركة المرور على مستوى محولات سيدي مبروك، ويعد تاريخ 05 جويلية 2014 م

(1): Constantine métropole intérieure méditerranéenne - un grand projet de modernisation urbain d'une capitale régionale - p 57, Année 2011.

هو تاريخ الإعلان الرسمي عن دخول الشطر الأول منه حيز الخدمة أما الطريق الجديد الذي يعتبر امتدادا له فكان في مطلع سنة 2015 م وهذا وصولا لمفترق الطرق الزيادة والذي قضى بنسبة كبيرة وهامة على أزمة حركة المرور التي تعاني منها مدينة قسنطينة ومجال الدراسة. (لاحظ الصورة رقم: 112).



الصورة رقم (112): تمثل مقطع لمختلف التنقلات عبر جسر صالح باي العملاق⁽¹⁾

خامسا - التدخل على المستوى الاجتماعي للسكان والبيئي عبر القطاعين:

I- التدخل على مستوى الجانب الاجتماعي للسكان عبر القطاعين:

أما التدخل على مستوى هذا الجانب فسيكون عن طريق إشراك السكان في حل مشاكل مجالهم الحضري وذلك من خلال العمل على تقوية أواصر الترابط الاجتماعي عن طريق إحداث وعي بالموقع والجيرة مما يسهل التفاعل بين أفراد الحي السكني الواحد وباقي الأحياء السكنية للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، الشيء الذي يمكن أن ينعكس ايجابيا على تحسين المظهر

(1): Schéma de cohérence urbaine de Constantine ,le diagnostic prospectif du grand Constantine, le nouveau viaduc, avril 2007, p 52

الجمالي العام للمساكن بتوفير المساحات الخضراء حول مساكنهم الجماعية أو المساكن الفردية. أهمية تكفل اللجنة المشكلة على مستوى كل حي سكني عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة برفع انشغالات السكان إلى الهيئات المكلفة، خاصة إذا ما كانت ميزانية البلدية غير قادرة على تحمل تكاليف التهيئة العامة مما يدفع بالسكان إلى المساهمة الشخصية منهم حسب إرادتهم سواء المادية أو القيام حملات تحسيسية تدعو إلى احترام قوانين التهيئة والتعمير والحفاظ على البيئة العامة للأحياء السكنية عبر مجال الدراسة.

ضرورة إعلام السكان بضرورة منع تربية وتداول الحيوانات الأليفة مثل البقر والغنم بشوارع الأحياء السكنية خاصة بأحياء القطاع الحضري الزيادة، وهذا من أجل الحصول على محيط بيئي أكثر صحة طيلة النهار ولتفادي كل أنواع الأمراض التي يمكن تنتقل عن طريق الحيوانات.

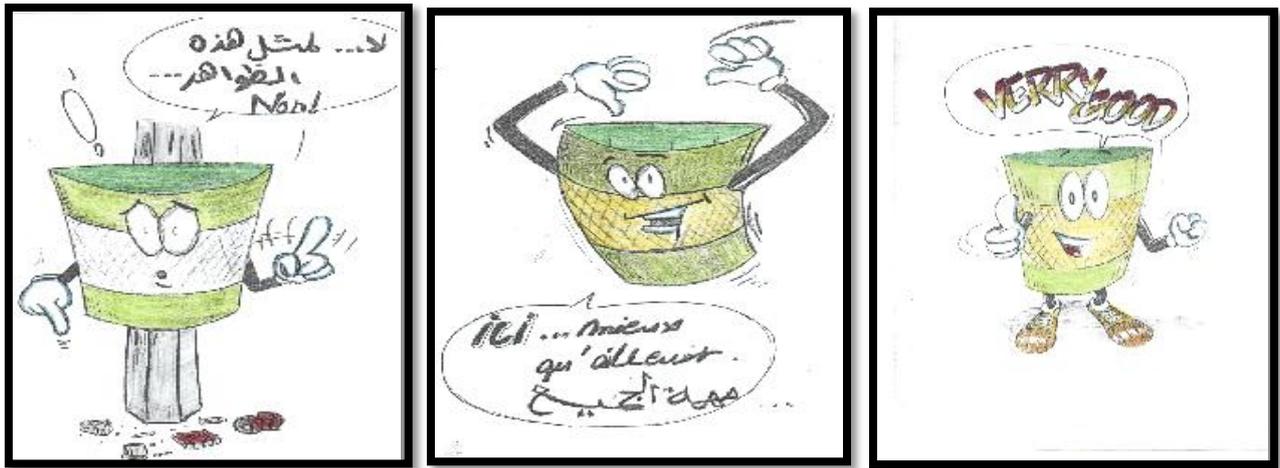
II- التدخل على مستوى الجانب البيئي عبر القطاعين:

من خلال تطرقنا لجانب النمو الحضري وأثاره البيئية في الفصل الثاني من فصول هذا البحث نجد أن هناك إجراءات عديدة متخذة من طرف السلطات فيما يخص هذا الجانب وهذا من أجل التحكم في تسيير النفايات المنزلية عبر الأحياء السكنية بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة وللقضاء على العادات السيئة التي يتميز بها بعض السكان وخاصة رمي القمامة عبر النوافذ وخارج الحاويات سيتم إتباع منهجية بيئية للمحافظة على نظافة المجال السكني وهذا لتحسين الإطار المعيشي للسكان عن طريق:

إدراج السكان في الحوار وتحسيسهم ببيئتهم وكيفية المحافظة عليها ويتم تحقيق هذا العنصر عن طريق وضع لافتات تحسيسية متعددة الأغراض مثل: منع رمي القمامة عبر النوافذ هذا من جهة، بالإضافة إلى منع رمي القمامة خارج الحاويات من جهة أخرى إلى جانب المحافظة على المساحات الخضراء القائمة بالإضافة إلى توزيع منشور على مستوى جميع الأحياء السكنية يعلن فيها عن أوقات جمع القمامة من الحاويات أو من أمام المنازل.

توعية الأطفال عبر المدارس الابتدائية باعتبارهم ذوي قابلية لرد الفعل السريع والإيجابي أكثر من فئة كبار السن، حيث تدخل حملة التوعية هذه في إطار التحسيس والإعلام البيئي كما يتم تشكيل لجنة في إطار تنظيم مسابقة لأجمل حي سكني على مستوى القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة مع إعطاء جوائز تحفيزية.

مراقبة المرافق الخدمية العامة والوظيفية المتسببة في الرمي العشوائي للنفايات أمثال محطات الغسل والتشحيم ومكانيك السيارات، إذ تعتبر هذه الأخيرة من المصادر الرئيسية المتسببة في التلوث عبر الأحياء السكنية لمجال الدراسة، وأخيرا تعميم وضع الحاويات العمومية عبر الشوارع الرئيسية للأحياء السكنية عبر القطاعين. (لاحظ الصور رقم: 113 و 114 و 115).



الصور رقم (113) و (114) و (115): تمثل نماذج أقترح لتحسيس السكان بحماية البيئة

سادسا - آليات النمو الحضري المستقبلي لمجال الدراسة بين الخيارات والاحتميات:

إن رسم اتجاهات النمو المستقبلي عبر القطاعين وضبطها نعتقد أن ذلك خاضع لاحتمية الوضع القائم من جهة واستغلال المجالات الشاغرة المتبقية تحت تأثير العوائق (أروقة الأمان) الطبيعية والبشرية أو تلك الجيوب الحضرية المسترجعة من جهة أخرى، ولذلك فإن عملية إعادة التعمير للجيوب العمرانية الشاغرة هي إحدى الركائز الأساسية في عمليات التهيئة حيث تعطي لنا تصورات التهيئة المستقبلية ومدى إمكانية إيجاد تنظيم مجالي محكم، ومن أجل الوصول إلى هذا التنظيم وفي ظل تأمين احتياجات مجال الدراسة للتوسع مستقبلا هذا الأخير يكون بـ:

عرض أراضي للبناء لتلبية احتياجات السكان القطاعين مستقبلا خلال المدى المتوسط والبعيد مع ضمان التواصل والانسجام والتجانس بين النسيج الحضري القائم والتوسعات الحضرية المستقبلية الحتمية لمجال الدراسة من جهة، والتطبيق الصارم لمختلف التدخلات المشار لها سابقا بصورة كلية حتى يتم الرقي بالمجال وتنظيمه وبالاعتماد على هذا كانت اقتراحاتنا بخصوص توسع مجال الدراسة أنيا ومستقبلا كما يلي:

I- مناطق التوسع المستقبلي عبر القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة:

بناء على نتائج المحاور السابقة تبين أن القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة هما إحدى نماذج النمو الحضري لمدينة قسنطينة، حيث شهدا نمو حضريا تعددت اتجاهاته وخصائصه وكما كان للنمو السكاني أثره السلبي والواضح على تنظيم المجال وبالإضافة لهذا العامل الرئيسي هناك عوامل أخرى متعددة كانت السبب في إنتاج هذه السلبات، ولهذا بات من الضروري تحديد مناطق واتجاهات التوسع المستقبلي عبر مجال القطاعين الحضريين الزبادية والقنطرة وهذا لما لها من أهمية بالغة في تنظيم المجال المدروس مستقبلا وهي كالتالي:

1- القطاع الحضري الزبادية: "التوسع المستقبلي محور بين خيارين"

أ- مناطق التوسع المستقبلي على المدى القريب:

إن التوسع المستقبلي لقطاع الزبادية سيكون في الجهة الشمالية الشرقية له، وعليه تقع المنطقة المقترحة للتوسع خلال هذه الفترة للقطاع على مستوى الحي السكني سركينة لتوفره على مجالات شاغرة شاسعة وأخرى في إطار التشييد، حيث كانت المناطق المقترحة للتوسع خلال الآجال المشار لها أنفا كالتالي:

تقدر مساحة إنجاز حوالي 601 مسكن جماعي وهذا بين الاحتياجات الحالية وعلى المدى القريب بمساحة 8.02 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 9.03 % من إجمالي مساحة حي سركينة و 1.27 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزبادية.

بالإضافة إلى إنجاز حوالي 282 مسكن فردي بمساحة تقدر بـ 8.46 هكتار وبنسبة تقدر بـ 5.27 % من مساحة حي الباردة و1.34 % من إجمالي مساحة القطاع الحضري الزيادة.

ملاحظة: إن عملية إنجاز السكنات الجماعية يتطلب توفير أراضي صالحة للتعمير بدرجة أولى، لكن تقنيات العمران الحديث قد تجاوزت مثل هذه الصعوبات وبالتالي سيتم استغلال المجالات التي تتميز بالانحدارات عكس ما يظهر على النسيج القائم، إذ كان امتداد هذا الأخير تبعاً للعوائق الطبيعية السائدة في الجهة الشرقية من قطاع الزيادة أولاً والجهة الشمالية الشرقية من قطاع القنطرة ثانياً. والخريطة رقم (19) توضح مدى صلاحية الأراضي للتعمير عبر مجال الدراسة

ب- مناطق التوسع المستقبلي على المدى المتوسط: إن إنجاز احتياجات سكان القطاع من السكن على المدى المتوسط كان وفق اتجاهين هما:

ب-1- الاتجاه الجنوبي لحي سركينة:

يتطلب إنجاز خلال المدى المتوسط حوالي 457 مسكناً جماعياً ومساحتها تقدر بـ 6.09 هكتار أي بنسبة بلغت نحو 6.85 % من إجمالي مساحة الحي و0.96 % من إجمالي مساحة قطاع الزيادة، حيث نقترح إقامتها في الجهة الجنوبية للحي السكني سركينة هذا الأخير تتوفر على مساحات شاغرة في الجهة الجنوبية وعليه سيحدث انقطاع في النسيج الحضري القائم والذي سيقام خلال المدى المتوسط بواسطة حدود طبيعة متمثلة في واد البراغث الذي يعتبر الحد الفاصل بين حي ساقية سيدي يوسف ومنطقة التوسع المقترحة.

ب-2- الاتجاه الجنوبي لحي الباردة:

تقدر احتياجات سكان القطاع خلال المدى المتوسط من السكن الفردي ما يعادل 304 مسكن فردي، حيث نقترح إقامتها في الجهة الجنوبية للحي السكني الباردة كل هذا مع مراعاة تلك التخصيصات التي هي مبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) لبلدية

قسنطينة خلال سنة 2008 م وعليه تقدر المساحة العقارية اللازمة بـ 9.12 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 5.68 % من إجمالي مساحة الحي و 1.44 % من إجمالي مساحة قطاع الزيادة.

ج-مناطق التوسع المستقبلي خلال المدى البعيد: إن مناطق التوسع المستقبلية المقترحة لقطاع الزيادة هي كالتالي:

ج-1- الاتجاه الجنوبي الشرقي لحي سركنة:

يتوفر حي سركنة على مساحات شاسعة من الأراضي في الجهة الجنوبية إذ يمكنها تأمين الاحتياجات المساحية السكنية وفق النمط الجماعي على المدى البعيد لإنجاز 1028 مسكنا، وتقدر المساحة العقارية اللازمة لذلك بـ 13.71 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 15.43 % من إجمالي مساحة الحي و 2.17 % القطاع الحضري الزيادة وبذلك نقترح توطنها بجوار الاحتياجات السكنية المقترحة خلال المدى المتوسط.

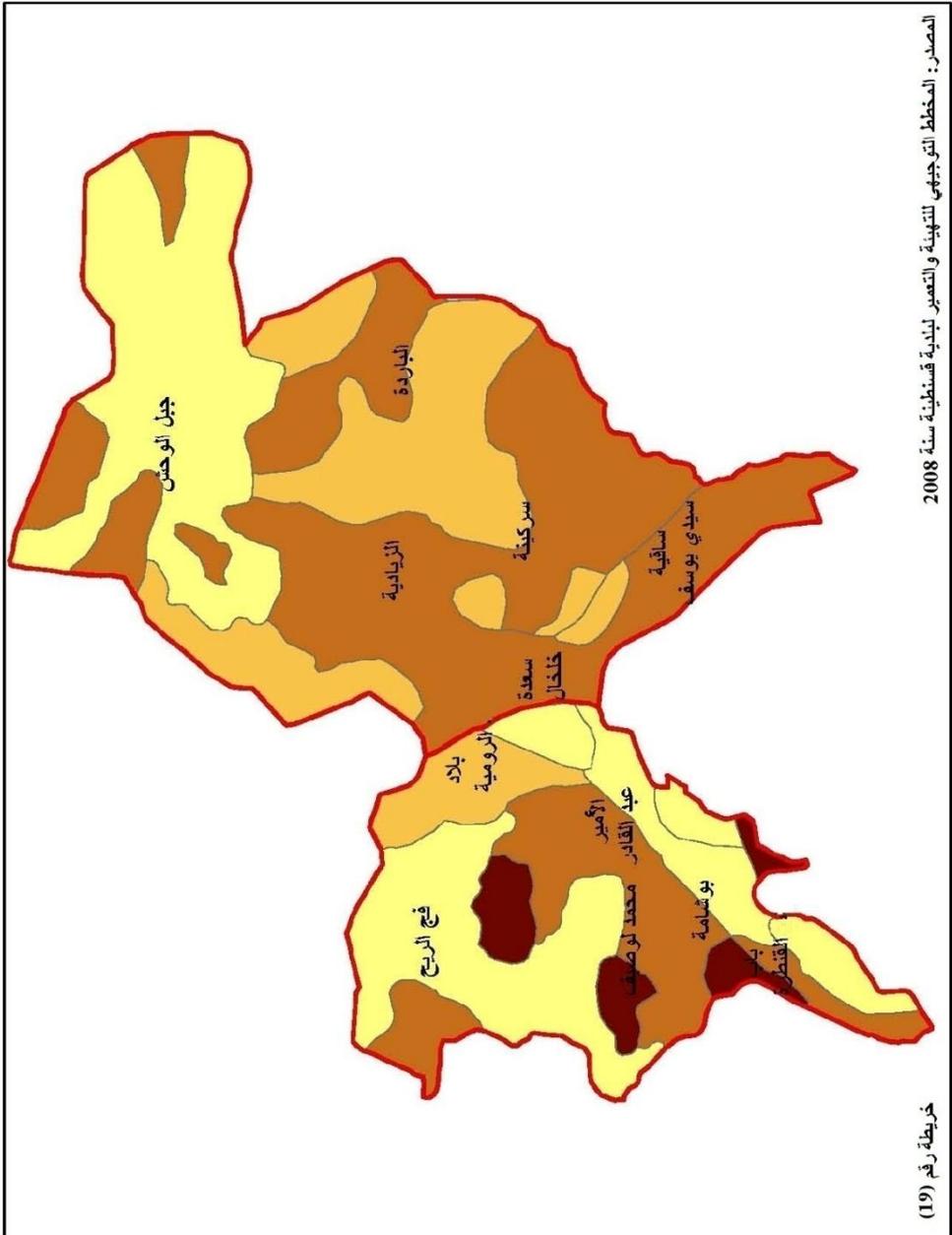
ج-2- الاتجاه الشمالي الشرقي لحي الباردة:

أما بالنسبة للسكن الفردي والمقدر بحوالي 686 مسكنا، أي بمساحة عقارية تقدر بـ 20.58 هكتار وهي بنسبة تقدر بـ 12.81 % من إجمالي مساحة الحي و 3.25 % من إجمالي قطاع الزيادة، وعليه فقد اقترحنا إنجازها في الجهة الغربية لحي الباردة حيث الاحتياجات العقارية متوفرة وعليه يمكن لهذا الوعاء العقاري استيعاب بعض المرافق الخدمية العامة والوظيفية مستقبلا.

2- القطاع الحضري القنطرة: "التوسع المستقبلي العام بين خيار وحيد وحتمي"

إن توسع مجال قطاع القنطرة مرهون بطبيعة مجاله الذي يطرح عوائقا طبيعية مختلفة أبرزها عامل الانحدار وجبل سيدي مسيد من الجهة الجنوبية الغربية وخوانق واد الرمال والحواف الصخرية المنتشرة عبر المجال العام له، وعليه تعد الاحتياجات العقارية الموجودة على مستوى حي فج الريح المرشح الوحيد لاحتضان التوسع المستقبلي لقطاع القنطرة خلال المدى القريب والمتوسط والبعيد فلا حل غير هذا وعليه تم برمجة الاحتياجات المساحية السكنية المستقبلية كالتالي:

القطاعين الحضريين الزيادية والقطر-مدينة قسنطينة - مدى صلاحية الأراضي للتعمر



أ- مناطق التوسع المستقبلي خلال المدى القريب:

يقدر عدد المساكن الجماعية الواجب توفيرها خلال المدى القريب بـ 142 مسكنا جماعيا، أما المساحة العقارية اللازمة لهذه المساكن فتقدر بـ 1.89 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 1.27 % من إجمالي مساحة الحي و 0.61 % من إجمالي مساحة القطاع وعليه فقد فضلنا أن تقام في الجهة الغربية لحي فج الريح حيث يمكن أن تؤمن احتياجات التوسع على المدى القريب سنة 2020 م. إنجاز ما يقارب 95 مسكنا فرديا بمساحة تقدر بـ 2.85 هكتار، أي بنسبة تقدر بـ 1.91 % من إجمالي مساحة الحي و 0.93 % من إجمالي مساحة القطاع.

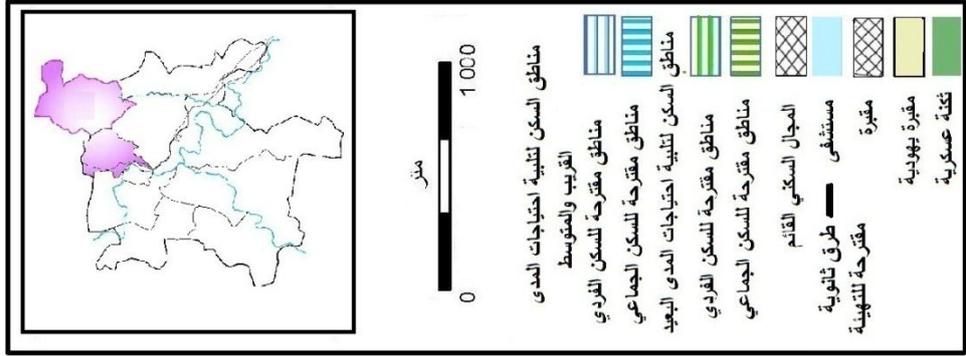
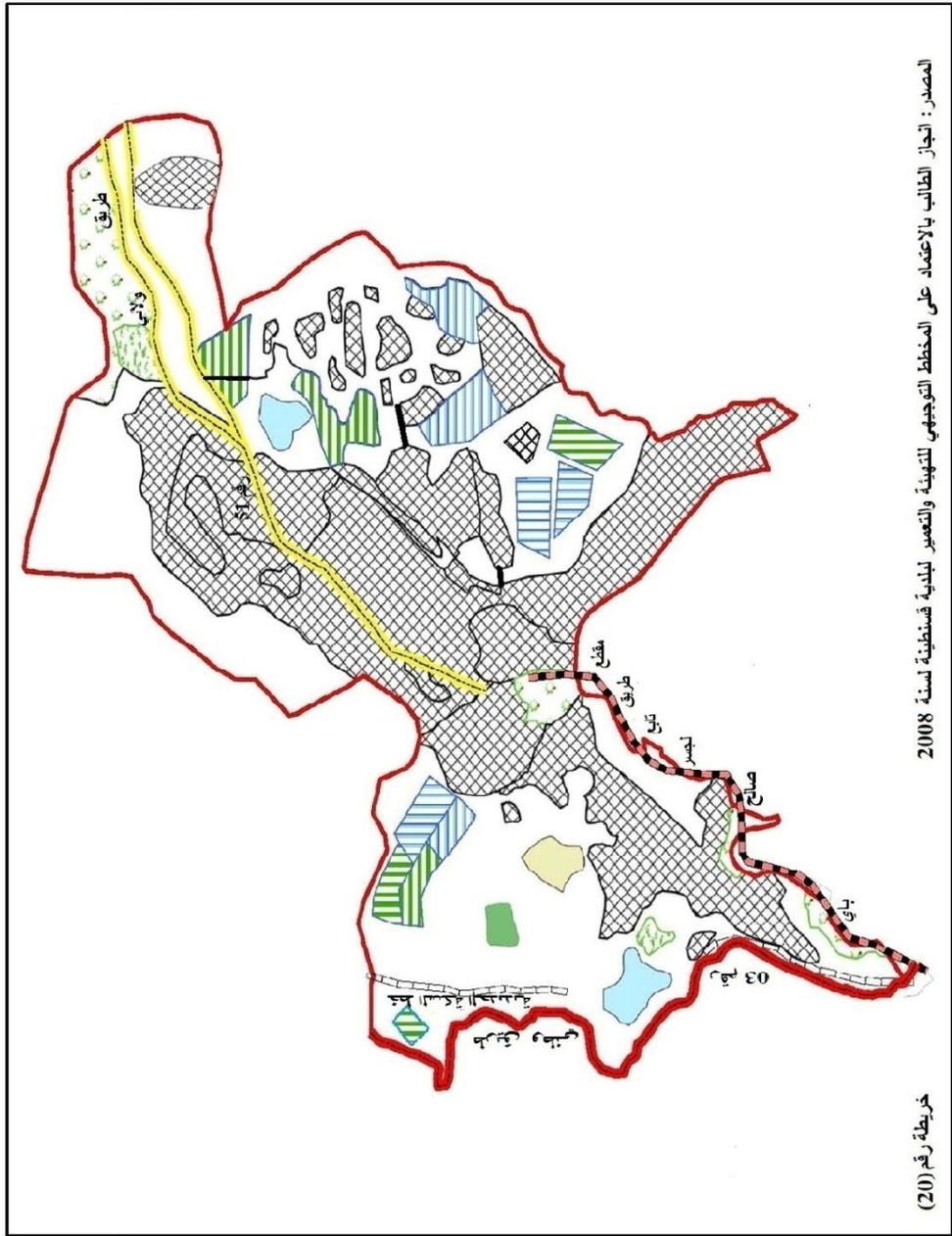
ب- مناطق التوسع المستقبلي خلال المدى المتوسط:

لقد تم تقسيم احتياجات السكان السكنية خلال المدى المتوسط إلى: مساكن جماعية ويقدر عددها بحوالي 153 مسكنا جماعيا و باحتياجات مساحية عقارية تقدر بـ 2.04 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 1.38 % من إجمالي مساحة الحي و 0.66 % من إجمالي مساحة القطاع. بينما المساكن الفردية فقد بلغ عددها نحو 102 مسكنا فرديا هذا الكم من المساكن يتطلب مساحة عقارية لإقامتها تقدر بـ 3.06 هكتار وبنسبة تقدر بـ 2.05 % من إجمالي مساحة الحي و 0.99 % من إجمالي مساحة القطاع، هذا الحي يحمل اسم "حي فج الريح الجديد" خلفا للسكن القصديري الذي كان قائما سابقا خلال الفترات الماضية وتجسيد لمجال سكني نموذجي منظم.

ج- مناطق التوسع المستقبلي خلال المدى البعيد:

أما خلال المدى البعيد فقد تم اقتراح إنجاز احتياجات السكان السكنية كالتالي: إنجاز 343 مسكنا جماعيا وهذا باحتياجات مساحية تقدر بـ 4.57 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 3.07 % من إجمالي مساحة الحي السكني فج الريح و 1.48 % من إجمالي مساحة القطاع. إقامة 228 مسكنا فرديا وبمساحة عقارية تقدر بـ 6.84 هكتار وبنسبة تقدر بـ 4.59 % من إجمالي مساحة الحي السكني فج الريح وبنسبة 2.22 % من المساحة الإجمالية لقطاع القنطرة. والخريطة رقم (20) توضح مناطق التوسع المستقبلي عبر مجال القطاعين.

القطاعات الحضريين الزيادة والقطر-مدينة قسنطينة - مناطق التوسع المستقبلي



سابعا- مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في معالجة وتنظيم المجال الحضري عبر القطاعين إن التخطيط الحضري السليم في نظرنا هو الذي يقوم على توفر كامل للمعطيات والإحصائيات لإعداد المؤشرات المختلفة اللازمة له باعتبارها المحددة لأهداف التخطيط الحضري في مختلف الميادين، إذ تسمح بالرقابة المستمرة للمجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة حيث تعطي لنا نظرة شاملة وكاملة ورؤية واضحة عنه.

إذن بدونها فإن كل عملية تخطيطية ستكون مبهمة الهدف والمعالم وكأنها عملية ترقيعية لا تعالج المشاكل والسلبيات من مصدرها ولا تؤدي إلى نتائج ملموسة وفعالة، لذا يعتبر هذا العنصر الأخير الذي سنقدمه يندرج في إطار إبعاد الانعكاسات السلبية للنمو الحضري المختلفة كما تطرقنا لها في الفصل الثاني من فصول هذه الدراسة والسيطرة عليها عن طريق الإطلاع على دور أدوات التهيئة والتعمير في تنظيم وتسيير مختلف مكونات المجال الحضري وهي متمثلة في كل من: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأرض (POS) لذا سنلقي نظرة مختصرة على هذه القوانين التي تخضع لمراجع وترتيبات تنظيمية مستمدة من الجريدة الرسمية وذلك من خلال توضيح مضامين أدوات التهيئة والتعمير كمايلي.

I-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)⁽¹⁾:

ظهر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب القانون 90 / 29 المؤرخ في 01 ديسمبر من 1990 م، وهو أداة للتنظيم المجالي والتسيير الحضري حيث يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو لبلديات معنية مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأرض (POS).

ولقد أنشأ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لكونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي

(1): القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990م المتعلق بأدوات التهيئة والتعمير من الجريدة الرسمية رقم 52، ص 1654.

والبيئي وينظم العلاقات بينه وبين نقاط الأوساط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي من أجل الانسجام والتناسق لجميع المراكز الحضرية المجاورة ويهدف أساسا إلى تحديد آفاق التوسع الحضري وعلاقات المجال المدروس إقليميا، وهو بذلك يقضي على الطابع التقني الانفرادي الذي كان محددًا بحدود المخطط التوجيهي للتعمر ولا يترك مجالًا للتوسع العمراني غير المنظم.

ويتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمر من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصائيات ويتناول في دراسته ما يلي: دراسة تحليلية للوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتهيئة مع الاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والسكاني والاجتماعي والثقافي للمجال المعني، بالإضافة لتحديد المدة والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط.

أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير فيجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية⁽¹⁾:

التخصيص العام للأراضي حاضرا ومستقبلا على مستوى المجال المدروس، إضافة إلى تحديد مختلف المناطق القطاعية حيث يبرز مواقع المرافق الخدمية العامة الكبرى ويحدد المساحات اللازمة لإنجازها، مع تحديد المناطق السكنية التي يجب حمايتها عند إنجاز هذه المرافق الكبرى وتحديد مواد البناء وشروط البناء وتحديد كيفية ربط كل الشبكات بمختلف أنواعها مع الشبكات القائمة مع تحديد الأراضي المخصصة للمرحلة الأولى المحددة بـ 5-10 سنوات والمرحلة الثانية من 10-15 سنة والمرحلة الثالثة من 15-20 سنة وكما توضح كافة الارتفاقات مع التركيز على مناطق النمو الحضري المستقبلي ومناطق التحديث والهيكل الحضري.

بالإضافة لتحديد المجالات والمجالات الشاغرة والغابات من أجل الحفاظ عليها وتعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية ومختلف الأنشطة الأخرى.

(1): أنظر إشراف رئيس مكتب التعمر حفيان شعيب، تقرير تريض حول منهجية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمر (PDAU)، ومخطط شغل الأرض (POS)، للطالب بوضياف هشام، مركز الدراسات والإنجاز في التعمر بقسنطينة (URBACO)، 30 نوفمبر 2011 م.

إلى جانب تحديد التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا ومستقبلا وكذا التنظيم الشامل لشبكة نقل المياه الصالحة للشرب ومعالجته حاضرا ومستقبلا والتنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه حاضرا ومستقبلا.

وعليه يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المجال المدروس التي يتعلق به إلى قطاعات محددة كما تنص على المادة 19 من القانون رقم 90 / 29 وذلك كمايلي:

1- القطاعات المعمورة (UA)⁽¹⁾:

تشمل القطاعات المعمورة كل الأراضي حتى وإن كانت شاغرة بجميع عمليات التهيئة التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة فيما بينها، ومساحة الاستحواذ لمختلف المرافق والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق العمومية والغابات الموجودة داخل المجال الحضري الموجهة لخدمة هذه البنايات المجتمعة.

2- القطاعات المبرمجة للتعمير (UB)⁽²⁾:

تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على المدى القصير وكذا المتوسط أي في آفاق 10 سنوات، وذلك حسب الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

3-قطاعات التعمير المستقبلية (UF)⁽²⁾:

تشمل هذه القطاعات الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد آفاق 20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكل الأراضي الموجودة في قطاعات التعمير المستقبلية والخاضعة مؤقتا للارتفاق بعدم البناء، ولا يرفع هذا الارتفاق في الآجال المنصوص عليها إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأرض المصادق

(1)+(2): القانون رقم 90 / 29، المواد 20، 21 على التوالي.

(1): القانون رقم 90 / 29، المادة 22.

(2): القانون رقم 90-29، مصدر سابق المادة 52، ص 1656.

عليه، وكذلك تمنع في حالة غياب مخطط شغل الأرض بهذه القطاعات المستقبلية كافة الاستثمارات التي تتجاوز مدة اندثارها الآجال المنصوص عليها للتعمير والتعديلات أو الإصلاحات الكبرى للبنىات المعنية بالهدم، غير أنه يرخّص في هذه القطاعات:

تجديد وتعويض وتوسيع المباني الموجهة للنشاط الفلاحي، والبنىات والمنشآت ذات المنفعة العامة وإنجاز العمليات ذات المصلحة العمومية، وكذا البنائات التي تبررها المصلحة البلدية والمرخص بها قانونا من قبل الوالي بناء على طلب مبرر من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

4- القطاعات غير القابلة للتعمير (NU):

القطاعات غير قابلة للتعمير هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوصا عليها ومحددة بدقة وينسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

II - مخطط شغل الأرض (POS):

ظهر مخطط شغل الأرض بموجب القانون رقم 90 / 29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م وهو أداة قانونية للتعمير والتسيير الحضري ينظم حقوق استخدام الأرض، ويهدف من خلال الدراسة لحي من مدينة أو من قطاع إلى تقنين المساحات والنسيج الحضري والتي تشمل جزءا من القطاعات المعمرة أو القابلة للتعمير وينشأ في إطار احترام التوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ولهذا فإن مخطط شغل الأرض يقوم بـ: تحديد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المبنية الشكل الحضري وتنظيم طبيعة شغل الأراضي وحقوق البناء، وتعيين الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام وأنماط البنائات المسموح بها وتحديد وظائفها، كما يحدد الارتفاقات (أروقة الأمان) وإمكانية المحافظة عليها أو تحويلها إذا كانت تمثل عائقا إن أمكن ذلك بالإضافة لتعين الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها ووقايتها وكذلك يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت التقنية الحضرية ذات المصلحة العامة.

إذن هو وسيلة ناجعة في يد الجماعات المحلية للسيطرة على عمليات التهيئة سواء للتدخل على الأنسجة القديمة بالترميم أو بالتجديد أو بإعادة الهيكلة أو بالتهذيب أو للتدخل على مستوى الأحياء السكنية الجديدة والمناطق المخصصة للنشاطات والمناطق الصناعية وغيرها، والتعمير في ترابها بما يتماشى مع إمكانياتها واحتياجاتها الضرورية، ويمكن من خلال مخطط شغل الأرض أن تعطي للجماعات المحلية نظرتها عن مستقبل التعمير، وهو بعد المصادقة عليه غير قابل للمراجعة إلا في حدود مبينة ويلزم القانون كل البلديات أن تقوم بتغطية ترابها بمخطط شغل الأرض أو جزء من ترابها بـ (POS).

III- أدوات مراقبة قواعد التعمير: اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة قوانين لتنظيم مجالها الحضري بما يضمن نموا عقلانيا ومنسجما ومتوازنا حيث كانت القوانين التالية:

1- القانون رقم 02 /82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 م :

المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة حيث يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكالاتها العقارية، ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن، وتحدد مدة الإنجاز واستخدام المشروع بعد الإنجاز، لكن غياب الوعي المعماري لدى ملاك المساكن المنجزة سبب كثرة المخالفات المعمارية، أدى إلى غياب الانسجام بين المساكن المنجزة من حيث الشكل الخارجي والارتفاع، وعدم احترام المساحات المخصصة للحدائق العامة، ومع مطلع التسعينات وانتقال الجزائر إلى النظام الجديد (الاقتصاد الحر) ظهرت قوانين جديدة في ميدان التعمير أهمها:

2- القانون رقم 29 /90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م:

هذا القانون الذي وضعت بموجبه أدوات التهيئة والتعمير المعمول بها حاليا (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأرض) ونظرا لأهمية كل من المخططين هناك عدة مراسيم تنفيذية وضعت بصورة مكملة لهما وهي:

3-المرسوم التنفيذي رقم 91 /175 المؤرخ في 28 ماي 1991 م:

وهو الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء ويحدد الشروط التي تتوفر في مشاريع تجزئة الأراضي من أجل البناء ومشاريع البناء ويضم: قوانين خاصة بمواقع البناء والطرق المؤدية إليه، مواقع البناءات وحجمها، كثافة البناءات في الأرض، مظهر البناءات، التفاصيل الداخلية للسكن الموجه للإقامة.

4-المرسوم التنفيذي رقم 91 /176 المؤرخ في 28 ماي 1991 م:

هذا المرسوم الذي يحدد كفاءات تحضير شهادة التعمير و رخصة التجزئة ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم، إذن فهذا القانون شرع ثلاثة (03) شهادات وثلاثة (03) رخص تعرف بعقود التعمير وهي:

أ-الشهادات:

أ-1-شهادة التعمير:

هي وثيقة إدارية تسبق أي عملية بناء أو تجزئة تسلم بناء على طلب من أي شخص معني، تعين حقوقه في البناء والارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها الأرضية المعنية لضبط رخصة البناء

أ-2-شهادة التقسيم:

هي وثيقة إدارية تبين شروط إمكانية تقسيم ملكية عقارية مبنية إلى قسمين أو عدة أقسام

أ-3- شهادة المطابقة:

على كل مستفيد من رخصة البناء عند انتهائه من الأشغال وأحيانا في حالة أشغال التهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك استخراج شهادة المطابقة، وهي توضيح مدى مطابقة الأشغال المنجزة مع ما جاء في رخصة البناء وعليه فإن رخصة المطابقة تقوم مقام رخصة السكن أو ترخيص باستعمال المستخدمين إذا كان البناء مخصصا لوظائف اجتماعية وتربوية وغيرها.

ب-الرخص:

رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج الحضري هي وسائل إدارية وقانونية تضبط التغيير في النسيج الحضري بواسطة البناء أو الهدم أو التسييج، ويتم هذا التغيير من طرف الأشخاص والهيئات العمومية والخاصة من أجل المنفعة العامة أو الخاصة، ويتم المصادقة عليها من طرف مديرية التعمير والبناء على مستوى الولاية وأهمها:

ب-1-رخصة التجزئة:

تتشرط لكل عملية تقسيم لقطعتين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، وهي عبارة عن عقد تعميم تحضر وتسلم في الأشكال وبالشروط التي يحددها التنظيم، وهي صالحة لثلاث سنوات.

ب-2-رخصة البناء:

هي رخصة إدارية إجبارية قبل أي عملية بناء جديدة مهما كان استعمالها ولتمديد البناءات الموجودة ولتغيير البناء الذي يمس الجدران الضخمة أو الواجهات المطلة على الساحات العمومية وتحضر رخصة البناء وتسلم بالأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم، وهي صالحة لمدة ثلاثة سنوات.

ب-3- رخصة الهدم:

هي وثيقة إدارية تقدم إلى أي شخص يريد القيام بعملية هدم بناء ما، بعد التأكد أن هذه العملية لا تمس بالتراث الطبيعي والتاريخي أو الثقافي للمكان المعني، أو تشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات، أو تعيق حركة المرور.

بالإضافة إلى ذلك هناك معاملين أساسيين يشترط الالتزام بهما في رخصة البناء بعد أن يتم تحديدهما في مخطط شغل الأرض وهما:

■ معامل شغل الأرض (COS)⁽¹⁾:

يحدد كثافة البناء المرخصة على المساحة الإجمالية أو بمعنى آخر يحدد المساحة التي يسمح ببنائها على المساحة العقارية ذاتها، ويعبر عنها بالمساحة الإجمالية خارج البناء بالمتر المربع التي يمكن بنائها لكل متر مربع من الأرض، وهو العلاقة بين المساحة السطحية في عدد الطوابق على المساحة العقارية، والمساحة الإجمالية خارج البناء يمكن أن تؤخذ صافية أو إجمالية.

■ **المساحة خارج البناء الصافية:** هي المساحة الإجمالية تحذف جميع المساحات غير مستخدمة للأغراض السكنية بما فيها الشبكات.

■ المساحة خارج البناء الإجمالية:

لا تحذف منها المساحات المخصصة لأغراض أخرى غير سكنية مثل: الشرفات والمقصورات بالإضافة إلى المساحة المستحوذ عليها من طرف الشبكات.

■ معامل الاستيلاء (CES)⁽¹⁾:

هو العلاقة بين المساحة المبنية والمساحة العقارية المخصصة للبناء سواء كانت بناية أو حي سكني، ويطبق هذا المؤشر على المباني الفردية.

IV- القواعد العامة للتهيئة والتعمير:

مع مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة باستغلال الأراضي وفي غياب أدوات التهيئة والتعمير تخضع المباني للقواعد العامة للتهيئة والتعمير المحددة فيما يلي:

لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية: التي تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمورة للبلدية، والمتلائمة مع القابلية للاستغلال الزراعي عندما تكون موجودة على أراضي فلاحية والمتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الثقافية.

(1): معامل شغل الأرض (COS) = المساحة المبنية (SB) × عدد الطوابق / المساحة العقارية (SF)

(2): معامل الاستيلاء (CES) = المساحة المبنية (SB) / المساحة العقارية (SF).

عدا المواصفات التقنية المخلفة لا يمكن تشييد أي بناء أو سياج داخل الأجزاء المعمورة من البلدية إلا إذا تم الابتعاد بأربعة أمتار على الأقل من محور الطريق المؤدي إليها وفي حالة وجود هذه البناية أو السياجات الصلبة قبل صدور هذا التنظيم يعتبر محور الطريق كأنه يبتعد بأربعة أمتار عن السياجات أو البنائيات الموجودة.

ولا يمكن أن يتجاوز علو البنائيات في الأجزاء المعمورة من البلدية متوسط علو البنائيات المجاورة والمعالم التاريخية، بالإضافة إلى المناطق التي تنتشر خارج الأجزاء المعمورة يجب أن يكون علو المباني بها منسجما مع المحيط، وكما يجب أن يستفيد كل بناء للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب وأن يتوفر على شبكة لصرف المياه القذرة دون رميها على السطح، وأيضا يجب تصميم المنشآت والبنائيات ذات الاستعمال المهني والصناعي بكيفية تمكن من تفادي رمي النفايات الملوثة وكل العناصر الضارة.

رغم وجود هذه الأدوات (PDAU- POS) التي لجأت إليها الجماعات المحلية من أجل إعطاء أهمية كبرى لتنظيم المجال الحضري عبر مجال الدراسة إلا أن الهوة بين مختلف هذه الأدوات والقوانين في تنظيم المجال الحضري العام ومجال الدراسة بصفة خاصة قائمة، وهذا بسبب عدم التناسق والتكامل فيما بينها من جهة وعدم التطبيق والمتابعة الصارمة من جهة أخرى. هذا التماطل خلف الكثير من الانعكاسات السلبية في ظل جهل وتعمد السكان في كثير من الحالات والتي يصعب التدخل عليها وإن تم ذلك كان وفق عملية ترقيعية ونقطية لا أكثر، لذا نقترح تفعيل دور هذه الأدوات وإعادة النظر في الأسباب التي تحول أمام عدم تطبيقها.

وكما نعلم أن إعادة تنظيم وهيكلية مجال حضري مثل مجال القطاع الحضري القنطرة بصفة خاصة أمر في غاية التعقيد، حيث يعاني من إشكاليات موروثية عن الفترة الاستعمارية وجديدة ارتبطت مع نمو مدينة قسنطينة خلال مرحلة الاستقلال وهي إشكاليات تزيد للأسف مع النمو السكاني، وعليه يمكن تدعيم عمل هذه الأدوات بالبديل الآتي والذي من شأنه المساهمة في تنظيم المجال الحضري لقطاعي الزيادة والقنطرة مستقبلا والشكل الآتي رقم (39) يوضح ذلك.

الشكل رقم (39): البديل المقترح لتدعيم عمل أدوات التهيئة والتعمير مستقبلا

البديل المقترح لتدعيم عمل أدوات التهيئة والتعمير مستقبلا

توفر الإرادة السياسية

تكوين جهاز كفاء دائم وواسع الصلاحيات

وبدون توفر هذه الإرادة لدى السلطات المحلية صاحبة القرار، لحل مشاكل المجال الحضري المدروس، تصبح التدخلات السابقة ليس لها معنى وبدون فعالية، وسيظل المجال الحضري ينمو سكانيا وحضريا وهو معاق من عدة جوانب، منعكسا ذلك سلبا على المواطنين، أي يفقد معناه كمجال حضري مستدام، ويبقى في اعتقادنا لغزا حقيقيا كتجمع سكاني يجمع بين المجال الحضري والريف.

هذا الجهاز يتكون من اختصاصيين في مختلف القطاعات تحت قيادة مخطط حضري يقوم بمهمة رقابة فعالة وكافية ومستمرة للمجال الحضري أثناء تنفيذ كل عملية بناء أو تهيئة عبر مجال القطاعين الحضريين الزيدية والقنطرة، مهما كلف هذا الجهاز من أموال ووسائل مادية وبشرية فإنه السبيل الأمثل لتحقيق محيط حضري مخطط ومنظم بعيد عن العشوائية والفوضى أفضل من عمليات التدخل بعد البناء والتعمير التي تكلف أكثر بكثير مما سيصرف على هذا الجهاز الذي سنريح معه المال والوقت وأشياء إيجابية كثيرة للمجال الحضري المدروس.

الخلاصة:

مما سبق توصلنا إلى تقدير المستقبل العددي للسكان واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية من سكن ومرافق وكذا المساحة اللازمة لإقامتها حيث كانت أهم النتائج كالتالي:

عدد سكاني متزايد انطلاقاً من سنة الأساس عبر القطاعين هذه الزيادة السكانية الهامة يترتب عنها احتياجات سكنية كبيرة بقطاع الزيدانية ومعتبرة بقطاع القنطرة.

للتدخل على المجال السكني القائم اقترحنا جملة من التدخلات عليه مثل: عملية الإزالة للأكوخ القصدية، عملية التسوية القانونية، عملية الترميم والتهديب وهي عمليات المبتغى منها هو إعادة التنظيم المجالي الحضري المدروس.

هذا الحجم السكاني يقابله عدد معتبر من المرافق الخدمية العامة والوظيفية إلى جانب الافتقار بصورة كلية لبعضها، لذا فقد أولينا اهتمام لهذه الاحتياجات وفي مختلف سنوات التقدير أهمية كبيرة مراعين في ذلك الزيادة السكنية المنتظرة ومناشدين بتلبيتها حسب الأفاق المسطرة وهذا من أجل مواكبة لما سبق وتحقيق تنظيم مجالي حضري منسجم، هذه الاحتياجات تتطلب مساحات كبيرة لتغطية الاحتياجات السكنية، بالإضافة إلى وجود عجزا في المياه الصالحة للشرب والنقل الحضري الجماعي حالياً بحي الباردة وهذا يزداد تعقيدا مستقبلا.

ولقد تم رصد آليات التوسع المستقبلي وفق خيارين لقطاع الزيدانية أما بقطاع القنطرة فكان وفق خيار وحيد وحتمي، وعليه فمناطق التوسع هذه تعتبر كفيلة بتغطية كافة احتياجات مجال الدراسة للتوسع حتى أفاق 2025 م.

وفي ضمن هذا السياق استطلعنا إلى دور أدوات التهيئة والتعمير والمتمثلة في: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، مخطط شغل الأرض (POS)، في معالجة مختلف الانعكاسات السلبية التي تحول أمام تجسيد لتنظيم مجالي اسـمى لمجال الدراسة.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة

استهدف هذا البحث العلمي دراسة النمو الحضري وانعكاساته على تنظيم مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بمدينة قسنطينة، حيث يعتبران من مظاهر النمو الحضري الحتمية الناتجة عن نمو المدينة ذاتها يتأثران ويؤثران فيها، لذا فالموقع الجغرافي الهامشي والقريب من مركز المدينة والاتصال المباشر بأهم القطاعات الحضرية المجاورة والمهيكلت للمدينة زاد من الأهمية الحضرية لهما.

وقد أسفرت الدراسة عن وجود اختلال في التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة من مرافق تعليمية وصحية وإدارية خدماتية وأمنية وحتى رياضية وترفيهية عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة، هذا الأخير يعتبر نقطة لجذب واستقطاب للسكان بسبب إحتوائه على عدد معتبر من المرافق الخدمية الكبرى بطابع إقليمي مثل: المستشفى الجامعي ابن باديس، مستشفى الأمراض العقلية والنفسية وغيرها والتي تستحوذ على مساحات كبيرة من المجال الحضري وهذا على حساب مساحة المرافق الأخرى الموجهة لخدمة السكان والتي تعرف نقصا في بعضها وانعدام البعض الأخر خاصة على مستوى القطاع الحضري الزيادة مثل: الصحية، الثقافية وهذا ما انعكس سلبا على تنظيم مجالهما الحضري.

ولذا فإننا فسرنا مختلف العوامل المتحكمة في إنتاج هذه الانعكاسات ب: العامل التاريخي، العامل البشري، النمو السكاني، العامل الاقتصادي، العامل الاجتماعي، بالإضافة لعدم الاهتمام واللامبالاة من طرف السكان ليكون السبب الرئيسي إهمال مختلف الهيئات الإدارية لا سيما في ميدان التعمير، ثم أن الإشكالية الرئيسية التي ظهرت بشكل واضح هي نسيج حضري غير منظم وغير متوازن وهذا لقلة وانعدام الإجراءات الواجب القيام بها وتطبيقها على مستوى كل مجال قطاع حضري، قصد تحسين المظهر العمراني والحد من الانعكاسات السلبية المترتبة عنها وجعلها تساهم في تنظيم المجال الحضري للقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة.

الخلاصة العامة

وأن هذه الدراسة المستقبلية لن يكون لها أي مفعول ما لم تطبق على أرض الواقع، بالرغم من أن مجال البحث في هذا الميدان يبقى مفتوحاً لإنجاز دراسات تتناول تفصيلات للقطاعات الحضرية المتصلة بمجال الدراسة وهذا في إطار النمو الحضري وانعكاساته على تنظيم المجال الحضري العام لمدينة قسنطينة، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة عوناً للمسؤولين على توجيه النمو الحضري بالقطاعات وأن تعتمد من طرف المعنيين بمستقبل كل من القطاعين وأن تكون قد ساهمت في إثراء الدراسات المتعلقة بمجال القطاعين خاصة والمدينة عامة، ويبقى هدفنا الأول والأخير هو تحقيق تنظيم مجالي جيد للقطاعات الحضرية الزيادة والقنطرة وتوطيد ارتباط السكان بهما.

وبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أنه ينبغي الإشارة إلى جملة من التساؤلات الجديرة بالطرح والإجابة عنها تكون في شكل بحوث كون أن تنظيم المجال الحضري على المستوى المحلي يعيش أزمة وتتطلب برامج مستعجلة وهذه التساؤلات هي:

كيف يمكن تجسيد كل الاقتراحات والاختيارات العلمية والعملية أمام ذهنية مواطن الذي يرفض الانصياع لمختلف القوانين العمرانية رغم العقوبات المفروضة ضمنها ؟

والى أي مدى يبقى إشكال تنظيم المجال الحضري العام عائق أمام السلطات المعنية؟

وهل يكمن الحل فقط في تطبيق قوانين صارمة تعالج مختلف النقائص المطروحة على مستوى تنظيم المجال الحضري المدروس؟.

شرح الرموز الواردة في المضمون

شرح أهم الرموز الواردة في المضمون:

شرح أهم الرموز الواردة في المضمون

(01)	P.P.R.M.M.C	Plan pérennité Renouveler et modernisation de la ville Constantine
(02)	P.DAU	plandirecteur d'aménagement et d'urbanisme
(03)	P.O.S	Plan d'occupation de Sol
(04)	D.U.C	Direction d'Urbanisme et de Constantine
(05)	P.U.D	Plan d'urbanisme Directeur
(06)	Z.H.U.N	Zone d'Habitation Urbaine Nouvelle
(07)	O.N.S	Office National des Statistiques
(08)	T.O.L	Taux d'occupation par Logement
(09)	T.O.P	Taux d'occupation par Pièce
(10)	C.O.S	Coefficient d'occupation de sol
(11)	C.E.S	Coefficient d'Emprise au sol
(12)	O.P.G.I	Office de Promotion et Gestion Immobilière
(13)	URBA.CO	Urbanisme de Constantine, Centre D'études et de réalisations en urbanisme-Constantine.
(14)	C.E.S	Coefficient d'Emprise au Sol
(15)	C.N.E.P	Caisse nationale d'Epargne et de prévoyance
(16)	T.M.L	Taille Moyenne de logements
(17)	A.E.P	Alimentations en eaux potables
(18)	V.R.D	Voire réseaux des Route
(19)	U.A	Secteur Urbanisé
(20)	U.B	Secteur à Urbaniser
(21)	U.F	Secteur d'urbanisation Futur
(22)	N.U	Secteur Non Urbanisable

الملاحق

نموذج من الإستمارات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

جامعة منتوري قسنطينة -1-

سلك ما بعد التدرج - ماجستير -

قسم التهيئة العمرانية - فرع التهيئة الحضرية -

إستمارة بحث ميداني (Questionnaire)

موضوع البحث: انعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة- النموذج الأول: القطاع الحضري الزيدانية-

ضع علامة (x) في المكان المناسب

اسم الحي حسب العنوان:.....

I- المسكن:

1- نمط المسكن: أ- عمارة (جماعي) ب- تحصيلات (فيلا) ج- الفردي (الذاتي) د- نصف الجماعي

و- تطوري (EVOLUTIF) ي- الفردي الحديث هـ- السكن القصديري

2- حالة المسكن: جيدة متوسطة رديئة متدهورة

3- هل المسكن: ملك خاص ملك مشترك مستأجر حالات أخرى

4- عدد المساكن بالبنائية: عدد الطوابق بالبنائية أو المسكن الغرف داخل البنائية أو المسكن

5- هل قمتم بتعديلات على مسكنكم؟ نعم لا ما هي:..... وما هي أسبابها.....

6- التجهيزات الداخلية للمسكن (الرفاه): هل مسكنكم متوفر على؟ المطبخ الحمام المرحاض الهاتف

المقعر الهوائي عدد التلفزيونات غسالة ثلاجة مكيف هوائي الكومبيوتر انترنت

هل مسكنكم مرتبط بشبكة الغاز الطبيعي الكهرباء الماء شبكة الصرف الصحي

II- السكان:

1- الحركة المجالية للسكان:

أ- مكان الإقامة السابق:..... سبب القدوم للحي:.....

ب- عدد الأفراد في المسكن:..... عدد العائلات.....

ج- عدد الأفراد في المسكن حسب الفئات العمرية:

النوع	العمر	أقل من 6 سنوات	6-12	13-21	22-59	أكبر من 60 سنة
عدد الذكور						
عدد الإناث						

2- توزيع أفراد العائلة حسب المستويات التعليمية التالية:

إبتدائي متوسط ثانوي جامعي تكوين مهني غير متعلم

3- المستوى التعليمي لأرباب الأسر:

النوع	المستوى التعليمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	غير متعلم
الأب						
الأم						

4- المميزات الاقتصادية لأرباب الأسر:

وظيفة رب الأسرة: متقاعد بطال موظف عامل حالات أخرى أذكرها.....

وظيفة ربة الأسرة الأم: متقاعدة ربة بيت موظفة حالات أخرى أذكرها.....

عدد العاملين والبطالين في العائلة مع تبيان طبيعة العمل بالنسبة للعاملين:

النوع	العاملون (60-15)	البطالون (60-15)	فلاحة (زراعة)	صناعة (حدها)	بناء وأشغال عمومية	تجارة وحرف	خدمات وإدارة	أعمال أخرى
ذكر								
أنثى								

III- مبررات التنقلات اليومية للسكان:

التنقل من أجل العمل (تحديد المكان)	أماكن التنقل من أجل التسوق لإقتناء الحاجيات اليومية المتمثلة في:	أماكن التنقل من أجل الحصول على اللوازم الشخصية
	المواد الغذائية	
	الخضر والفواكه	

أسباب التسوق خارج الحي:.....

وسائل التنقل: سيارة خاصة سيارة أجرة (TAXI) حافلة تليفريك وسائل أخرى.....

عند ذهابك لإقتناء حاجيتك في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمائية؟ هل تعاني من: تزامم السكان على الخدمات

إقتناء احتياجاتهم بسهولة الإنتظار الطويل ، أين تعالجون؟

هل لديكم جمعية الحي؟ نعم لا ما وظيفتها؟

في رأيك ما أسباب تلوث محيط بيئة الحي؟.....

كيف ترى المساحات الخضراء (الحدائق) داخل الحي؟ لم تترك لها البنايات مكانا الحدائق قليلة جدا

لا يعرف يدركون أهمية تواجدها داخل الأحياء

ما رأيك في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان؟ نقصت زادت تسعى لتقليصها

هل تعاونون من نقص في المرافق التالية:

التعليمية الصحية الإدارية الشعائرية الثقافية الرياضية والترفيهية الاجتماعية التجارية

مشاكل أخرى أذكرها:.....

ملاحظة: الرجاء منكم إفادتنا بمعلومات صحيحة لأن الهدف منها هو البحث العلمي فقط ولكم كل الشكر والتقدير.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

جامعة منتوري قسنطينة -1-

سلك ما بعد التدرج - ماجستير -

قسم التهيئة العمرانية - فرع التهيئة الحضرية -

إستمارة بحث ميداني (Questionnaire)

موضوع البحث: انعكاسات النمو الحضري على تنظيم المجال بمدينة قسنطينة- النموذج الثاني: القطاع الحضري القنطرة-

ضع علامة (x) في المكان المناسب

اسم الحي حسب العنوان:.....

I- المسكن:

1- نمط المسكن: أ- النمط الأوروبي - أوروبي فيلا - أوروبي جماعي ب- الفوضوي الصلب

ج- الفردي (الذاتي) د- سكن الصفيح (القصديري)

2- حالة المسكن: جيدة متوسطة رديئة متدهورة

3- هل المسكن: ملك خاص ملك مشترك مستأجر حالات أخرى

4- عدد المساكن بالبنائية: عدد الطوابق بالبنائية أو المسكن الغرف داخل البنائية أو المسكن

5- هل قمتم بتعديلات على مسكنكم؟ نعم لا ما هي:..... وما هي أسبابها.....

6- التجهيزات الداخلية للمسكن (الرفاه): هل مسكنكم متوفر على؟ المطبخ الحمام المراض الهاتف

المقعر الهوائي عدد التلفزيونات غسالة ثلاجة مكيف هوائي الكمبيوتر انترنت

هل مسكنكم مرتبط بشبكة الغاز الطبيعي الكهرباء الماء شبكة الصرف الصحي

II- السكان:

1- الحركة المجالية للسكان:

أ- مكان الإقامة السابق:..... سبب القدوم للحي:.....

ب- عدد الأفراد في المسكن:..... عدد العائلات.....

ج- عدد الأفراد في المسكن حسب الفئات العمرية:

النوع	العمر	أقل من 6 سنوات	6-12	13-21	22-59	أكبر من 60 سنة
عدد الذكور						
عدد الإناث						

2- توزيع أفراد العائلة حسب المستويات التعليمية التالية:

إبتدائي متوسط ثانوي جامعي تكوين مهني غير متعلم

3- المستوى التعليمي لأرباب الأسر:

النوع	المستوى التعليمي	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	غير متعلم
الأب						
الأم						

4- المميزات الاقتصادية لأرباب الأسر:

وظيفة رب الأسرة: متقاعد بطال موظف عامل حالات أخرى أذكرها.....

وظيفة ربة الأسرة الأم: متقاعدة ربة بيت موظفة حالات أخرى أذكرها.....

عدد العاملين والبطالين في العائلة مع تبيان طبيعة العمل بالنسبة للعاملين:

النوع	العاملون (60-15)	البطالون (60-15)	فلاحة (زراعة)	صناعة (حدها)	بناء وأشغال عمومية	تجارة وحرف	خدمات وإدارة	أعمال أخرى
ذكر								
أنثى								

III- مبررات التنقلات اليومية للسكان:

التنقل من أجل العمل (تحديد المكان)	أماكن التنقل من أجل التسوق لإقتناء الحاجيات اليومية المتمثلة في:	أماكن التنقل من أجل الحصول على اللوازم الشخصية
	المواد الغذائية الخضر والفواكه	

أسباب التسوق خارج الحي:.....

وسائل التنقل: سيارة خاصة سيارة أجرة (TAXI) حافلة تليفريك وسائل أخرى.....

عند ذهابك لإقتناء حاجيتك في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمائية؟ هل تعاني من: تزامم السكان على الخدمات

إقتناء احتياجاتهم بسهولة الإنتظار الطويل ، أين تعالجون؟

هل لديكم جمعية الحي؟ نعم لا ما وظيفتها؟

في رأيك ما أسباب تلوث محيط بيئة الحي؟.....

كيف ترى المساحات الخضراء (الحدائق) داخل الحي؟ لم تترك لها البنايات مكانا الحدائق قليلة جدا

لا يعرف يدركون أهمية تواجدها داخل الأحياء

ما رأيك في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان؟ نقصت زادت تسعى لتقليصها

هل تعاونون من نقص في المرافق التالية:

التعليمية الصحية الإدارية الشعائرية الثقافية الرياضية والترفيهية الاجتماعية التجارية

مشاكل أخرى أذكرها:.....

ملاحظة: الرجاء منكم إفادتنا بمعلومات صحيحة لأن الهدف منها هو البحث العلمي فقط ولكم كل الشكر والتقدير.

جداول ملحقة

الجدول رقم (05): توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

عدد السكان (نسمة)			مقدار المساحة		الأحياء
الكثافة (ن/هـ)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	(هـ)	
338	27.68	12910	06.03	38.16	س.س. يوسف
48	26.78	12487	41.26	261.24	جبل الوحش
144	22.52	10501	11.50	72.85	الزيدانية
61	11.60	5411	14.04	88.86	سركينة
11	03.74	1746	25.37	160.61	الباردة
315	07.68	3581	01.80	11.37	سعدة خلخال
74	% 100	46636	% 100	633.09	المجموع
71	430801		6049.37		المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

الجدول رقم (06): التركيب النوعي لسكان القطاع حسب الفئات العمرية

المجموع		الأكبر من 60 سنة		من (22- 59) سنة		من (13-21) سنة		من (6-12) سنة		أقل من 6 سنوات		البيان
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
50.64	3836	5.89	226	39.68	1522	14.99	575	24.92	956	14.52	557	الذكور
49.36	3739	7.89	295	39.56	1479	14.66	548	22.65	847	15.24	570	الإناث

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (07): التركيب العمري لسكان القطاع الحضري الزيدانية حسب الفئات العمرية

البيان	اقل من 6 سنوات	من (6-12) سنة	من (13-21) سنة	من (22-59) سنة	الأكبر من 60 سنة	المجموع
النسبة (%)	14.88	23.80	14.83	39.62	6.87	100

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (08): التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري الزيدانية

البيان	الفئة النشطة								المجموع	
	السكان المشغولين				السكان البطالين					
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
القطاع	39.22	2090	20.51	1093	59.73	3183	40.27	2146	5329	100

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (09): توزيع المشغولين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري الزيدانية

البيان	قطاعات النشاط الاقتصادي													
	الزراعة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		تجارة وحرف		خدمات وإدارة		خدمات أخرى			
	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
القطاع	1.00	21	2.49	52	7.56	158	24.31	508	43.78	915	20.86	436	2090	100

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (12): توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادية

عدد المساكن (مسكن)			مقدار المساحة		الأحياء
الكثافة (مسكن/هـ)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	(هـ)	
68	28.62	2607	06.03	38.16	س.س. يوسف
10	27.64	2518	41.26	261.24	جبل الوحش
27	21.77	1983	11.50	72.85	الزيادية
12	11.56	1053	14.04	88.86	سركينة
02	3.90	355	25.37	160.61	الباردة
52	6.51	593	01.80	11.37	سعدة خلخال
14	% 100	9109	% 100	633.09	المجموع
15	93437		6049.37		المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

الجدول رقم (14): توزيع معدلات إشغال المسكن عبر أحياء القطاع الحضري الزيادية

معدل إشغال المسكن (فرد/مسكن)	عدد المساكن	عدد السكان (نسمة)	الأحياء
4.95	2607	12910	س.س. يوسف
4.96	2518	12487	جبل الوحش
5.30	1983	10501	الزيادية
5.14	1053	5411	سركينة
4.92	355	1746	الباردة
6.04	593	3581	سعدة خلخال
5.12	9109	46636	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS)

جداول ملحقة

الجدول رقم (27): توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

عدد السكان (نسمة)			مقدار المساحة		الأحياء
الكثافة (ن/هـ)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	(هـ)	
73	13.09	4031	17.85	54.98	باب القنطرة
48	23.35	7192	48.36	148.97	فج الريح
257	18.13	5584	07.07	21.77	الأمير عبد القادر
256	23.94	7376	09.35	28.80	بلاد الرومية
172	14.00	4315	08.13	25.06	بوشامة
174	7.49	2308	04.31	13.29	محمد لوصيف
-			4.93	15.19	طنوجي
100	% 100	30806	% 100	308.06	المجموع
71	430801		6049.37		المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

الجدول رقم (28): التركيب النوعي لسكان القطاع الحضري القنطرة حسب الفئات العمرية

المجموع		الأكبر من 60 سنة		من (22-59) سنة		من (13-21) سنة		من (6-12) سنة		أقل من 6 سنوات		البيان
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
49.09	1987	7.45	148	41.87	832	15.85	315	21.14	420	13.69	272	الذكور
50.91	2061	10.33	213	40.03	825	15.57	321	20.09	414	13.97	288	الإناث

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقه

الجدول رقم (29): التركيب العمري للسكان القطاع الحضري القنطرة حسب الفئات العمرية

البيان	اقل من 6 سنوات	من (6-12) سنة	من (13-21) سنة	من (22-59) سنة	الأكبر من 60 سنة	المجموع
العدد (نسمة)	560	834	636	1657	361	4048
النسبة (%)	13.83	20.60	15.71	40.93	8.92	100

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (30): التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري القنطرة

البيان	الفئة النشطة								المجموع	
	السكان المشتغلين		السكان البطالين		المجموع		الفئة غير النشطة			
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
القطاع	1162	40.14	583	20.14	1745	60.28	1150	39.72	2895	100

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (31): توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري القنطرة

قطاعات النشاط الاقتصادي														البيان
المجموع		خدمات أخرى		خدمات وإدارة		تجارة وحرف		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الزراعة		
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
100	1162	14.63	170	50.60	588	24.10	280	5.77	67	4.13	48	0.77	09	

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقه

الجدول رقم (34): توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

عدد المساكن (مسكن)			مقدار المساحة		الأحياء
الكثافة (مسكن/هـ)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	(هـ)	
18	15.05	967	17.85	54.98	باب القنطرة
11	24.28	1560	48.36	148.97	فج الريح
49	16.61	1067	07.07	21.77	الأمير عبد القادر
46	20.61	1324	09.35	28.80	بلاد الرومية
39	15.02	965	08.13	25.06	بوشامة
41	08.43	542	04.31	13.29	محمد لوصيف
-			4.93	15.19	طنوجي
21	% 100	6425	% 100	308.06	المجموع
15	93437		6049.37		المدينة

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

الجدول رقم (36): توزيع معدلات إشغال المسكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

معدل إشغال المسكن (فرد/ مسكن)	عدد المساكن	عدد السكان (نسمة)	الأحياء
4.17	967	4031	باب القنطرة
4.61	1560	7192	فج الريح
5.23	1067	5584	الأمير عبد القادر
5.57	1324	7376	بلاد الرومية
4.47	965	4315	بوشامة
4.26	542	2308	محمد لوصيف
4.79	6425	30806	المجموع

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008 م (ONS).

جداول ملحقه

الجدول رقم (55): توزيع المساكن المأهولة حسب التجهيزات الداخلية الموجودة عبر أحياء القطاعين الحضريين والريفية والقنطرة (درجة الرفاه).

IC	عدد المساكن	المجموع	مؤشرات الرفاه								الشبكات التقنية				التجهيزات الصحية			الأحياء
			ثلاجة	غسالة	تليفزيونات	مقعر الهوائي	مكيف هوائي	كمبيوتر	انترنت	هاتف	ماء	صرف صحي	غاز	كهرباء	المرحاض	الحمام	المطبخ	
99.46	49	731	49	47	101	49	41	38	31	32	49	49	49	49	49	49	49	محمد لوصيف
99.46	98	1462	98	98	184	102	88	90	48	68	98	98	98	98	98	98	98	سركينة
96.47	117	1693	117	112	253	112	94	89	48	81	117	106	117	117	117	96	117	الأمير ع القادر
96.22	74	1068	74	68	140	72	63	60	41	55	71	74	71	73	74	58	74	باب القنطرة
95.45	246	3522	246	246	310	272	213	188	125	200	246	246	246	246	246	246	246	س.س. يوسف
93.71	110	1546	110	89	189	110	82	80	64	72	110	110	110	110	110	92	108	بوشامة
92.77	71	988	71	65	91	70	51	53	49	57	71	71	71	71	65	65	67	سعدة خلخال
92.04	238	3286	190	172	724	196	138	112	54	118	238	238	238	238	238	196	196	جبل الوحش
89.15	142	1899	142	100	280	138	99	92	46	82	142	137	139	142	142	93	125	بلاد الرومية
83.33	192	2400	190	144	368	182	120	78	44	92	192	148	148	192	192	144	166	الزيادية
77.08	32	370	30	22	72	32	10	24	06	16	06	28	24	16	30	24	30	الباردة
51.93	19	148	19	04	19	17	05	05	-	-	10	07	-	19	19	09	15	فج الريح
91.43	877	12028	825	747	1749	854	620	545	326	551	851	829	825	861	869	773	803	قطاع الزيادية
92.43	511	7085	511	420	982	498	384	364	230	322	499	483	486	510	511	397	488	قطاع القنطرة

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511+877) عائلة في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (56): مستوى تقديم الخدمات في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدماتية بالقطاع الحضري الزيدية

الانتظار الطويل		إقتناء احتياجاتهم بسهولة		تزام السكان على الخدمات		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
46.34	114	8.13	20	45.53	112	س.س.يوسف
42.02	100	4.62	11	53.36	127	جبل الوحش
45.83	88	4.69	09	49.48	95	الزيدية
48.98	48	6.12	06	44.90	44	سركينة
56.25	18	6.25	02	37.50	12	الباردة
52.11	37	14.08	10	33.80	24	سعدة خلخال
46.18	405	6.61	58	47.21	414	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أفريل 2014 م.

الجدول رقم (57): مستوى تقديم الخدمات في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدماتية بالقطاع الحضري القنطرة

الانتظار الطويل		إقتناء احتياجاتهم بسهولة		تزام السكان على الخدمات		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
35.14	26	17.56	13	47.30	35	باب القنطرة
56.41	66	19.66	23	23.93	28	الأمير عبد القادر
52.81	75	12.68	18	34.51	49	بلاد الرومية
52.63	10	5.26	01	42.11	08	فج الريح
53.64	59	19.09	21	27.27	30	بوشامة
44.90	22	18.37	09	36.73	18	محمد لوصيف
50.49	258	16.63	85	32.88	168	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أفريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (58): توزيع أماكن التنقلات من أجل العمل عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

خارج الولاية		خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
08.13	20	09.76	24	23.98	59	56.91	140	01.22	03	س.س. يوسف
09.24	22	15.13	36	39.08	93	31.51	75	05.04	12	جبل الوحش
12.50	24	10.42	20	31.25	60	37.50	72	08.33	16	الزيدانية
03.06	03	16.33	16	44.90	44	25.51	25	10.20	10	سركينة
-	-	12.50	04	25.00	08	46.87	15	15.63	05	الباردة
-	-	09.86	07	38.03	27	46.48	33	05.63	04	سعدة خلخال
07.87	69	12.20	107	33.18	291	41.05	360	05.70	50	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (59): توزيع أماكن التنقلات من أجل العمل عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

خارج الولاية		خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
14.86	11	09.46	07	25.68	19	27.03	20	22.97	17	باب القنطرة
05.98	07	38.46	45	29.06	34	20.51	24	05.98	07	الأمير .ع. القادر
04.23	06	30.28	43	19.72	28	28.17	40	17.60	25	بلاد الرومية
05.26	01	10.53	02	47.37	09	15.79	03	21.05	04	فج الريح
05.45	06	14.55	16	32.72	36	20.91	23	26.36	29	بوشامة
14.28	07	16.33	08	16.33	08	22.45	11	30.61	15	محمد لوصيف
07.44	38	23.67	121	26.22	134	23.68	121	18.98	97	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (60): توزيع أماكن التنقلات لإقتناء اللوازم الشخصية عبر أحياء القطاع الحضري الزيدية

خارج الولاية		خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
05.69	14	09.76	24	42.28	104	40.24	99	02.03	05	س.س. يوسف
01.68	04	03.36	08	26.05	62	58.40	139	10.50	25	جبل الوحش
02.08	04	27.08	52	31.77	61	34.38	66	04.69	09	الزيدية
02.04	02	11.23	11	25.51	25	55.10	54	06.12	06	سركينة
09.38	03	21.88	07	28.12	09	31.25	10	09.37	03	الباردة
-	-	05.63	04	35.21	25	49.30	35	09.86	07	سعدة خلخال
03.08	27	12.09	106	32.61	286	45.95	403	06.27	55	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (61): توزيع أماكن التنقلات لإقتناء اللوازم الشخصية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

خارج الولاية		خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
-	-	05.41	04	27.02	20	58.11	43	09.46	07	باب القنطرة
0.85	01	04.27	05	17.09	20	64.96	76	12.82	15	الأمير .ع. القادر
-	-	08.45	12	33.09	47	46.48	66	11.97	17	بلاد الرومية
-	-	-	-	26.32	05	73.68	14	-	-	فج الريح
-	-	04.54	05	22.73	25	62.73	69	10.00	11	بوشامة
-	-	04.08	02	18.37	09	65.31	32	12.24	06	محمد لوصيف
0.19	01	05.48	28	24.66	126	58.71	300	10.96	56	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (62): توزيع أماكن التنقلات لإقتناء الاحتياجات اليومية عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
15.85	39	49.19	121	34.15	84	0.81	02	س.س. يوسف
-	-	20.59	49	45.80	109	33.61	80	جبل الوحش
01.04	02	22.92	44	36.98	71	39.06	75	الزيدانية
01.02	01	53.06	52	38.78	38	07.14	07	سركينة
-	-	31.25	10	68.75	22	-	-	الباردة
01.40	01	22.54	16	56.34	40	19.72	14	سعدة خلخال
04.90	43	33.29	292	41.51	364	20.30	178	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (63): توزيع أماكن التنقلات لإقتناء الاحتياجات اليومية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

خارج المدينة		الأحياء المجاورة		وسط المدينة		داخل الحي		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
04.05	03	16.22	12	27.03	20	52.70	39	باب القنطرة
01.70	02	11.97	14	30.77	36	55.56	65	الأمير .ع. القادر
05.63	08	07.75	11	11.97	17	74.65	106	بلاد الرومية
-	-	15.79	03	84.21	16	-	-	فج الريح
-	-	09.09	10	60.00	66	30.91	34	بوشامة
-	-	08.16	04	18.37	09	73.47	36	محمد لوصيف
02.54	13	10.57	54	32.09	164	54.79	280	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (64): توزيع أماكن تنقلات السكان للعلاج عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بقطاع القنطرة		عيادات الطب العام والمخصص عبر القطاعين		المستشفى الجامعي ابن باديس		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
20.33	50	43.08	106	36.59	90	س.س. يوسف
24.79	59	38.66	92	36.55	87	جبل الوحش
29.68	57	23.44	45	46.88	90	الزيدانية
32.65	32	22.45	22	44.90	44	سركينة
34.37	11	21.88	07	43.75	14	الباردة
46.48	33	11.27	08	42.25	30	سعدة خلخال
27.59	242	31.93	280	40.48	355	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (65): توزيع أماكن تنقلات السكان للعلاج عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

مرافق المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بقطاع القنطرة		عيادات الطب العام والمخصص عبر القطاعين		المستشفى الجامعي ابن باديس		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
17.57	13	33.78	25	48.65	36	باب القنطرة
26.50	31	22.22	26	51.28	60	الأمير عبد القادر
38.03	54	14.08	20	47.89	68	بلاد الرومية
47.37	09	15.79	03	36.84	07	فج الريح
19.09	21	32.73	36	48.18	53	بوشامة
04.08	02	26.53	13	69.39	34	محمد لوصيف
25.44	130	24.07	123	50.49	258	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (66): أسباب اختيار أماكن التسوق للسكان عبر أحياء القطاعين الحضريين والزراعية والقنطرة

عامل نوعية المنتج		عامل السعر		عامل القرب		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
43.90	108	15.45	38	40.65	100	س.س.يوسف
08.40	20	28.99	69	62.61	149	جبل الوحش
08.85	17	18.75	36	72.40	139	الزراعية
32.65	32	14.29	14	53.06	52	سركينة
06.25	02	12.50	04	81.25	26	الباردة
25.35	18	28.17	20	46.48	33	سعدة خلخال
16.22	12	13.51	10	70.27	52	باب القنطرة
11.11	13	8.55	10	80.34	94	الأمير عبد القادر
02.82	04	16.90	24	80.28	114	بلاد الرومية
-	-	10.53	02	89.47	17	فج الريح
17.27	19	07.27	08	75.45	83	بوشامة
04.08	02	08.16	04	87.76	43	محمد لوصيف
17.79	247	17.22	239	64.99	902	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (68): توزيع آليات التنقل للسكان عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

المشي على الأقدام		تليفريك		حافلة		سيارة أجرة		سيارة خاصة		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
01.29	06	15.73	73	26.94	125	22.41	104	33.62	156	س.س. يوسف
-	-	15.23	71	27.90	130	23.82	111	33.05	154	جبل الوحش
01.26	04	19.49	62	27.36	87	25.47	81	26.42	84	الزيدانية
01.30	02	18.18	28	27.92	43	26.62	41	25.97	40	سركينة
02.27	01	20.45	09	22.73	10	18.18	08	36.36	16	الباردة
05.56	06	15.74	17	21.29	23	25.00	27	32.41	35	سعدة خلخال
01.22	19	16.73	260	26.90	418	23.94	372	31.21	485	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (69): توزيع آليات التنقل للسكان عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

المشي على الأقدام		تليفريك		حافلة		سيارة أجرة		سيارة خاصة		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
02.88	03	08.65	09	21.15	22	25.96	27	41.35	43	باب القنطرة
04.81	09	21.39	40	19.25	36	22.99	43	31.55	59	الأمير عبد القادر
03.34	10	29.77	89	26.42	79	23.08	69	17.39	52	بلاد الرومية
24.44	11	-	-	42.22	19	26.67	12	6.67	03	فج الريح
02.47	04	15.43	25	13.58	22	29.01	47	39.51	64	بوشامة
05.88	07	25.21	30	12.61	15	23.53	28	32.77	39	محمد لوصيف
04.80	44	21.07	193	21.07	193	24.67	226	28.38	260	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (70): توزيع نسب العجز المسجلة في المرافق والتي يعاني منها سكان قطاع الزيادة عبر الأحياء السكنية

المجموع	المرافق الوظيفية	المرافق الخدمية العامة							الأحياء
	التجارية	المساحات الخضراء	الرياضية والترفيهية	الثقافية	الاجتماعية	الأمنية	الإدارية والخدماتية	الصحية	
100	23.16	03.40	12.17	20.03	05.50	08.64	15.71	11.39	س.س. يوسف
100	21.95	01.43	14.50	16.98	06.21	08.28	14.08	16.57	جبل الوحش
100	23.22	00.89	10.84	21.68	07.22	09.31	14.45	12.39	الزيادة
100	17.14	01.18	20.17	10.08	07.06	09.07	16.14	19.16	سركينة
100	18.34	02.15	15.29	12.23	12.23	15.29	09.18	15.29	الباردة
100	25.10	00.95	12.56	18.14	08.37	11.16	09.77	13.95	سعدة خلخال
-	21.49	01.67	14.26	16.52	07.77	10.29	13.22	14.79	المتوسط
100	19.63	10.23	13.02	15.08	7.08	9.39	12.08	13.49	القطاع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (71): توزيع نسب العجز المسجلة في المرافق والتي يعاني منها سكان قطاع القنطرة عبر الأحياء السكنية

المجموع	المرافق الوظيفية	المرافق الخدمية العامة							الأحياء
	التجارية	المساحات الخضراء	الرياضية والترفيهية	الثقافية	الاجتماعية	الأمنية	الإدارية والخدماتية	الصحية	
100	25.91	04.12	16.84	20.73	07.78	09.07	06.48	09.07	باب القنطرة
100	31.49	03.04	10.77	20.72	05.80	09.95	11.60	06.63	الأمير .ع. القادر
100	32.01	01.18	11.14	22.27	05.56	09.74	10.44	07.66	بلاد الرومية
100	21.05	-	15.79	21.05	05.26	15.80	15.79	05.26	فج الريح
100	10.67	02.24	25.77	25.77	06.22	09.78	14.22	05.33	بوشامة
100	32.37	0.87	12.13	24.28	04.04	10.11	14.17	02.02	محمد لوصيف
-	25.58	01.91	15.41	22.47	05.78	10.74	12.12	06.00	المتوسط
100	23.78	11.79	12.52	20.43	05.26	09.75	10.99	05.47	القطاع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقه

الجدول رقم (72): توزيع أسباب تلوث البيئة عبر أحياء القطاع الحضري الزيادية

الإهمال وغياب ثقافة المحافظة على البيئة		مخلفات وسائل المواصلات		رمي القمامة ولواحقها		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
51.63	127	08.13	20	40.24	99	س.س. يوسف
35.71	85	13.87	33	50.42	120	جبل الوحش
48.44	93	05.73	11	45.83	88	الزيادية
56.12	55	06.12	06	37.76	37	سركينة
31.25	10	06.25	02	62.50	20	الباردة
46.48	33	12.68	09	40.84	29	سعدة خلخال
45.95	403	09.24	81	44.81	393	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (73): توزيع أسباب تلوث البيئة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

الإهمال وغياب ثقافة المحافظة على البيئة		مخلفات وسائل المواصلات		رمي القمامة ولواحقها		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
32.43	24	22.97	17	44.59	33	باب القنطرة
36.75	43	14.53	17	48.72	57	الأمير عبد القادر
40.14	57	09.15	13	50.70	72	بلاد الرومية
68.42	13	-	-	31.58	06	فج الريح
30.00	33	05.45	06	64.55	71	بوشامة
40.82	20	20.41	10	38.76	19	محمد لوصيف
37.18	190	12.33	63	50.49	258	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (74): العوامل المتحكمة في غياب المساحات الخضراء عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية

الأحياء	لم تترك لها البنايات مكانا		الحدائق قليلة جدا		السكان لا يدركون أهمية تواجدها داخل الأحياء	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
س.س. يوسف	87	35.37	63	25.61	96	39.02
جبل الوحش	115	48.32	69	28.99	54	22.69
الزيدانية	66	34.38	55	28.65	71	36.97
سركينة	41	41.84	27	27.55	30	30.61
الباردة	25	78.13	04	12.50	03	09.37
سعدة خلخال	34	47.89	16	22.54	21	29.57
المجموع	368	41.96	234	26.68	275	31.36

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (75): العوامل المتحكمة في غياب المساحات الخضراء عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

الأحياء	لم تترك لها البنايات مكانا		الحدائق قليلة جدا		السكان لا يدركون أهمية تواجدها داخل الأحياء	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
باب القنطرة	30	40.54	18	24.32	26	35.14
الأمير عبد القادر	59	50.43	27	23.08	31	26.49
بلاد الرومية	73	51.41	24	16.90	45	31.69
فج الريح	-	-	04	21.05	15	78.95
بوشامة	41	37.27	16	14.55	53	48.18
محمد لوصيف	10	20.41	22	44.90	17	34.69
المجموع	213	41.68	111	21.72	187	36.59

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (76): توزيع نسب طبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربط السكان عبر القطاعين الحضريين والزراعيين والقنطرة

المجموع		يسعى لتقليصها		نقصت		زادت		البيان
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
63.18	877	14.02	123	71.27	625	14.71	129	قطاع الزياضية
36.82	511	9.98	51	80.43	411	9.59	49	قطاع القنطرة
100	1388	12.54	174	74.64	1036	12.82	178	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (81): توزيع وجود وعدم وجود جمعية الأحياء للقطاع الحضري الزياضية

غير موجودة		موجودة		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
64.63	159	35.37	87	س.س. يوسف
71.85	171	28.15	67	جبل الوحش
75.00	144	25.00	48	الزياضية
68.37	67	31.63	31	سركينة
56.25	18	43.75	14	الباردة
74.65	53	25.35	18	سعدة خلخال
69.78	612	30.22	265	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (82): توزيع وجود وعدم وجود جمعية الأحياء للقطاع الحضري القنطرة

غير موجودة		موجودة		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
75.68	56	24.32	18	باب القنطرة
70.09	82	29.91	35	الأمير عبد القادر
69.01	98	30.98	44	بلاد الرومية
31.58	06	68.42	13	فج الريح
45.45	50	54.55	60	بوشامة
71.43	35	28.57	14	محمد لوصيف
63.99	327	36.01	184	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (83): الأصل الجغرافي للسكان الوافدون نحو القطاع الحضري الزيدانية

النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من خارج الولاية	النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من بلديات الولاية	النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من أحياء المدينة
13.04	03	غرداية	61.90	52	الخرروب	17.08	132	وسط المدينة
26.09	06	جيجل	14.29	12	حامة بوزيان	00.39	03	بومرزوف
13.04	03	تبسة	03.57	03	زيغود يوسف	07.11	55	واد الحد
13.04	03	سكيكدة	09.52	08	بني حميدان	23.67	183	الأمير عبد القادر
13.04	03	باتنة	03.57	03	بكيرة	10.35	80	سيدي مبروك
21.74	05	عنابة	03.57	03	ابن زياد	01.16	09	كوحيل لخضر
-	-	-	03.57	03	ديدوش مراد	02.59	20	باردو
-	-	-	-	-	-	05.56	43	بالقون
-	-	-	-	-	-	00.78	06	المنصورة
-	-	-	-	-	-	00.78	06	فيطوني عبد الملك
-	-	-	-	-	-	02.20	17	المنظر الجميل
-	-	-	-	-	-	00.78	06	القماص
-	-	-	-	-	-	01.16	09	بن الشرقي
-	-	-	-	-	-	02.59	20	باب القنطرة
-	-	-	-	-	-	03.75	29	بوذراع صالح
-	-	-	-	-	-	02.20	17	زواغي
-	-	-	-	-	-	03.75	29	فيلاي
-	-	-	-	-	-	01.81	14	التوت
-	-	-	-	-	-	05.17	40	الكيلومتر الرابع
-	-	-	-	-	-	02.59	20	الدقسي
-	-	-	-	-	-	01.55	12	قدور بومدوس
-	-	-	-	-	-	02.20	17	محمد لوصيف
-	-	-	-	-	-	00.78	06	الحطابية
02.61	23	-	09.55	84	-	87.84	773	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (84): الأصل الجغرافي للسكان الوافدون نحو القطاع الحضري القنطرة

النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من خارج الولاية	النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من بلديات الولاية	النسبة (%)	العدد	السكان الوافدون من أحياء المدينة
03.31	05	سطيف	23.53	28	الخروب	46.47	112	وسط المدينة
04.64	07	أم البواقي	09.24	11	ديدوش مراد	13.28	32	سيدي مبروك
33.77	51	جيجل	05.04	06	بكيرة	02.91	07	س.س. يوسف
34.44	52	سكيكدة	01.68	02	عين أعبيد	04.98	12	الزيادية
17.21	26	ميلة	29.41	35	زيغود يوسف	03.73	09	فيلاي
01.32	02	خنشلة	01.68	02	ابن زياد	06.22	15	الأمير عبد القادر
02.64	04	الوادي	00.84	01	أولاد رحمون	02.07	05	جبل الوحش
01.98	03	بسكرة	02.52	03	حامة بوزيان	01.66	04	القماص
00.69	01	الجزائر العاصمة	19.33	23	بني حميدان	00.83	02	الدقسي
-	-	-	01.68	02	الهرية	01.66	04	زواغي
-	-	-	05.04	06	عين اسمارة	00.83	02	بوزراع صالح
-	-	-	-	-	-	05.39	13	التوت
-	-	-	-	-	-	04.98	12	فيطوني عبد الملك
-	-	-	-	-	-	02.91	07	فضيلة سعدان
-	-	-	-	-	-	01.66	04	بوالصوف
-	-	-	-	-	-	00.41	01	كوحيل لخضر
29.55	151	-	23.29	119	-	47.16	241	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقه

الجدول رقم (87): التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان عبر أحياء القطاع الحضري الزيادية

عدد البطالين		عدد المتقاعدين		عدد المشتغلين		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
28.18	308	25.56	34	24.02	502	س.س. يوسف
16.10	176	24.81	33	33.01	690	جبل الوحش
24.43	267	22.56	30	20.43	427	الزيادية
15.10	165	18.05	24	10.86	227	سركينة
05.95	65	02.26	03	03.40	71	الباردة
10.24	112	06.76	09	08.28	173	سعدة خلخال
32.96	1093	04.01	133	63.03	2090	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (877 عائلة) في أبريل 2014 م.

الجدول رقم (88): التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة

عدد البطالين		عدد المتقاعدين		عدد المشتغلين		الأحياء
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
13.20	77	07.48	08	15.92	185	باب القنطرة
03.95	23	03.74	04	03.01	35	الأمير عبد القادر
27.79	162	23.36	25	24.01	279	بلاد الرومية
32.76	191	26.17	28	28.06	326	فج الريح
13.55	79	32.71	35	18.42	214	بوشامة
08.75	51	06.54	07	10.58	123	محمد لوصيف
31.48	583	05.78	107	62.74	1162	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني بواسطة الإستمارة (511 عائلة) في أبريل 2014 م.

جداول ملحقة

الجدول رقم (89): تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بقطاع الزيادة

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد المواليد (نسمة)	معدل المواليد (%)	عدد الوفيات (نسمة)	معدل الوفيات (%)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل الزيادة الطبيعية (%)
2008	46636	500	10.72	130	2.79	370	7.93
2009	⁽¹⁾ 47348	568	12.00	124	2.62	444	9.38
2010	48073	684	14.23	182	3.79	502	10.44
2011	48809	784	16.06	153	3.13	631	12.93
2012	49556	854	17.23	174	3.51	680	13.72
2013	50315	832	16.54	194	3.86	638	12.68
2014	51086	793	15.52	163	3.19	630	12.33
2015	51868	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	5015	-	1120	-	3895	-

المصدر: سجلات الحالة المدنية لبلدية قسنطينة الخاصة بالقطاع في ديسمبر 2014 م + معالجة الطالب.

(1): تم تقدير عدد السكان بالاعتماد على المتواليات الهندسية التالية:

$$P = \log q + N \log (r + 1)$$

ومنه: يقدر عدد سكان القطاع الحضري الزيادة خلال سنة 2009 م كالتالي:

$$P_{2009} = \log q + N \log (r + 1)$$

حيث:

P: سنة التقدير (2009 م)

q: سنة الأساس (2008م)

N: عدد السنوات الفاصلة

r: معدل النمو السنوي للسكان للفترة (2008-1998) م

$$P_{2009} = \log 46636 + 10 \log (1.54 + 1)$$

$$= 4.6687 + 1 \times 0.0066$$

$$4.6687 + 0.0066 =$$

$$= 47348 \text{ نسمة}$$

جداول ملحقة

الجدول رقم (90): تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بقطاع القنطرة

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد المواليد (نسمة)	معدل المواليد (%)	عدد الوفيات (نسمة)	معدل الوفيات (%)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل الزيادة الطبيعية (%)
2008	30806	257	8.34	71	2.30	186	6.04
2009	23736	291	12.26	65	2.74	226	9.52
2010	22725	352	15.49	94	4.14	258	11.35
2011	21757	378	17.37	89	4.09	289	13.28
2012	20831	413	19.83	101	4.85	312	14.98
2013	19943	428	21.46	105	5.27	323	16.20
2014	19094	291	15.24	83	4.35	208	10.89
2015	18281	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	2410	-	608	-	1802	-

المصدر: سجلات الحالة المدنية لبلدية قسنطينة الخاصة بالقطاع في ديسمبر 2014 م + معالجة الطالب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب:

- الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري - دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة - دار النور هادف، الطبعة الأولى الرواشد، الجزائر، 1995 م.
- بشير مقيس، مدينة وهران في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب، الأردن، 1983 م.
- تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000 م.
- محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التنقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 47، 2001 م، ص 129.
- صبري فارس الهيتي، جغرافيه المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م، ص 37.
- أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، 1998 م، ص 8.
- مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990 م، ص 239.
- فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار النهضة العربية، بيروت، (بدون تاريخ)، ص 59.
- خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، العدد 382، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992 م، ص 11.
- فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1995 م، ص 34.
- د. بشير ريبوح، تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية - العوامل والفاعلون - دار مداد يونيفارسيستي برانس، 2009 م، ص 38.

- وديع المخلافي، علي إسماعيل العريقي، البيئة والتنمية البشرية المستدامة، الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، جامعة زمار باليمن، (بدون تاريخ)، ص 48.
- د.محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1984 م.

أطروحات الدكتوراه:

- الصادق مزهود، النمو الحضري بالتجمع القسنطيني بين الإطار القانوني والممارسة، دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1-كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2010 م، ولمزيد من التفاصيل أكثر حول القوانين تصفح ص 333-341.
- بوودن عبد العزيز: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر-حالة مدينة قسنطينة- دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة-2-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- سنة 2002 م.

رسائل ماجستير:

- فهد محمد الضلعي الآثار البيئية للنمو الحضري في مدينة زمار - دراسة في جغرافية البيئة - ماجستير (غير منشورة)، جامعة زمار باليمن، كلية الآداب قسم الجغرافيا، شعبان 1429 هـ الموافق لـ أغسطس 2008 م، ص 01.
- بن حمزة بشير، الأحياء غير المندمجة في الجزائر - حالة حي الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة - مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م، ص 5.
- دباش ربيعة إشكالية الاستخدامات السكنية في مدينة قسنطينة الحصيلة والأفاق، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2005 م، ص 7.

- حمود نعيمة، تنظيم المجال الحضري القسنطيني وفق الهياكل التجارية -حالة النطاق الشمالي- مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2004 م.
- فحيثح صالحى عبد الحفيظ، تحديد أحواض الحياة فى المنطقة الغربية لولاية جيجل حالة البلديات: جيجل، الأمير عبد القادر، قاوس، تاكسنة، جميلة، بن ياجيس (دراسة منهجية) مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2004 م، ص51، 52.
- الصادق مزهود، أزمة السكن بمدينة قسنطينة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 1986 م، ص15.
- علي حجلة، مدينة الميلية النمو الحضري وأفاق التوسع لسنة 2010 م، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سبتمبر 1999 م، ص120.
- محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة فى جغرافية العمران، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية سنة 1979 م، ص23.
- غانم عبد الغنى، تحليل مدى التوازن بين السكان والسكن فى مدينة بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 1984 م.
- بركات زين العابدين، مدينة بوسعادة معالجة للإشكاليات المطروحة فيها ورؤية مستقبلية لتنظيم مجالها، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م.
- بن يحي رابح، أثر النمو الحضري على المحيط العمراني- دراسة حالة مدينة باتنة *من أجل مدينة مستدامة* جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم الهندسة المعمارية والتعمير، سنة 2005 م.

- قماس زينب، المجمعات السكنية الحضرية بمدينة قسنطينة- واقعها ومتطلبات تخطيطها-دراسة ميدانية للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة سركينة، جامعة منتوري قسنطينة -2- مكتبة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا سنة 2006 م.
- نوال هبوب التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة حالة مدن: عزابة، الحروش، القل، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2006 م
- بورورو أمال، مدينة الميلية وعوامل الركود وآليات التنمية الحضرية، جامعة منتوري قسنطينة -1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2001 م.

مذكرات التخرج:

- بوطمينة أمنة، بوهالي أمال، تسيير وتنظيم التخصيصات السكنية في الجزائر-معالجة للواقع وبدائل للمستقبل-حالة تحصيلي ماسينسا والحياة بمدينة الخروب، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-3-مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية- قسم تسيير المدن والتعمير، جوان 2013 م، ص 7.
- بن ماشيش مريم وأخريات، السياسة السكنية ونوعية السكن في مدينة قسنطينة-حالة الأحياء الشمالية الشرقية- جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2000 م، ص 91.
- حمود نعيمة، دباش ربيعة، حمودة سميرة، إشكالية التنظيم المجالي لحي الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2000 م، ص 33.
- بونقجة أسماء، مسلف ريمة، عبيد الشارف هدى، نفايدة نور الهدى، المخالفات العمرانية في تخصيص جبل الوحش- الشطر الثاني- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة -3-مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية- قسم تسيير المدن والتعمير، سنة 2011 م، ص 43.

- عبد الهادي مزودة، مجيد بلحري، الوضعية البيئية لأحياء مدينة قسنطينة- حالة القطاع الحضري القنطرة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2004 م، ص93.
- مدحت شبانة، محمود الغصين، الوضعية البيئية لأحياء مدينة قسنطينة-حالة القطاع الحضري الزيادة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض والجغرافيا، التهيئة العمرانية، 2005 م، ص116.
- خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلة السكان والعمران وأشكالية تنظيم المجال، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 1994 م، ص70.
- بوضياف هشام، واقع المرافق العمومية للصحة الجوارية بمدينة قسنطينة- محاولة تقييم- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-1-مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2012 م.
- شنيقي خديجة، ذيب فوزية، عميرش نسيمة، تنظيم وتسيير استخدامات الأرض في الجزائر بين القانون والميدان، حالة القطاع الحضري الزيادة- بمدينة قسنطينة- مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة منتوري قسنطينة-3- مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية- قسم تسيير المدن والتعمير- جوان 2013 م.

المجلات العربية:

- م. أحمد محمد صالح العدساني، النمو الحضري المتسارع في مكوناته وأسبابه وأثاره -مدينة الرياض نموذجا، المدينة العربية العدد 153- أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2011 م.
- م. أحمد محمد صالح العدساني، التخطيط الحضري والنقل وحركة المرور بمدينة الجزائر (المشكلة والحلول)، المدينة العربية العدد 161- أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 2013 م.

الوثائق: تقارير - مداخلات - محاضرات - تصريحات:

- تقرير تربص حول الأشكال الجديدة للتوسع الحضري بمدينة قسنطينة- حالة النطاق الشمالي الشرقي-للطالبات: لعور سهام، شاين ربيع، فيدوم ليندة، ناصري ليندة، جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 1997 م، ص09.
- محمد الهادي لعروق: تنظيم وهيكلية المجال السكني، محاضرة في مقياس التهيئة الحضرية للسنة الرابعة تدرج "غير مطبوعة"، جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، يوم 17 أبريل 2011 م، للسنة الدراسية الجامعية 2010/2011 م.
- د.أ. سليم بوقنة فارس بوبا كور، ملتقى وطني حول: استعمال الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية مداخلتة بعنوان: استعمال الأساليب الكمية في دراسة سلوك المستهلك نحو خدمات النقل الحضري الجماعي (دراسة حالة النقل الحضري لمدينة قسنطينة)، جامعة 20 أوت 1955 م سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 26-27 جانفي 2013 م.
- بن حركات أسيا، النمو الحضري وسيمات المدن، محاضرة في مقياس علم الاجتماع الحضري للسنة الثالثة تدرج "غير مطبوعة"، جامعة منتوري قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، السنة الدراسية الجامعية 2009/2010 م.
- تقرير حول عملية تسوية المباني الفوضوية في 31 أكتوبر 1999 م.
- مسقالي غنيمية، المحافظة على الأحياء القديمة، محاضرة في مقياس مدن العام العربي والعالم الثالث للسنة الثالثة تدرج، جامعة منتوري- قسنطينة-1- كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية- يوم 23 فيفري 2010 م، للسنة الدراسية الجامعية 2009/2010 م.
- تقرير تربص حول منهجية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، ومخطط شغل الأرض (POS)، مركز الدراسات والإنجاز في التعمير بقسنطينة (URBACO)-المديرية العامة، 30 نوفمبر 2011 م.

- تصريحات وزير السكن والعمران وحماية البيئة والمدينة، القناة الجزائرية الأرضية، نشرة الأخبار الرئيسية الثامنة مساء، 03 فيفري 2015 م.

الوثائق الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 52 بتاريخ 01 ديسمبر 1990 م الموافق لـ 15 جمادى الأولى عام 1411 هـ، ص 1652.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 69 بتاريخ 25 ديسمبر 1991 م الموافق لـ 21 جمادى الثانية عام 1412 هـ ص 2759.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 47 بتاريخ 12 نوفمبر 1983 م الموافق لـ 10 صفر 1404 هـ، ص 2873.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 33 بتاريخ 20 ماي 2007 م الموافق لـ 03 جمادى الأولى عام 1428 هـ، ص 10.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 21 بتاريخ 28 ماي 1981 م الموافق لـ 14 ذو القعدة عام 1401 هـ، ص 684.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 34 بتاريخ 13 أوت 1983 م الموافق لـ 27 ذو القعدة عام 1405 هـ، ص 1197.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 34 بتاريخ 13 أوت 1983 م الموافق لـ 27 ذو القعدة عام 1405 هـ، ص 1199.

القوانين والتشريعات:

- القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 م المتعلق بأدوات التهيئة والتعمير من الجريدة الرسمية رقم 52، ص 1654.
- القانون رقم 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م المتعلق بالتهيئة والتعمير.

- القانون رقم 05 /04 المؤرخ في 14 أوت 2004 م المعدل والمتمم لقانون 29/90.
- القانون رقم 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008 م يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها
- المرسوم التنفيذي رقم 91 / 175 المؤرخ في 28 ماي 1991 م الذي يحدد تحضير شهادات ورخص التعمير.
- المرسوم التنفيذي رقم 91/176 المؤرخ في 28 ماي 1991 م الذي يتعلق بكيفية إصدار شهادات ورخص التعمير
- المرسوم التشريعي رقم 94/07 والمؤرخ في 18 ماي 1994 م المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

LES OUVRAGES:

- Alberto zucchell, Introduction a d'urbanisme opérationnels et la composition urbaine, Tome II (O.P.U) Alger, Année 1984.
- MARC COTE, L'espace algérien, Les prémices d'un aménagement (O.P.U) Alger, Année 1983.
- Chérif Rahmani, la croissance urbaine en Algérie cout de urbanisation politique fonce Alger, Année 1982.
- j.Marle et f .Biron, Histoire de Constantine par Ernest mercier interpréte-Traducteur Assermenté Chevalier de la legion D'honneur officier de l'instruction publique ancien maire de Constantine conseiller générale et municipale president de la société Archéologique, Constantine, Imprieurs- Editeurs 51, Rue Damrémont, 51 année 1903, P56.

LES THESES:

- Marouk messaoud, Recherche pour un atlas de Constantine approche statistique et thématique, Doctorat d'état, Université Mentouri Constantine -1-Faculté des sciences de la terre, De la géographie et de L'aménagement du territoire, Année 2010.
- Meskaldji Ghanima, l'Habitat spontané à Constantine, DEA, IST université de Constantine, Année 1979, p13.

AUTRES DOCUMENTATIONS :

- Armature urbaine, Du recensement en 2008 collection statistique (ONS) Alger, p80.
- Schéma de cohérence urbaine de Constantine, Le diagnostic prospectif du grand Constantine. Les projets de la ville, Avril 2007 P51.
- Révision du PDAU intercommunal de: Constantine, El khroub, Hamma Bouziane, Didouche Mourad, Ain Smara. La Phase 01, 2008 P 79 - 83
- Schéma de cohérence urbaine de Constantine, Le diagnostic prospectif du grand Constantine, le nouveau viaduc, Avril 2007, P52
- Constantine métropole intérieure méditerranéenne - un grand projet de modernisation urbain d'une capitale régionale - p 57, Année 2011.
- La grille Théorique des equipments, Année 1993 et 1995.

LES CARTES et LES PLANS:

- La carte topographique ville de Constantine, Echelle 1/5000, Année 1958.
- La carte Révision du Plan Directeur d'aménagement et d'urbanisme (PDAU) intercommunal de: Constantine, El khroub, Hamma Bouziane, Didouche Mourad, Ain Smara, La Phase 01, Année 2008.
- Plan de rue Constantine sud (Institut National de Cartographie), Echelle 1/7500, Janvier 1993.

الفهارس

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	توزيع عدد الاستثمارات الإستبائية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	06
(02)	توزيع عدد الاستثمارات الإستبائية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	07
(03)	تقسيم القطاع الحضري الزيادة إلى أحياء سكنية	26
(04)	النمو السكاني للقطاع الحضري الزيادة خلال التعدادات (1987-1998-2008) م	29
(05)	توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	بالمالحق
(06)	التركيب النوعي لسكان القطاع حسب الفئات العمرية	بالمالحق
(07)	التركيب العمري لسكان القطاع الحضري الزيادة حسب الفئات العمرية	بالمالحق
(08)	التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري الزيادة	بالمالحق
(09)	توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري الزيادة	بالمالحق
(10)	التركيب الاقتصادي للسكان عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	41
(11)	تطور عدد مساكن القطاع الحضري الزيادة خلال التعدادات	42
(12)	توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	بالمالحق
(13)	توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	46
(14)	توزيع معدلات إشغال المسكن عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	بالمالحق
(15)	تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري الزيادة عبر التعدادات	49
(16)	توزيع معدلات إشغال الغرفة عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	50
(17)	توزيع المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني عبر أحياء قطاع الزيادة	56
(18)	توزيع المرافق التعليمية للطور الثالث عبر أحياء قطاع الزيادة	57
(19)	توزيع المرافق التعليمية للطور الثانوي والتقني عبر أحياء قطاع الزيادة	58
(20)	مميزات مركز التكوين المهني والتمهين لمركز "بوودن عمار" لسنة 2013 م	59
(21)	تركيبة الهيئة الخاصة بمستشفى الأمراض العقلية والنفسية	60

64	توزيع المرافق الشعائرية عبر أحياء قطاع الزيادة	(22)
67	توزيع المحلات التجارية حسب نوعها بالقطاع الحضري الزيادة	(23)
71	توزيع مساكن القطاع حسب درجة التغطية الموجودة بها حسب تعداد 2008 م	(24)
80	تقسيم القطاع الحضري القنطرة إلى أحياء سكنية	(25)
81	النمو السكاني للقطاع الحضري القنطرة خلال التعدادات (1987-1998-2008) م	(26)
بالملاحق	توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(27)
بالملاحق	التركيب النوعي لسكان القطاع حسب الفئات العمرية	(28)
بالملاحق	التركيب العمري لسكان القطاع حسب الفئات العمرية	(29)
بالملاحق	التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري القنطرة	(30)
بالملاحق	توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري القنطرة	(31)
93	التركيب الاقتصادي للسكان عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(32)
94	تطور عدد مساكن القطاع الحضري القنطرة خلال التعدادات	(33)
بالملاحق	توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(34)
98	توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(35)
بالملاحق	توزيع معدلات إشغال المسكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(36)
101	تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع الحضري القنطرة عبر التعدادات	(37)
102	توزيع معدلات إشغال الغرفة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(38)
107	توزيع المرافق التعليمية للطورين الأول والثاني عبر أحياء قطاع القنطرة	(39)
108	توزيع المرافق التعليمية للطور الثالث عبر أحياء قطاع القنطرة	(40)
109	توزيع المرافق التعليمية للطور الثانوي والتقني عبر أحياء قطاع القنطرة	(41)
110	مميزات مركز التكوين المهني والتمهين لمركز "بود رمين أحمد"	(42)
117	توزيع المرافق الشعائرية عبر أحياء قطاع القنطرة	(43)
120	توزيع المحلات التجارية حسب نوعها بالقطاع الحضري القنطرة	(44)
123	توزيع مساكن القطاع حسب درجة التغطية الموجودة بها حسب تعداد 2008 م	(45)

149	يوضح أشكال التغييرات بالمسكن الأكثر انتشارا	(46)
152	توزيع مساكن القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة حسب الحالة العامة	(47)
153	توزيع أنواع ملكية المساكن عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(48)
154	توزيع أنواع ملكية المساكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(49)
155	توزيع أسعار البيع والكرام للسكنات الاجتماعية بالقطاع الحضري الزيادة	(50)
156	توزيع أسعار البيع والكرام للسكنات الاجتماعية بالقطاع الحضري القنطرة	(51)
157	توزيع مخططات شغل الأرض عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	(52)
168	إحصائيات لمواسم دراسية للأطوار التعليمية الثلاثة عبر القطاعين	(53)
171	التغطية الطبية (طب عام، طب مختص، جراحي الأسنان) بالقطاعين	(54)
بالملاحق	توزيع المساكن المأهولة حسب التجهيزات الداخلية الموجودة عبر أحياء القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة (درجة الرفاه)	(55)
بالملاحق	مستوى تقديم الخدمات في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية بالقطاع الحضري الزيادة	(56)
بالملاحق	مستوى تقديم الخدمات في الإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية بالقطاع الحضري القنطرة	(57)
بالملاحق	توزيع أماكن التنقلات من أجل العمل عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(58)
بالملاحق	توزيع أماكن التنقلات من أجل العمل عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(59)
بالملاحق	توزيع أماكن التنقلات من أجل اقتناء اللوازم الشخصية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(60)
بالملاحق	توزيع أماكن التنقلات من أجل اقتناء اللوازم الشخصية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(61)
بالملاحق	توزيع السكان حسب مكان إقتناء الاحتياجات اليومية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(62)
بالملاحق	توزيع السكان حسب مكان إقتناء الاحتياجات اليومية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(63)
بالملاحق	توزيع حركية السكان من أجل علاج عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(64)
بالملاحق	توزيع حركية السكان من أجل علاج عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(65)
بالملاحق	توزيع أسباب اختيار أماكن التسوق لسكان القطاعين عبر الأحياء	(66)
186	عدد حافلات النقل الحضري الجماعي حسب الخطوط بالقطاع الحضري الزيادة	(67)
بالملاحق	توزيع آليات التنقل عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(68)

بالملحق	توزيع آليات التنقل عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(69)
بالملحق	توزيع نسب العجز المسجلة عبر المرافق والتي يعاني منها سكان قطاع الزيادة عبر الأحياء السكنية	(70)
بالملحق	توزيع نسب العجز المسجلة عبر المرافق والتي يعاني منها سكان قطاع القنطرة عبر الأحياء السكنية	(71)
بالملحق	توزيع أسباب تلويث البيئة عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(72)
بالملحق	توزيع أسباب تلويث البيئة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(73)
بالملحق	العوامل المتحكمة في غياب المساحات الخضراء عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(74)
بالملحق	العوامل المتحكمة في غياب المساحات الخضراء عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(75)
بالملحق	توزيع نسب العلاقة الاجتماعية التي تربط السكان بالقطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة	(76)
213	توزيع المخالفات عبر القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة للفترة (2011-2013) م	(77)
217	نمو سكان القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة مقارنة بالمدينة	(78)
218	توزيع المستوى التعليمي للأبناء عبر القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة	(79)
219	توزيع المستوى التعليمي لأرباب الأسر عبر القطاعات الحضريين الزيادة والقنطرة	(80)
بالملحق	توزيع وجود وعدم وجود جمعية الحي عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(81)
بالملحق	توزيع وجود وعدم وجود جمعية الحي عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(82)
بالملحق	الأصل الجغرافي للسكان الوافدون للقطاع الحضري الزيادة	(83)
بالملحق	الأصل الجغرافي للسكان الوافدون للقطاع الحضري القنطرة	(84)
228	دوافع الهجرة بالقطاع الحضري الزيادة عبر الأحياء السكنية	(85)
229	دوافع الهجرة بالقطاع الحضري القنطرة عبر الأحياء السكنية	(86)
بالملحق	التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة	(87)
بالملحق	التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة	(88)
بالملحق	تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بقطاع الزيادة	(89)
بالملحق	تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بقطاع القنطرة	(90)
241	نصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة السكانية ونسبتها عبر القطاعات	(91)
247	تقدير عدد السكان لسنوات (2020، 2025، 2035) م عبر القطاعات	(92)

249	مقارنة معدلات تطور عدد المساكن ونمو السكان عبر القطاعين	(93)
262	تقديرات لعدد السكان والمساكن لسنوات (2020، 2025، 2035) م عبر القطاعين	(94)
266	الاحتياجات المساحية السكنية الحالية عبر القطاع الحضري الزيادة	(95)
269	الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى القريب (2020 م) عبر القطاعين	(96)
270	الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى المتوسط (2025 م) عبر القطاعين	(97)
272	الاحتياجات المساحية السكنية خلال المدى البعيد (2035 م) عبر القطاعين	(98)
277	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق التعليمية عبر القطاعين	(99)
281	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الصحية عبر القطاعين	(100)
283	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الإدارية والخدماتية والأمنية عبر القطاعين	(101)
285	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الشعائرية والاجتماعية عبر القطاعين	(102)
286	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الرياضية والترفيهية والثقافية عبر القطاعين	(103)
292	التوزيع النوعي والمساحي للاحتياجات الوظيفية الحالية والمستقبلية عبر القطاعين	(104)
297	الاحتياجات الحالية وخلال المدى القريب من المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين	(105)
298	الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى المتوسط	(106)
298	الاحتياجات المستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين خلال المدى البعيد	(107)
302	الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المياه الصالحة للشرب عبر القطاعين	(108)
303	توزيع كمية المياه المستعملة عبر القطاعين حاليا وخلال الأمد الثلاثة	(109)

فهرس الأشكال والرسوم البيانية:

الصفحة	عنوان الأشكال والرسوم البيانية	الرقم
17	الأهمية الحضرية لمدينة قسنطينة بين المدن المهيكلية لإقليم الشرق الجزائري	(01)
31	النمو السكاني للقطاع الحضري الزيادة حسب التعدادات	(02)
35	توزيع سكان القطاع الحضري الزيادة حسب النوع	(03)
36	التركيب العمري لسكان القطاع الحضري الزيادة حسب الفئات العمرية	(04)
38	التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري الزيادة	(05)
39	توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري الزيادة	(06)
43	تطور عدد مساكن القطاع الحضري الزيادة حسب التعدادات	(07)
84	النمو السكاني للقطاع الحضري القنطرة حسب التعدادات	(08)
88	توزيع سكان القطاع الحضري القنطرة حسب النوع	(09)
89	التركيب العمري لسكان القطاع الحضري القنطرة حسب الفئات العمرية	(10)
90	التركيب الاقتصادي لسكان القطاع الحضري القنطرة	(11)
92	توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية بالقطاع الحضري القنطرة	(12)
95	تطور عدد مساكن القطاع الحضري القنطرة حسب التعدادات	(13)
135	انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني الأمير عبد القادر	(14)
135	انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني باب القنطرة	(15)
135	انعدام المجالات الشاغرة بالحي السكني بلاد الرومية	(16)
136	المسافة القانونية (PROSPECT) المناسبة للشمس	(17)
137	الحي السكني الزيادة الجماعي	(18)
142	انعكاسات حالة الشبكات التقنية على البيئة العامة عبر مجال القطاعين	(19)

148	نمو السكان وتطور عدد المساكن عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(20)
175	مستوى تقديم الخدمات بالإدارات العمومية والمؤسسات الخدماتية عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(21)
177	توزيع أماكن التنقلات من أجل العمل للسكان عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(22)
178	توزيع أماكن التنقلات من أجل اقتناء اللوازم الشخصية للسكان عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(23)
179	توزيع أماكن التنقلات لاقتناء الاحتياجات اليومية للسكان عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(24)
181	توزيع أماكن تنقلات السكان للعلاج عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(25)
182	توزيع أسباب اختيار أماكن التسوق عبر أحياء القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(26)
189	توزيع آليات التنقل عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(27)
193	توزيع نسب العجز في المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(28)
200	توزيع أسباب تلوث البيئة عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(29)
201	تأثير القمامة على البيئة بالأحياء السكنية عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(30)
202	ملخص حول البيئة العامة وانعكاساتها الجانبية عبر القطاعين	(31)
208	العوامل المتحكممة في غياب المساحات الخضراء عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(32)
211	توزيع نسب طبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربط السكان عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(33)
224	توزيع وجود وعدم وجود جمعية الأحياء عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(34)
227	توزيع الأصل الجغرافي لسكان القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(35)
231	توزيع نسب الفئات المهنية والاجتماعية عبر القطاعين الحضريين اليزادية والقنطرة	(36)
240	تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بالقطاع الحضري اليزادية	(37)
240	تطور عدد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترة (2008-2014) م بالقطاع الحضري القنطرة	(38)
330	البديل المقترح لتدعيم عمل أدوات التهيئة والتعمير مستقبلا	(39)

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(01)	إقليم الشرق الجزائري- الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة-	17
(02)	-مدينة قسنطينة -موقع القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة عبر المجال الحضري القسنطيني	21
(03)	القطاع الحضري الزياضية - مدينة قسنطينة- مراحل النمو الحضري	27
(04)	القطاع الحضري الزياضية - مدينة قسنطينة- تقسيم القطاع إلى أحياء سكنية	28
(05)	القطاع الحضري الزياضية - مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء	33
(06)	القطاع الحضري الزياضية - مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء	45
(07)	القطاع الحضري الزياضية - مدينة قسنطينة- توزيع المرافق الخدمية العامة عبر الأحياء	65
(08)	القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة- مراحل النمو الحضري	77
(09)	القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة- تقسيم القطاع إلى أحياء سكنية	79
(10)	القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء	86
(11)	القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة- توزيع الكثافة السكانية عبر الأحياء	97
(12)	القطاع الحضري القنطرة - مدينة قسنطينة- توزيع المرافق الخدمية العامة عبر الأحياء	118
(13)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة- مدينة قسنطينة- توزيع مؤشر الإسكانية عبر الأحياء	174
(14)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة- مدينة قسنطينة- توزيع أسباب اختيار أماكن التسوق عبر الأحياء	184
(15)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة - مدينة قسنطينة- التوزيع المجالي للمساحات الخضراء	205
(16)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة- مدينة قسنطينة- طبيعة الملكية العقارية للأراضي	221
(17)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة - مدينة قسنطينة- تنظيم عملية التدخل على المباني السكنية القائمة	260
(18)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة-مدينة قسنطينة- المرافق الخدمية العامة والوظيفية المقترحة لتلبية احتياجات السكان في أفق 2025.	299
(19)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة - مدينة قسنطينة - مدى صلاحية الأراضي للتعمير	318
(20)	القطاعين الحضريين الزياضية والقنطرة - مدينة قسنطينة - مناطق التوسع المستقبلي	320

فهرس الصور:

الصفحة	عنوان الصورة	رقم الصورة
51	تمثل نمط السكن الجماعي بالقطاع الحضري الزيادة	(01)
52	تمثل نمط السكن نصف الجماعي بالقطاع الحضري الزيادة	(02)
52	تمثل نمط السكن التطوري (Evolutif) بالقطاع الحضري الزيادة	(03)
53	تمثل نمط السكن الذاتي بالقطاع الحضري الزيادة	(04)
53	تمثل نمط السكن الفردي الحديث بالقطاع الحضري الزيادة	(05)
54	تمثل نمط سكن التحصيصات (فيلا) بالقطاع الحضري الزيادة	(06)
54	تمثل سكن الصفيح (القصديري) بالقطاع الحضري الزيادة	(07)
103	تمثل نمط السكن الأوروبي الفيلا بالقطاع الحضري القنطرة	(08)
103	تمثل نمط السكن الأوروبي الجماعي بالقطاع الحضري القنطرة	(09)
104	تمثل النمط الفردي (الذاتي) بالقطاع الحضري القنطرة	(10)
104	تمثل النمط الفوضوي الصلب بالقطاع الحضري القنطرة	(11)
105	تمثل النمط الفردي الحديث بالقطاع الحضري القنطرة	(12)
105	تمثل السكن القصديري بالقطاع الحضري القنطرة	(13)
128	تمثل النمط العمودي بالقطاع الحضري الزيادة	(14)
128	تمثل النمط الأفقي بالقطاع الحضري القنطرة	(15)
131	زحف العمران على المساحة الغابية وإتلاف جزء منها بالحي السكني جبل الوحش	(16)
131	اجتياح العمران ونفاذ الاحتياطات العقارية بالحي السكني باب القنطرة	(17)
133	مباني على حافة الطريق الولائي رقم (51) بالحي السكني جبل الوحش	(18)
133	مباني بجوار خط السكة الحديدية بالحي السكني باب القنطرة	(19)
134	إقامة مباني سكنية على أنقاض النواة القديمة بالقطاع الحضري القنطرة	(20)
		(21)

137	عدم تهيئة المجالات المحيطة بالعمارات الجماعية بالحي السكني الزيدانية	(22)
		(23)
138	الكثافة المرتفعة بالحي السكني الباردة	(24)
138	الكثافة المرتفعة بالحي السكني بلاد الرومية	(25)
139	فوضى في شغل الأرض بالحي السكني سر كينة	(26)
139	فوضى في شغل الأرض بالحي السكني بوشامة	(27)
140	تسربات في قنوات الصرف الصحي بالحي السكني جبل الوحش	(28)
140	تصريف المياه القدرة في الحفرة بالحي السكني الباردة	(29)
141	تسرب المياه الصالحة للشرب بالحي السكني الأمير عبد القادر	(30)
141	تسربات كبيرة بقنوات المياه الصالحة للشرب بالحي السكني باب القنطرة	(31)
142	تدهور حالة الممرات بالحي السكني باب القنطرة	(32)
142	تآكل وتصدع الأرصفة بالحي السكني جبل الوحش	(33)
143	غياب وتدهور حالة المساحات المخصصة للأطفال بالحي السكني الزيدانية وساقية سيدي يوسف	(34)
		(35)
145	تعدد الأنماط السكنية بالمجال السكني للقطاع الحضري القنطرة	(36)
145	اندماج النسيج الحضري المخطط مع غير المخطط بالقطاع الحضري الزيدانية	(37)
		(38)
146	أزمة السكن وظهور الأكواخ القصديرية بالقطاع الحضري الزيدانية	(39)
		(40)
	الاستيلاء على الأماكن العمومية بممارسة أنشطة تجارية غير رسمية	(41)
147	الاستيلاء على الأماكن العمومية بإضافة أجزاء للمساكن الأرضية	(42)
	الاستيلاء على الأماكن العمومية وتحويلها لحدائق خاصة وغير مهياة	(43)
151	تشويه مظهر العمارة بإدخال تعديلات مختلفة بالحي السكني الزيدانية	(44)

151	مساكن في حالة ترميم بالحي السكني باب القنطرة	(45)
151	عدم تناسق المظهر الخارجي للعمارة بالحي السكني ساقية سيدي يوسف	(46)
153	سقوط مباني بالحي السكني بلاد الرومية	(47)
153	هشاشة المساكن بالحي السكني باب القنطرة	(48)
159	تعديل الواجهة	(49)
159	عدم احترام الارتفاع المرخص (CES)	(50)
159	الاستيلاء على أملاك الغير	(51)
159	تعدد المرائب بالمبنى الواحد	(52)
159	تحويل استعمال الطابق الأرضي	(53)
159	تبديل المخطط	(54)
162	تغيير الشكل الطبيعي العام لجبل سيدي مسيد بشق الطريق الوطني رقم (03)	(55)
162	تغيير المظهر الطبيعي العام لجبل سيدي مسيد بإقامة مرافق وبعض المساكن به	(56)
163	إدخال تغييرات بطلاء الحواف الصخرية بالحي السكني محمد لوصيف	(57)
163	إقامة مرافق قرب الحواف الصخرية بالحي السكني محمد لوصيف	(58)
163	تغيير الشكل الطبيعي العام لجبل الوحش بإنجاز نفق للطريق السيار شرق غرب	(59)
164	الفوضى في وضع إشارات المرور بالحي السكني الأمير عبد القادر	(60)
		(61)
165	اللوحات التراثية بالحي السكني باب القنطرة	(62)
165	اللوحات الإشهارية بالحي السكني جبل الوحش	(63)
167	مجسم النصب التذكارى باب القنطرة بساحة باب القنطرة	(64)
167	مجسم مريم العذراء بالحي السكني فج الرياح	(65)
167	مجسم (monument aux mort) بالحي السكني باب القنطرة	(66)
187	الركن العشوائي أمام مدخل المستشفى الجامعي بالحي السكني باب القنطرة	(67)

187	ندرة مواقف سيارات الأجرة عبر الأحياء السكنية للقطاعين	(68)
187	الركن العشوائي أمام مداخل المساكن والمرافق الخدمية العامة بجل أحياء القطاعين	(69)
		(70)
188	أزمة حركة المرور الخانقة خلال الساعات الأولى للنهار في مفترق الطرق باب القنطرة	(71)
		(72)
192	قدم بعض حافلات النقل الحضري أخل بمكونات خدمة النقل الحضري الجماعي	(73)
192	عدم احترام محطات التوقف المخصصة لحافلات النقل الحضري الجماعي	(74)
192	محطة النقل الحضري الجماعي مقامة بجوار المباني بالحي السكني جبل الوحش	(75)
195	أماكن الراحة والترفيه قيد أشغال التهيئة بالحي السكني باب القنطرة	(76)
195	ملعب لكرة القدم يفنقر لأدنى شروط التهيئة بالحي السكني الزيدانية	(77)
197	تلويث المحيط بالنفايات الصلبة بالحي السكني الأمير عبد القادر	(78)
197	انتشار النفايات بالحي السكني الباردة	(79)
197	مياه الصرف الصحي تعبر بالحي السكني بوشامة	(80)
197	مياه الصرف الصحي تعبر بجوار السكن القصديري بالحي السكني الزيدانية	(81)
198	تدمير الغطاء النباتي الطبيعي جنوب غرب القطاع الحضري القنطرة	(82)
198	إهمال ورمي الردم بالمجال الغابي بالجهة الشمالية لغابة جبل الوحش	(83)
199	إحداث تشوهات بسطح الأرض نتيجة إنجاز المقطع التابع الجسر العملاق بقطاع القنطرة	(84)
199	إحداث تشوهات بسطح الأرض بسبب إنجاز السلام بالحي السكني سركينة	(85)
206	غياب تام للمساحات الخضراء بالحي السكني الزيدانية	(86)
206	نقص في المساحات الخضراء بالحي السكني باب القنطرة	(87)
207	مساحات غابية غير مهياًة بقطاع القنطرة	(88)
207	حديقة بورصاص دون تهيئة بالحي السكني القنطرة	(89)
207	إهمال السكان لتهيئة المساحات الخضراء بالحي لسكني جبل الوحش	(90)
		(91)

209	انتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي بالحي السكني باب القنطرة	(92)
209	انتشار النشاط الاقتصادي غير الرسمي وتلويثه للمحيط بالحي السكني الأمير عبد القادر	(93)
212	ظاهرة رعي الأبقار في المزابل العمومية وتربية الحيوانات الأليفة عبر الأحياء (الحي السكني الباردة والزيادية)	(94)
		(95)
215	تعزيز الحماية الأمنية للمساكن بالحي السكني الأمير عبد القادر وجبل الوحش	(96)
		(97)
259	تمثل نماذج لمباني سكنية قبل وبعد عملية الترميم والتهديب بالقطاع الحضري القنطرة (عبر الحي السكني باب القنطرة وبوشامة)	(98)
		(99)
		(100)
		(101)
		(102)
		(103)
271	تمثل نموذج لمباني سكنية فردية متناسقة الشكل والألوان مقترحة للتوسع عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	(104)
271	تمثل نموذج لمباني سكنية جماعية منظمة بطريقة مثالية مقترحة للتوسع عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	(105)
287	تمثل المظهر العام للحدائق العمومية المقترحة	(106)
288	تمثل نموذج لمساحات اللعب المقترحة بالقرب من المباني الجماعية	(107)
189	تمثل نموذج لأماكن لعب الأطفال واستراحة كبار السن المقترحة عبر الأحياء	(108)
306	تمثل نموذج لطريق مهياً بطريقة جيدة	(109)
308	تمثل إعادة تنظيم ساحة الأمير عبد القادر بالحي السكني باب القنطرة	(110)
310	تمثل موقف مقترح لركن السيارات مهياً ومنظم بطريقة راقية	(111)
312	تمثل مقطع لمختلف التنقلات عبر جسر صالح باي العملاق	(112)
314	تمثل نماذج أقترحت لتحسيس السكان بحماية البيئة	(113)
		(114)
		(115)

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
01	المقدمة عامة
مدخل عام... التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	
11	تمهيد
11	أولاً- مفاهيم وتشريعات النمو الحضري في الجزائر
11	I- مفاهيم التحضر والحضرية والنمو الحضري
14	II- تشريعات النمو الحضري في الجزائر
15	ثانياً- الأهمية الإقليمية والجغرافية لمدينة قسنطينة
18	ثالثاً- التعريف العام بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة
18	I- التعريف العام بالقطاع الحضري القنطرة
18	1- موقع القطاع عبر المجال الحضري القسنطيني
19	2- الحدود الإدارية للقطاع
19	II- التعريف العام بالقطاع الحضري الزيادة
19	1- موقع القطاع عبر المجال الحضري القسنطيني
19	2- الحدود الإدارية للقطاع
20	رابعاً- الأهمية الحضرية البارزة للقطاعين
22	الخلاصة
الفصل الأول... الواقع القائم بالقطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	
23	تمهيد
23	النموذج الأول ... القطاع الحضري الزيادة
23	أولاً - مراحل النمو الحضري عبر القطاع واتجاهاته
23	I- بداية ظهور النواة الأولى (1966-1978) م

24	II- استمرار النمو الحضري (1978-1980) م
24	III- مواصلة النمو الحضري بالاتجاه الغربي (1980-1990) م
25	IV- نمو عمودي والتحام النسيج الحضري (1990-2014) م
25	ثانيا- النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني
25	I- تقسيم القطاع الحضري الزيادة إلى أحياء سكنية
29	II- المؤهلات البشرية
29	1- مراحل النمو السكاني (كمؤشر للنمو الحضري) في القطاع
30	أ- نمو سكاني سريع ومرتفع نسبيا (1987-1998) م
30	ب- نمو سكاني بطيء نسبيا (1998-2008) م
31	2- توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري الزيادة
32	أ- نطاق الكثافة السكانية العالية (315-338) نسمة/هكتار
32	ب- نطاق الكثافة السكانية المتوسطة (144) نسمة/هكتار
32	ج- نطاق الكثافة السكانية المنخفضة (48-61) نسمة/هكتار
34	د- نطاق الكثافة السكانية المنخفضة جدا (11) نسمة/هكتار
34	3- التركيب النوعي والعمري لسكان القطاع
34	أ- التركيب النوعي للسكان
35	ب- التركيب العمري لسكان القطاع
35	- فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات)
35	- فئة المتدرسين من (6-12) سنة
35	- فئة المتدرسين من (13-21) سنة
35	- الفئة النشطة من (22-59) سنة
36	- فئة المسنين أكبر من 60 سنة
36	4- المؤهلات الاقتصادية

37	أ- التركيب الاقتصادي لسكان القطاع
37	أ-1- الفئة النشطة (15-60) سنة
37	أ-1-1- السكان المشتغلون (العاملون فعلا)
37	أ-1-2- السكان البطالين
37	أ-2- الفئة غير النشطة
38	5- التركيب الوظيفي لسكان القطاع
39	6- العمالة والإعالة والبطالة
40	أ- العمالة
40	ب- الإعالة
40	ج- معدل البطالة
42	III- خصائص المجال السكني للقطاع الحضري الزيدانية
42	1- تطور عدد المساكن عبر التعدادات
44	2- توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية
44	أ- نطاق الكثافة السكنية العالية (52-68) مسكن/هكتار
44	ب- نطاق الكثافة السكنية المتوسطة (27) مسكن/هكتار
44	ج- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة (10-12) مسكن/هكتار
46	د- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة جدا (2) مسكن / هكتار
46	3- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري الزيدانية
47	4- تباين في مستوى البيئة السكنية
47	أ- معدل إشغال المسكن (TOL)
48	أ-1- الفئة الأولى: معدل إشغال المسكن مرتفع
48	أ-2- الفئة الثانية: معدل إشغال المسكن متوسط
48	ب- تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع عبر التعدادات (1987-1998-2008) م

49	ج- معدل إشغال الغرفة (TOP)
49	ج-1- الفئة الأولى: درجة تراحم مرتفعة
50	ج-2- الفئة الثانية: درجة تراحم متوسطة
51	5- توزيع أنماط المباني السكنية بالقطاع
51	أ- نمط السكن الجماعي
52	ب- نمط السكن نصف الجماعي
52	ج- نمط السكن الفردي
52	ج-1- نمط السكن التطوري (Evolutif)
53	ج-2- نمط السكن الذاتي
53	د- نمط السكن الفردي الحديث
54	هـ- نمط سكن التحصيصات (فيلا)
54	و- سكن الصفيح (القصديري)
55	ثالثا- التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع
55	I- المرافق الخدمية العامة بالقطاع
55	1- المرافق التعليمية
55	أ-الطورين الأول والثاني
57	ب-الطور الثالث
58	ج-الطور الثانوي والتقني
59	2- المرافق الصحية
61	3- المرافق الإدارية والخدماتية
61	4- المرافق الأمنية
62	5- المرافق الاجتماعية
62	6- المرافق الرياضية والترفيهية

63	7- المرافق الشعائرية
66	II- توزيع المرافق الوظيفية
66	1- الأسواق التجارية العامة
66	2- المحلات التجارية
68	رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع
68	I- نسبة التغطية بالشبكات التقنية
68	1- الكهرباء
69	2- غاز المدينة
69	3- المياه الصالحة للشرب
70	4- الصرف الصحي
71	II- المنشآت الحضرية
71	1- تصنيفها ومواصفاتها
71	أ- الطريق الرئيسي
71	ب- الطرق الأولية
71	ج- الطرق الثانوية
73	د- الطرق الثالثية
73	هـ- الممرات والدروب
73	و- مفترق الطرق الزيدية
73	ز- الساحات العامة (الباحات):
النموذج الثاني ... القطاع الحضري القنطرة	
74	أولاً- مراحل النمو الحضري واتجاهاته عبر القطاع
74	I- بداية توجيه النمو الحضري نحو القنطرة (قبل 1935) م
75	II- اكتمال العمران الأوروبي وبداية النمو الفوضوي (1935-1966) م

76	III- استمرار النمو الفوضوي بالقطاع (1966-1980) م
76	IV- التشعب وبداية إزالة الأكوخ القصديرية (1980-2004) م
78	ثانيا- النمو الحضري بين المؤهلات البشرية والمجال السكني
78	I- تقسيم القطاع الحضري القنطرة إلى أحياء سكنية
80	II- المؤهلات البشرية
80	1- مراحل النمو السكاني (كمؤشر للنمو الحضري) في القطاع
81	أ- النمو السكاني يتراجع (1987-1998) م
83	ب- النمو السكاني في تراجع مستمر (1998-2008) م
84	2- توزيع الكثافة السكانية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة
84	أ- نطاق الكثافة السكانية العالية (256-257) نسمة/ هكتار
85	ب- نطاق الكثافة السكانية المتوسطة (172-174) نسمة/ هكتار
85	ج- نطاق الكثافة السكانية الضعيفة (73) نسمة/ هكتار
85	د- نطاق الكثافة السكانية الضعيفة جدا (48) نسمة/ هكتار
87	3- التركيب النوعي والعمري لسكان القطاع
87	أ- التركيب النوعي للسكان
88	ب- التركيب العمري لسكان القطاع
88	- فئة الأطفال (أقل من 6 سنوات)
88	- فئة المتدرسين من (6- 12) سنة
88	- فئة المتدرسين من (13-21) سنة
88	- الفئة النشطة من (22-59) سنة
88	- فئة المسنين أكبر من 60 سنة
89	4- المؤهلات الاقتصادية
89	أ- التركيب الاقتصادي لسكان القطاع

89	أ-1- الفئة النشطة (15-60) سنة
90	أ-1-1- السكان المشتغلون (العاملون فعلا)
90	أ-1-2- السكان البطالين
90	أ-2- الفئة غير النشطة
91	5- التركيب الوظيفي لسكان القطاع
92	6- العمالة والإعالة والبطالة
92	أ- العمالة
92	ب- الإعالة
93	ج- معدل البطالة
93	III- خصائص المجال السكني للقطاع الحضري القنطرة
94	1- تطور عدد المساكن عبر التعدادات
96	2- توزيع الكثافة السكنية عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة
96	أ- نطاق الكثافة السكنية العالية (46-49) مسكن/ هكتار
96	ب- نطاق الكثافة السكنية المتوسطة (41-49) مسكن/ هكتار
96	ج- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة (18) مسكن/ هكتار
98	د- نطاق الكثافة السكنية المنخفضة جدا (11) مسكن/ هكتار
98	3- توزيع المساكن حسب طبيعة الاستعمال عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة
99	4- تباين في مستوى البيئة السكنية
99	أ- معدل إشغال المسكن (TOL)
99	أ-1- الفئة الأولى: معدل إشغال المسكن مرتفع
100	أ-2- الفئة الثانية: معدل إشغال المسكن متوسط
100	أ-3- الفئة الثالثة: معدل إشغال المسكن ضعيف
100	ب- تطور معدلات إشغال المسكن بالقطاع عبر التعدادات (1987-1998-2008) م

101	ج- معدل إشغال الغرفة (TOP)
102	5- توزيع أنماط المباني السكنية بالقطاع
103	أ- نمط السكن الأوروبي
103	أ-1- نمط السكن الأوروبي الفيلا
103	أ-2- نمط السكن الأوروبي الجماعي
104	ب- نمط السكن الفردي (الذاتي)
104	ج- نمط السكن الفوضوي الصلب
105	د- نمط السكن الفردي الحديث
105	هـ- سكن الصفيح (القصديري)
106	ثالثا- التوزيع المجالي للمرافق الخدمية العامة والوظيفية بالقطاع
106	I- المرافق الخدمية العامة بالقطاع
106	1- المرافق التعليمية
106	أ-الطورين الأول والثاني
107	ب-الطور الثالث
109	ج-الطور الثانوي والتقني
111	2- المرافق الصحية
112	3- المرافق الإدارية والخدماتية
114	4- المرافق الأمنية
114	5- المرافق الاجتماعية
115	6- المرافق الرياضية والترفيهية
116	7- المرافق الشعائرية
119	II - توزيع المرافق الوظيفية
119	1- الأسواق التجارية العامة

119	2- المحلات التجارية
121	رابعاً- توزيع خدمات الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية بالقطاع
121	I- نسبة التغطية بالشبكات التقنية
121	1- الكهرباء
121	2- غاز المدينة
122	3- المياه الصالحة للشرب
123	4- الصرف الصحي
124	II- المنشآت الحضرية
124	1- تصنيفها ومواصفاتها
124	أ- الطريق الوطني رقم (03)
124	ب- الطرق الأولية
125	ج- الطرق الثانوية
125	د- الطرق الثالثية
125	هـ- الجسور
125	و- السكة الحديدية
125	ز- الساحات العامة (الباحات)
126	الخلاصة
الفصل الثاني ... تحليل وتفسير انعكاسات النمو الحضري على القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة	
130	تمهيد
130	أولاً- ميدان العقار واستهلاك المجال عبر القطاعين
130	I- استهلاك غير عقلائي للعقار الحضري عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة
130	1- استنفاد الاحتياطات العقارية الصالحة للتعمير عبر القطاعين
132	2- عدم احترام أروقة الأمان الطبيعية والبشرية عند استهلاك المجال (الارتقاقات)

132	أ- الارتفاعات الطبيعية
132	ب- الارتفاعات البشرية
133	3- إقامة مباني سكنية على أنقاض النواة القديمة بقطاع القنطرة
134	4- انعدام المجالات شاغرة عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة
136	5- أحياء السكن الجماعي بقطاع الزيدانية : معدل شغل الأرض منخفض لكن بدون تهيئة
138	6- التركيز الشديد للسكان على مستوى الأحياء السكنية عبر القطاعين
139	II- الأحياء السكنية والشبكات التقنية
139	1- عفوية استغلال المجال الحضري عبر القطاعين
140	2- أحياء غير مهياً وبدون شبكات رئيسية
143	3- غياب المساحات المخصصة للأطفال داخل الأحياء السكنية
143	4- التلاقي المجالي بين النسيج الحضري المخطط والعشوائي غير المخطط
145	5- أزمة السكن وظهور الأكوخ القصدية
146	6- الاستيلاء على الأماكن العمومية المحيطة بالسكن الجماعي
148	7- نمو السكان وتطور عدد المساكن : تباين كبير
149	8- إدخال تغييرات بالمساكن الجماعية ونصف الجماعية والجماعي الأوروبي
150	أ- القطاع الحضري الزيدانية
150	ب- القطاع الحضري القنطرة
152	9- تدهور حالة المساكن عبر أحياء القطاع الحضري القنطرة
153	10- تنوع وتداخل ملكيات المساكن عبر القطاعين
153	أ- القطاع الحضري الزيدانية
154	ب- القطاع الحضري القنطرة
155	11- المضاربة بأسعار الكراء والبيع للسكنات الاجتماعية عبر القطاعين
156	12- عدم تغطية أحياء القطاعين الحضريين بمخططات شغل الأرض (POS)

158	13-انتشار البناء المخالف لمقاييس التعمير (المخالفات العمرانية)
160	14-عناصر تأثيث المجال الحضري: غياب التناسق الجمالي الحضري لمكونات البنية الحضرية
160	أ-عناصر طبيعية
160	ب-عناصر تأثيث المجال الحضري
161	أ-1-عناصر الجمال الطبيعي
161	أ-1-1- جبل سيدي مسيد
162	أ-1-2- الحواف الصخرية
163	أ-1-3- جبل الوحش
164	ب-عناصر تأثيث الشارع
164	ب-1-العناصر الإرشادية
164	ب-1-1-إشارات المرور
165	ب-1-2-العلامات المرورية الضوئية
165	ب-1-3-اللوحات الإشهارية
165	ب-1-4-حاويات القمامة
166	ب-1-5- المجسمات الجمالية
166	1-المجسم الأول: النصب التذكري بساحة باب القنطرة
166	2-المجسم الثالث: مريم العذراء
167	3-المجسم الثاني: (monument aux mort)
168	ثانيا- المرافق الخدمية العامة والوظيفية وأثرها على تنقلات السكان عبر القطاعين
168	I-ضغط واكتظاظ على مستوى المرافق التعليمية والحجرات
169	II-التفاوت في التغطية الطبية بين القطاعين
171	III-نقص في بعض التجهيزات الضرورية الداخلية عبر مساكن القطاعين
172	1-الفئة الأولى: مؤشر إسكانية جيد جدا (95.45-99.46) %

173	2-الفئة الثانية: مؤشر إسكانية جيد (83.33-93.71) %
173	3-الفئة الثالثة: مؤشر إسكانية متوسط (51.93-77.08) %
175	IV-رداءة مستوى تقديم الخدمات بالإدارات العمومية والمؤسسات الخدماتية
176	V-التنقلات من أجل إقتناء الحاجيات
176	1-الحركة من أجل إقتناء الحاجيات
176	أ-التنقل من أجل العمل
178	ب-التنقل من أجل اقتناء اللوازم الشخصية
179	ج-التنقل من أجل الاحتياجات اليومية
180	د-التنقل من أجل العلاج
181	هـ-أسباب اختيار أماكن التسوق للسكان
185	VI-إشكالية تنظيم حركة المرور عبر القطاعين
189	VII-رداءة مستوى خدمة النقل الحضري الجماعي بالقطاع الحضري الزيادة
191	VIII-مؤشرات خدمة النقل الحضري الجماعي
193	IX-محدودية وانعدام بعض المرافق عبر أحياء القطاعين
194	1-صغر مساحة الفناء للمرافق التعليمية بقطاع القنطرة
195	ثالثا- النمو الحضري وأثاره البيئية على مجال القطاعين
195	I-النمو الحضري والتلوث وبيئة غير صحية
195	1-عدم التحكم في الملوثات الحضرية : انتشار الأمراض والأوبئة
198	2-الإخلال بالتوازن الإيكولوجي
198	أ-تدمير الغطاء النباتي
199	ب-إحداث تشوهات في سطح الأرض
199	ج-تدمير التربة الزراعية
200	د-الأسباب المتحكمة في الآثار البيئية السائدة

202	ه-المساحات الخضراء تكاد تنعدم عبر مجال القطاعين
203	ه-1-أنواع المساحات الخضراء
203	ه-1-1-المساحات الغابية
203	ه-1-2-الحدائق العامة
204	ه-1-3-المساحات الخضراء داخل المرافق الخدمية العامة
204	ه-1-4-المساحات الخضراء المرافقة للمباني السكنية
204	ه-2-التوزيع المجالي للمساحات الخضراء عبر القطاعين
206	ه-3-العوامل المعيقة لتوسع المساحات الخضراء عبر القطاعين
208	رابعا- النمو الحضري وأثاره الاقتصادية والاجتماعية
208	I-النمو الحضري وأثاره الاقتصادية
208	1-انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية عبر الأحياء السكنية للقطاعين
210	2-سيطرة قطاع الخدمات والإدارة على النشاط الاقتصادي لسكان القطاعين
210	II-النمو الحضري وأثاره الاجتماعية
210	1-تقهقر في العلاقات الاجتماعية بين السكان
212	2-إدخال بصمات الطابع الريفي عبر المجال الحضري للقطاعين
213	3-الأعراس البدوية المزعجة
213	4-الجريمة الحضرية : تنوع وتفاوت بين القطاعين
214	5-مضاعفة الحماية الأمنية بالمساكن
215	خامسا- العوامل المتحكمة في التنظيم المجالي الراهن عبر القطاعين
216	I-تأثير العامل التاريخي
216	II-تأثير العامل البشري
217	1-النمو السكاني
217	2-تأثير العامل الثقافي

217	أ-المستوى التعليمي للأبناء
219	ب-المستوى التعليمي لأرياب الأسر
220	III- تأثير العامل الاقتصادي
220	1- طبيعة الملكية العقارية لأراضي قطاع الزيادة
222	2- طبيعة الملكية العقارية لأراضي قطاع القنطرة
223	IV- تأثير العامل الاجتماعي
225	1- الهجرة
225	أ-الأصل الجغرافي للسكان الوافدون للقطاعات الحضرية والزيادة والقنطرة
225	أ-1- السكان الوافدون من أحياء المدينة
226	أ-2- السكان الوافدون من بلديات الولاية
226	أ-3- السكان الوافدون من خارج الولاية
227	ب-دوافع الهجرة لهؤلاء السكان
227	ب-1- القطاع الحضري الزيدانية
229	ب-2- القطاع الحضري القنطرة
230	2- التركيبة المهنية والاجتماعية للسكان: مستوى اقتصادي متوسط ومتقارب بين القطاعين
231	V- الموقع الهام للقطاعات الحضرية والزيادة والقنطرة
231	VI- تأثير عامل عدم الاهتمام
232	VII- تأثير العامل الطبيعي
234	الخلاصة
الفصل الثالث... النمو الحضري والأفاق المستقبلية للتنظيم المجالي الحضري	
235	تمهيد
235	أولا- المستقبل العددي للسكان عبر القطاعات الحضرية والزيادة والقنطرة
236	I- العامل الطبيعي

236	1-المواليد
238	2-الوفيات: استقرار نسبي في عدد الوفيات
239	3-الزيادة الطبيعية
241	II- العامل غير الطبيعي (صافي الهجرة) عبر القطاعين
242	1- الزيادة الطبيعية: تفاوت كبير بين القطاعين
242	2-صافي الهجرة: هجرة وافدة عبر القطاعين
244	III- فرضيات النمو السكاني عبر القطاعين
245	1- الفرضية الضعيفة
245	2-الفرضية القوية
246	3-الفرضية المتوسطة
248	ثانيا- تقدير احتياجات السكان الحالية والمستقبلية من السكن عبر القطاعين
248	I-الاحتياجات السكنية الحالية في سنة 2015 م
251	II-تنظيم عملية التدخل على المجال السكني القائم عبر القطاعين
251	1-التدخل الأول: الإزالة (Résorption) التامة للأكواخ القصدية المتبقية عبر مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة على المدى القريب 2020 م كحد أقصى.
253	2-التدخل الثاني: التسوية القانونية للأنسجة الفوضوية على المدى القريب (2020 م) والمتوسط (2025 م) كأخر أجل لإتمام عملية التسوية لجميع المباني السكنية عبر القطاعين.
256	3- التدخل الثالث: عملية الترميم (Restauration) والتهديب (Réhabilitation)
261	III-الاحتياجات السكنية المستقبلية عبر القطاعين
261	1-الاحتياجات السكنية على المدى القريب سنة 2020 م
262	2-الاحتياجات السكنية على المدى المتوسط سنة 2025 م
262	3-الاحتياجات السكنية على المدى البعيد سنة 2035 م
263	IV- تقدير مساحة الاحتياجات الحالية والمستقبلية من السكن وملحقاته عبر القطاعين
264	1-تقدير مساحة الاحتياجات الحالية من السكن وملحقاته بقطاع الزيادة

266	2-تقدير مساحة الاحتياجات السكنية على المدى القريب سنة 2020 م
269	3- تقدير الاحتياجات السكنية المستقبلية على المدى المتوسط سنة 2025 م
272	4- تقدير مساحة الاحتياجات السكنية المستقبلية على المدى البعيد سنة 2035 م
273	ثالثا- تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين
273	I-الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الخدمية العامة عبر القطاعين
273	1-المرافق التعليمية
274	أ- مرافق التطويرين الأول والثاني
276	ب- مرافق التطور الثالث
277	ج- مرافق التطور الثانوي والتقني
278	2-المرافق الصحية
281	3-المرافق الإدارية الخدمية والأمنية
282	أ- المرافق الإدارية والخدمية
282	ب- المرافق الأمنية
284	4- المرافق الشعائرية والاجتماعية
284	أ- المرافق الشعائرية
284	ب-المرافق الاجتماعية
285	5- المرافق الرياضية والترفيهية والثقافية
289	II-الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المرافق الوظيفية عبر القطاعين
290	1-التجارة الصافية
291	2-التجارة الحرفية والمهنية
293	3-التجارة الخدمية
296	III-حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية عبر القطاعين
296	1- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية للفترة (2015-2020) م عبر القطاعين

297	2- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال المدى المتوسط عبر القطاعين
298	3- حوصلة مساحة السكن والمرافق الخدمية العامة والوظيفية خلال المدى البعيد عبر القطاعين
300	رابعا- التدخل على مستوى الشبكات التقنية والمنشآت الحضرية
300	I- الشبكات التقنية
300	1- شبكة المياه الصالحة للشرب (A.E.P): تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية منها
300	أ- تقدير الاحتياجات الحالية سنة 2015 م
300	ب- تقدير الاحتياجات المستقبلية على الأمد القريب والمتوسط والبعيد
303	2- شبكة الصرف الصحي (Assainissement)
304	3- شبكة الكهرباء
305	4- شبكة غاز المدينة
305	II- المنشآت الحضرية
305	1- شبكة الطرق (V.R.D)
305	أ- الطرق الثانوية (Les Voies Secondaires)
307	ب- الطرق الثالثية (Les Voies Tertiaires)
307	ج- الممرات والدروب
307	د- الساحات العمومية
309	هـ- التدخل على مستوى تنظيم النقل الحضري الجماعي (Transport urbaine collectif)
311	و- التدخل على مفترق الطرق: مشروع جسر صالح باي العملاق وزيادة السيولة المرورية عبر القطاعين
312	خامسا- التدخل على المستوى الاجتماعي للسكان والبيئي عبر القطاعين
312	I- التدخل على مستوى الجانب الاجتماعي للسكان عبر القطاعين
313	II- التدخل على مستوى الجانب البيئي عبر القطاعين
314	سادسا- آليات النمو الحضري المستقبلي لمجال الدراسة بين الخيارات والحتميات
315	I- مناطق التوسع المستقبلي عبر القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة

315	1-القطاع الحضري الزيادية: "التوسع المستقبلي تمحور بين خيارين"
317	2- القطاع الحضري القنطرة: "التوسع المستقبلي العام بين خيار وحيد وحتمي"
321	سابعا- مدى مساهمة أدوات التهيئة والتعمير في معالجة وتنظيم المجال الحضري عبر القطاعين
321	I-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)
324	II-مخطط شغل الأرض (POS)
325	III-أدوات مراقبة قواعد التعمير
328	IV-القواعد العامة للتهيئة والتعمير
331	الخلاصة
332	الخلاصة العامة
-	شرح أهم الرموز الواردة في المضمون
-	الملاحق
-	نموذج من الإستثمارات
-	جداول ملحق
-	قائمة المصادر والمراجع
-	الفهارس
-	1-فهرس الجداول
-	2-فهرس الأشكال الرسوم البيانية
-	3-فهرس الخرائط
-	4-فهرس الصور
-	5-فهرس الموضوعات
-	الملخص والمفردات الإستدلالية

المخلص:

موضوع بحثنا في هذه الدراسة هو النمو الحضري وانعكاساته على تنظيم مجال القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة بمدينة قسنطينة، هذه الأخيرة كان لأهمية موقعها ضمن الشبكة الحضرية لمدن إقليم شرق البلاد الذي أكسبها ميزة المجال الجاذب، والنتيجة تشبع مجالها الحضري وظهور قطاعات حضرية كتوسعات تمتص فائض النمو السكاني أهمها: **القطاعين الحضريين الزيادة والقنطرة.**

فالمؤهلات السكانية والاقتصادية كان لها دورا بارزا في تسارع وتيرة النمو الحضري بهما، حيث تمثلت هذه الظاهرة في اتساع مساحة النسيج الحضري والتباين في الكثافة السكانية والسكنية عبر الأحياء واللاتوازن في توزيع مكونات المجال الحضري، ما ترتب عنه عدة انعكاسات سلبية مجالية وخدماتية وبيئية واجتماعية واقتصادية متشعبة حيث أضحت الحياة الحضرية للسكان معقدة وستتعدد مستقبلا مع تراكم العجز في السكن والمرافق ورداءة نوعية مختلف الخدمات وتدهور المحيط البيئي.

ومن أجل التحكم في هذه الظاهرة كان لا بد من تقديم بدائل مستقبلية وفي مقدمتها تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية إلى جانب تحسين نظام التسيير وضرورة تطبيق ما جاء به قانون التهيئة والتعمير ومشاركة مختلف الهيئات الحكومية والمواطنين في تطبيقه ولو بصورة جزئية، وهذا من أجل الإرتقاء بالتنظيم المجالي الحضري للقطاعين وجعله يظهر بصورة متوازنة ومتناسقة ومتكاملة وخلق بيئة حضرية منظمة ومريحة للسكان.

المفردات الإستدلالية

مدينة قسنطينة، النمو الحضري، التنظيم المجالي، الانعكاسات، القطاع الحضري، المجال الحضري، الأحياء السكنية، المرافق، التسوية القانونية، الإزالة، التوسع المستقبلي.

Résumé:

L'objet de notre recherche dans cette étude est la croissance urbaine et son impact sur l'organisation de l'espace de deux secteurs urbains de Ziadia et Kantara dans la ville de Constantine, vu l'importance de sa situation dans l'aire urbaine des villes de l'Est du pays, a obtenu un avantage du terrain attractif et le résultat est la saturation de l'espace urbain et l'émergence de secteurs urbains qui absorbent la croissance de la population surplus, y compris : les secteurs Ziadia et Kantara.

Les potentialités humaines et économique ont eu un rôle important dans l'accélération du rythme de la croissance urbaine représenté par l'extension du tissu urbain et de la variation dans la densité résidentielle à travers les quartiers et le déséquilibre dans la répartition des composantes de l'espace urbain ce qui influence négativement sur l'espace, les services, l'environnement, société et l'économie où est devenue la vie urbaine complexe pour la population et compliqué à l'avenir avec l'accumulation des déficits en matière de logement, les services publics et la mauvaise qualité des divers services, et la détérioration de l'environnement.

Afin de contrôler ce phénomène, il était nécessaire de fournir des alternatives futures pour répondre aux besoins immédiats et future de la population ainsi que l'amélioration de la gestion de l'espace en appliquant les différentes lois relatives à l'aménagement et à l'urbanisme avec la participation de divers organismes gouvernementaux et des citoyens dans le système d'application au moins en partie, et ce afin d'améliorer la gestion de l'espace urbain et de le faire apparaître dans une organisation équilibrée et cohérente, intégrée et de créer un environnement confortable pour les résidents urbains .

Mots-clés:

La ville de Constantine, la croissance urbaine, l'organisation spatiale, les impacts, secteur urbain, l'espace urbain, les quartiers résidentiels, les équipements, régularisation juridique, Résorption, l'extension future.

Abstract:

The purpose of our research in this study is the urban growth and its impact on the organization of the space of two urban areas Ziadia and Kantara in the city of Constantine, given the importance of his position in the urban area the cities of the east, has gained an advantage of attractive land and the result is the saturation of urban space and the emergence of urban areas that absorb the growth of the surplus population, including: Ziadia sectors and Kantara .

human potential and economic had an important role in accelerating the pace of urban growth represented by the extension of the urban fabric and the change in residential density through the neighborhoods and the imbalance in the distribution of components of urban space which impacts negatively on the space, services, environment, society and economy which has become the complex urban life for the population and complicated in the future with the accumulation of deficits in housing, public services and poor quality of various services, and environmental degradation

To control this phenomenon, it was necessary to provide future alternatives to meet immediate and future needs of the population and improving the management of space by applying the various laws relating to the development and the planning with the participation of various government agencies and citizens in the application system at least in part , in order to improve the management of urban space and make it appear in a balanced and coherent organization, and integrated create a comfortable environment for urban residents.

Key words:

The city of Constantine, urban growth, spatial organization, reflections, urban area, the metropolitan area, residential areas, facilities, judicial settlement, removal, future expansion.